رضوان زيادة

السلطة والاستخبارات في سورية



رضوان زيادة

السلطة والاستخبارات في سورية



Power and Policy in Syria

Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East

Radwan Ziadeh

First Published in March 2013

BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyes-books.com
www.elrayyesbooks.com

ISBN 978 - 9953 - 21 - 546 - 4

الطبعة الاولى: آذار (مارس) ٢٠١٢

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: هوساك كومبيوتر برس

المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ واشنطن

مركز مستقل غير حكومي، غير حزبي، تأسس عام ٢٠٠٨، ويهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع وتعميق الدراسات والبحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية المتعلقة بسورية خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. للمزيد: www.scpss.org

الهيئة الاستشارية:

ـ البروفيسور ستيفن هايدمان: أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورجتاون، ونائب رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام في واشنطن.

ـ البروفيسور ريموند هينبوش: أستاذ في جامعة سانت أندروز في اسكتلندا، ورئيس مركز الدراسات السورية في اسكتلندا.

ـ السيد فريدريك هوف: رئيس مجلس إدارة شركة AALC، وهي شركة استشارات خاصة، وعضو الهيئة الاستشارية في مجلس سياسة الشرق الأوسط في واشنطن.

ـ البروفيسور جوشوا لانديز: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما، والمدير المشارك في مركز تاريخ الشرق الأوسط، ورئيس تحرير موقع (Syriacomment.com) وهو عبارة عن نشرة يومية تعنى بالسياسة السورية.

- البروفيسور ديفيد ليش: أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة ترينتي في ولاية تكساس ـ الولايات المتحدة، ومؤلف السيرة الذاتية للرئيس بشار الأسد.

ـ السيد باتريك سيل: كاتب وخبير متخصص في قضايا الشرق الأوسط، مؤلف السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد. مقيم حالياً في باريس.

ـ البروفيسور كارستين ويلاند: أستاذ علوم سياسية، وصحافي، عمل مديراً لمؤسسة كونراد أيدناور ـ ألمانيا.

ـ البروفيسور فريد لاوسن أستاذ دراسات الشرق الأوسط في كلية ميلز ـ كاليفورنيا.

ـ السيد عمار عبد الحميد: مدير مؤسسة «ثروة» في واشنطن.

ـ الدكتور نجيب الغضبان: أستاذ العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط في جامعة آركنسا ـ الولايات المتحدة.



المحتويات

الإهداء

إلى زوجتي سوزان لحبها ودعمها

الاختصارات

CBA	Colorado Broadcasters Association	جمعية مذيعي كولورادو
CIA	Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
HRAS	Human Rights Association in Syria	جمعية حقوق الإنسان في سورية
MERIA	Middle East Review of International Affairs	الشرق الأوسط لاستعراض الشؤون الدولية
MERIP	Middle East Research and Information Project	الشرق الأوسط للأبحاث والمشاريع المعلوماتية
MP	Member of Parliament	عضو في مجلس النواب
NPF	National Progressive Front	الجبهة الوطنية التقدمية
PKK	Parti Karkerani Kurdistan (Kurdistan Workers' Party)	حزب العمال الكردستاني
UAE	United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
UN	United Nations	الأمم المتحدة

UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIFIL	United Nations Interim Force in Lebanon	اليونيفيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
USIP	United States Institute of Peace	معهد الولايات المتحدة للسلام
VA	Virginia	ولاية فرجينيا

مقدمة وشكر وتقدير

شهد عام ٢٠١٠ الذكرى السنوية العاشرة لرئاسة بشّار الأسد في سورية في عام ٢٠٠٠ عندما توفي الرئيس حافظ الأسد والد بشّار؛ خضعت سورية لفترة وجيزة من النقاش المكثف حول القضايا السياسية والاجتماعية التي توّجت دعوات الإصلاح للمرة الأولى منذ الانقلاب العسكري لحزب البعث عام ١٩٦٣ (التي بدأت معها حالة الطوارئ المستمرة)، وأطلق على هذه الفترة اسم «ربيع دمشق». وقد كان لما حدث في تلك الفترة عواقب خطيرة على المجتمع.

هذا الكتاب هو محاولة لرواية تفاصيل العقد الأول من سلطة بشّار الأسد.

فعلى الرغم من الطريقة التي نُقلت بها السلطة من الأسد الأب إلى الأسد الابن والتي أثارت غضب أغلبية المواطنين السوريين، كانت الفترة الانتقالية التالية فرصة لهم

للمشاركة في الحياة السياسية والتعبير عن مخاوفهم حول وطنهم في المستقبل. استفاد المثقفون والناشطون من الوضع بإطلاق ما يسمى «أصدقاء المجتمع المدني»، وهي حركة لتعزيز الحوار النقدي بين الشعب والدولة. حينها اكتُشفت السياسة على حين غرة.

أسس رياض سيف، وهو عضو سابق في البرلمان السوري، تحول بعدئذٍ إلى منشقّ سياسي، حواراً وطنياً عُرف بـ«منتدى الحوار الوطني» الذي أصبح زعيمه الرئيسي. جرى إعلان «المنتدى» في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ من خلال محاضرة عن أهمية المجتمع المدني.

ثمة قصة لـ«منتدى الحوار الوطني» هي قصة ربيع دمشق. لقد مثّل إغلاقه في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠١ إضافة إلى حل «المنتدى» واعتقال رياض سيف، بداية النهاية لربيع دمشق. أدت محاولة إعادة فتح «المنتدى» يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ إلى إغلاقه بالقوة من قِبَل الحكومة السورية واعتقال خمسة من أعضائه النشطاء وهم: رياض سيف ووليد البني وفواز تللو وعارف دليلة وكمال اللبواني. بعدئذ أسستُ بالتعاون مع أربعين ناشطاً آخرين «جمعية حقوق الإنسان» في سورية، وأصبحت أول محرر لمجلة «تيارات» التي كانت تصدر عن الجمعية. وعندما حظرت الحكومة المجلة عام ٢٠٠٢، جُلب ثلاثة من أعضاء هيئة التحرير للتحقيق معهم في المحكمة العسكرية.

خلال هذه الفترة المضطربة أجرت الاستخبارات العسكرية السورية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية العشرات من

الاستجوابات بحقّي، التي تبدأ بمكالمة هاتفية وتنتهي برسالة غير موقعة على أوراق رسمية. استغرقت هذه الجلسات في بعض الأحيان ست أو سبع ساعات، وأحياناً لا تبدأ إلّا بعد الانتظار لمدة يوم كامل. واستُجوبت شخصياً مراراً وتكراراً حول نشاطاتي في مجال حقوق الإنسان، ومقالات كنت قد كتبتها، وانتمائي إلي هيئات مختلفة ومؤتمرات شاركت فيها وأصدقائي خارج البلاد وداخلها.

في عام ٢٠٠٤ انضممت إلى مجموعة من المثقفين السوريين والناشطين في مجال حقوق الإنسان الذين كانوا يخططون لوضع مشروع «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي». في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥ رفع حظر السفر عني للمرة الأولى الذي دام منذ عام ٢٠٠١. وتزامن صدور إعلان دمشق في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، بدعوة من مجموعة من المثقفين السوريين واللبنانيين، مع بدء عقد اجتماعات شهرية لمناقشة العلاقات السورية اللبنانية. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، أنشأتُ «مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان». وعندما جرى «إعلان دمشق» ـــ بيروت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، وصفته الحكومة السورية علناً بأنه تهديد لسورية. فاعتُقل ١٢ شخصاً من الموقعين عليه، وصدر مرة أخرى قرار بمنعي من السفر. وحتى عندما كان يسمح لي بالسفر، كنت أضطر إلى الحصول على تصريح لكل رحلة، وأغلب الأحيان، يكون ذلك متعذراً.

في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ كنت قد كتبت مقالاً في

«تحليل هيكلية؛ صنع القرار في سورية» مما أدى إلى استدعائي للتحقيق من قِبَل رئيس جهاز الاستخبارات العامة؛ وأثناء التحقيق ذُكر أنني سأعتقل في المرة القادمة. حينئذٍ قررت مغادرة سورية للعمل كباحث زائر في معهد الولايات المتحدة للسلام في العاصمة الأميركية واشنطن. منذ ذلك الحين لم أتمكن من العودة إلى سورية؛ إذ أبلغني محاميَّ الشخصي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، صدور أمر باعتقالي من فرع الأمن في سورية.

كنت قد كتبت ثمانية كتب باللغة العربية شملت جوانب مختلفة من التاريخ والسياسة السورية، لكن هذا الكتاب يركز على سنوات حكم بشّار الأسد.

أخيراً، أودّ أن أشكر العديد من الناس الذين قدموا دعماً لي. أولاً وقبل أيّ أحد آخر والدي الذي توفي للأسف قبل رؤية هذا الكتاب، مع أنه ناقش العديد من أفكاره معي؛ وبالطبع الشكر لوالدتي التي تخطر على بالي دائماً. كما أشكر بصفة خاصة زوجتي وأهديها هذا الكتاب لأنها منحتني كل الدعم الذي كنت بحاجة إليه. أشكر جودي بارسالو وستيفن هايدمان ومنى يعقوبيان وسكوت لاسنسكي من معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP)، ومساعدي كوري جولي. ولأصدقائي في سورية الذين ساعدوا على إنشاء «ربيع دمشق»، أود أن أقول إنني واثق بأننا سنرى ربيعاً دائماً في المستقبل.

الدكتور رضوان زيادة

واشنطن، مقاطعة كولومبيا

مقدمة الطبعة العربية

«الثورة السورية» وتأسيس الجمهورية الرابعة

عندما صدر هذا الكتاب باللغة الإنكليزية مطلع العام الماضي لم يكن أحد يتوقع أن ثورة ما ستحدث في سورية؛ لكن مع بداية ثورات «الربيع العربي» كان لزاماً عليها أن تمرّ بسورية لاعتبارات أولاً وأخيراً داخلية تقوم على شكل النظام التسلطي الذي تأسس في سورية منذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ وتأسيس ما يُسمّى الجمهورية الثالثة. اليوم، وبفضل تضحيات الشباب السوري التي لم يشهد العالم مثيلاً لها، وتصميم الشعب الذي قرر الحصول على حريته مهما غلا الثمن فإنها تفتح الباب لولادة الجمهورية الرابعة المعمّدة بدماء السوريون ودموعهم؛ إنها جمهورية الدولة المدنية الديموقراطية التي تحقق ما ناضل السوريين لنيلها على مدى أشهر طويلة ودفعوا من أجلها دماء زكية ما زالت تنزف لكنها لن تنضب حتى تروي شجرة الحرية.

لماذا «الثورة السورية»؟

في حوارٍ شهير مع الرئيس السوري بشّار الأسد مع صحيفة «الوول

ستريت» في ٣١ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعتبر الرئيس السوري أن سورية محصّنة وبعيدة عمّا شهدته دول أخرى في المنطقة، مثل تونس ومصر «بسبب قرب الحكومة السورية من الشعب ومصالحه» على حدّ تعبيره.

حقيقة الأمر أن الكثير من الأنظمة العربية حاججت بعدم وصول الاحتجاجات إليها بسبب اختلاف الظروف، أو ما تسميه الخصوصية، كما ادعى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط قبل بدء الثورة المصرية ــ على الرغم من أن المشترك بين هذه الأنظمة هو أكثر بكثير مما تختلف عليه؛ فهي تشترك في هيكل النظام التسلطي مع اختلاف الدرجات، وفي إهانة الكرامة الإنسانية لمواطنيها عبر التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والقانون والتمييز وغير ذلك.

إن الثورة التي انطلقت من تونس ثم نجحت في مصر واليمن بإطاحة كلّ من زين العابدين ومبارك وصالح ثم انتقلت عدواها إلى أشد الأنظمة قمعاً في العالم العربي، أي ليبيا بحيث أطاحت القذافي، لم تستثن سورية من رياحها.

لقد بدأت المنظمة النقابية البولندية «تضامن» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بتنظيم الاحتجاجات السلمية بهدف إجبار الحزب الشيوعي الحاكم حينئذٍ على احترام حقوق الإنسان وفتح المجال للحريات السياسية وعلى رأسها حق التعبير والتجمع، حتى استطاعت بقيادة ليخ فاليسا إجبار الحزب الحاكم على الاعتراف بها في شهر شباط/فبراير ١٩٨٩.

كان تشاوشيسكو في رومانيا يقول باستمرار إن بلده لن يتأثر بموجة

تلك الاحتجاجات؛ فبولندا وتشيكوسلوفاكيا مختلفتان تماماً عن رومانيا، فبولندا كاثوليكية أما رومانيا فكنيستها أورثوذكسية، وكان البابا يوحنا بولس الثاني حينذاك يضغط بقوة من أجل حرية المعتقد في بلده بولندا الذي حظي باهتمامٍ أكثر من غيره من بلدان أوروبا الشرقية. كما كان يدعي أن رومانيا هي البلد الوحيد الذي لم يكن فيه قوات سوفياتية من بين دول الكتلة الاشتراكية، فضلاً عن أنه كان يتبجّح دائماً بقدرة الأجهزة الاستخبارية الرومانية وقمعها العنيف لأية بوادر انشقاق أو معارضة.

صحيح أن التحول تأخر حتى وصل إلى رومانيا في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، إلّا أنه أتى في النهاية على شكل «ثورة»، كما يحب الرومانيون تسميتها، فكان أكثر دموية إذ انتهى بإعدام تشاوشيسكو وزوجته.

هذه تماماً حال سورية؛ فالرئيس السوري قال في حواره الآنف الذِكر إنه بمنأى عن الاضطرابات التي حدثت في تونس ومصر واليمن، بسبب موقفه المعادي للولايات المتحدة والصراع مع إسرائيل. وهكذا فهو يكرّر الخطأ نفسه الذي رقع فيه تشاوشيسكو من قبل. فالثورات التونسية والمصرية والليبية واليمنية لم تكن ذات دوافع تتعلق بالسياسة الخارجية، وإن كان الفشل في هذا المجال من أسباب تأجيجها، بقدر ما نتيجة الفشل المتراكم لإدارة الشؤون الداخلية.

لا ريب في أن قمع الأجهزة الأمنية السورية هو الأشد مقارنةً بمصر أو تونس أو اليمن، لكن ذلك يُعدّ عاملاً محرضاً إضافياً على الاضطرابات والاحتجاجات.

إن سورية حالة مثالية للثورة حيث اجتمع فيها الفشل السياسي مع الإخفاق الاقتصادي؛ فهي لم تحقق لا الخبز ولا الحرية، على حد تعبير الصحافي البريطاني آلان جورج، فضلاً عن قصص الفساد التي يتداولها السوريون بشأن رامي مخلوف (ماطري سورية) وغيره من رجال الأعمال محدثي النعمة الذين اعتمدوا بشكل رئيس على التحالف مع الأجهزة الأمنية من أجل بناء ثرواتهم التي تُظهر حجم الهوة بين طبقة تزداد ثراءً ومجتمع يزداد فقراً؛ فهناك ٣٠٪ من السوريين تحت خط الفقر وفق الإحصاءات الرسمية، مما يجعل العوامل المؤججة للغضب في سورية شبيهة تماماً بما جرى في تونس.

أخَّر في سورية الثورة بالتحديد خوفٌ من قمع الأجهزة الأمنية التي تتباهي بأنها لا تتردد في استخدام العنف ضد المتظاهرين، وتحفيز ذاكرة الخوف التي ترسخت لدى السوريين بعد أحداث الثمانينيات التي خلفت أكثر من ٣٠ ألف قتيل وما يزيد عن ١٢٥ ألف معتقل سياسي و١٧ ألف مفقود لا يعرف ذووهم مصيرهم حتى الآن، فضلاً عن سِيَر التعذيب التي أصبح السوريون يتداولونها باستمرار مما شكّل رادعاً نفسياً يلجم أي تحرك مطلبي أو سياسي.

إن نجاح شباب مدينة درعا الجنوبية في كسر حاجز الخوف والخروج بالعشرات في تظاهرات تطالب بالحرية كمطلب وحيد، إضافة إلى استمرارها وتمددها إلى مدن أخرى (كبانياس ودير الزور وحمص وحماه وإدلب ومدن ريف دمشق ثم دمشق وحلب) يدل على تصميم الشباب السوري على استكمال ثورته من أجل تحقيق النجاح، وأنه لا يمكن وأد هذا الأمل على الرغم من توسع حملة الاعتقالات في أكثر من مدينة وسقوط الشهداء في مدن درعا وحمص وإدلب وحماه وغيرها، حتى فاق عدد الشهداء خمسة

آلاف شهيد بينهم أطفال، بسبب اللجوء إلى العنف المفرط والرصاص الحي في تفريق المتظاهرين، كما أثبتته أكثر من منظمة حقوقية. وما لبث أن تحول إلى حرب شعواء ضد الشعب الأعزل عبر احتلال المدن واستخدام المدفعية الثقيلة وحتى الطيران والبارجات الحربية لقصف المدنيين الآمنين؛ وكما بدا واضحاً في ثورات مصر وتونس واليمن وليبيا، فإن القتل بالرصاص الحي في سورية لا يردع، كما هي العادة، بقدر ما يؤجج ويحرض الآخرين على كسر جدار الخوف والصمت عندما يرون أن مواطنيهم ضحّوا بأرواحهم من أجل نيل حريتهم؛ فهم لن يكترثوا للاعتقال أو التهديد وغير ذلك.

والغالب أن رد فعل السلطات الأمنية يتجسّد بالتعامل مع هذه المطالب والتظاهرات وفق السياسة الأمنية القمعية ذاتها، باتهام من قام بها بأنهم «عصابات مسلحة» كما هو التعبير الرسمي السوري، مما يزيد من غضب الشباب الثائر على السلطة التي لا تحترم دماءه الطاهرة ولا تعير بالاً لعقود من الاحتقان الذي ولّد هذه الإرادة الصلبة التي لا تقهر.

وإذا حلّلنا الشعارات المستخدمة في التظاهرات السورية في بداياتها وفي أكثر من مدينة، نجد قدرةً فائقة لدى الشباب السوري على إدراك طبيعة السلطة الحاكمة وإبطال تأثير مفعولها السياسي والإعلامي. فالنظام السوري يفرط في استخدام لغة التخوين ضد كل معارضيه أو المنشقين عنه، عبر وصفهم بالعمالة لإسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية وما إلى ذلك. فكان رد الشباب السوري عبر شعار: «الخاين يلي بيقتل شعبو» باللهجة المحلية، أي «الخائن هو من يقوم بقتل أبناء شعبه». كما أن الإعلام الرسمي

وصف من قاموا بالتظاهرات في دمشق ودرعا وبانياس وغيرها من المدن السورية بأنهم «مندسّون»، فأطلق الشباب السوري مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك والتويتر) تقول «أنا مندس/ة» وتعبّر في بيانها «أنا المواطن السوري: ( ) أعترف وأنا بكامل قواي العقلية بأني مندس في المطالب الوطنية للشعب السوري وأني سأدافع عن حقي بالاندساس في جميع قضايا وطني السياسية والاقتصادية». بالتأكيد فإن مثل هذه التكتيكات التي يستخدمها الشباب السوري من شأنها أن تبطل التأثير الإعلامي والسياسي الرسمي وتدفع مزيداً من الشباب إلى التظاهر والمطالبة بحقوقه السياسية والاقتصادية.

كما لا بد من الإشارة إلى أن انطلاق الاحتجاجات الشعبية من درعا، هذه المحافظة الجنوبية، يحمل أكثر من دلالة، ويعطي مؤشراً أكيداً على صمود الشباب الثائر حتى تتحقق كل مطالبه؛ فدرعا محافظة تعرضت كغيرها من المحافظات الطرفية لتهميش وإهمال كامل في البنى التحتية، كما تعرّض أبناؤها لتدني مستوى الرعاية الصحية والتعليمية؛ لذلك يمتلك شبابها كل المقومات التي تدفعهم إلى الثورة وعدم الرضوخ حتى تحقيق كل أهدافهم، إضافة إلى أن المجتمع العشائري في المدينة يولد مزيداً من التضامن بين أبنائها؛ فالأنظمة الدكتاتورية وعلى مدى عقود في الأغلب تنجح في تدمير معنى التضامن بين أبناء الوطن الواحد وتستبدله بزرع الشكوك والخوف المتبادل. غير أننا لاحظنا مع اعتقال الأطفال من عشيرة الأبازيد تضامناً من كل العشائر الأخرى وقد خرجت جميعها في موقف واحد، وبسرعةٍ تضامَن معها مثقفوها ومشايخها وعلماؤها وكل الطبقات الاجتماعية تقريباً، مما أفزع النظام السوري وجعله يدرك أن القمع المتزايد وسقوط الضحايا سيولد المزيد من

الاحتجاجات ويدفع مزيداً من الشباب إلى الانضمام. إن الشعارات التي رفعت منذ اليوم الأول تدل على أن هذه الثورة هي ثورة الكرامة وعلى رأسها الحرية. فالمتظاهرون رددوا «بعد اليوم ما في خوف» و«من حوران هلّت البشاير»، في إدراك رائع منهم أنهم إنما يبدؤون ويقودون في الوقت نفسه معركة الثورة السورية التي افتتح بشائرها أبناؤهم وعمّدوها بدمائهم. وما يعزز فرضية تصاعد الاحتجاجات وعدم قدرة النظام السوري على التصدي لها هو عدم إمكانية عزل المحافظة أمنياً وسياسياً؛ فلو ابتدأت الاحتجاجات في محافظات القامشلي أو الحسكة (وهي محافظات التواجد الكردي الكثيف) لكان سهلاً على النظام السوري عزلها أمنياً وسياسياً عبر اتهام الأكراد بأنهم يريدون الانفصال؛ والأمر نفسه ينطبق على حماه بالقول إن الإخوان المسلمين (الذين يحكم بالإعدام على كل منتسب إليهم وفقاً للقانون ٤٩ الصادر عام ١٩٨٠) هم وراءها. ومن الصعب أيضاً أن تبدأ الاحتجاجات والتظاهرات من دمشق أو حلب بسبب التواجد الأمني الكثيف فيهما، بالتالي فإن الثورة قد ابتدأت في المكان المثالي الذي كان عليها أن تبدأ فيه، ومسألة استمرارها مرتبطة بقدرة الشباب السوري وتصميمه في المحافظات الأخرى.

لن يستطيع النظام السوري أن يكرر في المدن السورية ما جرى في حماه عام ١٩٨٢ (وهو ما يخشاه الكثير من السوريين ويرددونه باستمرار)، بسبب العامل الدولي بشكل رئيس، وتزايد الضغوط على الأسد من أجل الاستقالة والتنحي، كما ينبغي علينا عدم تجاهل أننا نعيش اليوم في عالم حيث يلعب الإعلام دوراً محورياً في التواصل وكشف المعلومات، بحيث لا يمكن إخفاء الجرائم أو التستر عليها، وأن رد الفعل الدولي في ليبيا كان درساً حاسماً

لأي نظام يُحلُّ لنفسه ارتكاب الفظائع والجرائم بحق شعبه.

كل ذلك يدفعني إلى القول مطمئناً إلى أن الثورة السورية ستنتصر في النهاية على الرغم من الثمن الباهظ الذي يدفعه السوريون يومياً، كما أن كل يوم يمضي سنسمع فيه بالمزيد من المدن التي ستشهد تظاهرات واحتجاجات عبر أشكالها المتنوعة تطالب بالحرية والحرية فقط؛ وهو مشهدٌ لم تعتده سورية على مدى أربعة عقود.

إن الشباب السوري يخوض اليوم معركة مزدوجة: فمن جهة عليه العمل لاستعادة الجمهورية، تلك التي تحولت تماماً إلى مملكة يتوارثها الأبناء. ومن جهة أخرى، العمل لاستعادة الديموقراطية. وفي كلتا الحالتين، فإن السوريين جميعهم بكل أطيافهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والاثنية لا يختلفون أبداً على أولوية النجاح؛ فسورية أرض حضارات عريقة متعاقبة، فيها ظهر فجر الحضارة الإسلامية، واستمرت على مرّ التاريخ متبعاً ومنارةً للأفكار الخلّاقة والمبدعة، وكان للسوريين الدور الرياديّ في نشر الفكر العروبي على امتداد العالم العربي. الآن عليهم قيادة معركة الحريات ونشرها في العالم العربي؛ فدَمْقَرطة الأنظمة العربية هو السبيل الوحيد لوضع أولويات ومصالح الشعوب على حساب مصالح الأنظمة، وهو ما يفسح المجال لبناء فضاء جيوسياسي واقتصادي عربي قادر على تحقيق الرفاهية لجميع شعوب المنطقة.

بنية الثورة السورية:

مع تزايد الاحتجاجات والتظاهرات وتصاعدها في أكثر من مدينة سورية، برز السؤال ساطعاً: من يقف وراء الاحتجاجات في سورية؟ وما هو دور المعارضة السورية؟ وهل ستلعب المعارضة في

المستقبل دوراً في توجيه مسار الأمور في سورية فيما لو سقط النظام السوري الحاضر كنتيجة لتصاعد الاحتجاجات واتساعها؟

لا بد من القول في البداية إن الانتفاضة السورية هي انتفاضة شعبية غير منظَّمة ومن بدون قيادة محددة، ولا تدين بأي أيديولوجيا. إنها شبيهة تماماً بالحالة التونسية أكثر منها بالمصرية حيث لعبت الحركات الشبابية مثل «حركة ٦ نيسان/أبريل» أو «مجموعة كلنا خالد سعيد» دوراً محورياً في تحديد يوم الخروج للتظاهر ضد نظام الرئيس مبارك، يوم عيد الشرطة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير. لكن في الحالة السورية وبحكم شدة القبضة الأمنية كان من المستحيل تماماً وجود حالات منظمة أو شبه منظمة لحركات شعبية حتى ولو نشطت في السر، ولذلك وجدنا عشوائية عارمة في مناطق خروج التظاهرات في كل المدن السورية تقريباً ومن دون تنظيم مسبق، وعشوائية أخرى في طريقة رفع الشعارات رغم تركيزها الكبير على الحرية والكرامة التي هي بالتأكيد العنوان الرئيس للثورة السورية كردّ على احتقار الدولة الأمنية السورية في تعاملها مع مواطنيها.

لكن، ومع تطور الاحتجاجات، كانت التظاهرات تزداد حجماً من أسبوع إلى آخر، كما أن المطالب والشعارات أصبحت أكثر جرأة في الوقت عينه حتى توحدت بشكل ما تحت شعار: «الشعب يريد إسقاط النظام». هذا الشعار الشهير الذي بدأ من تونس وتردد في مصر ونجح في إسقاط نظامين من أشدّ الأنظمة القمعية في المنطقة العربية.

كان من الطبيعي بعد ذلك أن يخرج قادة ميدانيون قادرون في كل مدينة على تنظيم التظاهرات وحركتها ومحتوى الشعارات

التي يجب أن ترفع. وقد لعب هؤلاء القادة الميدانيون دوراً محورياً في تصاعد هذه الاحتجاجات؛ وعلى الرغم من أنهم ما زالوا حتى هذه المرحلة أشبه بالقادة المحليين ولم يرتقوا بعدُ كي يصبحوا قادة على المستوى الوطني (فهذا الأمر يحتاج إلى بعض الوقت) فإن طريقة تنظيم التظاهرات تعكس أن هناك تنسيقاً ما بدأ يؤتي ثماره في تنظيم التظاهرات على المستوى الوطني.

لقد لعب المسجد بكل تأكيد دوراً محورياً، خاصة في مراكز المدن الرئيسة، في استخدامه كنقطة انطلاق للتظاهرات أكثر من كونه موجّهاً لها؛ فتطبيق قانون الطوارئ في سورية لمدة تزيد على ٤٧ سنة ليس فقط أنه قد عمل على حظر التظاهرات والتجمعات وإنما قضى على التقاليد الضرورية لتمرين الشباب على الخروج والتظاهر من أجل المطالبة بحقوقهم، وهي الحالة التي وجدناها تماماً في أميركا اللاتينية حيث لعبت الكنيسة دوراً رئيساً في قيادة الاحتجاجات ضد الأنظمة العسكرية، ولذلك أطلق عليها ما سُمّي «لاهوت التحرير».

في الحقيقة أن أيّاً من هؤلاء القادة الميدانيين لا ينتمي إلى أي من الأحزاب السياسية الأيديولوجية التقليدية، بل ربما يحاذرون الانتساب إليها أو حتى فتح حوار مع قادتها حول أفكارها التي لم تعد جاذبة لهم ولحركتهم.

وعليه، يمكن تقسيم المعارضة السورية اليوم إلى ثلاثة أنواع رئيسة ممن يلعب دوراً في تصاعد الاحتجاجات الراهنة في سورية:

ـ **النوع الأول**: المعارضة التقليدية: وهي تشمل أحزاب المعارضة التقليدية التي أُبعدت أو رفضت الدخول في «الجبهة الوطنية

التقدمية الحاكمة» التي تشكلت عام ١٩٧٢، ثم انتظمت في ما يسمى «التجمع الوطني الديموقراطي»، عام ١٩٨٣، وهي تشمل «حزب الاتحاد الاشتراكي»، و«حزب الشعب الديموقراطي» و«حزب العمال الثوري»، و«حزب البعث العربي الاشتراكي الديموقراطي». كما نلحظ يغلب التوجه القومي واليساري على توجهات كل الأحزاب المنخرطة في هذا التجمع. وهناك أيضاً الإخوان المسلمون الذين خاضوا صراعاً مسلحاً مع السلطات السورية في ثمانينيات القرن الماضي خلّف عشرات الآلاف من القتلى، فاعتقلت الأجهزة الأمنية السورية أكثر من مائة ألف شخص خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من أجل قمع الاحتجاجات، وإلى الآن يوجد أكثر من ١٧ ألف مفقود لا تعلم عائلاتهم مصيرهم، وقد أصدرت السلطات السورية القانون رقم ٤٩ الذي يحكم بالإعدام على كل منتسب إلى الإخوان المسلمين. لذلك انعدم تواجدهم على الأرض تماماً مع بقاء بعض التعاطف تجاههم كونهم عانوا الكثير من القمع والاضطهاد؛ لكن في الوقت نفسه، هناك من السوريين من يحمّلهم المسؤولية عن حملهم السلاح، ويلقي باللائمة عليهم على الرغم من أنه يدرك تماماً أن المسؤولية الكاملة إنما تقع على عاتق الدولة؛ لذلك فتأثيرهم في هذه الأحداث ضعيف تماماً حتى بعد أن اتخذوا قرارهم في دعم الاحتجاجات في سورية.

وقد استطاعت المعارضة السورية على وجه التحديد بعد عام ٢٠٠٥ أن ترتقي خطوة أخرى باتجاه تجميع جهودها تحت مظلة ما يسمى «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي»، الذي انضوى تحت لوائه بالإضافة إلى «التجمع» شخصيات مستقلة، كما أعلن الإخوان المسلمون السوريون الموجودون خارج سورية عن تأييدهم لهذا الإعلان والانضمام إليه.

لقد لعب كل هؤلاء دوراً ثانوياً في قيادة التظاهرات أو حتى التحريض على الانخراط فيها، بل لم تُظهر أحزاب المعارضة التقليدية تلك القيادة الضرورية لتوجيه التظاهرات وممارسة ضغط أكبر على النظام من أجل رحيله، والتحول باتجاه نظام ديموقراطي كما تطالب كل وثائقها السياسية التي صدرت خلال العقود الماضية. لكن لا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه القيادات لعب دوراً محلياً في توجيه التظاهرات وقيادتها إنما في مرحلة متأخرة.

ولا بد من القول هنا إنه نظراً إلى خبرة أعضائها السياسية الطويلة، فإن هذه المعارضة التقليدية تتمتع بالخبرة السياسية الضرورية في التفاوض، ربما من أجل إدارة المرحلة الانتقالية القادمة، وربما لهذا السبب قامت الأجهزة الأمنية السورية باعتقال كل قياداتها على الرغم من أنها تدرك تماماً دورهم المحدود في إخراج التظاهرات؛ لكنها رغبت في منع هؤلاء القادة من تطوير البديل المناسب والضروري، بحيث يبقى النظام السوري ممسكاً بكل خيوط اللعبة ومهدّداً في الوقت نفسه بأن الفوضى هي البديل الوحيد عنه.

ـ **النوع الثاني من المعارضة هم القادة الميدانيون**: لقد برز خلال هذه التظاهرات نوع جديد من القادة كنا أشرنا إليهم بأنهم قادة ميدانيون يتمتعون بالاحترام داخل مدنهم المحلية وأثبتوا قدرة على القيادة وتنظيم التظاهرات وتوجيهها، وفي الوقت عينه امتلكوا القدرة على أداء خطاب صلب مناهض للنظام بالرغم من الظروف الصعبة التي يعيشونها، مما شجع الكثيرين منهم على الخروج والتظاهر، وهم ينتمون جميعاً إلى الطبقة الوسطى ذات التحصيل العلمي العالي. إن كل هؤلاء القادة الميدانيين إما معتقلون أو يعيشون متخفين خوف الاعتقال، مما يجعل مهمتهم صعبة. لكن،

وكما ذكرنا آنفاً، بما أن هذه الانتفاضة لا تمتلك قيادة خاصة بها يتعذّر على النظام قمعها عبر اعتقال قياداتها، لأنه في كل يوم تقريباً تتولد قيادات جديدة تقود التظاهرات وتحرض عليها.

ـ **النوع الثالث** من المعارضة التي برزت خلال هذه الانتفاضة هم النشطاء الحقوقيون ونشطاء الإنترنت الذين أبدوا قدرة رائعة ونادرة على كشف انتهاكات حقوق الإنسان وفضحها، وإيصال هذه المعلومات إلى المنظمات الحقوقية الدولية، مما ساعد على كشف مقدار الجرائم المرتكبة من قبل قوات الأمن السورية، وزاد من حجم انتقادات المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، الأمر الذي أُضيف إلى الضغوط الدولية التي كان أبرزها صدور قرار من «مجلس حقوق الإنسان» التابع لـ «لأمم المتحدة» بإرسال لجنة تحقيق دولية إلى سورية للتحقيق في كل انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت خلال الأشهر الماضية. ويجدر بالذكر دور المعارضة السورية في الخارج؛ فتصاعد الانتفاضة قرّبها كثيراً من الداخل، بحيث إنها تلعب الآن الدور المحوري والأساسي في إيصال صوت السوريين إلى الخارج عبر الإعلام، نظراً إلى منع تواجد الإعلام والصحافة في كل المدن السورية؛ ولقد أتاحت اللقاءات السياسية أيضاً لهذه المعارضة تصاعد الضغوط الدولية على النظام السوري، كما أنها تمكنت من شرح وجهة نظر المعارضة في الداخل بسبب اعتقال معظم قياداتها أو منعهم من السفر.

مستقبل الثورة السورية

إن الثورة السورية اليوم تهدف إلى تحقيق إصلاح سياسي جذري يبدأ بتغيير الدستور ووضع دستور ديموقراطي جديد يضمن الحقوق

الأساسية للمواطنين، ويؤكد الفصل التام بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويشمل أيضاً إصلاحاً جذرياً للمؤسسة أو الجهاز القضائي الذي انتشر فيه الفساد وفقد المواطنون الثقة الضرورية به؛ وبالطبع رفع حالة الطوارئ، وإلغاء كافة المحاكم الاستثنائية والميدانية وعلى رأسها محكمة أمن الدولة، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإصدار قانون عصري للأحزاب السياسية بما يكفل المشاركة لكل السوريين بدون استثناء، وتحرير قانون الإعلام بما يضمن حرية الإعلام؛ إضافة إلى إصدار قانون جديد للانتخابات، وتشكيل هيئة وطنية للحقيقة والمصالحة من أجل الكشف عن المفقودين السوريين والتعويض عن المعتقلين السياسيين، وفوق ذلك كله بالطبع، إحقاقاً للحق، إعطاء كافة الحقوق الأساسية للكرد، وعلى رأسها منح الجنسية لمن بات يقرب من ربع مليون «مواطن» كردي حرموا منها نتيجة إحصاءٍ استثنائيٍّ خاصٍّ بمحافظة الحسكة عام ١٩٦٢، وكذلك إلغاء التمييز الثقافي واللغوي بحق اللغة الكردية، والنشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية، والاعتراف بحق التعلّم باللغة الأم، وإلغاء التمييز المنهجي الواقع عليهم، وإعطاء المنطقة الشرقية الأولوية في ما يتعلق بمشاريع التنمية والبنى التحتية.

الفصل الأول

ولادة «الجمهورية الثالثة» وبناء «التسلطية السورية»

حملت فترة ما بعد الاستقلال السياسي في سورية خلال الخمسينيات الكثير من التغييرات السياسية المفصلية؛ فلقد انهارت القيم القديمة التي كانت في فترة الاستقلال، واستطاعت الأحزاب الأيديولوجية أن تجذب انتباه الطبقة المثقفة السورية. وأظهرت هذه الفوضى السياسية عجز المجتمع السياسي السوري عن الوصول إلى اتفاقية تضم مختلف الأحزاب والكتل البرلمانية، الذي أدى بدوره إلى استقالة الحكومات بصورة متكررة؛ فعلى سبيل المثال: استقال وتشكل أكثر من أربع حكومات خلال عام ١٩٥٤؛ وكان لهزيمة العرب في الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ أثر كبير في تردّي الوضع، وأثّر ذلك تأثيراً مباشراً على الحياة السياسية في سورية لأنها كوّنت شكلاً من التفكير السياسي قائماً على رفض الوضع الراهن وقتئذٍ، وبالتالي إضعاف المؤسسات الديموقراطية الهشة أكثر من ذي قبل. لذلك، كان من السهل أن تكون هذه المؤسسات سهلة المنال لهذه الأيديولوجيات التي تبنتها النخبة السورية في ذلك الوقت.

«الجمهورية الثالثة»[١] «وبناء» التسلطية السورية:

شهدت سورية بعد الاستقلال عام ١٩٤٦ تاريخين حاسمين كان لهما تأثير بارز على ما يجري في الأوساط السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ فقد كانت فترة ما بعد الاستقلال فترة مليئة بالآمال للنخبة السياسية والشعب السوري بشكل عام؛ إذ طمح كلاهما إلى بناء دولة حديثة قائمة على فصل السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، ضمن مجلس وزراء يحدد العلاقة بين السلطات الثلاث من جهة، وبين الجيش وقسم الاستخبارات من جهة أخرى. لكن بعد ذلك أثّر النمو الكبير للجيش وقسم الاستخبارات بصورة عميقة على هيكل المؤسسات الدستورية الأخرى.

واجهت سورية تحدّيها الأول بعد الاستقلال عام ١٩٥٨، على وجه التحديد في شباط /فبراير ١٩٥٨، أي عندما أُعلن قيام الوحدة السورية ـ المصرية؛ أما التحدّي الثاني فكان استلام «حزب البعث» السلطة في سورية في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ الذي نشير إليه في ما بعد باسم ولادة الجمهورية الثالثة.

لا بد لنا هنا من التأكيد على أن الواقعتين لم تكونا مجرد قرارات غير مدروسة سواءً أكانت فردية أَم عسكرية، وإلا لما صح اعتبارهما فاتحتين لجمهوريتين مختلفتين، وإنما كانتا مؤشراً واضحاً على عقلية النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية في تلك الفترة. كانت المشكلة الوحيدة التي واجهتها هذه النخب من مختلف المجالات تحديد الوقت المناسب للاستيلاء على السلطة للوصول إلى ما كان ـ فعلياً ـ الغاية ذاتها (السلطة). ومع انحسار نفوذ النخبة السياسية الليبرالية تدريجاً، وصل الحال بممثليها إلى الدفاع عن الأفكار الاشتراكية واليسارية والنزوع إليها أكثر من الأفكار الدستورية ـ

الليبرالية. وبذلك لم يكن هناك أي بدائل يمكن أخذها بعين الاعتبار؛ إذ لم تنشأ في سورية كما في مصر حركة دستورية تتبنى الدفاع عن الدستور على أنه الوثيقة التأسيسية الأولى التي ينبغي على الجميع احترامها والالتزام بها؛ بل إن الدستور السوري كان عرضة للتغييرات الدائمة والدورية مما أفقده «قدسيته» التي غالباً ما تكون مصدر قوته في الوعي الوطني العام[٢].

وعلى ذلك، كانت الجمهورية الأولى قد وصلت إلى الحضيض أو كما سمّاها باتريك سيل «الانحلال السياسي»[٣] قبل انهيارها تماماً في حضن الوحدة السورية ـ المصرية؛ فالمؤسسات الدستورية التي أنشئت بعد الاستقلال، محاكاة للنموذج الفرنسي في نمط بناء دولته ومؤسساته ودستوره، بدت هشّة للغاية بعد أن أفقدتها الانقلابات العسكرية المتتالية حصانتها وهشّمت معانيها الوطنية وقيمتها لدى السوريين؛ كما أفقدت هذه الانقلابات شعور السوريين بالأمان والوطنية. وعلى ذلك، يمكن رصد الانتقال في الوعي السوري نحو الأحزاب السياسية الايديولوجية القومية، والسورية ـ القومية الاجتماعية، والشيوعية، باتجاه صاعد إن لم نقل كاسح؛ حتى إن الأحزاب السياسية المعروفة بتعبيرها عن مصالح الإقطاع والبورجوازية ـ بحكم تمثيلهما وسطوتهما فيها ـ بدأت تنحاز نحو شكلٍ من أشكال الأفكار التي تحض على المساواة الاجتماعية كما بدا ذلك في «حزب الشعب»[٤]، ولا يمكن قراءة فوز خالد بكداش مؤسس «الحزب الشيوعي السوري» وزعيمه، مع الليبرالي خالد العظم، سليل أحد أهم العائلات الأرستقراطية الدمشقية في عام ١٩٥٤، ضمن قائمة واحدة، إلّا كتعبير عن ميل السوريين نحو الأفكار اليسارية المعادية للغرب؛ فقد وضع العديد من الناخبين اسم خالد العظم على ورقة الانتخاب

جنباً إلى جنب اسم خالد بكداش، وأصبح يطلق عليهما في الشارع السوري (الخالدَيْن)، مما يظهر حجم التحول الاجتماعي في المجتمع السوري. ولم يكن التيار الإسلامي شاذاً في ذلك؛ إذ ظهرت بعض «الملامح» اليسارية في أفكار مصطفى السباعي المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية من خلال محاضراته وكتبه[٥]؛ كل ذلك أدى إلى وضع سورية داخل مناخ معادٍ لأميركا لوقوفها إلى جانب إسرائيل في «مجلس الأمن» ومساندتها في القرارات الدولية[٦]، وفي الوقت نفسه، هبّت رياح قومية ويسارية وناصرية معلنةً نهاية الليبرالية في السياسة السورية مع إسقاط حكومة فارس الخوري في ٧ شباط /فبراير ما شكل في الحالة هذه نقطة تحول في العالم السياسي العربي؛ فقد أمسك «اليسار» بزمام المبادرة، كما أسدل الستار على آخر الحركات الليبرالية في سورية، وتبع ذلك تضاؤل تأثيرها بشكل كبير، وتحولت إلى مجرد أصوات منفردة ومتناثرة بدون أي أثر فاعل في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية في سورية. وبعد ذلك ستتعاقب وستتغير الحكومات بشكل يدل على سيطرة اللااستقرار السياسي في الجمهورية الأولى، ممهداً بشكل طبيعي لانتقالها إلى الجمهورية الثانية: الجمهورية العربية المتحدة.

استطاع الرئيس المصري جمال عبد الناصر امتلاك دعم معظم الشارع العربي، والسيطرة على المشهد العربي بكامله بعد خروجه منتصراً من العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ففقدت السياسة كما فقد السياسيون السوريون القدرة على التعامل مع المعطيات بشكل مناسب، وبدوا منبهرين بعبد الناصر ووقوفه في وجه الضغوط الغربية على أساس قطيعة دستورية ومؤسساتية كاملة مع الجمهورية الأولى؛ ذلك أن عبد الناصر اشترط شكل الوحدة الاندماجية الكاملة ليقبل

الوحدة، بما يعنيه ذلك من حلٍّ للأحزاب السياسية السورية وللبرلمان، ومن تقييدٍ للصحافة، واستبدال هياكل المؤسسات الدستورية والقضائية والأمنية السورية القائمة بأخرى جديدة تُبنى على أساس الإقليمين الشمالي (مصر) والجنوبي (سورية).

بدا عبد الناصر بالنسبة إلى النخبة السورية لامبالياً بالتفاصيل الصغيرة التي انشغل بها السياسيون السوريون طويلاً وأوقعتهم في وحل السياسة الفاسد؛ فقد أظهر ممانعةً إزاء الضغوط الغربية التي لم يُحسن السوريون الوقوف في وجهها، كما أنهم لم يتمكنوا من التوصل إلى ميثاق وطني يحصنهم من الانشقاق الدائم إزاء هذه الضغوط. لذلك يمكن القول بكل ثقة إن النظام السياسي في سورية وصل إلى الانحلال السياسي الكامل؛ ورغم تحفظات خالد العظم رئيس الوزراء السوري آنذاك على الوحدة السورية ـ المصرية واصفاً إياها بالاندفاعة اللاعقلانية[٧]، فإن صوته كان منفرداً أمام رغبة النخبة السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية السورية التي رأت الوحدة إنقاذاً لسورية من الضياع حِيال المؤامرات الدولية (مبدأ أيزنهاور وحلف بغداد) والأحلاف الإقليمية (من شرق الأردن، مروراً بالعراق وانتهاءً بمصر والسعودية)؛ وليس بعيداً عن ذلك كله وجود تهديدات عسكرية إسرائيلية مستمرة، وضغوطات حدودية تركية وصلت حد التهديد بالاجتياح.

إن دخول سورية في عهد الجمهورية الثانية كان يخالف تماماً ـ كما ذكرنا سابقاً ـ الأسسِ المؤسساتية والدستورية التي قامت عليها سورية منذ الاستقلال، وعكَس سقوط النخبة السورية أمام إغراء النموذج الناصري في بناء الدولة. فصعود الضباط الأحرار إلى السلطة في مصر أعطى نموذجاً جذاباً للعسكريين الوطنيين الذين يمكنهم أن يتبنوا

الهموم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ثم تحقيقها بشكل فوقي عبر الوصول إلى السلطة دون المرور أو الضياع في زواريب السياسة وألاعيبها الديموقراطية القائمة على شراء الأصوات والتحالفات، وهو ما مثّل إغراءً للكثير من الضباط السوريين في تكرار التجربة واستنساخها في سورية، بالرغم مما عاناه السوريون من فترة الحكم الدكتاتوري أثناء عهد أديب الشيشكلي. لكن ما يبرر هذا الصعود العسكري والاستخفاف بالأطر القانونية والدستورية كان المحتوى الثوري للسلطة؛ فأديب الشيشكلي أو حسني الزعيم من قبله لم يمتلكا رؤية أو فلسفة أيديولوجية قادرة على إغراء الجماهير وحشدها وتعبئتها، في حين أن «فلسفة الثورة» لدى عبد الناصر لم تكن حبراً على ورق وإنما كانت إجراءات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية لمس أثرها المواطن المصري البسيط نفسه، هذا فضلاً عن المواقف الدولية التي أظهرها عبد الناصر متمثّلةً في دعمه لحركات التحرر العربي في الجزائر وغيرها. لذلك، بدت الجمهورية الثانية وكأنها امتداد لحلم ناصري في سورية، وهنا حدث الاصطدام بين تطور نظامين سياسيين مختلفين في إطارين اقتصاديين وتنمويين متباينين. بالتالي لم يكن لهذه الوحدة أن تعمر طويلاً على المستوى السياسي؛ لكنها تركت آثارها النفسية والفكرية والسياسية العميقة على النخبة السورية فيما بعد التي وقعت في تناقض ظاهري وعميق في الوقت نفسه، مهّد بكل يسرٍ وسهولة لدخول سورية في الجمهورية الثالثة التي حملت في طياتها كل تناقضات النخبة السورية بصراعاتها السياسية والأيديولوجية المختلفة إلى أن حُسمت في عهد «الاستقرار السياسي» الطويل الأمد الذي أعطى للجمهورية الثالثة سماتها في عهد الرئيس حافظ الأسد ومن بعده ابنه بشّار الأسد.

بعد حادثة الانفصال في عام ١٩٦١ انقسمت النخبة السياسية

السورية بين مؤيّد لها راغب في العودة إليها مهما كان الثمن، وبين معارضٍ لها ومُطْلِقٍ على حادثة «الانفصال» لقب «الانتفاضة المباركة»، داعياً إلى العودة إلى المؤسسات الدستورية السورية التي أعقبت مرحلة الانتداب الفرنسي على سورية وميّزت مرحلة ما بعد الاستقلال(٨)؛ بيد أن صعود النخبة العسكرية ذات التوجهات الأيديولوجية كان لها خيار الحسم باتجاه الانتقال نحو نمط «الشرعية الثورية» بما أنها خيار السوريين ـــ أو رغماً عنهم. لذلك تحالف الناصريون والبعثيون ونجحوا في استلام السلطة في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ ليعلنوا تدشين الجمهورية «الثورية» الثالثة، والتي كانت تحمل في طياتها استمراراً للنهج الناصري في إدارة الدولة؛ لكنها تحمل في خطابها قطيعةً مع السياسة الناصرية ومع التحالف معها.

فبعد فشل تجربة الوحدة مع مصر ستعصف بسورية رياح الانفصال العاتية، والانفصال هنا كان أشبه بالثقافة العامة؛ فالجميع أصبح يؤسس للانفصال والحزبية، فغابت لغة الوفاق الوطني والتشارك على أساس الاختلاف، مما جعل مؤسسات «الدولة ـ المجاز»(٩) تستمر في إحداثياتها إلى أن أتت «دولة الثورة» لتبني نوعاً جديداً من الدولة في سورية، لكنه ليس جديداً في دول العالم الثالث؛ إذ بدأت دولة الثورة تتكاثر يميناً وشمالاً أينما وُجدت «الدولة المجاز» ـــ سواءٌ في أميركا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا، وستقوم «دولة الثورة» هذه على مجموعة من السمات الرئيسة:

ـ المماهاة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تصبح جميعها في قبضة الدولة وسلطتها، فتزول عندها الحدود اللازمة لممارسة كل سلطة دورها بما يضمن حسن أدائها.

ـ تحقيق التراتب الهرمي والمركزي في بناء أجهزة الدولة، بحيث تتركز السلطات في النهاية في قمة الهرم الذي يمثّله قائد الثورة؛ وكما شبّه ذلك المفكر الفرنسي إدغار موران: فالدولة تسيطر على المجتمع والحزب يقود الدولة واللجنة المركزية توجه الحزب وقائد الثورة يتحكم باللجنة المركزية.

ـ الدمج بين مؤسسات الدولة وأبنيتها وميزانيتها وبين التنظيم السياسي الحزبي، بحيث تكون سياسة الولاء هي الطريق الأسهل للترقي والترفع، فتُلغى سياسة الكفاءة مما يؤدي في النهاية إلى تركز أجهزة الدولة بيد متنفذي التنظيم الحزبي، وتختلط الموازنة بين الطرفين ما دام الحزب نفسه قد أصبح الدولة فما الداعي للتمييز بين ميزانيتي الطرفين؟

لقد تحققت «دولة الثورة» في سورية بعد حصول حركة الثامن من آذار/مارس عام ١٩٦٣ التي أتاحت لـ«حزب البعث» الوصول إلى السلطة، وبدأت السمات السابقة تتحقق تدريجاً حتى ابتلعت الثورةُ الدولةَ التي غابت لحساب الجهاز الذي لم يعد يتبع عملياً لها وإنما لمتنفذيها. وهنا يبدو تقسيم عبد اللّه العروي مهمّاً في نظرته إلى الدولة العربية الحديثة؛ إذ يرى ضرورة التمييز بين الدولة والجهاز، فقد يكون الجهاز قوياً ومتطوراً ورغم ذلك تكون الدولة ضعيفة متخلّفة؛ فالدولة العربية المعاصرة تمتلك جهازاً قوياً متطوراً؛ بل هو القطاع الأكثر تطوراً في الغالب، ومع ذلك، يبقى وجودها كدولة بالمعنى الصحيح، في كثير من الكيانات العربية وحتى الكبيرة منها، موضوع شك وتساؤل[١٠].

لقد كان لحدث الانفصال، كما قلنا، وقعه الحادّ على النخبة السورية السياسية منها والحزبية بشكلٍ خاص؛ فقد كانت النخب

الليبرالية السورية الهامشية قد دعمت الانفصال منذ أيامه الأولى خاصةً إذا استذكرنا موقف رئيس الوزراء خالد العظم المشكك في نجاح الوحدة السورية ـــ المصرية. لقد وقّعت اثنتان وستون شخصية بارزة على ما سُمّي «وثيقة الانفصال» واصفةً هذا الانفصال بـ «الثورة» و«الانتفاضة المباركة». تنتمي هذه الشخصيات حزبياً إلى قيادات «الحزب الوطني» و«حزب الشعب» و«حركة التحرير العربي» و«البعث» وبعض النخب العشائرية من رؤساء العشائر والنخب الطائفية. كما وقّعت عليه خمس شخصيات بعثية بارزة، كان من أهمها أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار[١١]. وقد كان لموقف القيادات البعثية المؤيّد للانفصال دور حاسم في انشقاق البعث نفسه. لم يكن البعث نفسه هو الوحيد الذي تعرّض للانقسام بسبب الموقف من الانفصال، بل يمكن القول إن انقسام النخب السياسية السورية إلى انفصاليين ووحدويين قد هيمن على سائر انقساماتها الاجتماعية والأيديولوجية الأخرى[١٢]. فالبعث تعرض لانشقاقات عديدة، أهمها انشقاق عبد الله الريماوي في الأردن عام ١٩٦٠ إثر خلاف البعث مع عبد الناصر، ثم انشقاق فؤاد الركابي في العراق، غير أن الانشقاق الأكثر خطورةً كان انشقاق أكرم الحوراني في سورية؛ ذلك لأنه مثّل عملياً فضّ الشراكة بين «البعث العربي» و«العربي الاشتراكي»، وهو ما دفع فئة جديدة إلى الانقسام أطلقت على نفسها «حركة الوحدويين الاشتراكيين»، التي أخذت معها نخبة جديدة من المثقفين البعثيين؛ إذ كانت هذه المجموعة تعيب على حزبها تردّده في حماية الوحدة، وقبوله صلاح الدين البيطار على رأس بنيته التنظيمية، وهو الذي وقّع على وثيقة الانفصال. هذا فضلاً عن التكتل الانقسامي الذي قاده رياض المالكي وسُمّي «القطريين» نسبة إلى نزعتهم القطرية وموقفهم المتشنج من الرئيس عبد الناصر وقيادة البعث[١٣].

إذاً، برزت النخب السورية عقب الانفصال كنخب أيديولوجية بامتياز ترجع في أصولها إلى الطبقة الوسطى، وتحوّل المثقفون القوميون إلى كيانات أيديولوجية حزبية متخالفة ومتنابذة حول نزاعات ومواقف تاريخية وأيديولوجية مختلفة. فقد أسس الوحدويون المرتبطون بالقاهرة ـــ وهم من أصبح يُطلق عليهم «الناصريون» ـــ ثلاث منظمات مدينية ينحدر معظم أعضائها من الفئات الوسطى المدينية ومن الطلاب والمعلمين والعمال. الأولى: هي «حركة الوحدويين الاشتراكيين» التي أسسها بعد أسبوع من الانفصال خمسون شخصية بعثية سابقة، دعت إلى الوحدة الفورية مع مصر مثّلت الجناح الناصري في البعث؛ و«حركة القوميين العرب» التي توسّع تنظيمها السوري من أخوية قومية نخبوية مغلقة إلى حركة جماهيرية تضم آلاف الأعضاء في الطبقة العاملة الصناعية(١٤). إن سيطرة هاجس الانفصال على وعي النخب السورية يعزوها كثيرٌ من الباحثين إلى التباس مفهوم الدولة الوطنية السورية في وعيها؛ إذ على الرغم من تحفظ خالد بكداش الأمين العام لـ«لحزب الشيوعي» وخالد العظم رئيس الوزراء الليبرالي، على الوحدة، فإن الانفصال لم يستطع في أيّ لحظة من لحظاته أن يُبرّر نفسه باسم كيانية الدولة الوطنية، بل باسم مساوئ المركزية البيروقراطية والبوليسية والتسلطية المصرية، وادّعى باستمرار تمسكه بمبادئ الوحدة الصحيحة(١٥).

وصل الوعي الأيديولوجي إلى ذروته تقريباً عبر امتلاكه الأحزاب السياسية وتملّكه لها؛ إذ إن خارطة الأحزاب السياسية السورية في فترة ما بعد الانفصال تعكس بجلاء الحراك النشط للأحزاب السياسية العقائدية الخمود التام للمثقفين المستقلين أو للأحزاب ذات الإرث الوطني الليبرالي القديم. فالبعث كان قد عقد مؤتمره القومي

الخامس في حمص في أيار/مايو ١٩٦٢، ووضع شعاره الأساس إسقاط النظام الانفصالي الرجعي واستعادة الوحدة الاتحادية مع مصر، وأفرز عدداً من التجمعات السياسية المنشقة كتيار أكرم الحوراني ورفاقه، وتيار القطريين، وتيار الوحدويين الاشتراكيين، وتيار القيادة القومية (ميشال عفلق ورفاقه). أما «الحزب الشيوعي» فكان قد ساهم بفعالية في حكومة ما بعد الانفصال التي رأسها بشير العظمة في ١٦ نيسان/أبريل - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. والأمر نفسه بالنسبة إلى الاخوان المسلمين؛ بحيث يمكن القول إن الأحزاب العقائدية قد ورثت الدولة الوطنية السورية (دولة ما بعد الاستقلال) ودولة الوحدة معاً. لقد تسيّست النخب المثقفة السورية بشكلٍ واسع وأصبحت حركتها ومساهمتها في المجال العام محصورةً فقط في قدرتها على الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق أهدافها الأيديولوجية أو إنجازها.

غير أنه بالتوازي مع هذا الحراك النشط للنخب المثقفة كان يجري حراكٌ آخر بين العسكريين والضباط السوريين الذين كانت لهم مساهمتهم في الانقلابات العسكرية المتتالية، الأمر الذي جعلهم يعيدون التفكير؛ في صنع الحياة السياسية وتشكيلها عبر الانقلاب العسكري. فالحركة الانقلابية التي قام بها العقيد عبد الكريم النحلاوي لإعلان انفصال الإقليم السوري عن جمهورية الوحدة، فتحت الباب لبروز التنظيمات العسكرية الناصرية والبعثية التي ساهمت في تأكيد مواقفها عبر حركاتٍ عسكرية لم تُفلح في البدء، إلّا أنها نجحت فيما بعد في تأسيس دولةٍ من نوعٍ جديد بعد حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣؛ ذلك أن قيام حركة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ البعثية في العراق ونجاحها في إسقاط عبد الكريم قاسم، قد شجع التنظيمات العسكرية البعثية والناصرية على

الانقضاض على حكومة بشير العظمة المنقسمة على نفسها، والإعلان عن قيام حركة الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣، واستلام السلطة بكاملها.

إن حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ يمكن وصفها بأنها خلقت ازدواجية حقيقية داخل السلطة السورية. صحيحٌ أن هذا التدخل من قِبَل الجيش السوري لم يكن تدخله الأوّل، إلا أن مشروعية تدخل الجيش اختلفت في الحالتين. ففي انقلابات ما قبل الوحدة كان الجيش يتدخل بحجة تصحيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى العسكرية (كان تحرير فلسطين بمثابة الهدف المعلن الذي تبدأ به جميع بيانات الانقلابات السابقة والمتكررة)، وكانت هذه الانقلابات تشعر باستمرار بحرج شرعي ودستوري، وهي لذلك كانت تكتسب المشروعية عبر التنازل لها من قِبَل الرئيس المنتخب كما حصل مع الزعيم حسني، أو عبر تعيين رئيس شكلي له الصورة، بينما السلطة الفعلية تكون للجيش؛ أو عبر استفتاءات وانتخابات وهمية. مهما يكن من الأمر، فإن الجيش كان يشعر بحرج تدخله في السياسة، وهو لذلك انكفأ تماماً بعد عام ١٩٥٤، أي بعد الانقلاب على أديب الشيشكلي؛ لكن نموذج الوحدة السورية ــ المصرية، أو بشكلٍ أدق النموذج الذي بناه عبد الناصر في طريقة تركيبه للدولة القائمة على الحزب الواحد، وعسكرة المجتمع، وعدم الاكتراث للتعددية الحزبية وللبرلمان وللانتخابات بهدف إنجاز التنمية المستقلة عبر وسائل ثورية اقتصادية واجتماعية ولغايات سياسية خارجية، جعل النخبة القومية واليسارية في سورية سواءٌ أكانت ناصرية أم بعثية أم شيوعية أم إسلامية، تستخفُّ ببناء الدولة على نموذج المؤسسات الدستورية والتشريعية وعلى صيغة عقد اجتماعي بين السلطة والمجتمع؛ فالدولة بالنسبة

إليها ليست سوى أداة لإنجاز الثورة بهدف تحقيق «المجتمع العربي الاشتراكي الموحد».

هذا النموذج الهشّ للدولة في وعي النخب والمثقفين السوريين شجّع «العسكر» ـ كما يُطلق عليهم ـ على التدخل وإنجاز ما عجز عنه المثقفون بطرقٍ ووسائل أكثر سرعة وفاعلية، ولذلك ترى أن الجيش السوري وخلال فترة الوحدة المصرية ـ السورية كان قد تفكك تماماً إلى كتل عسكرية جهوية وأيديولوجية متناقضة هي: كتلة الضباط الشوام (الدمشقيين) الذين قاموا بالانفصال، وكتلة الضباط الاشتراكيين (الحورانيين)، وكتلة المستقلين البعثيين المؤطّرين سرياً في «اللجنة العسكرية»، والكتلة الناصرية التي كانت هي الأوسع والأكبر؛ إلّا أن الكتلة الأكثر تماسكاً وتنظيماً بين جميع هذه الكتل كانت «الكتلة البعثية» التي وُضِعَ قادة الوحدات تحت رحمة ضباطها الصغار؛ وإذا كانت النخب القيادية في الكتل الأربع، الدمشقية والاشتراكية والناصرية والمستقلة، في صورتها العامة، مدينية من الفئات الوسطى، فإن التمثيل الريفي كان قوياً في النخبة القيادية العليا لـ «اللجنة العسكرية»، وتضمّ بشكلٍ خاص كوادر تنحدر من الأقليات الإسلامية العلوية والدرزية والإسماعيلية[١٦].

إن صعود «اللجنة العسكرية» داخل جهاز «حزب البعث» المتربع على السلطة عنى بالحقيقة شيئاً واحداً هو إقصاء النخب المثقفة البعثية نفسها عن صنع القرار وإحلال النخب العسكرية الصاعدة حديثاً محلها، في حين لعب هؤلاء المثقفون دور المنظّر، أو المفكّر، في السياسة بعد أن كانوا صنّاعها، وما دور ياسين الحافظ في كتابة **المنطلقات النظرية** التي أقرّها الحزب عام ١٩٦٣ إلّا مؤشراً على تبادل الأدوار بين الجيش والمثقفين على كرسي السلطة.

إن اللجنة الحزبية العسكرية التي نشأت بالأساس وتجمعت في القاهرة خلال فترة الوحدة[١٧] رأت في نموذج عبد الناصر في بناء الدولة على الطريقة الاشتراكية مثالاً أعلى لها، فأرادت استنساخه ولكن بمفاهيمها وتصوراتها إيّاها للسلطة. وعلى الرغم من تدخل العسكر سابقاً، كما قلنا، فإن الصورة اختلفت الآن بكاملها، لا سيّما بعد انهزام ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار في حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، وإعلان النهاية لدور المثقف ـــ البعثي، وبداية البداية لدور الجيش العقائدي. لقد أصبحت الصورة مثلما وصفها سلامة ببراعة: «في الماضي كان الأعيان وخلفاؤهم من «الوطنيين» يتناهشون السلطة ويختلفون عليها فيخرج العسكر أحياناً من الثكن ويضع حداً لذلك، في حين أنه في عام ١٩٦٣ جرى «تبعيث» المجال السياسي ولكن الدينامية بقيت على حالها؛ سياسيون وأيديولوجيون يتناقشون ويتراشقون التهم، والعسكر في ثكنه ينتظر انتهاء النقاش الذي انتقل من خارج الحزب إلى داخله، أو بالأحرى هو ينتظر الوقت المناسب للانقضاض على السلطة»[١٨].

النتيجة النهائية التي يتوصل إليها سلامة هي أن سورية كانت شبيهة بدول المشرق العربي في طبيعة تطور تحولاتها السياسية والاجتماعية؛ إذ حدث فيها «تمدين» للسكان ولكنْ «تريفٌ» للسلطة، وسيطرة للجيش على السلطة. فيما بعد، شهدت سورية نمواً سكانياً مرتفعاً؛ إذ ارتفع من ٣,٥ بالمائة في الخمسينيات إلى ٤,٤ بالمائة في الستينيات، وكان هذا الارتفاع أكبر في مدينتي دمشق وحلب حيث انتقل النمو من ٣,١ بالمائة في الخمسينيات إلى ٤,٥ بالمائة في الستينيات، وبلغ هذا النمو معدل ٤,٦ بالمائة في اللاذقية خلال الستينيات، وهي مدينة تضاعف عدد سكانها مرتين تقريباً بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠[١٩]، لكن دمشق وحلب

واللاذقية وغيرها من المدن السورية التي اتسعت على حساب ريفها وترَيّف سكانها لم تستطع أن تدمج الوافدين إليها في أبنائها إلّا في حدود ضيقة؛ إذ تكسّرت التقاليد المدينية ولم تتمدن الثقافة الريفية في عمقها إلى ثقافة مجتمعية عصرية؛ فقد بقيت صلتها مرتبطة بصراعها مع النخبة المدينية؛ لكن ما يجب تأكيده، هو أن دخول أجيال جديدة من الريف إلى المدينة من خلال توسيع قاعدة التعليم وتحسين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية ليس سلبياً بالضرورة؛ بل إنه يكاد يكون عملية ضرورية وبصلب عمل الدولة الحديثة؛ إلّا أن ما حصل أن التقاليد القانونية هي التي افتُقدت خاصةً في ما يتعلق بالحقل السياسي. وهكذا عدنا مرةً أخرى إلى صيغةٍ من احتكار السلطة؛ لكن بشكل مختلف؛ إذ كانت سلطة الأعيان لا تمثل فئات المجتمع فعلاً؛ فقد كان النواب مدينيين، ملّاكين، أغنياء في أكثريتهم الساحقة، لكن وظيفتهم كقناة للمجتمع المدني، على كثرة علّاتها، كانت مؤمَّنة إلى حدٍ ما. كان هناك على الأرجح صراع مستمر بين مصالحهم الخاصة في الدولة ومن خلالها، وبين تمثيلهم للشعب الذي كان باستطاعته (ولو بحدود) أن يُقصيهم عن السلطة، أو أن يدفعهم إلى الهامش من خلال ضغط تياراته الناشطة. وعلى صعيد التمثيل الساكن للمجتمع، فإننا نراه يتطور في اتجاه ليس بالضرورة سلبياً. فالانتخابات الأخيرة في عام ١٩٥٤ كانت من أفضل الدورات وأنزهها، كما أن تأثر النواب بالضغط الشعبي كان واضحاً منذ أول مجلس (المؤتمر السوري العام) الذي دفعته الحماسة الوطنية إلى تبني مواقف متقدمة أكثر مما كان أعضاؤه يريدون على الأرجح. وبكلامٍ آخر، كان التمثيل الساكن للمجتمع (بمعنى كون المجلس صورة مطابقة أكثر أو أقل للمجتمع) ضعيفاً؛ ولكن التمثيل النشط (بمعنى قبول المجلس بلعب دور قناة للتيارات المتنامية في المجتمع، أو رضوخه للضغوط عليه كي يلعب

هذا الدور) كان ممكناً، وكان على الأرجح في ازدياد متنامٍ، ولو لم يكن بالوتيرة نفسها التي تسيّس المجتمع المدني نفسه.

أما في المرحلة الحاضرة، فقد تحسّن التمثيل الساكن للفئات الشعبية في صورة واسعة للغاية في المجلس والحكومة والحزب الحاكم والمنظمات الشعبية؛ ولكن التمثيل النشط مال، في صورة معاكسة، إلى الضعف الشديد، والسبب الأساسي في ذلك أنه ليس للمجتمع المدني فعلياً دورٌ في اختيار هؤلاء الممثلين المزعومين الذين حصلوا على مواقعهم بفضل رضى هذه المجموعة عنهم، بينما كان لاستقلال الأعيان الاقتصادي النسبي عن الدولة فائدة انعدام التبعية المطلقة التي تميّز خلفاؤهم إزاءها على مستوى الوظيفة، والعوائد، والامتيازات، وفي بعض الأحيان مجرد الاستمرار بالحياة لا بالحياة السياسية فحسب[٢٠]. إن هذه الصورة تكشف بدقة الاختلاف الجوهري بين بنية النظام السياسي القائمة بعد الاستقلال وبين بنية النظام السياسي القائم في دولة ما بعد الثورة؛ فهامش النقاش أو حرية الرأي والتعبير كان قد ضاق تماماً؛ إذ لم يعد يتسع سوى لمثقفي الثورة، خاصةً بعد البلاغ رقم «١» بإلغاء الصحف ثم إلغاء الأحزاب السياسية؛ إذ أصبحت الدولة حينذاك هي الثورة، واستعرت داخل هذه الثورة نقاشات أيديولوجية تغلب عليها الصفة اليسراوية، ولكن يساريتها كانت أشبه بالدعاية وأحياناً تسفّ إلى المستوى الطفيلي والبدائي لا سيّما إذا تابعنا الحجج الرسمية التي ساقها نظام الأطباء الثلاثة بعد هزيمة حزيران /يونيو ١٩٦٧؛ فلقد اعتبر هذا النظام أن الهدف الأساسي الذي شنّت إسرائيل من أجله الحرب لم يتحقق على الرغم من خسارة الجولان؛ إذ إن هدفها الحقيقي كان إسقاط النظام في سورية، وبلغت هذه النقاشات أوجها في المؤتمرات القطرية والقومية المتعاقبة (لنلحظ مدى غياب

الواقع وحضور الأيديولوجيا). فلغة الأفكار والنظريات التي كان السياسيون يختلفون حولها كانت في نظر هذه النخبة السياسية صراعات حول مواقع اجتماعية وسياسية واقتصادية، غير أنها في الحقيقة لم تكن سوى فذلكات فكرية ورياضة ذهنية، في حين كان المجتمع في خطٍ آخر مختلف تماماً؛ وهو ما نفهمه من الترحيب الشعبي بحركة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ التي أصبحت تعرف بـ «الحركة التصحيحية»، والتي هدفت بالأساس إلى تصحيح مسار الحزب، وعنت بشكلٍ حقيقي ونهائي أن الخلافات السياسية والعقائدية لا تحسمها سوى الانقلابات العسكرية وتدخل الجيش؛ فسيطرة الجيش على المجال السياسي أصبحت مطلقة ولم يعد للسياسيين أو المثقفين سوى دور هامشيّ.

ستعيش «دولة الثورة» في سورية صراعات قادة الثورة أنفسهم. وستفرز حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ صراعات تنافسية بين أطراف الثورة، وهذا سيؤدي إلى تغليب التناقضات الداخلية التي تعيشها الثورة على حساب القضايا الوطنية العامة، وعلى حساب مشاركة أطراف المجتمع المدني بكل فئاته في تسيير شؤون السياسة العامة للبلاد.

وبخلاصة بسيطة، يمكن القول إن الجيش قد نجح منذ عام ١٩٦٦ في تدشين فصل جديد؛ إنه فصل انتصار الريف على المدينة، والأقلية على تجمعٍ هشّ من الأكثرية والأقليات، والعسكر على المدنيين، والواقعية على اليوتوبيا، والجيش على الحزب. لقد أصبح «حزب البعث» بعدها وسيلة بيد الجيش، أو بالأحرى، بيد مجموعة من الضباط، ويُستعمل فقط في مجالات الدعاية والتعبئة وتركيز الشرعية؛ أما المنحى «اليساري جداً» الذي ستعتمده سورية أيام صلاح جديد (١٩٦٦ ــ ١٩٧٠) فكان إلى حدٍّ بعيد، نوعاً

جديداً من الهروب إلى الأمام من كل هذه «الانتصارات»، ومحاولة لتأسيس شرعية قائمة على عناصر جديدة[٢١]. لقد أصبح الحزب أشبه بمنظمة (كادر) يسارية عسكرية؛ إذ أغلق فيها حق الترشيح والتصويت والانتخابات على نخبة الأعضاء العاملين الذين يقودون المنظمات الشعبية التي أُسست كبديل عن مؤسسات المجتمع المدني السابقة، وكانت هذه المنظمات والاتحادات النقابية في حقيقتها منظمات رديفة للحزب، أو أطرافاً له في عملية اختراق المجتمع، وانطلقت على المستوى النقابي من مبدإ النقابية السياسية، وليس من مبدإ النقابية المطلبية الذي اعتُبر مفهوماً برجوازياً ليبرالياً للعمل النقابي. وبوصفه حزباً تشترط فيه مرحلةُ العضو المتدرب والعضو العامل اتباعَ دورة عمل فدائي، فإنه كان حزباً معسكراً في إطارٍ صار فيه إيجاد «الجيش الشعبي» رديفاً لـ «الجيش العقائدي»، أي محاولة عسكرة المجتمع برمته.

ولعل هذا ما يفسّر أن سياسة قبول الضباط وصفّ الضباط المتطوعين كمحترفين في الجيش، قد طُبِّقت عموماً وفق معايير طبقية وأيديولوجية تدخلت فيها معايير الولاء، وأدّى على العموم إلى «ترييف» النخب العسكرية المحترفة أيضاً، في حين كانت بنية الجيش ـــ بحكم قانون الخدمة الإلزامية ـــ وطنية؛ غير أن هذه البنية خضعت للتسييس ضمن ما يعرف بـ «الجيش العقائدي»[٢٢].

إن حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ يمكن وصفها بأنها كانت النهاية الطبيعية لتطبيق مفهوم «الشرعية الثورية» كما كان استخفافاً مطلقاً بمعنى «الشرعية الدستورية»، حتى إن «حزب البعث»، ومنذ تسلمه السلطة عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧١ بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة، لم يُجرِ أي انتخابات محلية أو تشريعية أو

رئاسية ولو في مظهرها الشكلي. صحيح أن الانتخابات فيما بعد، على الأخص في عهد الرئيس حافظ الأسد الذي حرص على إجراء الانتخابات «الوهمية» في مواعيدها الدقيقة، كانت أشبه باللعبة التي تُعرف نتيجتها مسبقاً حتى قبل أن تُخاض؛ إذ لم يكن المطلوب منها منح الثقة أو الشرعية بقدر ما كان الهدف منها إعطاء معنى للديكور الخارجي بأن هناك عملية ديموقراطية سياسية تجري داخل هرم السلطة الأوتوقراطي الموجود.

لكن النخبة البعثية التي تسلمت الحكم بعد عام ١٩٦٣ لم تكن تعبأ حتى بهذا الديكور الخارجي بما أنها لم تكن تشعر بأي حرج شرعي أو دستوري، وإنما كانت تهدف إلى إنجاز التنمية المستقلة عبر وسائل ثورية اقتصادية واجتماعية وتحقيق غايات سياسية خارجية.

هذا النموذج من الدولة القائم على الحزب القائد الذي يختصره مجلس قيادة الثورة، وهي بدورها تُختزل في قائد الثورة، ظلّ قائماً منذ ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ وحتى الوقت الحاضر مع اختلافات شكلية، وأحياناً جوهرية؛ لكنها لا تمسّ بنية أو عصب السلطة الأوتوقراطية القائم على استفراد حزب بالسلطة، ثم بناء هيكل هرمي يكون رأسه رئيس الدولة؛ وهذا هو جوهر «الجمهورية الثالثة» منذ تأسيسها ثم تقعيد قواعدها مع الرئيس حافظ الأسد الذي أعاد كتابة الدستور، ثم هيكلة المؤسسات الدستورية والتشريعية والقانونية بشكل لا يتيح لها الحركة خارج الإطار المرسوم والمعيّن لها مسبقاً، ثم «تأطير» المجتمع المدني من خلال النقابات والمنظمات والاتحادات والجمعيات غير الحكومية عبر خندقتها لتصبح تعبيرات «بعثية» ولكن بنكهة شعبية[٢٣]، ويكون لها دور محوري في ضبط الحركة النقابية والمطلبية والشعبية.

«الجمهورية الثالثة» ونظرية «بناء الهرم»

قد تكون معرفة آلية صنع القرار في سورية من أعقد الأمور وأصعبها؛ ولا يعود الأمر في ذلك إلى تعقيدها مثلاً، أو تشابك العوامل المؤثرة واختلاط مصالحها في عملية صنع القرار، بقدر ما يعود إلغازها إلى سرّيتها وأحياناً تخبطها وعدم وضوحها أو استقرارها على صيغة قانونية معيّنة. في نهاية الأمر، تبدو المسألة خاضعة لاجتهادات بحثية مختلفة منطلقة من وجهات نظر متباينة.

وإذا قدّرنا أن عدد الدراسات الأكاديمية والمتخصصة في سورية ضئيل نسبياً مقارنة بغيرها من دول الجوار كلبنان والأردن مثلاً، فإن هذه الدراسات تصدّت لموضوعات محددة دون محاولة دراسة آلية عمل النظام السياسي في سورية، ربما انطلاقاً من قناعة تقول إن «الأسد هو سورية، وسورية هي الأسد»؛ كما وردت هذه العبارة لدى كل من باتريك سيل الذي كتب السيرة الشخصية للرئيس حافظ الأسد[٢٤]، ولوسيان بيترلان الذي كان أكثر إعجاباً بسياسة الأسد الخارجية[٢٥]، وموشيه معوز الذي أطلق على الأسد لقب «أبو هول دمشق»[٢٦]؛ وتبقى دراسات أخرى حاولت مقارنة عمل النظام السوري بأنظمة سلطوية شبيهة كما في دراسات هينبوش[٢٧] وهايدمان[٢٨] وبطاطو[٢٩]. أما فولكر بيرتس الذي درس السياسة الاقتصادية تحت حكم الأسد[٣٠] فربما كان من أوائل من تطرق إلى تحليل صنع القرار السياسي والاقتصادي في سورية، ثم خصص إيال زيسر كتاباً لدراسة «صنع القرار في سورية الأسد»[٣١].

رغم جدية هذه الدراسات المتخصصة واستمرار صلاحيتها البحثية حتى في دراسة صنع القرار في عهد الرئيس بشّار الأسد، فإنها بدت متمسكة بالمدرسة السلوكية في تفسير سياسة صنع القرار في

سورية؛ فتحليل سلوك الأسد وصفاته الشخصية وحده القادر على تفسير، أو على الأقل تقديم إجابات للمعضلات السياسية والاقتصادية التي واجهها الأسد.

يقرّ الدستور السوري الدائم الذي صدر عام ١٩٧٣ في عهد الرئيس حافظ الأسد ــ وما زال معمولاً به إلى اليوم ــ بأن رئيس الجمهورية يتولى السياسة الخارجية، أما رئيس الوزراء فلا يمارس أي نشاط ملحوظ في مجال السياسة الخارجية رغم مسؤوليته عنها؛ إذ يحدد الدستور في المادة (٩٤) أن رئيس الجمهورية يقوم بوضع السياسة الخارجية للدولة ويشرف على تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء، بينما لا تتعدى مهمة السلطة التشريعية حسب (المادة ٧١) من الدستور مناقشة سياسة الوزراء وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة[٣٢].

يعطي الدستور السوري صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية الذي هو فضلاً عن ذلك الأمين العام لـ«حزب البعث»، الذي يعطيه الدستور السوري في مادته الثامنة الحق في قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه يجمع إلى ذلك منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وفق (المادة ١٠٣) من الدستور، وهو رئيس القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية. أما صلاحياته فتتجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، ذلك أنه يملك حل مجلس الشعب (المادة ١٠٧)، والتشريع في غير دورات انعقاده (م ١١١)[٣٣]، وردّ القوانين (م١٠٨ من النظام الداخلي لمجلس الشعب)، وله الحق في تعيين نائب له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم، كما له الحق في تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وإعفائهم من مناصبهم (٩٥)، وإعلان حالة الحرب (م١٠٠)، وإعلان حالة الطوارئ وإلغائها (م١٠١)[٣٤].

إن صلاحيات رئيس الدولة في الدستور السوري تعكس مدى هيمنته «دستورياً» على مؤسسات الدولة الأخرى؛ وقد لعب نمط تطور الدولة وهياكلها المؤسَّسة على أساس النظام الرئاسي الهرمي على تمركز الصلاحيات دستورياً وقانونياً وفعلياً بيد رئيس الدولة.

إن إحدى السمات الرئيسة التي وسمت النظام السوري مع ولادة «الجمهورية الثالثة» كانت في تمركز السلطة السياسية في أيدي نخبة ذات أصول عسكرية ـ ريفية، ثم استطاع الرئيس حافظ الأسد على مدى سنوات طويلة، مَرْكزة هذه السلطة بشكل هرمي حاد تلعب فيه البيروقراطية دوراً حاسماً في إلغاء الدور التنافسي التعددي الذي تمثله مؤسسات الدولة المختلفة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وأضفت بُعداً حاسماً إلى شخصية الرئيس ورغباته وتوجهاته، وهو ما بنى شبكات ومصالح اجتماعية واقتصادية وعسكرية على هامش مؤسسات الدولة أو حتى خارجها، تقوم على مبدإ العلاقات والولاءات الشخصية.

يتبع ذلك من القدرة الكبيرة على التحكم التسلطي الذي تمارسه الدولة على المجتمع في كافة مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والمدنية وحتى الخيرية، عبر نظام الموافقات الأمنية المسبقة التي تُربط بها وزارات الدولة المختلفة والمواطنون أيضاً أينما كانوا، مما خلق مناخاً من البيروقراطية الموسومة بالخوف ذاته الذي تتبجّح به كل الأنظمة التسلطية في العالم.

إن ازدياد نسبة التعليم في الأرياف وما يرتبط به من حاجة إلى تحسين موقع الناس الاجتماعي عبر هجرتهم إلى المدن الرئيسة، دفعهم إلى الذهاب إلى مؤسسات الدولة المختلفة وعلى الأخص

الجيش الذي يتطلب مؤهلات تعليمية وعملية أقل، في الوقت نفسه سيطرت الأفكار العقائدية الأيديولوجية وخاصة الاشتراكية منها على معظم هذه النخب الريفية لا سيّما أبناء الأقليات منهم العلوية والدرزية[٣٥]؛ إذ وجدت فيها مدخلاً لإعادة توزيع الثروة والسلطة، فبدأ ما يُسمّى إعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي السوري على أسس جديدة مع الجمهورية الثالثة. إن تريبف المدينة أدى تدريجاً إلى ترييف السلطة وهو ما قاد في النهاية إلى تحطيم التقاليد القانونية التي أرستها النخبة المدينية التي استلمت السلطة ما بعد الاستقلال؛ لكن هذا لا يعفي هذه النخب من الأخطاء القاتلة التي ارتكبتها في طريقة إدارتها للدولة ومؤسساتها؛ إلا أنها حافظت على الأطر الدستورية وآمنت بها رغم اختراقها إياها وتجاوزها في بعض الأحيان. ومع التطور الاجتماعي والتغير الديموغرافي العميق الذي مرّت به سورية كان من الطبيعي أن تفرز نخبة سياسية جديدة تنتمي إلى أصول اجتماعية مختلفة لعبت الخلفية العسكرية فيها دوراً حاسماً.

فمع تسلّم «حزب البعث» السلطة في سورية عام ١٩٦٣ كان واضحاً صعود «اللجنة العسكرية» داخل جهاز «حزب البعث» التي أصبح لها فيما بعد دور الحسم في مَن يتسلّم السلطة ويتحكم بها؛ لذلك فإن دور المؤسسة العسكرية نما بشكلٍ أعاق تطور المؤسسات المدنية وأحياناً شلّ عملها كما حصل مع الانقلابات العسكرية المتتالية التي حدثت خلال التاريخ السوري منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٠.

لقد اتكأ حافظ الأسد خلال حكمه وبشكل رئيس على رفاق دربه في النضال العسكري. ولذلك تحدد تطور إطار الدولة في

عاملين رئيسين: عامل الولاء وهو المحدد الحاسم، والخلفية العسكرية التي شكلت الجزء غير الظاهر في نمط الدولة المدنية التي حاول الأسد بناءها؛ ذلك أن الأسد ومنذ استلامه السلطة حاول إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس جديدة مختلفة في بنائها عما ساد منذ استلام البعث السلطة عام ١٩٦٣؛ إذ أنشأ البرلمان (مجلس الشعب) عام ١٩٧١، وعيّن جميع أعضائه تعييناً، وأسس الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٢ التي اعتُبرت صيغةً من صيغ تشريع التعددية السياسية التي ضمّت جميع الأحزاب السياسية المتحالفة مع البعث واعترفت بميثاق الجبهة الذي أقرّ بقيادة البعث الدائمة لها، ثم أعلن دستوراً جديداً عام ١٩٧٣ عدّل بموجبه الدستور المؤقت لعام ١٩٦٩، الذي كان يربط السلطات التشريعية بالوزارة، فجرى تعديله لكي يصبح النظام رئاسياً.

كان الخلاف الرئيس الذي قامت من أجله «الحركة التصحيحية» التي قادها الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٧٠، يدور حول التوجهات العامة للسلطة واستراتيجيتها السياسية وبرنامجها الاقتصادي، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى تغلب التيار الانفتاحي على التيار الأيديولوجي الذي كان راغباً في تسيير الشؤون السياسية والاقتصادية وفق برنامج بعثي عقائدي متين، وهذا ما عمق الأزمة الداخلية لـ«حزب البعث» وأصبحت الخلافات الداخلية تتصاعد وتتواتر وتظهر على السطح مع ظهور مستجدات جديدة على الساحة الداخلية والإقليمية.

بدا الأسد ومن خلفه «حزب البعث» راغباً في الدخول في علاقة جديدة مع المجتمع والقوى السياسية، وكان مدخل ذلك تشكيل حكومة ائتلافية تحت مظلة «الجبهة الوطنية التقدمية» ضمت ممثلين

عن خمسة أحزاب بمعدل وزيرين لكل حزب من أحزاب الجبهة، ما عدا «حزب البعث» الذي ضمن لنفسه الأكثرية.

وقد حاولت في البدء الخروج من أسر الشعارات البعثية اليسارية؛ إذ كان مصدر الخلاف الحقيقي بين جناحي «البعث»: الجناح الحزبي الذي يتزعمه صلاح جديد، والجناح العسكري الذي يقوده حافظ الأسد؛ فقد تلخص برنامج الأسد في أن المرحلة التي تمرّ بها سورية هي مرحلة «تحرر وطني» لاسترجاع الأراضي العربية المحتلة، ويتحدد تناقضها الأساسي في النزاع ما بين «الأمة العربية» و«إسرائيل»، ومن هنا تغدو جميع التناقضات الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية الأخرى ثانوية، ويتطلب ذلك تحقيق «تضامن عربي فعّال» وضرورة تجاوز الخلافات العقائدية والسياسية مع العراق والأردن. كما يتطلب على المستوى الداخلي في سورية توجيه التنمية والتحرر من الطابع اليساري المغلق للحزب، وإعلان دستور يضمن المشاركة الشعبية في السلطة ويؤطرها بانتخاب مجلس شعب وتشكيل جبهة وطنية تقدمية تعزز الوحدة الوطنية. أما جناح جديد فجدَّد شرح «نظريته» اليسراوية في أن «للعدوان الخارجي هدفاً داخلياً هو الإطاحة بالنظام التقدمي والثوري في سورية ومصر، وأن البرنامج الذي يقترحه الأسد ليس سوى التنفيذ العملي للشق الداخلي من العدوان»[٣٦].

يمكن اعتبار نموذج الجبهة الذي رغب فيه الأسد بأنه أشبه بنموذج الكتلة الوطنية التي تضم الأحزاب من مختلف التلوينات الأيديولوجية للانخراط في عملية النهوض والبناء الوطني. تشكلت لجنة ميثاق الجبهة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٧١؛ وقد نص الميثاق على اعتبار الجبهة قيادة سياسية عليا تقر بمسائل السلم والحرب والخطط

الخمسية، وترسخ أسس النظام الديمقراطي الشعبي، وتقود التوجيه السياسي العام. كما نص على قيادة البعث لها من خلال تمثيله للأكثرية فيها (النصف + ١)، واحتكار العمل السياسي في قطاعَي الطلاب والجيش، وأن يكون «منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجِّهاً أساسياً لها في رسم سياستها العامة وتنفيذ خططها».

حاول الأسد من خلال ذلك توسيع قاعدة المساندة السياسية والشعبية لنظامه القائم، وفي الوقت نفسه إضفاء الصفة الشرعية عليه عبر إكسائه رداء المؤسسات المدنية[٣٧].

لكنه، وبالتوازي مع ذلك، بنى هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام، تمتلك السلطة الفعلية خلف واجهة المؤسسات المدنية؛ وفي الوقت نفسه، كان لا بد من إعادة بناء المنظمات الشعبية مثل اتحاد العمال والفلاحين والنقابات وغيرها و«حزب البعث» على أسس تضمن الولاء الكامل، وذلك عبر توسيع الإدارة الحكومية والجيش والأجهزة الأمنية، مترافقاً مع تزايد القدرة المالية للدولة من جراء المعونات العربية الهائلة التي قدمت إلى سورية بعد حرب ١٩٧٣، ثم العائدات النفطية السورية التي اكتُشفت فيما بعد؛ وهو ما سمح للأسد ببناء الكوادر البيروقراطية التي ملأت المؤسسات السورية المختلفة التي أنشأها بشكل هرمي يكون فيه رئيس الدولة رأس الهرم، أما أضلاعه الثلاثة التي تنتهي إليه بشكل تام فهي: الإدارة الحكومية والجيش وأجهزة الأمن (الاستخبارات) وثالثاً الحزب[٣٨].

هذه الأجهزة الثلاثة عبارة عن هياكل هرمية متمركزة تنحدر كلها من قيادة النظام، نزولاً إلى المدينة ثم القرية فالحيّ، بدرجات متفاوتة ومتوازية خطياً بعضها مع بعض.

١ ـ الإدارات الحكومية

هكذا، على مستوى المحافظة يتمثل الرئيس بالمحافظ؛ فالمحافظون الأربعة عشر في سورية ينفذون أوامر الرئيس مباشرة، وهم الذين يهيمنون ويشرفون على أعمال الإدارات التابعة للوزارات الحكومية المركزية والقطاع العام في المحافظة وما حولها من مناطق وقرى. فالمحافظ هو الرئيس التنفيذي للإدارة الحكومية، وهو بحكم منصبه أيضاً رئيس المجلس البلدي في المحافظة. وفي حالات الطوارئ يكون المحافظ أيضاً قائداً لقوات الشرطة والجيش المتمركزة في محافظته. بموازاة المحافظ يكون أمين فرع «حزب البعث» في المحافظة ممثلاً للسلطة المركزية أيضاً؛ فأمناء فروع الحزب في المحافظات يكونون موضع الاختيار الدقيق من قِبَل الرئيس بما أنه الأمين العام للحزب وهم يتوجهون إليه مباشرةً بتقاريرهم. وتراقب فروع الحزب الموجودة في المحافظات الأربع عشرة أعمال الإدارات والمؤسسات الحكومية والتعليمية والجامعية والصحية والثقافية والفنية والرياضية ومؤسسات القطاع العام عبر شُعبها أو فرقها الموجودة في كل هذه المؤسسات وترفع تقاريرها إلى قيادة الفروع. علاوةً على ذلك، فإن أمين الفرع قد يقوم مقام المحافظ في حال غياب الأخير عن محافظته. وعلى المستوى الثالث والأخير، فإن أنشطة الحزب والإدارة المختلفة وعلى كل المستويات الإدارية تكون موضع المراقبة اليومية للأجهزة الأمنية الأربعة الموجودة في سورية.

٢ ـ حزب البعث

إن «حزب البعث»، على سبيل المثال، يعتبر الحزب الحاكم أو «الحزب القائد في الدولة والمجتمع»، حسب المادة الثامنة من

الدستور السوري. كما أن القيادة القطرية للحزب هي التي تقترح على مجلس الشعب اسم المرشح للرئاسة، وقد تضخمت أعداد المنتسبين إليه بشكل دراماتيكي منذ عام ١٩٦٣، أي عام استلام الحزب السلطة؛ إذ لم يكن يزيد عدد أعضاء الحزب على المئات قبل ذلك[٣٩]، وارتفع في عام ١٩٧١ إلى قرابة ٦٥٠٠٠[٤٠] حين استلم الرئيس حافظ الأسد السلطة؛ لكن هذا العدد وصل إلى ١٧١٥٧٣٧ في عام ٢٠٠٠ عند وفاته[٤١].

لقد جرى اعتماد «سياسة التبعيث» ــ كما أُطلق عليها والتي تقضي بمضاعفة الأعضاء المنتسبين إلى الحزب وإعطائهم الأولوية في التوظيف في الإدارات الحكومية وفي البعثات التعليمية، وبالتأكيد حصر المناصب القيادية العسكرية والأمنية والوزارية والإدارية العليا في المنتسبين إليه.

إن العضو المنتسب حديثاً يُطلق عليه اسم «نصير» وهو يحتاج إلى فترة سنتين من التدريب حتى يحصل على العضوية الكاملة التي تُسمّى «العضوية العاملة»، وهي تخوله بعد مرور فترة من الزمن ممارسة حق الانتخاب والترشح للمناصب القيادية الحزبية العليا. يشكل الطلاب ما نسبته ٥٣,٧١٪ من مجموع الجهاز الحزبي، لأن غالبية المنتسبين يأتون من الطلبة خلال المرحلة الإعدادية والثانوية، وتشكل نسبة العمال ٢٠,٦٢٪، أما الفلاحون فنسبتهم ١٦,٥٣٪[٤٢].

ووفق تحليلات البنية الاجتماعية فإن الغالبية العظمى من المنتسبين إلى «حزب البعث» تعود إلى الريف السوري في مناطقه المختلفة؛ حيث حافظ أبناء المدن التقليدية وعائلاتها في دمشق وحلب وحمص وحماه واللاذقية على حذرهم في الانتساب إلى «حزب

البعث» الذي رفع راية الدفاع عن العمال والفلاحين تاريخياً[٤٣]؛ لكن جرت إعادة تنظيم الحزب وفق أسس هرمية شبه عسكرية منذ استلام الرئيس حافظ الأسد السلطة. فمنذ عام ١٩٧١ لم تعد قيادات الفروع والشُعب تُنتخب انتخاباً من قِبَل المؤتمرات المحلية، بل تُعيَّن من قبل القيادة القطرية التي تراقب عمل الفروع الحزبية وفق المبدإ التنظيمي «المركزية الديمقراطية» الذي يعتبر من الأسس التنظيمية التي يطبّقها الحزب؛ إذ يستوجب أن ينتخب الأعضاء مندوبيهم إلى المؤتمر القطري؛ الذي يختار من بينهم أعضاء القيادة القطرية، بيد أن الواقع كان دائماً يسير على قاعدة أن القيادة القطرية نفسها هي التي تمارس نفوذاً على انتخاب المندوبين إلى المؤتمر عبر دعم مرشحيها وتزكيتهم والضغط على المرشحين المنافسين للانسحاب. وقد بقي «المؤتمر القطري»، الذي ينتخب مباشرة أعضاء القيادة القطرية، هو نفسه حتى عام ١٩٧٥؛ ولكن هذا المؤتمر لم ينتخب في عام ١٩٨٠ إلّا اللجنة المركزية التي انتخبت أعضاء القيادة القطرية من بين صفوفها[٤٤]. وفي عام ١٩٨٥، خوّل المؤتمر الرئيس حافظ الأسد تعيين اللجنة المركزية بنفسه[٤٥]؛ لكن هذه اللجنة المركزية ومنذ المؤتمر القطري الثامن في عام ١٩٨٥ لم تعقد لها اجتماعاً؛ بل إن الحزب ذاته لم يعقد مؤتمره العام رغم وجوده في الحكم خلال ١٥ عاماً، أي حتى عام ٢٠٠٠، وهو عام وفاة الرئيس حافظ الأسد.

لكن، بالرغم من أن القيادة القطرية تشكل القيادة السياسية في «حزب البعث» الحاكم، إلّا أنها عملياً فقدت سلطتها في ما يتعلق باتخاذ القرار السياسي منذ وصول الرئيس حافظ الأسد إلى الحكم عام ١٩٧٠، وتحولت المؤتمرات القطرية إلى مهرجانات خطابية

للاحتفاء بالقائد الرمز و«قائدنا إلى الأبد». ولما كان الأسد نفسه هو من يختار أعضاء القيادة القطرية فهي تدين بولائها له؛ لذلك، وخلال العقد الأخير من حكم الرئيس حافظ الأسد، لم يكن يحضر اجتماعات القيادة القطرية أبداً، بل كان يكتفي بإرسال «أوامره» عبر ورقة تجري قراءتها وإقرارها على الفور، أو يلجأ في بعض الأحيان إلى الهاتف إذا استلزم الأمر حادثاً مستعجلاً لا يحتمل التأجيل[٤٦]؛ بل إن أحد أعضاء القيادة القطرية وصف الأسد بأنه «لم يكن بالنسبة إلينا سوى عبارة عن صوت خيال يأتي عبر الهاتف»؛ فمع انكفاء الأسد عن متابعة الشؤون الداخلية اقتصرت متابعته لها عبر التقارير الأمنية التي تصله يومياً، فنشأ مفهوم «الحظوة»؛ فعدد الأشخاص الذين يلتقي بهم الأسد أصبح محدوداً جداً واقتصر على المقربين جداً من ذوي النفوذ الخاص.

أما القيادة القومية التي هي نظرياً مؤسسة حزبية أعلى تنظيماً من القيادة القطرية[٤٧]، إذ تضم كلًّا من القيادة السورية والقيادات الحزبية القطرية الأخرى، فقد تحولت إلى «هيئة فخرية»، فمنصب في القيادة القومية أصبح أمراً مرادفاً للعطالة على حد تعبير فولكر بيرتس[٤٨].

لقد تحول الحزب إلى مؤسسة بيرقراطية حكومية وهو للمفارقة ما أعاق مأسسته وأفقده قيادته العقائدية والسياسية على الرغم من وجوده في الحكم منذ عام ١٩٦٣؛ فقد جرى المزج بين دوره كحزب سياسي وبين السلطة. وكلا المفهومين أُدمجا في مؤسسات الدولة التي يجب اعتبارها أمراً منفصلاً تماماً عن مفهومي الحزب والسلطة اللذين يخضعان للتغيير الدوري بحسب الانتخابات التي تمنح الثقة لحزب ما لاستلام السلطة خلال فترة محدودة من

الزمن. لكن الخلط بين هذه المفاهيم التي انبثقت من الدستور السوري الذي حدد دور حزب سياسي ما كقائد للدولة والمجتمع، ثم دمج بين ميزانيته وميزانية الحكومة، حتى إن تمويل الحزب ذاته يأتي معظمه من الموارد المالية الحكومية. إذ في عام ١٩٨٣ كان أكثر من ٨٠ بالمائة من إيرادات ميزانيته البالغة ١٢٩ مليون ليرة سورية قد جاءته على شكل مخصصات من الدولة، وهو ما كان يعادل ميزانية وزارة المالية على سبيل المثال[٤٩].

وعلى ذلك، فالحزب ذاته إنما يخضع لسلطة الأجهزة الأمنية التي تراقب أنشطته وفعاليته؛ بل إن فروع الحزب ذاتها تعمل في معظم الأحيان في رفع التقارير إلى الأجهزة الأمنية، وفي مساعدتها على مراقبة السكان المنضوين تحتها؛ ولذلك، غالباً ما يتندر السوريون بالقول بأن «حزب البعث» ليس إلا فرعاً إضافياً للأجهزة الأمنية.

٣ ــ الأجهزة الأمنية

هذه الأجهزة هي الاستخبارات العامة (أمن الدولة) التي تتبع رسمياً وزارة الداخلية، والأمن السياسي الذي هو دائرة من دوائر وزارة الداخلية، والاستخبارات العسكرية واستخبارات القوى الجوية اللتان تتبعان اسمياً لوزارة الدفاع. يشرف على هذه الأجهزة المختلفة مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لـ«حزب البعث». إن لكل هذه الأجهزة مهمات المراقبة المحلية وتمتلك فروعاً في كل المحافظات وفروعاً مركزية داخل العاصمة دمشق باستثناء استخبارات القوى الجوية ذات المهمات الخاصة[٥٠]. وفي ظل حُمّى التنافس الأمني بين هذه الأجهزة المختلفة فقد توسع دور بعض الفروع الأمنية بشكل كبير حتى على حساب الإدارة التابع

لها، ومردّ ذلك إلى نفوذ رئيس الفرع وإلى سلطته التي غالباً ما تتعزز بحسب علاقته المباشرة بالرئيس؛ ولذلك دائماً ما تعدت هذه الفروع صلاحياتها وترافق ذلك مع نمط من الحصانة القانونية أُعطي لها، مما جعلها صاحبة التأثير الأول والأخير في القرار سياسياً كان أو اقتصادياً أو إدارياً، وأصبحت ترى نفسها مسؤولة أمام الرئيس الأسد مباشرةً مما حرضها على النمو بشكل مخيف[٥١].

فقد بلغ عدد الموظفين في أجهزة الأمن السورية المختلفة ٦٥ ألف موظف بدوام كامل وعدة مئات من الألوف بدوام جزئي؛ فهناك وفقاً لذلك عنصر استخبارات لكل ٢٥٧ من المواطنين السوريين. ولما كان ٥٩,٥٪ من السوريين فوق سن ١٥سنة، عندئذٍ يكون هناك رجل استخبارات لكل ١٥٣ مواطناً سورياً وهي تعتبر من النسب الأعلى في العالم[٥٢].

وإذا استخدمنا لغة الأرقام للإشارة إلى مدى التوسع البيروقراطي في أجهزة الدولة المختلفة في عهد الجمهورية الثالثة لوجدنا أن عدد موظفي القطاع العام في الإدارات الحكومية المختلفة في عام ١٩٦٥ بلغ ٧٠٠٠٠ موظف، لكنه تعدى ٦٨٥٠٠٠ موظف في عام ١٩٩١، وتجاوز ٩٠٠٠٠٠ موظف في عام ٢٠٠٤. أما عدد العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة فقد بلغ عام ١٩٦٥ ما يعادل ٦٥٠٠٠ شخص، وبلغ عام ١٩٩١م ٥٣٠٠٠٠ شخص لكنه تجاوز ٧٠٠٠٠٠ في عام ٢٠٠٤[٥٣].

هذا البناء البيروقراطي الهائل لأضلاع الهرم الثلاثة يتيح إذاً كما قلنا قدرة (أورويلية)[*] للإشراف على الدولة والنظام والشعب بأسره،

(*) نسبة إلى جورج أورويل في روايته ١٩٨٤ التي يصف فيها الرقابة على الشعب.

ولذلك، ستكون حدود المعارضة السياسية أو منظمات المجتمع المدني محدودة للغاية إن لم تكن معدومة نهائياً؛ إذ يصعب أن تفلت من رقابة أجهزة الدولة المختلفة، إن لم تحاول الدولة ذاتها اختراقها وتحويلها إلى مؤسسات «خاضعة» أو متعاونة على أقل تقدير.

لكن المثير للسخرية هو أن الأسد، وعلى الرغم من مستويات الرقابة الثلاثة المختلفة المتمثلة في الإدارات الحكومية ثم فروع الحزب ثم الأجهزة الأمنية، فإن المستويين الأول والثاني رغم أهميتهما لبناء الهيكل السياسي والمؤسسي فإنهما اضمحلّا تدريجاً وفقدا دورهما لحساب المستوى الثالث الفعال والمتسم بسرعة الأداء والحسم لا سيّما في القرارات السياسية والأمنية العليا.

لذلك، فإن النظام السياسي السوري قام ومنذ ولادة «الجمهورية الثالثة» في عام ١٩٦٣ على ثلاثة وجوه تشكل الهرم الذي ينتهي إلى موقع الرئيس الأسد؛ هذه الوجوه الثلاثة تشكل بنية التسلطية السورية، وفي الوقت نفسه تشكل سلسلة من أجهزة الأمان بحيث تمنع بعض أجزاء النظام من الخروج على قيادته، كما أنها تعطي النظام الغطاء الشرعي والقانوني من خلال إنشاء المؤسسات القانونية التشريعية والسياسية المختلفة.

ولما كانت هذه المؤسسة القانونية قد حُكمت بإطار طويل ومعقّد من البيروقراطية مما خلق داخلها وحولها شبكة من الولاءات والعلاقات الشخصية الزبائنية التي لعبت دوراً رئيساً في المحافظة على النظام؛ وفي النهاية، فإن هذه الشبكات هي ما يمنح المِلاط الضروري للصلة بين أوجه الهرم الثلاثة.

إن البنية الهرمية للنظام أعطت موقع الرئيس، أو بالأحرى هو من بنى هذه التركيبة لتعطيه دستورياً وقانونياً وواقعياً موقع الأفضلية المطلقة التي لا ينازعه فيها موقعٌ آخر. فتهديد موقع الرئاسة انحسر تماماً مع نهاية أزمة الثمانينيات عندما استطاع الأسد نفسه إعادة ترتيب الأجهزة الأمنية والتشكيلات العسكرية التي شكلت تهديداً لزعامته لمصلحة موقع الرئيس.

فعلى سبيل المثال، في ٨ شباط /فبراير ١٩٩٩ كان الموعد المقرر للاستفتاء الرئاسي لحصول الرئيس حافظ الأسد على ولاية دستورية خامسة مدتها سبع سنوات إضافية. إنما بسبب وفاة الملك حسين ملك الأردن، قرر الأسد فجأةً تأجيل الاستفتاء. لم تكن عملية التأجيل معقدة عبر الأطر الدستورية؛ إذ إن «مجلس الشعب» هو الجهة المخوّلة بذلك. لكن هذه العملية لم تكن تحتاج إلى أكثر من اتصال هاتفي من الأسد نفسه لكي يحدث التأجيل في اليوم الذي يريده ويرغب فيه. وعلى العموم، لم يكن هناك فرق كبير ـ إن كان هناك فرق ـ بين النتيجة التي كان من المُعينّ أن يحصل عليها الأسد في اليوم المقرر، وبين النسبة التي حصل عليها في يوم التأجيل؛ إذ حصل الأسد على نسبته الموحدة (٩٩,٩٨٪)، وعندما قرر الذهاب إلى مركز الاقتراع للتصويت حيث كانت القيادات الحزبية والسياسية بانتظاره ظهر فجأةً في مدرسة للإناث على غير ما كان مخططاً له[٥٤].

إن طريقة تصرف الأسد خلال «الاستفتاء» تعكس عموماً طريقته في الحكم خاصةً في سنواته الأخيرة وآلية تعامله مع المؤسسات الحزبية والتشريعية والتنفيذية؛ إذ لم يكن ـ كما ذكرنا ـ يحضر

اجتماعات القيادة القطرية لـ«حزب البعث»، التي هي دستورياً وسياسياً وواقعياً أعلى هيئة تحكم البلاد؛ فقد كان يكتفي بنقل توجيهاته إليها عبر الهاتف كي تُقَرّ وتنفَّذ على الفور.

فقد كان مستفرداً بالقرار بشكلٍ كامل، واستطاع بناء نظام شمولي يأتمر بأمره[٥٥]؛ إذ لم يكن ليسمح بظهور إعلام مستقل بلَه معارض؛ فالصحف الرسمية الثلاث ـ لا وجود لغيرها ـ عليها أن تتبع كل عبارات الشكر والثناء التي يطلقها المسؤولون في المنطقة العربية والعالم لتستعيدها بكثير من التفخيم والإجلال. لذلك، حافظت وسائل الإعلام على نمط قاتل من الرتابة والتكرار بدا بالنسبة إلى السوريين جزءاً من أدوات السيطرة والدعاية للنظام أكثر من كونه يهدف إلى إطلاع المواطن على الحقيقة أو إخباره بها.

وينسحب الأمر ذاته على ما يُسمّى بمراكز صنع القرار (Think Tank)، أو مراكز الدراسات والبحوث المستقلة، فوجودها مرتبط باتباع أحد الفروع الخاصة بالاستخبارات لتمدّها بالدراسات والمعلومات الضرورية عن سورية، وليس لها وظيفة استشارية؛ فالأسد لم يكن يملك مستشارين دائمين له. فقد كان يطلب المشورة في قضايا مخصوصة معيّنة ليحصل على رأي تقني فقط؛ لكن القرار النهائي يعود إليه هو. ولعل غياب السفراء عن جميع السفارات السورية في الخارج في السنوات الأخيرة من حكمه[٥٦] يؤكد ذلك، ويكشف عدم اهتمامه بصورته في الخارج أو سعيه إلى تحسينها.

إن البنية الهرمية للنظام تؤهل بكل تأكيد لوجود نوازع وراثية موجودة في الولاءات والوصايات الشخصية والعائلية؛ لذلك فانتقال السلطة من الأسد الأب إلى الأسد الابن بالصيغة التي جرت بها

إدارة المؤسسات التشريعية والسياسية والعسكرية والأمنية المختلفة، قد عكست عمق وارتباط وتغلغل الروابط الوراثية وقدرتها على إدارة مؤسسات الحكم المختلفة حتى في غياب رأس الهرم.

قد كان انتقال السلطة على مستوى عالٍ من التنظيم والدقة في التنفيذ في جميع مراحله؛ ففي يوم واحد من ١١ حزيران /يونيو ٢٠٠٠ انتقلت السلطة بهدوء وبغطاء دستوري من الأسد الأب إلى الأسد الابن؛ إذ سارع «مجلس الشعب» إلى الانعقاد لتعديل المادة (٨٣) من الدستور السوري التي تنص على أن «عمر رئيس الدولة يجب أن لا يقل عن أربعين عاماً»؛ فأصبح المطلوب (٣٤) سنة وهو العمر المطابق لعمر بشار. أما المادة (٨٨) من الدستور التي تولي السلطة للنائب الرئاسي الأول في حال وفاة الرئيس وهو في هذه الحال عبد الحليم خدام، فقد أهملت وجرى تغييبها تماماً؛ فوديعة الأسد التي يجب أن تنقل من الأسد إلى الأسد عليها أن لا تمرّ بنقاط فراغ تخلّ بها؛ فإرث الأسد الرمزي الذي بناه على مدى عقود ثلاثة سيهتز إذا ما انقطعت الاستمرارية حتى ولو كان ذلك لأيام معدودة؛ لذلك، ارتفعت على الفور شعارات «التغيير في ظل الاستمرارية» و«التجديد في ظل الاستقرار»؛ فعلى مدى سنوات طويلة ارتبط استقرار سورية باسم الأسد كما يكرر الإعلام السوري ذلك دوماً.

إرث الأسد

يمكن قراءة إرث الأسد من انعكاسات سياسته الداخلية على قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المختلفة.

فقد استقرت الحياة السياسية على الأحزاب الموجودة في الجبهة

كأحزاب شرعية معترف بها، على الرغم من عدم وجود قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في سورية، وقد قامت الجبهة أساساً على ترسيخ أسس النظام الذي أرساه الرئيس حافظ الأسد عبر تحييد أية معارضة محتملة، لا سيّما معارضة تلك المجموعات التي كانت تعتبر تقليدياً أنها منافسة للبعث، وتوسيع قاعدة الدعم السياسي للرئيس حافظ الأسد خارج إطار «حزب البعث»، علاوةً على أن الجبهة أتاحت للنظام السوري أن يصور تركيبته السياسية، ولو من باب المحاججة اللفظية، بأنه قائم على التعددية السياسية والحزبية[٥٧].

تضم الجبهة «الحزب الشيوعي» بجناحيه بزعامة وصال بكداش وآخر بزعامة يوسف فيصل، و«الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي عانى انشقاقات كثيرة ويعتبر نفسه محسوباً على التيار الناصري، و«حركة الوحدويين الاشتراكيين» التي انشقت عن «حزب البعث» بعد انفصال سورية عن «الجمهورية العربية المتحدة» عام ١٩٦١، و«حركة الوحدويين الاشتراكيين الديموقراطيين» وقد انشقت عن الحركة الأخيرة وتأسست عام ١٩٧٤، و«حركة الاشتراكيين العرب» التي انشقت أيضاً عن «حزب البعث» وتأسست عام ١٩٦٤.

يحضر ممثلون عن هذه الأحزاب في الاجتماعات الدورية التي تعقدها القيادة المركزية لـ«الجبهة الوطنية التقدمية» التي هي نظرياً تعتبر أعلى قيادة سياسية في سورية؛ لكن هذه الأحزاب أقرّت قبل دخولها في الجبهة بميثاقها الذي نص على اعتبار هذه الأخيرة «قيادة سياسية عليا تقرّ مسائل السلم والحرب، والخطط الخمسية، وترسخ أسس النظام الديموقراطي الشعبي، وتقود التوجيه السياسي العام»، ونص على قيادة البعث لها من خلال تمثيله للأكثرية فيها (النصف + ١)، واحتكار العمل السياسي في قطاعي الطلاب

والجيش، وأن يكون «منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجِّهاً أساسياً لها في رسم سياستها العامة وتنفيذ خططها»[٥٨]. يعتبر هذا الميثاق بمثابة الدليل التوجيهي الذي تسير على هديه سياسات الجبهة؛ وعلى ذلك، فلا تستطيع أحزاب الجبهة أن تضع مسألةً ما على أحد اجتماعات الجبهة، كما لم تستطع أنْ تفتح مقارّ لها، أو تحصل على ترخيص لإصدار مطبوعاتها إلّا بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة[٥٩].

لقد فقدت أحزاب الجبهة صدقيتها التي اكتسبها بعضها تاريخياً لا سيّما «الحزب الشيوعي»، كما أنها خسرت شعبيتها من جراء ارتهانها لـ«حزب البعث» مما أفقدها صدقيتها أيضاً حتى أمام أعضائها عندما أُجبرت على تصديق سياسات النظام وإن تكن على تناقض مع مبادئها الأيديولوجية. وأضافت الامتيازات الشخصية التي حظيت بها قيادات هذه الأحزاب حُجَّةً إضافيةً إلى الانشقاقات والخلافات داخل هذه الأحزاب، مما جعل تعداد أعضائها بالعشرات، وغالباً ما يكونون من المستفيدين المباشرين أو غير المباشرين؛ فمثلاً: يبلغ عدد أعضاء «الحزب الشيوعي ـ جناح وصال فرحة بكداش» ٨ آلاف عضو؛ أما «الحزب الشيوعي ـ جناح يوسف فيصل» فيتراوح بين ٩ ـ ١٠ آلاف عضو، و«حركة الوحدويين الاشتراكيين» ٥ آلاف عضو، و«الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي» ألف عضو، و«حركة الاشتراكيين العرب» ألف عضو، وجميع هذه الأعداد مبالغ بها كثيراً[٦٠].

أما المعارضة السياسية التي لم يكن الأسد ليعترف بوجودها أبداً، فقد تعرضت لحملات اعتقال سياسي منظّمة لفترات طويلة بدأت بعد استلامه الحكم عام ١٩٧٠، وقد طالت على الأخص خصومه

السياسيين المحسوبين على جناح صلاح جديد خصمه اللدود في «حزب البعث» أو أولئك الأعضاء المنضوين إلى «حزب البعث» ولكن المحسوبين على الجناح العراقي فيه؛ ثم توسعت بشكلٍ مخيف بعد أحداث الصراع المسلح الدامية بينه وبين الإخوان المسلمين بعد عام ١٩٧٩؛ إذ طالت النقابات المستقلة (المحامين والأطباء والمهندسين) التي أعلنت إضراباً عاماً في عام ١٩٨١طالبت فيه بالحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة مبدأ القانون واحترام حقوق الإنسان(٦١)، فُحلّت جميع هذه النقابات وزجّ العديد من كوادرها داخل السجون؛ وعندما تأسس «التجمع الوطني» الديمقراطي الذي أعلن عن انتهاج الخيار الثالث ما بين السلطة والمعارضة المسلحة الذي يتجلى في الخيار الديمقراطي، جرى اعتقال معظم الناشطين في هذه الأحزاب، كما شُنّت حملة اعتقالات واسعة لأعضاء الإخوان المسلمين وصدر بحقهم (القانون ٤٩) الذي يقضي بإنزال عقوبة الإعدام لكل من ينتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين ولا ينسحب منها خطياً خلال شهر واحد(٦٢)، وطبّقت سياسة «الذراع الطويلة» بحق المعارضين في الخارج عن طريق تصفيتهم واغتيالهم(٦٣)، وتمّت تصفية العديد من الصحافيين اللبنانيين المعارضين في بيروت كسليم اللوزي(٦٤). وقرر الأسد حينذاك ضرورة «تكثيف الحملة أمنياً وسياسياً لتصفية عصابة الإخوان المسلمين والقضاء على مرتكزاتها في الدولة والمجتمع»(٦٥).

لقد عزم الأسد على اللجوء إلى خيار الحسم بعد تصاعد أعمال العنف بشكل خطير فقرر قصف مدينة حماه في شباط/ فبراير ١٩٨٢ مما أدى إلى مقتل عدد كبيرٍ من المدنيين ما زال مجهولاً إلى الآن (ما بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠) معظمهم قضى تحت أنقاض أحياء مدينة حماه التي سوّيت بالأرض(٦٦)، وترافق ذلك مع حملة

اعتقالات عشوائية شملت كافة المدن السورية اعتُقل خلالها الآلاف من الناشطين والمعارضين وحتى المؤيدين تجاوز عددهم المائة ألف معتقل[٦٧]. كما أن عدداً كبيراً من هؤلاء المعتقلين تعرضوا للاختفاء القسري، وانقطعت أخبارهم نهائياً عن ذويهم حتى اللحظة؛ إذ تقدر المنظّمات الحقوقية أعدادهم بـ ١٧ ألف مفقود.

ولذلك يمكن القول إن ملف المعتقلين السياسيين لا سيّما من زاوية حقوق الإنسان، أصبح أشبه «بالكارثة الوطنية» التي تغافل عنها الأسد تماماً وتجاهلها، وهي ما أعطت صورة سلبية تماماً لسورية شبيهة بالدول البوليسية ذات القدرة التسلطية الفائقة؛ خصوصاً أن هذه الصورة غالباً ما كانت تتعزز عبر حملات الاعتقال الجماعي والعشوائي التي لم تتوقف حتى في السنة الأخيرة لحكم الأسد[٦٨]، بل إنها تتابعت حتى خلال حكم خليفته بشّار الأسد[٦٩].

بالمقابل، لم يكن الأسد ليكترث أبداً بالقرار الاقتصادي، أو يُعطيه أهميّةً أو يمنحه شيئاً من وقته إلّا عندما تأخذ الأزمة الاقتصادية أبعاداً تتعدّى الإطار الاقتصادي والاجتماعي، لتتمثل بأبعاد وحساباتٍ أمنية قد تؤثر على استقرار البلد[٧٠]؛ وهذا ما حدث فعلاً في عام ١٩٨٧ حيث دخلت سورية فترة ركود اقتصادي شلَّ كافة قطاعاتها الإنتاجية، وانعكست أزمة فقدان القطع الأجنبي[٧١] على المواد والسلع الاستهلاكية الأساسية، حتى إن طحين الخبز أصبح مفقوداً تماماً من الأسواق مما أنذر بأزمة اجتماعية حادة؛ وهو ما دفع السلطات السورية إلى معالجتها تدريجاً؛ فمع نهاية عام ١٩٨٧ جرى تخفيض رسمي لليرة السورية، وحُدّد سعر الدولار بأربعين ليرة[٧٢].

فضلاً عن ذلك شُجّعت زراعة القمح بما أنه محصول استراتيجيّ وجرى تخزينه في مستودعات ضخمة؛ إذ كانت الدولة تشتري جميع المحصول الزراعي وتحتفظ به خوف تكرار أزمة فقدان الطحين التي عرّضت سورية لضغوطات اقتصادية؛ وقد ترافق كل ذلك مع اختناقات معاشية ضاغطة، وفجوة كبيرة في توزيع الثروة، وبروز طبقة جديدة في المجتمع ذات ثراء وجشع كبيرين[٧٣]، وساد الفساد وانتشر على أعلى المستويات الحكومية والشعبية[٧٤]، وترافق ذلك مع تعطّل دور النخب داخل النظام على مدى عقدين كاملين مما خلق شبكات فساد داخل هيكلية النظام أنشأت نمطاً من التحالفات الأمنية ـ الاقتصادية التي احتكرت الصفقات التجارية وأفقدت الثقة بالإصلاحات القانونية الاقتصادية والمالية وبالاستثمارات الخارجية التي جُيّرت لحساب مصلحة المستفيدين من النظام وغابت عنها المنافسة والشفافية اللازمتان لتطوير أي قطاع اقتصادي[٧٥].

لذلك كان عماد القطاع الاقتصادي القطاع العام الذي يوظف قُرابة ربع قوة العمل الكلية، وتعاني شركاته باستمرار خسائر سنوية بليونية تتحملها الدولة أتوماتيكياً، ورغم إصرار الدولة على الحفاظ عليه لأن «خصخصته» ستولد «كوارث اجتماعية»، فإن هذا القطاع ذاته غير قادر على استيعاب نسبة البطالة المتنامية، والتي تقدّر حسب إحصاءات تقريبية بين الشباب في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٠ سنة بـ ٢٥٪ على الأقل[٧٦].

ومع تزايد الركود الاقتصادي منذ النصف الثاني من التسعينيات، الذي ترافق مع تدهور حاد في مستوى المعيشة، وتنامي الفقر، وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن، أظهرت دراسة لـ«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» في عام ٢٠٠٥ أن خمسة ملايين وثلاثمائة ألف سوري يعيشون تحت خط الفقر[٧٧].

ورغم كل هذه المؤشرات الواضحة فهي لم تجد أذناً صاغية من الأسد مما وضع سورية اليوم أمام خيارات وتحديات اقتصادية صعبة للغاية؛ فاعتماد سورية الأساسي في الوقت الحاضر على دخل النفط؛ إذ يشكل ٦٠ ـ ٧٠٪ من الصادرات السورية إضافة إلى ٤٠ ـ ٥٠٪ من عائدات الدولة[٧٨]، لكنه الآن لم يعد مصدراً آمناً للدخل بفعل نضوب الاحتياطي النفطي السوري حسب التقديرات الدولية في عام ٢٠١٠.

أما نوعية التعليم، فقد حققت نمواً بسيطاً؛ إذ أصبحت تفوق ٦٠٪ عند الرجال و٥٠٪ عند النساء، إلّا أن هذه النسبة هي أقل بكثير من النسب التي حققتها دول الجوار كالأردن مثلاً.

وعلى صعيد الحراك الاجتماعي وتشكيل الجمعيات المدنية والأهلية، فقد عمل الأسد على تأسيس منظّمات جديدة وموضع القَصْد تنظيم القطاعات الفعّالة والهامة سياسياً في مؤسسات نقابية تعتبر عملياً رديفة للنظام؛ وأَساس الهدف تدجين الاحتجاجات الشعبية عبر تنظيمها في مؤسسات شبه رسمية يكون للنظام فيها دور الموجه والمحدد لأهدافها ونشاطاتها الرئيسة[٧٩]، ثم حُوّلت المنظمات القائمة قبلاً لإنجاز الغرض نفسه. إن عمل هذه المنظمات الشعبية (طلائع البعث ـ اتحاد شبيبة الثورة ـ الاتحاد الوطني لطلبة سورية ـ اتحاد الفلاحين ـ اتحاد العمال ـ الاتحاد النسائي العام..) هو عمل ثلاثي الجوانب تمثيلاً وتعبئة ورقابةً، فلسوف تضمن هذه المنظمات أولاً أن المصالح المشروعة، لا سيّما الهموم الاجتماعية والثقافية لقطاعات المجتمع الوظيفية، ستكون ممثَّلةً في النظام السياسي، والقيادة السياسية هي التي ستقرر بالطبع ماهية المصلحة الوطنية العليا، وأية مصالح من مصالح القطاعات الاجتماعية هي التي يجب اعتبارها مشروعة؛

ثانياً، هذه المنظمات هي التي ستعبئ القطاعات الخاصة بها في المجتمع خلف النظام بغية تحقيق «أهداف الثورة»، وهي التي ستعمل على تطوير القدرات الإنتاجية وتنفيذ البرنامج السياسي العام للدولة؛ وثالثاً وأخيراً، فإن هذه المنظمات هي الأدوات لإقامة رقابة اجتماعية على هذه القطاعات واحتوائها سياسياً[٨٠].

تختلف هذه المنظمات في صفتها الإلزامية؛ فمنظمتا «طلائع البعث» و«اتحاد شبيبة الثورة» هما منظمتان شبه إلزاميتين لطلاب المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية على التوالي، ويكون لهما دور محوري في «التنشئة البعثية» وفق قواعد وشعارات صارمة[٨١]. أما المنظمات الأخرى فرغم أنها غير إلزامية، لا يسمح للأصوات المستقلة خارج نطاقها بالتجمع أو التكتل لتشكيل منظمة موازية تحمل أهدافاً مختلفة أو متباينة عن «المنظمات الشعبية» المعترف بها رسمياً. وبحكم الآليات البيروقراطية التي سارت عليها المؤسسات الحكومية، فإن هذه المنظمات سيكون لها دور مكمّل للدائرة البيروقراطية؛ فقياداتها دائماً تختار من القيادة القطرية لـ«حزب البعث»، ما دام الأخير يحتفظ بالأغلبية الدائمة في قيادات المنظمات الشعبية؛ وليس من قواعدها الشعبية. كما أن هذه المنظمات لا تقوم على أساس «التنافسية» في ما بينها؛ فكل واحدة منها مسؤولة حصراً عن الفئة الاجتماعية التي تمثلها، وكلها تمارس مهمات شبه حكومية إزاء أعضائها، وجميعها تنحصر مهماتها في تقديم إعانات مالية لأعضائها على سبيل المعاش التقاعدي أو الضمان الصحي وما إلى ذلك أو حتى مساعدات وخدمات اجتماعية، وهي الموكلة حصراً بتمثيل جمهورها في اللجان والهيئات الرسمية وفي «مجلس الشعب» أيضاً، فضلاً عن أن

لجميع قيادات هذه المنظمات مراكز قيادية في «حزب البعث»[٨٢].

وعلى هذا، فإن دور المنظمات الشعبية لا يتعدى الدور الخدمي لأعضائها والذي يحدده النظام مسبقاً وليس لها دور مطلبي يتجاوز نطاق الإطار المرسوم لها؛ بمعنى أن اتحاد العمال يلتزم بالدفاع عن العمال ما دام ذلك وفق الحدود المرسومة من ذي قبل؛ فلم يكن له دور مثلاً في التفاوض حول رفع الأجور؛ فالمهمة الأولى لاتحاد العمال هي أن يدافع عن سياسات النظام لا أن يُقدم على اتخاذ إجراءات فعالة لمصلحة مطالب أعضائه والتي تقتضي في بعض الأحيان القيام بإضراب عمالي على سبيل المثال؛ إن دور نقابة العمال ليس مجرد الإحجام عن مساندتها أو دعمها وإنما التعاون مع الأجهزة الأمنية لقمعها[٨٣].

هذا الدور الرقابي التأطيري لكل مجالات الحياة انعكس بالتأكيد على حياة المجتمع المدني في سورية ودور المنظمات غير الحكومية فيه؛ إن الخارطة التفصيلية لمؤسسات المجتمع المدني تُظهر أن هناك فقراً مدقعاً على المستوى الكمي في ما يتعلق بعدد الجمعيات الأهلية والخيرية والمنظمات غير الحكومية، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى عوائق قانونية، أو بالأحرى سياسية ـ أمنية تمنع تأسيس جمعيات ومنظمات مدنية ذات غايات مختلفة؛ وإذا كانت سورية تُعدّ من أوائل الدول المبادرة عربياً إلى تأسيس الجمعيات والمنظمات الأهلية فإنها أصبحت في عهد الأسد الأفقر في عدد هذه المنظمات؛ إذ لم يتجاوز عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ٧٥٠ منظمة وجمعية في عام ١٩٩٩، في حين يفوق عددها في مصر ١٧ ألف منظمة وجمعية، أما في المغرب فيتجاوز عددها ٢٥ ألف منظمة وجمعية. وحتى عام ١٩٩٠ كان مجموع الجمعيات

القانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية والدينية والخيرية لا يتجاوز ٥٠٤ في القطر كله، أي أقل بـ ١٥٠ جمعية قبل عشر سنوات[٨٤].

إن المجتمع المدني في سورية ـ وخاصةً الاتحادات المهنية والمنظمات الشعبية والنقابات ـ مخترق اختراقاً عميقاً من قِبل السلطة، وقد جرى تحويلها خصوصاً بعد أزمة النقابات عام ١٩٨٠ إلى منظمات تابعة للدولة، بهدف تحويلها إلى أدوات لغرض رقابة على القطاعات المجتمعية التي تمثلها بغية احتوائها سياسياً، وهو ما جعلها أشبه بالمنظمات شبه الحكومية التي تعمل على تنفيذ سياسات النظام وتحقيقها، بدل أن تعبّر عن التطلعات المشروعة للقطاعات والفئات التي تمثلها والدفاع عنها قانونياً وسياسياً واقتصادياً[٨٥].

هذا باختصار الإرث الذي تركه الأسد على مستوى سياسته الداخلية؛ إذ حصر كل تركيزه بوجه خاص في العقد الأخير من حكمه على السياسة الخارجية لا سيّما مفاوضات السلام مع إسرائيل؛ لكنه توفي ولم يستطع أن ينجز السلام، وبقي إرثه الداخلي يدفع ثمنه السوريون يومياً من حياتهم وقوتهم.

النخب السورية والديمقراطية في «الجمهورية الثالثة»

تستند سورية كما ذكرنا آنفاً إلى إرث من التعددية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وقد كانت الفترة التي تلت حصولها على الاستقلال السياسي عام ١٩٤٦ غنية بالنقاشات الحيوية بين النخب والأحزاب السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة؛ فقد حظيت بدستور يعتبر من أوائل الدساتير في المنطقة العربية (دستور عام ١٩٥٠) الذي أتاح الحريات العامة ضمن

المساواة بين الجنسين، ونص على احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للمواطنين في الكثير من مواده[٨٦].

كما منح حق التصويت للمرأة في عام ١٩٤٩، وحق الترشح في عام ١٩٥٣، أي قبل إقرار هذا الحق بزمن طويل في الكثير من الدول الأوروبية. وفي الوقت نفسه تمتعت سورية بنظام برلماني تعددي. وبصحافة حرة كانت تعبر عن مختلف شرائح المجتمع السوري على الرغم من تعددها وتنوعها العرقي والطائفي والإقليمي.

صحيح أن ذلك لم يعمّر طويلاً مع دخول سورية في نمط من الانقلابات العسكرية المتتالية منذ الانقلاب الأول في عام ١٩٤٩، إلّا أنه شكل مخزوناً وإرثاً ديموقراطياً ما زال يفخر به الكثير من السوريين، ويُعدّ ملهماً للكثير من الديمقراطيين والسياسيين المعارضين لاستعادته كدليل على قدرة سورية دولةً ومجتمعاً على العيش بمنجزات الديمقراطية وميزاتها.

وعلى الرغم من سيطرة «حزب البعث» على السلطة في سورية عام ١٩٦٣، وما تلاها من إعلان لحالة الطوارئ والأحكام العرفية، وحل للأحزاب السياسية، وإلغاء للصحف، إلّا أنه برز في تلك الفترة فكر نقدي ضمن الدائرة الأيديولوجية نفسها. فالمراقب للحياة الثقافية السورية في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات يلحظ جهداً معرفياً تراكمياً مميزاً للمثقفين السوريين في كافة المجالات؛ فجهود ياسين الحافظ وإلياس مرقص ورفاقهما في ما يسمّى البُعد الديمقراطي في الممارسة القومية كانت مبكرة جداً وعلى مستوى الأحزاب القومية جميعها في الوطن العربي[٨٧]، وقد أنتجت مصالحةً بين الفكرتين الديمقراطية والاشتراكية.

والأمر نفسه نجده لدى الإخوان المسلمين أنفسهم؛ إذ تمكّن بعض

شخصياتهم البارزة من مراكمة دراسات فِقهية عصرية توائم بين الفِقه والعصر؛ فقد لعبت مجموعة من الفقهاء أمثال مصطفى الزرقا وعلي الطنطاوي ومحمد المبارك وفتحي الدريني وغيرهم دوراً في ما أصبح يُطلق عليه فيما بعد «المدرسة الفقهية الشامية» التي أصبحت تعرف باعتدالها الفِقهي والتشريعي ومرجعيتها الفكرية والفقهية الرصينة. يمكن القول إذاً إن دور سورية الحضاري بالنظر إليه وفق قوس وطني يمتد من أقصى اليسار حتى أقصى اليمين كان منتجاً وفاعلاً ثقافياً على الرغم من التهميش والإبعاد القسري لدور المثقف وفاعليته في المجال السياسي العام. فالتجديد القومي والإسلامي، وفي الوقت نفسه صدور أصوات وطنية داخل «الحزب الشيوعي» نفسه تطلب إعادة فك الارتباط مع الاتحاد السوفياتي والتفكير في المسألة القومية والوطنية من منظور جديد(٨٨)، كلّ ذلك يشير إلى أن المثقفين السوريين على اختلاف أطيافهم وتلويناتهم الأيديولوجية كانوا في عزّ عطائهم المعرفي والثقافي متجسداً في إنتاجهم الفكري المميز الذي كان له أثره في تجديد وتطوير الفكر العربي القومي منه واليساري والإسلامي.

بيد أن كل هذه الأصوات النقدية لم تكن بعدُ قد حسمت خيارها الديموقراطي بشكلٍ كاملٍ وناجز، أي القبول بالديموقراطية كوسيلة وحيدة ونهائية للوصول إلى السلطة وإدارة العمل السياسي والمجتمعي وتنظيمه.

وإذا كنا قد تحدثنا عن موقف النخب السورية من الانقلاب العسكري الأول وعدم وقوفها إلى جانب الشرعية الدستورية، فإن الأحزاب القومية واليسارية عندما عارضت «الجبهة الوطنية التقدمية» التي استخدمها الرئيس الراحل حافظ الأسد كصيغة تؤمم السياسة وتحتكرها، فإن معارضتها لهذا الميثاق لم تكن من زاوية

الديموقراطية وإنما من مواقع «أيديولوجية يسارية»، أو من مواقع التحفظ على مزايا البعث القيادية فيها؛ فالديموقراطية إذاً كانت غائبة تماماً عن مستوى الوعي السياسي الموجود في تلك الفترة. لقد كانت الأحزاب اليسارية والقومية وهي في الواقع أحزاب النخب، تؤمن بديموقراطية خالية من المتاعب؛ إذ هي ترغب من الديموقراطية أن تبقيها حيث هي.

لذلك، يمكن القول إن الديموقراطية لم تكن قد تبلورت بعدُ داخل النخب السياسية السورية. فلطالما كانت رغبتها الوصول إلى السلطة دون امتلاك مفهوم واضح عن كيفية إدارة السلطة فيما بعد، وربما لم تحتل الديموقراطية الحيز الأكبر لدى النخب السورية إلّا مع فترة «ربيع دمشق» التي سنتحدث عنها في الفصول التالية.

الهوامش

(١) نعني بالجمهورية الأولى الفترة التي أعقبت الاستقلال في عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٨ عام الوحدة السورية ـ المصرية؛ وعلى الرغم من أنها شهدت انقلابات عدة فهي لم تشهد تغييرات جوهرية في بنية النظام السياسي وشكله، بمعنى أن مَن كان يقوم بالانقلاب العسكري كان يسعى بعد فترة إلى إضفاء صبغة شرعية لنفسه عبر إجراءات دستورية وبرلمانية كما حصل مع حسني الزعيم في انقلابه الأول في آذار/مارس ١٩٤٩ وأديب الشيشكلي في انقلابه في نهاية عام ١٩٤٩؛ أما الجمهورية الثانية فتمتد من قيام الوحدة السورية ـ المصرية ١٩٥٨ وحتى ٨ آذار/مارس، ١٩٦٣، أي حتى استلام حزب البعث السلطة في سورية، وقد بنيت حينذاك المؤسسات الدستورية بشكل يحاكي نمط الدول الثورية في تلك الفترة التي تضع الديمقراطية الاجتماعية في أولوياتها على حساب الاعتبارات السياسية، وتبرر ذلك بما يُسمّى مفهوم «الشرعية الثورية»؛ فقد أصر الجانب المصري حينئذٍ على نمط الوحدة الاندماجية، وبالمقابل فإن سورية تخلّت «طوعاً» عن أحزابها السياسية التعددية التي حُلّت، وبرلمانها المنتخب ديمقراطياً، وصحافتها الحرة؛ وبالرغم من أن هذه الوحدة لم تعمر طويلاً ــ لقد دامت فقط ثلاث سنوات من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦١ ــ إلا أنها كانت ذات أثر عميق في وعي النخب السياسية السورية بحيث لم تستطع بعده هذه النخب إعادة المؤسسات الدستورية إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨، بحيث قادتها العاطفة الثورية إلى تأسيس الجمهورية الثالثة في عام ١٩٦٣ إلى الآن مع اختلافات وتغييرات شكلية في سياسات إدارة السلطة والتحكم بها.

(٢) انظر: رضوان زيادة، «فقدان الوعي الدستوري في الثقافة السياسية السورية»، **رواق عربي**، العدد ٤٥، ٢٠٠٦.

(٣) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة السياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥ ــ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق: دار طلاس، ط٧، ١٩٩٦، ص٦٥.

(٤) للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة، **المثقف ضد السلطة: حوارات**

المجتمع المدني في سورية، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، ٢٠٠٥، ص٤٦ ـ ٤٧.

(٥) انظر: مصطفى السباعي، **اشتراكية الإسلام**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩.

(٦) انظر: محمد مصلح، **الجولان: الطريق إلى الاحتلال** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠. انظر للمزيد حول ذلك: رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. أيضاً:

- Itamar Rabinovich, **The Road Not Taken: Early Arab - Israeli Negotiations** (New York: Oxford University Press, 1991).

- Moshe Ma'oz, **Syria and Israel: From War to Peacemaking**, Oxford, New York: Clarendon Press, 1995.

(٧) لم يتحفظ خالد العظم على مبدإ الوحدة مع مصر بقدر ما أخذ على السياسيين السوريين اندفاعهم المتعجل تجاهها وقبولهم شكل الوحدة الاندماجية الذي لم يكن يراه مناسباً لنظامين سياسيين مختلفين تماماً: الأول برلماني تعددي، والآخر عسكري. أما خالد بكداش فقد تحفظ على الوحدة من منطلق تحفظ الاتحاد السوفياتي عليها. انظر: **مذكرات خالد العظم**، ج٣، بيروت:الشركة المتحدة للنشر، ١٩٩٦.

(٨) من الممكن متابعة الجدل الدائر الذي لم يتوقف بين مؤيد للوحدة ورافض للانفصال، انظر: مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال** (دمشق: دار طلاس، ط٢، ٢٠٠١)، وبين آخرين يطلقون على الانفصال لقب «الانتفاضة» تمجيداً له. انظر: د. فؤاد العادل، **قصة سورية بين الانتخاب والانقلاب: تقنين للفترة بين ١٩٤٢ ـ ١٩٦٢**، دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠١.

(٩) نعني بالدولة ـ المجاز كإشارة إلى هشاشة وضعف مؤسسات الدولة الدستورية والقضائية والتشريعية والتنفيذية.

(١٠) عبدالله العروي، **مفهوم الدولة**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

(١١) محمد جمال باروت، **استقطابات القوة في النخب السورية**، عمان: دار سندباد، ٢٠٠٢.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي: **حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣،، ص ٢٥٧.

(١٤) محمد جمال باروت: **استقطابات القوة في النخب السورية**. وللمزيد حول ذلك، انظر: بوعلي ياسين، «حزب البعث العربي الاشتراكي: النشأة والتطور الأيديولوجي»، ضمن **موسوعة الأحزاب والحركات القومية العربية**، ج١، ص٢٨٣ - ٢٨٦.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(١٧) للمزيد حول ذلك، انظر: محمد حيدر، **البعث والبينونة الكبرى**، دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٨.

(١٨) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧، ص١٦٤.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢١) عز الدين دياب، **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي**، م، س، ص٤٢٠.

(٢٢) محمد جمال باروت، **استقطابات القوة في النخب السورية**، ص ٢٧.

(٢٣) انظر:

Raymond Hinnebusch, **Syria: Revolution From Above** (London; New York: Routledge, 2001). And:

Steven Heydeman, **Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946 - 1970** (Ithaca; London: Cornell University Press, 1999).

(٢٤) انظر:

Patrick Seale, **Asad of Syria: The Struggle for the Middle East** (Berkeley, CA: University of California Press, 1989).

(٢٥) لوسيان بيترلان، **حافظ الأسد: مسيرة مناضل**، ترجمة إلياس بديوي، دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

(٢٦) انظر:

Moshe Ma'oz, **The Sphinx of Damascus: A Political Biography** (New York: Weidenfeld and Nicholson, 1988).

(٢٧) انظر:

Raymond A. Hinnebusch, **Authoritation, Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant** (Boulder, Co: Westview Press, 1998).

(٢٨) Steven Heydemann, **Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1964 - 1970.**

(٢٩) Hanna Batatu, **Syria's Peasantry, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999).

(٣٠) **Volker Prethes, The Political Economy of Syria under Asad** (London; New York: I. B. Tauris, 1995).

(٣١) Eyal Zisser, **Decision Making in Asad's Syria** (Washington, D.C: Washington Institute for Near East Policy, 1998), and: Eyal Zisser, **Asad's legacy: Syria in Transition** (London: Hurst and Company, 2001).

(٣٢) انظر: عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠٠. وانظر: **دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣**، دمشق: مؤسسة النوري، ٢٠٠٢)

(٣٣) نشير في هذا الاختصار (م) إلى إحدى مواد الدستور السوري حيثما يرد.

(٣٤) **دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣** وللمزيد حول ذلك،

انظر: كمال الغالي، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية** دمشق: دار العروبة للطباعة، ١٩٨٧.

(٣٥) للمزيد حول ذلك، انظر:

Hanna Patatu, **Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and their Politics.**

أيضاً محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية منذ عام ١٩٧٠»، ضمن **موسوعة الأحزاب والحركات القومية العربية**، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠١، ج١، ص٤٢٧، وأيضاً: باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط** لندن: دار الساقي، ١٩٨٨.

(٣٦) محمد جمال باروت، «حزب البعث في سورية منذ عام ١٩٧٠»، ص٤٢٥.

(٣٧) Volker Prethes, **The Political Economy of Syria under Asad**, p. 135-140.

(٣٨) Ibid, p.138.

(٣٩) Kamel Abu Jaber, **The Arab Bàth Socialist Party: History, Ideology, and Organization**, (Syracuse: Syracuse University Press, 1966), p.144.

(٤٠) انظر: **حزب البعث العربي الاشتراكي، تقارير وقرارات المؤتمر القطري الاستثنائي الخامس**، المعقود في دمشق ٣٠أيار/مايو ـ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤ دمشق: منشورات الحزب، ١٩٧٤، ص٣٣.

(٤١) **حزب البعث العربي الاشتراكي، تقارير المؤتمر القطري التاسع، المعقود ما بين ١٧ إلى ٢٠حزيران /يونيو ٢٠٠٠**، دمشق: منشورات الحزب، ٢٠٠٠٠، **التقرير التنظيمي**.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٤٣) للمزيد حول حزب البعث وتاريخه وانشقاقاته ومبادئه الأيديولوجية، انظر:

John F. Devlin, **The Bàth Party, A History from Its Origins to**

1966, (Stanford, Ca: Hoover Institution Press, 1976); Itamar Rabinovich, **Syria under the Bàth 1963 - 1966: The Army Party Symbiosis**, Shiloah center for middle eastern and african studies, monograph series (Jerusalem: Israel Universities Press, 1972. and Daived Roberts, **The Bàth and The Creation of Modern Syria** (New York: St Martin's Press, 1987).

أيضاً: بوعلي ياسين، **حزب البعث العربي الاشتراكي: النشأة والتطور الإيديولوجي**، ومحمد جمال باروت، «حزب البعث القومي»: النشأة والتطور والانكفاء، في: **الأحزاب والحركات القومية العربية**، تنسيق فيصل دراج ومحمد جمال باروت، **مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين**، ٢ج، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠، ج١، ص٢٨٩ وما بعدها، وص٣٦٦ وما بعدها على الترتيب. عز الدين دياب، **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي: حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣. ونصر شمالي، **أيام حاسمة في تاريخ الحزب** دمشق: مؤسسة الوحدة، ١٩٦٩. محمد حيدر، **البعث والبينونة الكبرى**، د، م، د، ن، د، ت. ومطاع صفدي، **حزب البعث: مأساة البداية ومأساة النهاية**. بيرش بير بروجلو، **اضطراب في الشرق الأوسط: الامبريالية والحرب وعدم الاستقرار السياسي**، ترجمة فخري لبيب، مراجعة ناصر الصفدي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٢.

(٤٤) راجع: **حزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القطري السابع، التقرير التنظيمي**، ص١٥ وما بعدها؛ **والمؤتمر القطري الثامن، التقرير التنظيمي**، ص٣٠ وما بعدها.

(٤٥) انظر: باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص ٤٣٩ وما بعدها.

(٤٦) رضوان زيادة، «حدود «الإصلاح السوري»: آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير»، في: **الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات**

الإقليمية والدولية، تحرير رضوان زيادة، جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥، ص٩٥.

(٤٧) للمزيد حول دور القيادة القطرية والقومية والصراع بينهما، انظر: محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية منذ عام ١٩٧٠»، في **موسوعة الأحزاب والحركات القومية العربية** ج٢، ص٤٥٠ وما بعدها.

(٤٨) Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, p. 157.

(٤٩) Ibid, p. 158.

(٥٠) للمزيد حول ذلك، انظر:

Middle East Watch Committee (ed), **Syria Unmasked, The Suppression of Human Rights by the Regime** (New Haven: Yale University Press, 1991).

(٥١) فُرضت حالة الطوارئ في سورية بموجب الأمر العسكري رقم / ٢ / الصادر عن «المجلس الوطني لقيادة الثورة» تاريخ ٨ / ٣ / ١٩٦٣، وبموجبها تمتعت الأجهزة الأمنية والسلطات الإدارية بسلطات واسعة هي في الأصل خارج حدود صلاحياتها. وقد فرض هذا الوضع قيوداً واسعة على الحريات الشخصية والسياسية والإعلامية وغيرها، وانبثق من ذلك **قانون مناهضة أهداف الثورة** الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم / ٦ / تاريخ ٧ / ١ / ١٩٦٥، و قانون إحداث محاكم الميدان العسكرية الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم / ١٠٩ / تاريخ ١٧ / ٨ / ١٩٦٨، وهو يعتبر من القوانين الاستثنائية. ثم **قانون استحداث إدارة أمن الدولة** الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم / ١٤ / تاريخ ١٥ / ١ / ١٩٦٩، وجرى بموجبه استُحداث إدارات أمن واستخبارات عديدة، صلاحياتها تتداخل وتتشابك في العديد من الأحيان، كما أن المادة / ١٦ / من هذا القانون تحمي موظفي الأمن من الملاحقة القضائية في حال ارتكابهم جرائم التعذيب بالرغم من أن القانون يصفها بالجرائم. يقول نصُّ هذه المادة: «لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في إدارة أمن الدولة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكلة إليهم أو في معرض

قيامهم بها، إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن المدير».وقد ظلت كل هذه القوانين سارية المفعول على الرغم من صدور الدستور النافذ والصادر في ٣ / ٣ / ١٩٧٣. للمزيد انظر: Razan Zeitouneh, Can Extraordinary Courts Ensure Justice: Supreme State Security Court in Syria, Report, Damascus Center for Human Rights Studies, December 2007..

(٥٢) انظر:

Alan George, Syria: Neither Bread Nor Freedom (London New York: Zed Books, 2003), p 2-3.

(٥٣) Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad, p. 141 -145.

(٥٤) رضوان زيادة، «حدود «الإصلاح السوري»: آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير»، ص٨٤ ـ ٨٥.

(٥٥) Lisa Wedeen, Ambiguities of Domination: Politics, Rhetorician Symbols in Contemporary Syria (Chicago: The University of Chicago press, 1999).

(٥٦) توفي الأسد ولم يكن لسورية سوى ٧ سفراء في ما يزيد عن ٦٠ سفارة سورية في الخارج، وقد كان وزير الخارجية فاروق الشرع يعيّن قنصلاً عوضاً عن وجود سفير لأن ذلك من صلاحيات رئيس الجمهورية.

(٥٧) Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad, p.162 -166، وانظر: **ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية**، دمشق، ٧ آذار/ مارس ١٠٧٢.

(٥٨) محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية منذ عام ١٩٧٠» ضمن موسوعة **«الأحزاب والحركات القومية العربية»**، ج١، ص٤٣٢.

(٥٩) تحولت أحزاب الجبهة إلى أحزاب عائلية ووراثية تتعيش من السياسة على حد تعبير ماكس فيبر؛ فجميعها شهد شكلاً من أشكال الصراع على خلافة «المؤسس»؛ وشهد انشقاقات عديدة داخلها؛ وعموماً يجد السوريون صعوبة كبيرة في حفظ أسماء هذه الأحزاب أو تذكرها.

(٦٠) Alan George, Syria: **Neither Bread Nor Freedom**, p.86 - 89. and: Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, p. 162 -186.

(٦١) انظر: Middle East Watch Committee (ed), **Syria Unmasked**, p. 163 -185

(٦٢) صدر القانون (٤٩) في ٧ تموز/ يوليو ١٩٨٠ وقد نشرت الجريدة الرسمية في (العدد ١٧ - مكرر) نيسان/ أبريل ١٩٨٢ مداولات «مجلس الشعب» بشأن هذا القانون. انظر: **القوانين القمعية في سورية** (١) - القانون (٤٩)، لندن: اللجنة السورية لحقوق الإنسان، [د، ت].

(٦٣) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص٥٣٣.

(٦٤) Middle East Watch Committee (ed), **Syria Unmasked**, p. 319.

(٦٥) **تقارير ومقررات المؤتمر القطري السابع**، دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٨٠ **التقرير السياسي**، ص٢٥.

(٦٦) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص٥٣٧ ـ ٥٤٠. ونيقولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية** ص١٦٥ ـ ١٧٢. وللمزيد حول ذلك، انظر: Thomas Friedman, **From Beirut to Jerusalem** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1989) p. 76 - 105.

وانظر أيضاً:

- David Roberts, **The Bàth and the Creation of Modern Syria**, (London: 1987), p. 128.

- Reymond Hinnebusch, **Authoritarian Power and State Formation in Bàthist Syria: Army, Party and Peasant**, p. 291-300.

- Fred H. Lawson, «Social Bases for the Hamah Revolt», **Merip Reports**, November/ December 1982, p. 24 - 28. Robert Fisk, **The Times** (London), 19 February 1982.

وكان روبرت فيسك أول المراسلين الأجانب الذين زاروا مدينة حماه بعد

المعارك العنيفة التي دارت فيها، ويقدر في تقريره ذاك عدد القتلى بحوالي ١٢٠٠٠ قتيل، وللاطلاع على وجهة نظر الإخوان المسلمين يمكن مراجعة: **مجزرة حماة**، القاهرة: ن، د، ت. وأيضاً **حماة، مأساة العصر**، وقد نشر هذا الكتاب التحالف الوطني لتحرير سورية وهو عبارة عن تجمع لعددٍ من الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة المقيمة في الخارج أُعلن عنه في عام ١٩٨٢. وأيضاً انظر: محمود صادق، **حوار حول سورية**، ص١٦٦ ـ ١٦٧، والحبيب الجنحاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سورية»، في **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧.
ويبقى كتاب ميشيل سورا الأبرز في هذا المجال:

بالفرنسية Michel Seurat, **L'E'tat de Barbarie**, (Paris: Editions du Seuil, 1989).

(٦٧) **Democracy and Human Rights in Syria**, Supervised by violette Daguerre, translated by Zayna Larbi, A collective Work with 18 Syrian Researchers (Arab Commission for Human Rights and The European Commission, Europe Publishers, 2000).

(٦٨) انظر: «اعتقالات في سورية تركز على حزب التحرير الإسلامي تجاوزت أكثر من ٨٠٠ شخص»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١/٤.

(٦٩) انظر: **تقرير جمعية حقوق الإنسان في سورية لعام ٢٠٠٣**.

(٧٠) يذكر فولكر بيرتس أن الشؤون الاقتصادية لم تكن ضمن اهتمامات الرئيس الأسد أبداً؛ إذ كان معنيّاً فقط بالأمور السياسية العليا كالدفاع والأمن الداخلي والسياسة الخارجية فضلاً عن إشرافه ومتابعته لشؤون الإعلام والنفط، أما السياسات الاقتصادية العامة فقد كان يعتبرها من القضايا الثانوية التي لا يتعامل معها شخصياً إلّا بقدر ما تخدم أهدافه السياسية السامية، ويضرب مثلاً على ذلك قضية انقطاع التيار الكهربائي التي كانت وزارة الكهرباء السورية تُطلق عليها «سياسة التقنين» وقد أدّت هذه السياسة في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى سخطٍ شعبي واسع وأزماتٍ اقتصادية واضحة في القطاع الصناعي السوري، خاصةً أن الانقطاع كان يصل في بعض المدن والمحافظات النائية إلى حدود ٢٠

ساعة يومياً، ولم تكن تسلَم من هذا الانقطاع حتى مدينة دمشق. وعندما سمع الأسد بهذا الأمر عَرَضاً أثناء أحد الاجتماعات الدورية لـ«الجبهة الوطنية التقدمية» التي لم يكن يُواظب على حضورها في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ أعلن أن الكهرباء هي القضية الأولى وأن الحصول على الطاقة الكهربائية حقّ لكل مواطن، وهنا جرى تركيب مولدات كهربائية جديدة وتأمين تمويل خارجي في غضون أسبوعين اثنين فقط، كما أجازت الحكومة إقامة شركة قطاع إنتاجي مشترك للكهرباء كاسرةً بذلك احتكار الدولة لهذه الصناعة منذ عام ١٩٦٣. انظر: Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, p. 218 - 220، وأيضاً: سوسن خليفة، «باهتمام شخصي من القائد الأسد، قطاع الكهرباء: من تلبية الحاجة المحليّة إلى التصدير» **الثورة** (دمشق)، ٢٨/ ١/ ١٩٩٩.

(٧١) أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم ٢٤ في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الذي أصبح يُعرف بـ «قانون تهريب العملة»، وينصُّ على إنزال عقوبات قاسية ضد الذين يتعاملون بشكلٍ غير مشروع بالعملة الأجنبية. وللمزيد من الإطلاع حول الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٨٦، انظر: Nabil Sucker, «The crisis of 1986 and Syrian Plan for Rreform», in: **Contemporary Syria, Liberalization between Cold War and Cold Peace**, Edited by Eberhard Kienle (London: British Academic Press, 1994), p. 26 - 43.

(٧٢) Volker Perthes, **The Political Economy of Syria Under Asad**, p. 54.

كانت سورية قد دخلت فترةً من الانفتاح الجزئي في عام ١٩٨٦ خصوصاً في ما يتعلق بالاقتصاد الزراعي؛ فلقد سمحت بتأسيس شركات مساهمة زراعية مختلطة، بعد أن كان هذا المجال حكراً على القطاع العام الحكومي؛ أما الطور الثاني من الانفتاح فقد حصل في عام ١٩٩٠ عن طريق تحرير سياسات الاستثمار وتشجيع الإنتاج الخاص لاسيّما في ميدان الصناعة، كما سُمِحَ للمغتربين ببعض الحقوق الخاصة كاستيراد بعض السلع المحظورة، وفتحت الدولة الباب لبعض التجار في القطاع الخاص

لاستيراد السلع الاستهلاكية كالأرزّ والسكر والشاي والسمن بعد أن كان هذا النوع من الاستيراد حكراً على القطاع الحكومي الذي حافظ على احتكار الاتّجار ببعض المنتوجات الزراعية كالقطن والقمح والشمندر السكري.

(٧٣) محمد جمال باروت، حزب البعث في سورية منذ عام ١٩٧٠، ص٤٥٠. وللتوسع في تطور نمو البعث تنظيمياً والتداخل بين النخبة العسكرية والسياسية فيه، انظر: Hanna Batatu, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and their Politics (New Jersey: Princeton University Press, 1999).
ويعتبر الكتاب المرجع الأفضل في البحث عن الأصول الاجتماعية والريفية لحزب البعث في سورية سواءٌ أكان في إطار نخبته السياسية أم العسكرية. وانظر المراجعة الدقيقة للكتاب التي قدمها فولكر بيرتس (Volker Perthes) في:
Middle East Journal, vol. 54, No. 3, summer 2000, p. 481- 482.

(٧٤) المرجع نفسه، ص١٦٧. وانظر، بلال الحسن، «حزب البعث والقرارات الاقتصادية»، **الحياة**، (لندن)، ٧/١٢/٢٠٠٠.

(٧٥) Bassam Haddad, «The Formation and Development of Economic Networks in Syria: Implication for Economic and Fiscal Reforms, 1986 - 2000», in: **Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited**, edited by Steven Heydemann (New York: Palgrave Macmilan, 2004) p. 37 -75.

(٧٦) انظر: Nader Kabbani and Noura Kamel, **Youth Exclusion in Syria: Social, Economic, and Institutional Dimensions**, Working Paper, The Middle East Youth Initiative, Wolfensohn Center for Development at Brookings Institution and Dubai School for Government, No.4, September 2007.

(٧٧) انظر: خارطة تقرير الفقر في سورية UNDP، ٢٠٠٥.

(٧٨) Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad.**

(٧٩) حول ذلك انظر: Raymond Hinnebusch, **Syria: Revolution from above**, p.89 -114; Raymond Hinnebusch, **Authoritarian power and State Formation in Bàthis Syria: Army, Party and Peasant**; Steven Heydemann, **Authoritarianism in Syria**, p. 84 -105.

(٨٠) Volker Prethes, Ibid, p.170 -173.

(٨١) للمزيد حول ذلك، راجع البحث الرائد الذي قدمه هينبوش حول «اتحاد شبيبة الثورة» ودوره في التعبئة الاجتماعية البعثية:

Raymond Hinnebusch, «Political Recruitment and Socialization in Syria: the Case of the Revolutionary Youth Federation», **International Journal of Middle East Studies**, V. 11, 1980, pp. 143-174.

(٨٢) Raymond Hinnebusch, «State and Civil Society in Syria», **Middle East Journal**, V. 47, No.2, spring 1993, pp. 243-257.

(٨٣) Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, p. 168-171.

(٨٤) فولكر بيرتس، «القطاع الخاص والتحرير الاقتصادي وإمكانات التحرك نحو الديمقراطية»، في : **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي /الإسلامي**، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥)، ص٣٣٥.

(٨٥) للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة، «استشراف آفاق الحياة السياسية وقوى المجتمع المدني في سورية»، في **مشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية في سورية ٢٠٢٥**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة السورية.

(٨٦) انظر: فائق علي حويجة، «التطور التاريخي للدستور: دراسة تحليلية مقارنة»، بحث قدم لنيل لقب أستاذ في المحاماة، دمشق، د، ت.

(٨٧) للمزيد حول ذلك، انظر: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية**، دمشق: دار الحصاد، ط٢، ١٩٩٧. وأيضاً: ياسين الحافظ، **الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة**، دمشق: دار الحصاد، ط٢، ١٩٩٧.

(٨٨) لا سيّما جماعة المكتب السياسي لـ«الحزب الشيوعي» أو ما يعرف بجناح رياض الترك. للمزيد حول ذلك، انظر: عبد الله تركماني، **الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية في العشرينيات إلى حرب الخليج الثانية**، بيروت: منشورات الآن، ٢٠٠٢، ص٧٠٩ ـ ٧٢٠ و٧٣٣ ـ ٧٤٠.

الفصل الثانـي

وراثـــة ســوريـة
من الأب إلـى الابن

حافظ الأسد في «أيامه الأخيرة»

مع إهمال الرئيس حافظ الأسد لتراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية كما قلنا، فإن هذه الأزمات جميعها سوف تنفجر في وجه خليفته عاجلاً أو آجلاً؛ فالركود الاقتصادي الذي سيطر على الأسواق السورية منذ عام ١٩٩٦ لم يجد مخرجاً له؛ فالقوانين الناظمة للعقارات على سبيل المثال ــ مثل قانون الإيجارات الذي مضى عليه أكثر من نصف قرن تقريباً ــ وقوانين تحرير الاقتصاد، وتحديث القوانين المالية والمصرفية، وتطوير النظام التعليمي وغيرها كثير، أصبحت جميعها مصدر تذمر شعبي واجتماعي عارم، يضاف إلى ذلك كله رداءة البنى التحتية من مياه وكهرباء وطرق نقل ومواصلات وغيرها، وانهيار الحالة المعاشية للمواطنين لا سيّما الموظفين منهم في القطاع العام. لقد كانت الدولة حقيقةً مجمّدة ومغيّبة بانتظار القدر.

هذا إذا أغفلنا الملف السياسي واستحقاقاته وأهمها مسألة خلافة الأسد مع ملاحظة السوريين لعلامات الوهن عليه، وندرة ظهوره في وسائل الإعلام.

حاول الأسد في عامه الأخير ترتيب مسألة خلافته بحيث تحافظ سياسته على استمراريتها فيضمن بشكلٍ لائق وصول ابنه بشّار الأسد إلى سدّة الحكم الذي أصبح بالنسبة إليه الخيار الوحيد.

ولذلك أعلن في كلمته التي أُلقيت بالنيابة عنه ـ الأمر الذي يشير إلى مدى تدهور صحته ـ بمناسبة أدائه القسم الدستوري لولاية دستورية جديدة في ١١آذار/ مارس ١٩٩٩ «أن تلكؤ أية مؤسسة في ممارسة دورها وفي تحمل مسؤولياتها باتخاذ القرار المنوط بها، يشكّل إضعافاً للبلاد وللنظام الديمقراطي الشعبي»؛ ولأول مرة أشار بوضوح إلى أن «اتساع دائرة القرار وحرية المناقشة والمشاركة هي ضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي، وقوة تزخر بها البلاد لاستمرار الانطلاق نحو التقدم وتعزيز الصمود. وأن مشاركة الشعب في كل موقع في القرار وفي التنفيذ، وتعزيز الروح الوطنية، وتمتين الجبهة الداخلية، هي ضمانة الاستقرار والعطاء والتقدم».

لكن اللافت للنظر حقاً هو المساحة التي احتلتها المسألة الاقتصادية والقانونية في الخطاب بموازاة الحيز الذي كانت تستأثر به السياسة الخارجية وخاصة عملية السلام أو تعداد الإنجازات التي حققها؛ إذ دعا الأسد صراحةً إلى «إعادة النظر بقانون الاستثمار، لإزالة الثغر التي حالت دون الاستفادة القصوى منه وتوفير استثمارات جديدة»، وطالب «بتطوير الأنظمة المصرفية وتحديثها لتكون قادرة على جذب الادّخار وجلب أموال للاستثمار والمساهمة في التنمية». ووضعَ برنامجاً مستقبلياً للحكومة في المرحلة القادمة

عندما أعلن أن عليها «الاستمرار بتحديث وسائل الاستثمار الزراعي، وخفض كلف الإنتاج، وإيجاد الأسواق للمنتجات الزراعية، حتى يتحول الإنتاج الكبير الذي نحققه مورداً للاقتصاد الوطني لا عبئاً عليه، كما يجب معالجة الخلل في عملية استصلاح الأراضي وبناء السدود التي أدى التقصير بها إلى تأخير كبير في إنهاء المشاريع وزيادة الكلف بنسب كبيرة، ومما فوّت على البلاد موارد إضافية».

أما بالنسبة إلى القطاع العام والذي تُعدّ قضية إصلاحه أو التخلي عنه المعضلة الرئيسة في عملية بناء الاقتصاد السوري، فإن الأسد أصرّ على وصفه بأنه يمثّل القاعدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، كما أنه عامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي. بيد أن الأسد ألزم الحكومة بالتعاون مع الاتحاد العام للعمال «دراسة واقع هذا القطاع من منطلق تحرير شركاته من القيود الإدارية والمالية التي تعيق تطوره، ووضع أنظمة مالية وإدارية تتيح للشركة حرية العمل والتحرك باعتبارها شخصاً اعتبارياً مستقلّاً يعمل في إطار الخطة العامة للدولة، والعمل على رفع الكفاءة الإدارية لهذا القطاع، والكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيه».

أما بالنسبة إلى الفساد فإن الأسد لم يسمّه بالاسم، بيد أنه أشار إلى أن «البعض فقد الشعور بالمسؤولية فقصّر أو أهمل أو أساء»؛ وأكد أن «تحديث الدولة يقتضي تنمية الشعور بالمسؤولية»[١].

لقد فتح هذا الخطاب أجواءً جديدةً من النقاش العلني حول الإصلاح والفساد وضرورة التغيير مستلهمةً من خطاب الأسد. وما عزّز من وتيرة النقاش وجعله أكثر جرأةً حضور نجل الأسد بشّار بنفسه لعددٍ من محاضرات «جمعية العلوم الاقتصادية

السورية» التي أصبحت أشبه بورشة نقاش علني لمحاسبة الحكومة على تقصيرها في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتنموية[٢].

لعل هذا ما أعطى الضوء الأخضر للاستمرار في الانتقادات العلانية غير المسبوقة للحكومة السورية. وكان النقاش السياسي قد فُتح جهاراً ـ ولكن بحذر ـ مع الانتخابات البرلمانية التي سبقت الاستفتاء وشهدت تنافساً حاداً على مقاعد المستقلين، الذين يبلغ عددهم ٨٣ مقعداً من أصل ٢٥٠ هو عدد مقاعد مجلس الشعب السوري؛ إذ برزت فيها شعارات جديدة تركز على مكافحة الفساد وتحديث الإدارة والإسراع إلى البدء بعملية الإصلاح والتغيير، ووقف هدر الأملاك العامة، وكان الأبرز في طرحها النائب رياض سيف عن مدينة دمشق الذي تمكن من الفوز مجدداً بدورة جديدة، في حين أخفق عميد كلية الاقتصاد السابق عارف دليلة صاحب البيان «الناري» ذي النقاط العشر في الوصول إلى العتبة البرلمانية[٣].

لكن غالباً ما كان يُقال في سياسات الشرق الأوسط إن «وراء الأكمة ما وراها»؛ فلم يكن تعثّر عملية السلام هو الدافع الوحيد الذي حرّض الأسد على فتح شهية الكلام بحرية لدى السوريين، ذاك الحق الذي حرمهم منه طويلاً، وإنما كان يهدف في حقيقة الأمر إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي ترتيباً كاملاً انتظاراً للاستحقاق المقبل لا محالة، وهو وفاته المنتظرة وترتيب وضع الخلافة القادمة.

إذ يمكن القول إن انتقال السلطة حدث عملياً في عام ١٩٩٩ لكنه جرى شكلياً في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠؛ إذ في عام ١٩٩٩ وطّد الأسد الوضع الداخلي بكثيرٍ من الحذر والثقة، تحضيراً لمسألة خلافته التي باتت تشغله كثيراً؛ فلقد أصدر الأسد مرسوماً في أول تموز/

يوليو ١٩٩٨ أُحيل بموجبه العماد حكمت الشهابي إلى التقاعد وتسلّم نائبه العماد علي أصلان منصبه كرئيسٍ لهيئة الأركان[٤]، كما جرى إنهاء خدمات مدير «إدارة الاستخبارات العامة» اللواء بشير النجار وقُدِّم إلى المحاكمة فيما بعد، حيث بيعت أملاكه في المزاد العلني وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً؛ لكنه توفي في آب/ أغسطس ٢٠٠٢. ويعود ذلك إلى محاولة النجار لعب دورٍ أكبر منه؛ فقد عمد إلى تسجيل شريط فيديو لوزراء مع راقصة بهدف توريطهم وابتزازهم في الخلافات القائمة معهم، فأصدر الأسد على الفور مرسوماً يعزل بمقتضاه النجار من منصبه.

في الوقت نفسه، رُقّي أربعة ضباط من رتبة لواء إلى رتبة عماد، وهذه حالةٌ استثنائية؛ فلقد تسلّم العماد عبد الرحمن الصياد منصب نائب رئيس هيئة الأركان إلى جانب النائب الثاني العماد حسن تركماني، والعماد علي حبيب الذي كان قد أصبح قائداً «للوحدات الخاصة» خلفاً للواء علي حيدر منذ عام ١٩٩٤، إضافةً إلى العماد توفيق جلّول والعماد فاروق عيسى إبراهيم[٥].

استكمل الأسد تغييراته في الملف الأمني، وهو الأكثر نفوذاً في البلاد، ثم في ملف الجيش والقوات المسلحة؛ فقد أُحيل اللواء محمد ناصيف رئيس فرع الأمن الداخلي التابع لإدارة الاستخبارات العامة إلى التقاعد في نيسان/ أبريل ١٩٩٩[٦]؛ لكن جرى تعيينه فيما بعد معاوناً لمدير إدارة الاستخبارات العامة الجديد اللواء علي حورية وذلك في أيلول/ سبتمبر؛ فقد احتُفظ به بشكل مدني[٧]، وأُحيل اللواء محمد الخولي مدير إدارة الاستخبارات الجوية إلى التقاعد أيضاً في حزيران/ يونيو ١٩٩٩[٨]، كما أُقصي العماد علي دوبا من رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية وعُيِّنَ اللواء حسن خليل بدلاً

عنه؛ ثمَّ سُلِّم اللواء آصف شوكت فرع «أمن القوات» في الاستخبارات العسكرية ـــ الفرع الأكثر نفوذاً في الشعبة.

قد يبدو ذلك في إطار التجديد الدوري خاصة مع بلوغ معظم هؤلاء «الأعمدة الأمنية» السن القانونية؛ لكنَّ ذلك يصحُّ لو كان انطبق على غيرهم؛ فالاحتفاظ بالبعض وإقصاء البعض الآخر يحمل بلا شك مدلولاً سياسياً واضحاً، خاصةً أن الأسد اعتمد في استقرار نظامه على الحفاظ على «رجاله»؛ فقد أثبت طوال مسيرته وفاءه الكبير لكلٍّ من عمل معه وأخلص له. لذلك لم يتغير أحدٌ من طاقمه السياسي أو العسكري أو الأمني أو حتى الإداري سوى في حالاتٍ نادرة يكون فيها أحدهم قد ارتكب خطأً فادحاً، فإنه يُخرَج من دائرة السلطة، إنما مع المحافظة على احترام دوره ومكانته شرط ابتعاده الكامل عن الأضواء؛ لكن حالة النجار الاستثنائية تلك كانت عقاباً رادعاً له ولغيره (كمحمد حيدر نائب رئيس مجلس الوزراء السابق) الذين بدأوا بدورٍ يتجاوز حدودهم، وهو ما كان يتنافى مع القاعدة الذهبية الثانية التي كان يتبعها الأسد لضمان استقرار نظامه؛ إذ لا يُفترض بأيٍّ من رجال هذا النظام أن يتحوّل إلى دينامو يستطيع أن يغذي نفسه بنفسه، أو أن يشكّل مصدر حرارة وتغذيةٍ لغيره، بل على الجميع أن يظلّوا كالمصباح الذي يستمد نوره من الأسد نفسه، ولذلك، فإن هذا المصباح متى ما انقطع عنه النور ينطفئ ولا يعود له ذكرٌ أو وجود؛ وقائمة الرجال الذين تعامل معهم الأسد بهذه الطريقة طويلة ولا سيّما عندما شعر أنهم بدأوا يلعبون دوراً يتجاوز إطار ما يُطلب منهم مثل دوبا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وحكمت الشهابي رئيس هيئة أركان الجيش، وعلي ديوب محافظ ريف دمشق؛ والقائمة تجلُّ عن الحصر.

أما الخطوة اللافتة الأبرز فقد كانت صعود نجله بشّار الذي أصبح في عام ١٩٩٩ يقوم بجولاتٍ رسمية وعلنية[٩] تحظى بتغطيةٍ إعلامية رائعة من الصحافة الرسمية[١٠]، دون أن يكون تبوّأ أيّ منصبٍ رسمي بعد، وتُجرى معه الحوارات السياسية المطوّلة[١١] التي أظهر فيها إحاطةً وإلماماً وافيين بالشؤون الداخلية، فضلاً عن معرفته بالتفاصيل المعقدة التي تُركّب منها المسألة اللبنانية، التي أصبح مسؤولاً عن ملفّها عقب تسلمه إياه من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام الذي تمّ تكليفه بالملف العراقي؛ والملف اللبناني على صغر حجم مسؤولياته فإنه مليءٌ بالشخصيات وغنيّ بالتعقيدات، الأمر الذي يمكّن صاحبه من امتهان السياسة بوقتٍ قصيرٍ جداً لدى مجرد الغوص فيه أو الإبحار في تناقضاته المتحوّلة والمتبدّلة[١٢].

وبموازاة ذلك، حدث ترتيب صعوده في التراتب العسكري بشكلٍ دوريٍ ودقيق؛ فقد رُقّي إلى رتبة عقيد ركن في بداية العام ١٩٩٩[١٣]، وجرى توجيه رسالةٍ واضحة إلى منافسه الأبرز في الخلافة عمّه رفعت الأسد عن طريق إزالة ميناء غير شرعي له في مدينة طرطوس، والإعلان عن تقديمه إلى المحاكمة في حال عودته إلى سورية[١٤].

كما أن الأسد سارع إلى تثبيت الوضع الإقليمي المحيط بسورية تأميناً للخلافة من أية هزّات غير متوقعة؛ فمشاركته المفاجئة في جنازة الملك حسين ـ إذ لم يكن مقرراً مشاركته فيها ـ فتحت صفحةً جديدة مع أردن الملك الجديد، وحاول من خلال وجوده شخصياً إعطاء الملك الجديد دعمه المطلق بعد أن احتفظت العلاقات السورية ـ الأردنية بالكثير من الفتور والشكوك خلال عهد الملك حسين، وهو ما تجلى بوضوح أيضاً فيما بعد من خلال

زيارة نجل الأسد بشّار إلى عمان لتقديم التعازي[١٥]، ثم زيارة الملك عبد اللّه إلى دمشق ليُعلن بعدها أننا قررنا فتح صفحة جديدة من العلاقات على قاعدة النظر إلى الأمام والانفتاح معاً نحو المستقبل[١٦].

لم يكتفِ الأسد بإعادة الود إلى الأردن ـ الجار المشكوك به أبداً ـ فقد عمد الأسد أيضاً إلى تعزيز الانفتاح السوري على بغداد عبر فتح مكتب لرعاية المصالح[١٧]. وفتح صفحة جديدة مع تركيا قائمة على أساس التفاهم المشترك وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية بعد تجاوز أزمة عام ١٩٩٨[١٨]؛ أما العلاقة الاستراتيجية مع إيران فقد تعززت مع زيارة خاتمي الأولى إلى دمشق في أيار/ مايو ١٩٩٩ لتضع أسس «الشراكة السياسية» المستقبلية القائمة على مبدأ أن تحسين علاقة سورية مع الولايات المتحدة أو إسرائيل لن يتمّ على حساب «العلاقة الأخوية» مع إيران[١٩].

أما العلاقة السورية ـ الأميركية فقد كانت في شهر عسلٍ حقيقي؛ فكلينتون كان الرئيس الأميركي الثاني بعد نيكسون الذي يزور دمشق، لكنه الوحيد الذي التقى الأسد ثلاث مرات، اثنتان منهما في جنيف، هذا فضلاً عن الاتصالات الهاتفية المطوّلة والمتكررة التي كانت تجري بينهما. وعموماً، فقد كان الأسد يستثمر مفاوضاته السلمية مع إسرائيل لتعزيز علاقته بالولايات المتحدة.

أما ملف السلام الذي شغل به الأسد في عقده الأخير بشكل تام ومطلق وأجّل بسببه جميع الملفات الداخلية، فكان قد نضج بأجمعه، ولم تبق سوى الخطوة الأخيرة باتجاه توقيع اتفاق السلام الذي كان الأسد مستعداً كامل الاستعداد للتوقيع عليه في جنيف في آذار/ مارس ٢٠٠٠ خلال لقائه الرئيس كلينتون؛ إلّا أن خوف

باراك وتردده وضعف نفوذه السياسي داخل حكومته جعله يتراجع عمّا التزم به سابقوه وما كان قد التزم به شخصياً[٢٠]؛ ولقد توفي الأسد دون أن ينجز ما طمح إلى تحقيقه في ملف السلام.

لذلك يمكن القول إن عام ١٩٩٩ وضع سورية على مفترق طرق داخلياً وإقليمياً ودولياً[٢١]. ومع دخول مطلع العام ٢٠٠٠، تسارعت الأحداث في الساحة السياسية الداخلية السورية بشكلٍ غير مألوفٍ أبداً؛ إذ بعد انتهاء مفاوضات السلام في شبيردزتاون في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ دون أن تسفر عن التوصل إلى شيءٍ ما، وإخفاقها أيضاً في تعيين موعدٍ محدد لاستئناف المفاوضات من جديد، اتجه الأسد مرة أخرى نحو البيت الداخلي الذي عانى إهمالاً شديداً على مدى سنوات كما قلنا آنفاً، وكان حضوره اجتماع القيادة القطرية الدوري استثنائياً بكل معنى الكلمة، وإشارةً بالغة الدلالة نحو الجدّية لحسم بعض الأمور خاصةً على مستوى أداء الحكومة والحزب؛ فالأسد الذي لم يكن يحضر اجتماعات القيادة القطرية مطلقاً منذ سنوات، وكان يكتفي بإرسال «أوامره» عبر ورقة تجري قراءتها وإقرارها على الفور، أو أن يلجأ في بعض الأحيان إلى الهاتف إذا استلزم الأمر حادثاً مستعجلاً لا يحتمل التأجيل، جاء حضوره بنفسه إلى اجتماع القيادة القطرية أعلى مؤسسة سياسية حاكمة في البلاد في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٠[٢٢] ليُطلق موجةً من التوقعات والشائعات لا مثيل لها، وقد كانت لأسابيع حديث السوريين المغلق في ما بينهم، ولم تكذّب هذه الشائعات، أو يتأخر تحقيق التنبؤ بها؛ إذ أعقبها تغييرٌ حكومي شمل رئيس الوزراء محمود الزعبي الذي شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٨٧، وترافق ذلك مع حملةٍ من الانتقادات العلنية لحكومة الزعبي كانت «محرّمة» تماماً قبل ذلك، حتى إن الصحف تداولت

عبارةً على لسان الأسد نفسه يقول فيها عن حكومة الزعبي إنها: «أسوأ حكومة تمرّ بها البلاد، وإنه مستعد للنزول إلى الشارع للتحريض والقيام بمظاهرات ضد هذه الحكومة»[٢٣]؛ وذلك في طريقة مألوفة عبر تحميل مسؤولية التدهور الاقتصادي للحكومة وليس للأسد الذي يشرف على أدائها أداءً كاملاً.

وأعلن الأسد في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠ تشكيل حكومة جديدة يرأسها محافظ حلب السابق محمد مصطفى ميرو؛ وفي حين احتفظت غالبية وزراء الحقائب السيادية بمناصبها كالدفاع والخارجية والاقتصاد والمالية[٢٤]، فقد أشيع أن لبشّار الأسد دوراً كبيراً في اختيار أسماء وزراء هذه الحكومة، كما ترافق مع تشكيلها جملةٌ من الوعود الإصلاحية خاصة في ما يتعلق بتحديث القوانين وتطويرها والتي مضى على بعضها ما يفوق النصف قرن وتعود إلى زمن الانتداب الفرنسي على سورية، وهو ما تجلّى في خطاب ميرو أمام حكومته الجديدة في أول اجتماع لها[٢٥]، كما عاد الملف السياسي إلى الظهور من جديد عبر خطوةٍ رمزية تمثلت في الإفراج عن عددٍ من المعتقلين السياسيين ذوي الانتماء اليساري[٢٦]، بعد أن كان الأسد قد أصدر عفواً عاماً في العام السابق (١٩٩٩) شمل مئات المعتقلين السياسيين من الإخوان المسلمين. كذلك تم تحديد موعدٍ للمؤتمر القطري التاسع لـ«حزب البعث» بعد تأجيله مراتٍ عدة[٢٧]، ويكون عقده عندئذٍ بعد مرور خمسة عشر عاماً على المؤتمر القطري السابق أي الثامن[٢٨]، وتصاعدت وتيرة الحملة ضد الفساد، التي كانت وسائل الإعلام تركز على أن بشّار الأسد يقودها، بغية العمل على تحديث الدولة وإصلاح الاقتصاد والإدارة، رغم أنه لم يكن حينئذٍ قد تبوأ أي منصب رسمي سياسي ورغم نفي والده المتكرر لرغبته في إعداده

لخلافته[٢٩]. وقد بلغت هذه الحملة أوجها مع طرد رئيس الوزراء المُقال محمود الزعبي من عضوية «حزب البعث» وإحالته إلى القضاء بتهم الفساد وسوء استخدام المنصب[٣٠]، وأخذ هذا «الطرد» شكلاً دراماتيكياً وسينمائياً عندما أقدم الزعبي على الانتحار في منزله بإطلاق عدة رصاصات على رأسه[٣١]، وأحيل نائبه للشؤون الاقتصادية سليم ياسين ووزير النقل مفيد عبد الكريم إلى محكمة الأمن الاقتصادي لمحاكمتهما بتهم الفساد وخاصة صفقة طائرات «الإيرباص»[٣٢]، وجرى فتح التحقيق مع عددٍ كبير من المسؤولين في قضايا الفساد[٣٣]، كما جرى الإعلان عبر الصحف الرسمية عن البيع بالمزاد العلني لممتلكات مدير إدارة الاستخبارات العامة السابق اللواء بشير النجار بعد صدور حكم بسجنه لمدة ١٢ سنة[٣٤].

كلُّ هذه الإجراءات المتسارعة كانت قد سبقت انعقاد «المؤتمر القطري التاسع» المقرر في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ الذي توقع البعض أن يسفر عن تسلّم بشّار الأسد منصباً في القيادة القطرية لـ«حزب البعث»[٣٥]؛ لكن قبل عقد المؤتمر بأيام قليلة توفي الأسد في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، ليواجه السوريون واقعاً جديداً؛ فالسوريون الذين اعتادوا على الأسد رئيساً لهم على مدى ثلاثين عاماً وجدوا أنفسهم فجأةً أمام خيارٍ لم يألفوه ولم يعهدوه قبل ذلك رغم حتميته التاريخية؛ فعند حدوث حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ التي جاءت بـ«حزب البعث» إلى سدّة الحكم، كان عدد سكان سورية خمسة ملايين وثلاثمائة ألف سوري، وعند وفاة الأسد أصبح عدد سكان سورية سبعة عشر مليون سوري ونصف؛ أي أن اثني عشر مليون سوري هم جيل «الثورة» ولم يعهدوا في حياتهم رئيساً آخر غير الأسد[٣٦].

انتقال السلطة

لكن، على الفور جرى نقل السلطة في يوم واحد من ١١ إلى ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ من الأب إلى الابن، الأمر الذي يعكس مدى شمولية النظام ومركزيته وقدرته على نقل السلطة دون أية عقبات أو عوائق؛ فقد طُلب من «مجلس الشعب» الانعقاد في ظروف مفاجئة لتعديل المادة (٨٣) من الدستور السوري، التي تشترط على رئيس الجمهورية أن يكون قد أتمّ الأربعين عاماً، لتصبح ٣٤ عاماً، الأمر الذي يسمح لبشّار باستلام السلطة؛ لكن سيناريو انتقال السلطة بقيت تفاصيله غامضة حتى الآن؛ إنما من المؤكد أن اصطفافات في النخب العسكرية والأمنية والسياسية قد جرت قبل فترةٍ طويلة من انتقال السلطة الفعلي، وهي التي دفعت الرئيس حافظ الأسد إلى إجراء تغييراتٍ جذرية غير مألوفة أو مسبوقة في هذه القطاعات التي شهدت استقراراً مزمناً في قياداتها منذ نهاية الثمانينيات؛ فقد التقى الأسد الأب في أيار/ مايو ١٩٩٩ بعددٍ من الشخصيات السياسية، خاصةً في الجهاز الدستوري وعلى رأسهم رئيس «مجلس الشعب» عبد القادر قدورة، ووجّه استفسارات محددة حول ما يتوجب اتخاذه من خطوات دستورية لضمان انتقال السلطة بشكلٍ آمن إلى ولده بشّار من بعده؛ فاستفسر مثلاً عن مدى إلزامية ودستورية وصية شخصية يُوصي بها بخصوص مستقبل البلاد؛ لكنه أُخبِر بأن أية وصية بهذا الإطار غير ملزمة لمؤسسات الدولة إلّا معنوياً، وأنه يتوجب تعيين نجله بشّار نائباً له، في أسرع وقت، وإنهاء مناصب النواب الآخرين بمراسيم رئاسية في حياته حتى يضمن انتقال السلطة إلى ولده بشّار. غير أن الأسد لم يكن مرحباً بفكرة إجراء تغييرات دستورية قبل وفاته، وكان تفضيله الشخصي أن لا يسلم السلطة إلى ولده وهو على قيد الحياة(٣٧).

لقد كان واضحاً تماماً إذاً أن مستقبل الخلافة في سورية قد حُسِم قطعاً لمصلحة بشّار الأسد، ولذلك اتخذ الرئيس حافظ الأسد مع نهاية عام ١٩٩٨ وفي عام ١٩٩٩ الترتيبات اللازمة لتحجيم مراكز القوى المحلية التي يتوقع أن تقاوم خيار العهد الجديد، وعلى رأس هذه القوى كان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام الذي سحب منه الملف اللبناني الأكثر حساسيةً ونفوذاً وسُلّم إلى بشّار الأسد، واستُبدل علي دوبا رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية باللواء حسن خليل ونائبه اللواء آصف شوكت، واستُبدل العماد حكمت الشهابي رئيس هيئة الأركان بعلي أصلان صاحب العلاقة القوية ببشّار، وهي تستند إلى «صداقة حميمة» وشخصية بين أوس، نجل أصلان وبشّار الأسد.

هذا فضلاً عن التغييرات الهامة التي جرت على صعيد قادة الفرق في الجيش ورؤساء الفروع الأمنية الحساسة بما يضمن وصول «المؤيدين» لخيار التوريث واستبعاد «المعارضين»، كالعميد بهجت سليمان (أصبح فيما بعد لواءً) الذي تسلّم رئاسة فرع الأمن الداخلي بدلاً من محمد ناصيف.

جرى الاتفاق على تعيين بشّار الأسد عضواً في «القيادة القطرية» خلال انعقاد «المؤتمر القطري التاسع للحزب في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠»، وفي الوقت نفسه تشكّل خط سياسي موالٍ لبشار الأسد بشكلٍ كبير عماده وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس الذي أعلن بصراحة في حوارٍ له مع مجلة «الإكسبرس» الفرنسية في ١٦/ ٧/ ١٩٩٨ «أن بشار سيأخذ موقع والده، لكن ذلك لن يتم قبل ثماني سنوات؛ فالرئيس الأسد سيكون مرشحاً لخلافة نفسه في مطلع العام المقبل (أي في عام ١٩٩٩). ومعنى ذلك أن ابنه بشّار سيخلفه في العام ٢٠٠٦»[٣٨].

والشخص الثاني كان وزير الخارجية فاروق الشرع الذي كان يتصل ويلتقي ببشّار الأسد بصورة شبه يومية، وقد أعطى الإشارة الأكثر حسماً لجهة خلافة بشّار الأسد لوالده في الرئاسة، في حوارٍ نادرٍ له مع صحيفة «المستقبل» اللبنانية قبل شهرين فقط من وفاة الرئيس حافظ الأسد؛ فلقد قال: «أبلغني العقيد الركن بشّار الأسد أكثر من مرة أن الرئيس الأسد لا يقبل أن يورثه سلاماً غير مشرّف ولا هو يقبل ذلك أيضاً»[٣٩].

أتى هذا الحديث عقب فشل قمة جنيف بين الأسد وكليتون في آذار/ مارس ٢٠٠٠ التي رافقتها شائعاتٌ كثيرة تتحدث عن تدهور صحة الأسد بشكلٍ كبير، كما أن الشرع كان حاضراً خلالها؛ إذ من المعروف أنه أصبح بشكلٍ خاص المؤتمن على السياسة الخارجية السورية خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم حافظ الأسد؛ ولذلك، لم يكن الشرع بحاجة إلى أن يخبر الصحيفة أن بشار الأسد أخبره أن والده لن يورثه سلاماً غير مشرّف؛ فالعلاقة الخاصة التي تجمع بين الشرع والأسد كانت كافية لينقل الشرع هذا الكلام عن الأسد مباشرةً؛ لكن الحوار كان في حقيقته رسالة داخلية وخارجية شديدة الوضوح: إن مسألة الخلافة قد حُسمت تماماً لمصلحة بشّار الأسد.

وفور وفاة الأسد صباح العاشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٠ أجرى وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس الترتيبات اللازمة والضرورية وأناط بكل شخص مهمته التي كانت مقررة له مسبقاً[٤٠]. ولعب اللواء آصف شوكت دوراً حساساً لتأمين الدعم الكافي عسكرياً، وكذلك المقدّم ماهر الأسد الشقيق الأصغر لبشّار الأسد، وهو الضابط ذو الكلمة المسموعة في الفرقة الرابعة ذات المهمات

الخاصة[٤١]، يضاف إليهما العميد بهجت سليمان الذي كان يشغل حينذاك منصب رئيس جهاز مكافحة التجسس[٤٢]. وفي الوقت نفسه، أصدر نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام المرسومين التشريعيين رقم ٩ و١٠ لعام ٢٠٠٠ اللذين يقضي أحدهما بترقية العقيد الركن بشار الأسد إلى رتبة فريق، والآخر يقضي بتعيين الفريق بشّار الأسد قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة[٤٣]. عُقد المؤتمر القطري التاسع، في موعده في ١٧ حزيران/ يونيو بعد أن قُلّصت أيامه وخصصت بشكلٍ واضح لاستذكار «مكارم القائد الخالد حافظ الأسد»، وجرى خلاله تعيين بشّار الأسد أميناً قطرياً عاماً للحزب في ختام أعمال المؤتمر[٤٤]؛ بعد ذلك، ناقش «مجلس الشعب» وعلى عجل اقتراح القيادة القطرية ترشيح بشّار الأسد للرئاسة كما ينص الدستور، فحظي بالإجماع التام. ثم جرى تحديد يوم ١٠ تموز/ يوليو يوماً للاستفتاء، وقد حصل بشّار الأسد فيه على نسبةٍ قدرها ٩٧,٩٢ بالمئة من الأصوات[٤٥]؛ وبذلك تكرّس، بشّار الأسد رسمياً رئيساً لسورية بعد أن جمع المناصب العسكرية كقائد عام للجيش والقوات المسلحة، والحزبية كأمين عام للحزب ورئيس للجبهة الوطنية التقدمية، والسياسية كرئيس للبلاد[٤٦].

لقد أتى بشّار الأسد في ظرف دولي وإقليمي مساعد إلى حدٍّ بعيد؛ فالولايات المتحدة ومن خلفها أوروبا كانت معنيّة فقط بضمان الاستقرار ولم تتعامل مع النظام السوري إلّا في طريقة إدارته لعملية السلام، لذلك غاب أي ضغط خارجي في ما يتعلق بالملف السياسي الداخلي أو حتى الاقتصادي؛ ولما كانت آلية انتقال السلطة مضبوطة إلى أبعد الحدود وسلسة دون أية اضطرابات أو انشقاقات داخلية، اللهم خلا بعض البيانات المعارضة التي صدرت عبر وسائل الإعلام فقط من قِبَل رفعت الأسد والمعارضة السورية المقيمة في

الخارج، بدا الوضع مستقراً وهادئاً تماماً وهذا ما شجّع الأطراف الدولية والعربية لتعطي مباركتها السريعة لطريقة انتقال السلطة.

فالرئيس الأميركي كلينتون، على سبيل المثال، أبدى «استعداده للقيام بأي جهد ممكن تكريماً لذكرى الأسد»، ورغم أنه لم يحضر تشييع الأسد لأسباب انتخابية تتعلق بحزبه الديمقراطي ـــ خاصة أن نائبه آل غور كان مرشحاً قوياً للرئاسة وزوجته هيلاري ينتظرها مستقبل سياسي واعد ـــ فإنه أنه أوفد وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت التي عبرت عن احترامها «للشخصية التاريخية التي يمثّلها الأسد»[٤٧]. وأكدت خلال لقائها مع بشّار الأسد، على هامش اجتماع مغلق إعجابها بوجود «نظام يعمل بطريقة منظّمة وسليمة رتّب بدقة أمور الخلافة في سورية»[٤٨].

بشّار الأسد ولعبة «الحرس القديم»

مع مجيء الرئيس بشّار الأسد إلى السلطة انطلقت الأسئلة دفعةً واحدةً في البداية متسائلة عن مدى سيطرة بشّار الأسد على القرار السياسي في بلده، ومدى تأثير «الحرس القديم» على صنع القرار لديه[٤٩]. لذلك، فإن معظم الدراسات التي كتبت عن فترة الرئيس بشّار الأسد كان همها التركيز على نظرته إلى الأمور ومدى قدرته على الإمساك بزمام مقاليد السلطة، وبالتالي أعادت قراءة القرار السياسي السوري وفق منطق النظرية السلوكية ذاته على اعتبار أن هيكلية أو بنية النظام السوري وقواعده بقيت ذاتها رغم اختلاف وجوهها.

مع قدوم الرئيس بشار الأسد إلى السلطة نشأ نوع من الازدواجية داخل «حزب البعث»، ومصدر هذه الازدواجية يعود إلى احتفاظ

معظم أعضاء القيادة القطرية السابقين أنفسهم بمواقعهم في القيادة الجديدة التي انبثقت بعد «المؤتمر القطري» التاسع لـ«حزب البعث» في عام ٢٠٠٠ بعد وفاة الأسد بأيام قليلة، كما ذكرنا. وهم من أطلقت عليهم وسائل الإعلام العربية والغربية بأنهم «الحرس القديم»، كما طغى الجسم العسكري على اللجنة المركزية للحزب[٥٠]؛ لذلك، بدا كأن القيادة القطرية الجديدة ـ القديمة بدأت تطمح إلى مزاولة دور غاب عنها طويلاً في عهد الرئيس حافظ الأسد. بالتالي، فهي غالباً ما كانت تتّصف بالركود وعدم الاستجابة تجاه أفكار الانفتاح السياسي والاقتصادي، وأحياناً بالعرقلة، واتهمت المعارضين السياسيين والناشطين خاصة خلال فترة «ربيع دمشق» بالعمالة[٥١]، وغير ذلك من الاتهامات التي باتت شائعة في اللغة السياسية البعثية.

يتجاوز متوسط العمر الزمني لأعضاء «القيادة القطرية» الـ٦٠ عاماً، وجميعهم تقريباً أتى من خلفية تسلسل في مواقع قيادية داخل «حزب البعث» نفسه، إذ تغيب المؤهلات الأكاديمية أو الخبرات التعليمية عن معظمهم فضلاً عن أن جميعهم لم تسعه الفرصة للسفر إلى الغرب للاطلاع على التطورات الإدارية والتقنية والعلمية فضلاً عن السياسية والاجتماعية. لذلك غالباً ما كان للقيادة القطرية آراء سلبية لجهة المشاريع التي قُدّمت في السنتين الأوليين من وصول الرئيس بشّار الأسد إلى السلطة خاصة في ما يتعلق بالجامعات الخاصة والمصارف الخاصة وغيرها من خطوات الانفتاح الاقتصادي.

لقد حاول بشّار الأسد منذ بداية ولايته تجنب المواجهة مع بنية السلطة التي ورثها عن والده فسعى إلى التعامل مع المعارضة المحتملة لمحاولاته تعديل السياسات، عبر الالتفاف عليها؛ وهي لا

تعني في النهاية تحقيق إصلاح جدي وحقيقي بقدر ما تهدف إلى تطوير نظام بديل إلى جانب الحفاظ على السلطة التي ورثها بشّار عن أبيه، واستخدام هذا التكوين البديل كأساس لاستراتيجية طويلة الأمد في اختيار تدريجي لنظام راسخ(٥٢).

قد تُفسَّر تلك الصعوبات بالبيروقراطية الضخمة التي تراكمت داخل مؤسسات الدولة السورية الثلاث المختلفة التي تحدثنا عنها وشكلت وجوه الهرم الثلاث التي تنتهي إلى موقع رئيس الدولة، وهو ما يظهر عجز قابلية النظام السوري بشكل شديد عن إعادة صياغة سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي؛ ذلك أن عقبات الممانعة المعترضة أكبر من قدرة النوايا الحسنة على تغييرها أو تذليلها؛ فمبادرات الانفتاح الجزئي الاقتصادي اصطدمت بعقلية بعثية مخضرمة تشربت الفكر الاشتراكي على مدى عقود طويلة داخل «القيادة القطرية» فضلاً عن عدم وجود الكادر المؤهل من الفنيين القادرين على صياغة القوانين والتنظيمات اللازمة لإدارة قطاع مالي كُفْء ومنافس.

تتضافر هذه العوامل وتتعثر الإصلاحات المطلوبة جرّاء وجود حواجز هيكلية انبثقت من السجل الطويل للنظام الحافل بالفساد على أعلى المستويات(٥٣)، وانعدام دورة النخب داخله على مدى عقدين كاملين مما خلق شبكات فساد داخل هيكلية النظام وأنشأ نمطاً من التحالفات الأمنية ـ الاقتصادية التي احتكرت الصفقات التجارية، وأفقدت الثقة بالإصلاحات القانونية الاقتصادية والمالية وبالاستثمارات الخارجية التي جُيِّرت لحساب مصلحة المستفيدين من النظام، بحيث غابت عنها المنافسة والشفافية اللازمتان لتطوير أي قطاع اقتصادي(٥٤).

لكن في حقيقة الأمر لم يكن بشّار الأسد ليرغب في تحطيم أسس النظام الذي سمح له بالصعود الفوري، وهي الأسس ذاتها التي مكنته من الوصول إلى منصبه، وهو لذلك بدا متكيفاً مع رموز النظام وأشخاصه السابقين على اعتبار أنهم جزء من النظام، ثم استطاع تدريجاً وعبر تغييرين حكوميين و«المؤتمر القطري» العاشر الذي عقد في حزيران /يونيو ٢٠٠٥ استبدال جميع هذه الرموز السابقة ــ بمن فيهم نوابه عبد الحليم خدام وزهير مشارقة وأعضاء القيادة القطرية ــ برجال جدد مقربين منه وعملوا معه في «الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية»، كما جرى استقدام عدد من الوزراء السوريين من ذوي الخبرات الإدارية والعلمية في المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها.

لقد حافظ بشار الأسد على سمات النظام كما ورثه عن أبيه، خاصة على بنيته الهرمية التي يحتفظ فيها الرئيس بالموقع المهيمن؛ لذلك، حتى لو لم يستطع بشّار الأسد أن يأخذ عن أبيه سماته على الفور، فإن الموقع الرئاسي يسمح له بسلطة مطلقة على كافة مؤسسات الدولة الأخرى، فلن يمكنها منافسة نفوذه أو حتى منافسته. إن ذلك يصح في حالة واحدة هي اختلال ميزان القوى بشكل كبير لحساب المؤسسة العسكرية أو الأمنية؛ الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل لإعادة بناء الولاءات بشكل جديد قائم على انحسار موقع الرئيس في هذه الشبكة؛ بالتالي، من الصعب للغاية، خاصة في المدى المنظور، أن يحدث ذلك؛ لأن موقع الرئاسة حتى مع الرئيس بشار الأسد تعزز تدريجاً وفق نظرية الهرم ذاتها، وحافظ على نفوذه من خلال إعادة تشغيل آليات الحماية ذاتها عبر مؤسسات الدولة المختلفة الحكومية فالحزبية ثم الأمنية، ولهذا السبب يعود صنع القرار النهائي ــ كان كما الحال في عهد الرئيس حافظ

الأسد ـ إلى الرئيس بوصفه جامع أوجه الهرم الثلاثة ومديرها.

إن صورة الأسد كإصلاحي اهتزّت تماماً بعد القمع الذي مورس ضد ما يُسمّى حركة «ربيع دمشق» التي تمثلت في عدد من المنتديات السياسية، وضدّ التعبير عن الرأي والنقد دون محاسبة أو مراقبة؛ وبدأت الأصوات تتعالى داخل هذه المنتديات للمطالبة بإصلاحات سياسية شاملة تبدأ بوقف العمل بقانون الطوارئ المعمول به منذ عام ١٩٦٣، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بتشكيل أحزاب سياسية، وإصدار قانون عصري للإعلام يتيح إصدار صحف ومجلات خاصة، وهذا يقتضي قبل كل ذلك إدخال تعديلات جوهرية على الدستور السوري(٥٥).

وقفت القيادة القطرية ومن خلفها الأسد بقوة ضد «ربيع دمشق» وألصقت بحق الناشطين فيه عدداً كبيراً من الاتهامات وانتهت بشنّ حملة من الاعتقالات شملت عدداً من الفاعلين المؤثّرين داخل حراكه، وهذا ما سبب خيبة أمل واسعة بالرئيس بشّار الأسد كإصلاحي محتمل للحياة السياسية في سورية؛ إذ بدأ يتحدث بعدها عن تبني النموذج الصيني في الإصلاح حيث تكون الأسبقية للتحديث الاقتصادي على الإصلاح السياسي(٥٦).

لقد تحفّظ بشّار الأسد على استخدام مصطلح «الإصلاح»، انطلاقاً من حساسية النظام السوري المعهودة زمن حافظ الأسد للعبارات التي تتداولها وسائل الإعلام، وإيماناً أيضاً بأن النظام السوري في عهد «القائد الخالد حافظ الأسد»، كما تطلق عليه وسائل الإعلام الرسمية، لم يكن على خطأ حتى نحتاج إلى إجراء إصلاح بعده، وهو الحال نفسه وجدناه مع كيم جونغ إيل حين خلف والده في قيادة كوريا الشمالية، وإنما علينا أن نقوم «بالتطوير والتحديث»،

تطوير ما كان قد بناه القائد الخالد سابقاً وتحديث هذه الأطر بما يتناسب مع معطيات العصر وتقنياته. لذلك رفض بشّار الأسد مراراً الحديث عن «الإصلاح»، وكان يجيب باستمرار أن «المصطلح المعتمد لدينا في سورية هو التطوير والتحديث»[٥٧].

كما أن الأسد نفسه لاحظ في أحد حواراته أن المشكلة تكمن في حقيقة أن المراسيم والتشريعات الهائلة العدد[٥٨] التي جرى إصدارها في السنوات الأولى من تسلّم الحكم لم تجد طريقها إلى التطبيق متسائلاً هو نفسه عن السبب في ذلك[٥٩]. وربما يحيل هنا بشكل غير مباشر إلى حجم البيروقراطية الضخمة الموجودة التي عمل على تكريسها بهدف حمايته، أكثر من تقويضها.

وإذا كان الأسد نفسه قد وجد ممانعةً أو تبطيئاً متعمداً لإصلاحاته الاقتصادية من قِبَل كوادر الحزب البيروقراطية وخاصة القيادة القطرية، فإن موقعه على رأس الهرم السلطوي ـــ كما قلنا ـــ يجعله قادراً على تخطي هذه العقبات بالتواتُر؛ وهذا ما حدث عبر تغيير غالبية أعضاء «القيادة القطرية» مع «المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث» الذي عقد في حزيران /يونيو ٢٠٠٥، واستطاع الأسد بيسر وسهولة إجراء تغييرات شملت جميع القيادات العليا داخل مؤسسات الدولة الحكومية مثل نائبي الرئيس وأعضاء «القيادة القطرية» في الحزب ـ بما فيها منصب الأمين القطري المساعد ـ والقيام بتغيير حكومي شامل ضم جميع المقرّبين من الرئيس بشّار والذين كانوا على صلة معه ضمن ما يُسمّى «الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية» التي أصبحت بمثابة المخزن والمحطة لكل القيادات الحكومية خلال فترة الرئيس بشّار[٦٠].

كان المؤتمر قد اتخذ قراراً بالبدء بالإصلاح الاقتصادي دون القيام

بأي إصلاح سياسي، وتجلى ذلك في عدد من الخطوات مثل السماح للمصارف الخاصة وسوق الأوراق المالية وشركات التأمين الخاصة، بأمل تكرار السيناريو الصيني في الإصلاح؛ لكن الإصلاح الاقتصادي في سورية من الصعب إنجازه دون تحقيق حد أدنى من الانفراج السياسي يساعد على خلق بيئة مناسبة للاستثمار، بحكم صغر الدورة الإنتاجية مقارنةً بالصين. كما أن قرار الإصلاح الاقتصادي في الصين بدا قراراً سياسياً من «الحزب الشيوعي» الذي ما زال يمتلك حضوراً، على عكس «حزب البعث السوري» الذي لا تأثير له على الحياة السياسية، حيث بدا كأن قراره يمثّل استجابة لرغبات الرئيس في الحفاظ على استقرار نظامه أكثر من حاجات البلد الداخلية ذاتها؛ كما أن النظام السوري بات يقترب من شكل النظام العائلي (عائلة الأسد) أكثر منه نظاماً حزبياً شمولياً كما هي حال الحزب الشيوعي في الصين[٦١].

كما أن الإصلاح الاقتصادي الذي اعتُمد في الصين ترافق مع «ثورة» في الإدارة؛ فالصين تحتوي اليوم على أكبر عدد من التكنوقراطيين في المناصب في العالم، علاوةً على أنه بلد المديرين المفرطين في الدقة بحسب وصف مجلة «نيوزويك»، إذ إن معظم أعضاء المكتب السياسي لـ«لحزب الشيوعي» الأربعة والعشرين يحملون شهادات تقنية من جامعات مرموقة مثل معهد بكين للبترول ومعهد هاربن للهندسة العسكرية. كما أن كل أعضاء اللجنة الدائمة التسعة في المكتب السياسي مختصون بالهندسة؛ أما الرئيس هو جينتاو فهو من خريجي جامعة تسينغهوا في بكين، وعمل على خطة إنشاء سدّ الممرات الثلاثة، وهو أكبر مشروع بناء في العالم[٦٢].

فإذ قارنّا ذلك بأعضاء «القيادة القطرية» الجديدة في «حزب البعث»

لوجدنا أربعة منهم فقط حاصلين على شهادات عليا (دكتوراه، علماً أن أحدهما قد حصل عليها من رومانيا والآخر من أوكرانيا أي من جامعات أوروبا الشرقية). فذلك يعطينا فكرة عن حجم «الأفكار الإصلاحية» التي تضخ من قِبَل قيادة «حزب البعث».

لقد أطلق المؤتمر على هذه «السياسة الإصلاحية» الاقتصادية الجديدة ما يُسمّى «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وفي الوقت نفسه التوجه نحو اقتصاد السوق وتخفيف العبء عن موازنة الدولة في دعم السلع الأساسية أو الرئيسة التي تكلف الدولة مئات الملايين من الدولارات سنوياً[٦٣].

عكست طريقة إدارة «المؤتمر القطري العاشر للحزب» وموقع الرئيس بشّار داخله مدى انهيار التقاليد الحزبية داخل «حزب البعث» ومحورته حول شخصية القائد ـ الرئيس الذي يستمد أيديولوجيته من خطبه وتصريحاته؛ إذ لم يعد يلعب دوراً شبيهاً بدوره التاريخي في تعبئة الجماهير أو التلاحم الأيديولوجي الذي يرص صفوف الجماهير. لقد صارت وظيفته الرئيسة القيام بدور أداة للرقابة وشبكة للوصاية؛ ولذلك يصح قول السوريين دائماً إن الحدود الفاصلة بين «حزب البعث» كمنظمة سياسية وبين الأجهزة الأمنية هي حدود هلامية وغير واضحة؛ ولعل الصفة الانتهازية التي ميزت غالبية أعضاء القيادات الحزبية الصغيرة والوسطى للوصول إلى الصف الأول تكاد تكون سمة غالبة على جميع فروع الحزب في المحافظات جميعها؛ وللمفارقة، فإنها دائماً ما تكون محط انتقاد ذاتي من داخل الحزب نفسه عبر تقاريره الدورية التنظيمية التي تقدم إلى المؤتمرات القطرية خاصة الأخيرة منها[٦٤].

لذلك يمكن القول إن الأسس السياسية والتنظيمية للنظام السوري التي استقرت في عهد الرئيس حافظ الأسد كعصر ذهبي للجمهورية الثالثة، لا تزال هي ذاتها صالحة لتفسير آليات صنع القرار في مرحلة هي مجرد امتداد طبيعي لها واستمرار لآلياتها السابقة ذاتها مع اختلافات تُفسر بالقياس. أي إنها تختلف بالدرجة وليس بالنوعية؛ بل إن توالد الأحداث والظروف وقراءتها في سياق التاريخ الطويل وليس السياسي الآني ـ الحدثي يُفسّر تماماً أن استجابة النظام السوري الحديث في عهد الرئيس بشار الأسد إنما تنبع من صلب وعمق استجابة الرئيس حافظ الأسد للتحديات ذاتها فيما لو خضع لها مع تغيرات طفيفة يمكن تفسيرها بالاختلافات الشخصية الطبيعية والنفسية؛ لكنها لا تتعدى ذلك إلى مفاصل الحياة السياسية الجوهرية ومحدداتها.

المؤسسات السياسية في عهد بشّار الأسد

لقد حافظ بشّار الأسد على المؤسسات البيروقراطية ذاتها التي ورثها عن والده؛ فـ«الجبهة الوطنية التقدمية» التي قامت أساساً على ترسيخ أسس النظام الذي أرساه الرئيس حافظ الأسد وتوسيع قاعدة دعمه السياسي خارج إطار «حزب البعث»، فإن بشّار الأسد عمد إلى إدخال بعض الأحزاب الهامشية الأخرى إلى داخل إطار الجبهة التي لم تختلف عن غيرها من التلوينات الاشتراكية والقومية مثل «الحزب السوري القومي الاجتماعي» و«حركة الاشتراكيين العرب» التي غيّرت اسمها إلى «حزب العمل الوطني»، وفصيل آخر من «حزب الاتحاد الاشتراكي» بعد أن انقسم الحزب إلى حزبين أصبح كلاهما عضواً في الجبهة هما «الاتحاد الاشتراكي العربي» (صفوان قدسي) و«الاتحاد العربي الديمقراطي» (غسان

أحمد عثمان)[٦٥]. وقد عانت هذه الأحزاب من ظاهرة تُعدّ أكثر خطورة من الانشقاقات الأفقية والعمودية التي ميزت أحزاب الجبهة هي «توريث» قادة الأحزاب الزعامة لأبنائهم من بعدهم؛ فبعد وفاة أحمد الأسعد الأمين العام لـ«الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي» جرى «انتخاب» ولده فراس الأسعد كأمين عام جديد[٦٦]، وعندما توفي عبد العزيز عثمان (عام ١٩٩٥) أمين عام «حركة الاشتراكيين العربْ خلفه ابنه غسان عثمان[٦٧]. وقبل ذلك، ومع وفاة خالد بكداش مؤسس« الحزب الشيوعي السوري» خلفته زوجته وصال فرحة بكداش في منصب الأمانة العامة مع ابنه عمار بكداش، وهكذا دواليك.

وفقاً لذلك كله يبدو مفهوم «الحزب» بعيداً تماماً عن هذه الأحزاب وتبدو صفة «الشللية» أكثر انطباقاً عليها وجعلها أقرب إلى المؤسسة العائلية ذات المصالح السياسية؛ لذلك، فالشارع السوري يتندر بأعدادها وأسمائها. هذا فضلاً عن كونها منذ تأسيسها استبعدت الخط الليبرالي والإسلامي من التمثيل السياسي وحصرته في الخط القومي ـ اليساري الذي تحول تدريجاً إلى غلبة مفهوم الغنيمة[٦٨] على حساب معنى «المصلحة العامة». إذ تحصل هذه الأحزاب على عدد من المقاعد الوزارية وعلى مقاعد في البرلمان؛ لكنها تقدم أسماء مرشحيها إلى البرلمان أو الحكومة ثم إلى الرئيس الذي يعود القرار إليه في اختيار من سيكون وزيراً أو نائباً من بين أسماء مرشحيها.

وليس لاجتماعات «القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية» أي تأثير جوهري في صنع القرار؛ بل إن لاجتماعاتها دوراً «تثقيفياً» فحسب. بمعنى أن الرئيس يقوم بشرح سياسته ليحصل على التأييد والتصديق من خلالها، وعلى الرغم من أن الرئيس حافظ الأسد لم يكن يحضر اجتماعات الجبهة في عقده الأخير وغالباً ما كان يوفد

نائبه زهير مشارقه لإطلاع «الحلفاء» على التوجهات السياسية، فإن الرئيس بشّار الأسد حافظ على حضور اجتماعات الجبهة معطياً الموافقة لأحزاب الجبهة في فتح مقارها الخاصة في المحافظات والسماح لها بالنشاط داخل الجامعات، وإصدار صحفها الخاصة[٦٩]، التي لا تتجاوز أعداد توزيعها المشتركين فقط من أعضاء الحزب الذين لا يتجاوزون العشرات.

وعندما أقر «المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث» في عام ٢٠٠٥ بضرورة إصدار قانون ينظم الحياة الحزبية في سورية، أعلن الرئيس بشّار الأسد أكثر من مرة بعدها أن الوقت المناسب[٧٠] لم يحن بعدُ لصدور مثل هكذا قانون رابطاً إياه بجملة الضغوط الإقليمية والدولية التي تتعرض لها سورية خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط /فبراير ٢٠٠٥.

أما البرلمان السوري أو «مجلس الشعب» فقد كان له دور تاريخي ومحوري في الحياة السياسية خلال مرحلة الانتداب الفرنسي ثم فترة ما بعد الاستقلال، كما أنه يعتبر أقدم برلمان في المنطقة العربية، إنما جرى حلّه مع مجيء «حزب البعث» إلى السلطة عام ١٩٦٣، ولم تجر أية انتخابات تشريعية خاصة بـ«مجلس الشعب» حتى قدوم الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٧٠ الذي عمد إلى تعيين أعضاء البرلمان في شباط/فبراير ١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٣ انعقدت الانتخابات الأولى للمرة الأولى على طريقة التعيين البعثية، وبعدئذٍ صارت تعقد مرة كل أربع سنوات بعد أن تقرر أحزاب الجبهة اقتسام المقاعد في ما بينها؛ وحتى عندما رفع الرئيس حافظ الأسد عدد مقاعد البرلمان وزاد عدد أعضاء المستقلين إلى ٨٣، فإن «حزب البعث» والأحزاب المتحالفة

معه في «الجبهة الوطنية التقدمية» حافظت على أغلبية الثلثين، هذا مع التأكيد أن النواب المستقلين تكون نسبتهم في النجاح محدودة للغاية ما لم يكونوا على تفاهم كامل مع النظام.

لم يكن للبرلمان أي دور في الحياة السياسية خلال فترة الجمهورية الثالثة. لقد اقتصر دوره على مصادقة القوانين المطروحة عليه من قِبَل الحكومة، كما أنه لم يسحب الثقة من أية حكومة، أو يعترض على أي مشروع قانون للحكومة أو يهزمه؛ لذلك، ليس من المستغرب أن تكون نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية قد حافظت على مستويات متدنية على العموم إذ لم تتعدّ ١٥ بالمائة في جميع الانتخابات[٧١]. في حقيقة الأمر، لم يكن الرئيس حافظ الأسد يطلب من البرلمان أكثر من معنى الغطاء القانوني والتشريعي الرسمي الذي يقتضي وجود برلمان في النظام الجمهوري الرئاسي البرلماني.

لذلك لم يمارس البرلمان مهامه الرقابية على الحكومة، أو يشرف على إدارة القضايا المهمة أو السياسية. لقد حافظ فقط على ممارسة دور لا يتعدى الأداء الإداري والخدمي. وحسب الدستور السوري، فإن رئيس الجمهورية يختار رئيس الحكومة ووزراءها، وهي تؤدي اليمين الدستوري أمامه، كما أنها ليست بحاجة إلى «مجلس الشعب» لمنحها ثقته أو سحبها منه. ولذلك حافظ أعضاء البرلمان البعثيون منهم والمستقلون على نمط رتيب من تكرار الأداء الدوري المتمثل في مناقشة القوانين التي تقدمها الحكومة إليه ثم تصديقها.

ومع مجيء الرئيس بشّار الأسد فإنه لم يُدخل أي تغييرات على القوانين الناظمة لانتخابات «مجلس الشعب»، أو يجري أية تعديلات على دوره وأدائه؛ بل إن تجربة اعتقال نائبين (رياض سيف ومأمون الحمصي) في عام ٢٠٠١ خلال فترة عضويتهما في

البرلمان، بسبب آرائهما ومواقفهما السياسية؛ فقد كشف النائب سيف صفقة الفساد الخاصة بعقود شركات الخليوي إضافة إلى نشاطه السياسي في المنتديات مما انتهى به إلى السجن لمدة خمس سنوات[٧٢]... هذه التجربة تركت انطباعاً سلبياً جداً عن مدى رغبة النظام في السماح لأعضاء البرلمان بممارسة دورهم الحقيقي في الرقابة والمساءلة والمحاسبة. لذلك، فإن المشاركة في الانتخابات التشريعية التي عقدت في عهد الرئيس بشّار الأسد في ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٣ كانت في أدنى نسبها؛ إذ لم تتعدّ الـ ١٠٪ حسب إحصاءات غير رسمية؛ لكن النسبة وصلت حسب المسؤولين الرسميين إلى ٦٣٪[٧٣].

وقد قاطعت أحزاب المعارضة الممثّلة في «التجمع الوطني الديمقراطي» الانتخابات بحجة عدم توفر الحد الأدنى الضروري من الديموقراطية والنزاهة والشرعية القانونية للعملية الانتخابية. وقد فاز «حزب البعث» بـ ١٣٧ مقعداً من المقاعد الـ ١٦٧ لـ «الجبهة الوطنية التقدمية» كما كان معروفاً مسبقاً. وذهبت بقية المقاعد الـ ٨٣ للمرشحين المستقلين وخصوصاً رجال الأعمال المتحالفين مع النظام.

هذا بدوره يعكس من زاوية أخرى ضعف، أو بالأحرى انعدام تأثير البرلمان السوري في صنع القرار السياسي أو الاقتصادي؛ إذ يستطيع رئيس الجمهورية أن يحلّ مجلس الشعب، كما أن الحكومة السورية لا تنال ثقتها من المجلس منذ عام ١٩٧٠، ولا يستطيع المجلس أن يحجب الثقة عن الحكومة كما قلنا. ولم يحدث أن حجب البرلمان الثقة عن أي وزير أو أنه اقترح مشاريع قوانين لمناقشتها، وإنما تحال عليه القوانين من الحكومة لمناقشتها، فضلاً عن أن «مجلس الشعب» ليس له أي دور في صناعة السياسة الخارجية، ولا يستطيع مناقشة

قضايا حساسة ومحورية كالعلاقات السورية ـ اللبنانية أو العراقية وبالتالي يبقى دوره شكلياً.

على الرغم من أن الحكومة السورية خلال أعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧ أحالت إليه بعض القوانين لمناقشتها وحاولت وسائل الإعلام الرسمية التركيز على دوره خاصة أثناء نقاش القانون الخاص بالإيجارات وغيرها من القوانين ذات البعد الاجتماعي الحساس، فإن قوانين أخرى لم يستطع، أو بالأحرى لم يكن مسموحاً للبرلمان التدخل بإجراء تعديلات عليها كما حصل في قانون المطبوعات الذي صدر عام ٢٠٠١، أو قانون العمل وغيرها من القوانين التي صدرت خلال دورته التشريعية ٢٠٠٣ ـ٢٠٠٧.

أما الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في عهد بشّار الأسد في ٢٢ نيسان /أبريل ٢٠٠٧، فقد أسفرت عن زيادة «حزب البعث» و«الجبهة الوطنية» المتحالفة معه مقاعدهما إلى ١٧٠ مقعداً، وهؤلاء ينجحون بالتزكية من دون أي منافسة انتخابية؛ ولم يذكر مرة إخفاق أي منهم منذ عام ١٩٧٤ رغم حصول بعضهم على أدنى الأصوات؛ لكنه يخرج في مقدمة أسماء الناجحين[٧٤]. واحتفظ رجال الأعمال المتحالفون بالمقاعد ذاتها، وهو ما جعلها انتخابات بلا معنى أو «انتخابات بلا ناخبين»[٧٥]، وجعل السوريين منكفئين تماماً عن المشاركة فيها أو حتى الاهتمام بمجرياتها.

كما لم يحصل أي تعديل لقانون الانتخاب، وإنما جرت الانتخابات في ظل قانون الانتخابات السابق ذاته؛ وما حدث هو فقط تعديل شكلي جزئي للغاية يتعلق بحجم الأموال المصروفة للحملة الانتخابية[٧٦]، ولا يمتّ إلى صلب العملية الانتخابية التي يفترض أن تفضي إلى انتخابات ديموقراطية شفافة ونزيهة. وفضلاً

عن قانون الانتخابات، هناك مآخذ جوهرية تتعلق بالدوائر الانتخابية وافتراض كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، الأمر الذي يفترض مسبقاً عدم قدرة أي شخص سواءٌ أَكان مستقلاً أَم منتسباً إلى حزب آخر غير «حزب البعث» على الوصول إلى قبة البرلمان.. نظراً إلى أنه من المستحيل القيام بحملة انتخابية في محافظة مثل ريف دمشق مساحتها توازي مساحة لبنان. وهذا يؤكد عدم التمثيل الشعبي الحقيقي، وبذلك يكون تمثيلاً ساكناً لا يعبّر عن الناخب بشكل حقيقي لأن مساحة المحافظة تكون أكبر من قدرة الناخبين على اختيار ممثلهم الحقيقي. أما موضوع الإشراف علي العملية الانتخابية فيُعدّ من أهم المآخذ على عدم شفافية الانتخابات ونزاهتها؛ إذ لا وجود لآلية شفافة وواضحة في ما يتعلق بالإشراف القضائي والقانوني على الانتخابات.

كل ذلك يفسر النسبة المنخفضة جداً للمشاركة في الانتخابات التي لم تتجاوز ٦٪[٧٧] ، رغم أن النسبة الرسمية المعلنة كانت ٥٤٪. إن النسبة المتدنية جداً من المشاركة في الانتخابات تعكس فقدان الثقة ليس بالممارسة الانتخابية وتأثيرها في صنع القرار فحسب، إنما تتعدى ذلك إلى انعدام الثقة في النظام السياسي وقدرته على التعبير عن المصالح الشرعية والتمثيلية لأكبر عدد من السوريين[٧٨]، نظراً إلى انعدام الصداقية، ويكون التعبير الشعبي عن ذلك بتكرار المقولة التي تسمعها دائماً إن المشاركة أو عدم المشاركة يؤدي إلى نفس النتيجة.

وعلى الرغم من أن المادة ١٤٤ من الدستور تؤكد صلاحية المحكمة الدستورية العليا في تسوية المنازعات الناجمة عن العملية الانتخابية. والتي يعيّن رئيس الجمهورية أعضاءها، وهي المناط بها

التحقيق في الطعون الخاصة في صحة انتخاب أعضاء «مجلس الشعب» (المادة ١٤٤)، فلم يؤخذ أيٌّ من الطعون المقُدَّمة على الانتخابات التشريعية على محمل الجد، وأحياناً جرى تجاهل تنفيذ الحكم الصادر بإبطال عضوية عدد من الأعضاء.

وقد أعقب الأسد الانتخابات التشريعية بالاستفتاء على ولاية دستورية ثانية له في أيار /مايو ٢٠٠٧، حصل فيها على نسبة ٩٧,٦٢ في المائة من المؤيدين، كما هي حال النسب التي حصل عليها والده سابقاً وأصرّ هو على الاحتفاظ بها. وقد رافق الاستفتاء حملة دعائية وإعلانية باذخة جداً لم يعتد السوريون عليها في عهد والده حافظ الأسد، بحيث عمدت إلى الاستفادة بشكل كبير من حجم التطور الهائل في طريقة الملصقات والحملات الإعلانية رغم أنه كان المرشح الوحيد، واقتصرت الحملة على عبارة واحدة تكررت في جميع الملصقات هي «منحبك».

وقد جرى استباق الموعد المقرر للاستفتاء بحجة الضغوط الخارجية خاصة تقارير اللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، التي اتهمت في تقريرها الثاني الحكومة السورية عبر تسمية عدد من أشخاصها بالتورط في الاغتيال. كل ذلك عزّز لدى السوريين صورة بشّار الأسد كوريث للنظام أكثر منه مصلحاً، ولا سيّما بعد شيوع الأخبار عن الصفقات التجارية الكبرى التي كان يقوم بها ابن خاله رامي مخلوف بإسمه، والذي يحتكر ملكية شركتي الهاتف المحمول ومناطق التجارة الحرة في الحدود السورية البرية مع جيرانها، إضافة إلى ما يفوق على ٢٠٠ وكالة لشركات أجنبية تعمل في سورية.

الهوامش

(١) جميع الفقرات الموضوعة بين قوسين مقتطفة من كلمة الرئيس حافظ الأسد في «مجلس الشعب» بمناسبة أدائه القسم الدستوري في ١١ آذار/مارس ١٩٩٩. انظر: **المناضل**، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٢٩٥، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

(٢) انظر: إسماعيل جرادات، «مهمة التحديث واجب وطني»، **الثورة**، (دمشق)، ١٩٩٩/٣/١٣، وهشام الدجاني، «ماذا يعني «التحديث» في سورية ومن هي قواه «المرشحة»؟»، **النهار** (بيروت)، ١٩٩٩/٣/٣٠. وانظر الملف الذي أعدّه جوزف سماحة حول: «ضرورات التغيير في سورية وروتيرته وقواه»، **الحياة** (لندن)، ١٤ و١٩٩٩/٥/١٥، الذي ركّز بشكل رئيس على قضية مكافحة الفساد التي ارتبطت بصعود بشّار الأسد، وقد أحدث نقاشاً واسعاً. انظر: هشام الدجاني، «محاربة الفساد وتحديث القوانين على رأس أولويات الإصلاح»، **الحياة** (لندن)، ٢٧/٥/ ١٩٩٩، ومحمود سلامة، «الإصلاح والتحديث في المشهد الوطني القائم على التعددية»، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٦/٤، وعماد فوزي شعيبي، «محاربة الفساد في سورية وتغييره»، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٦/٤، وإبراهيم محمد، «أولوية الإصلاح في التعليم والقضاء»، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٦/٩. مهما يكن من الأمر، فإن مثل هذه النقاشات العلنية كانت نادرة خاصة عندما تتناول قضايا الشأن الداخلي في سورية، وانظر: **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٥/٨. أما الصحافة الرسمية، فقد بدأت الحديث عن الفساد بوصفه سرطاناً يجب شنّ الحرب عليه، انظر: **تشرين** (دمشق) ١٩٩٩/٥/٣، **والثورة** (دمشق)، ١٩٩٩/٥/٦.

(٣) اعتُقل كلٌّ من رياض سيف وعارف دليلة فيما بعد ضمن اعتقالات «ربيع دمشق» في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقد حُكم على سيف بالسجن خمس سنين بتهمة محاولة تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة، وتعطيل مؤسسات الدولة عن القيام بدورها، وإشاعة أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة في زمن الحرب. أما دليلة فقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنين بالتُّهم ذاتها.

(٤) **الحياة** (لندن)، ٣ و٥ /١٩٩٨/٧. وانظر: مجلة **المجلة**، العدد ٩٦٣، ٢٦/٧ - ١٩٩٨/٨/١، ص٢٢ - ٢٣. أيضاً:

Eyal Zisser, **Asad's Legacy: Syria in Transition** ,(London: Hurst and Company, 2001), p.166-167.

(٥) مجلة **الوسط** (لندن)، العدد ٣٣٧، ١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٨، ص٥.

(٦) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٤/١٩.

(٧) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٩/٢٤.

(٨) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٦/١٤.

(٩) زار بشّار الأسد السعودية والتقى حينذاك الملك فهد وولي العهد في ذلك الوقت الأمير عبد اللّه، **النهار** (بيروت)، ١٩٩٩/٧/١٣، ثم زار الكويت والتقى الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت في ذلك الوقت، **الاتحاد** (أبو ظبي)، ١٩٩٩/٨/٢٤، ثم زار الإمارات حيث اجتمع وقتئذٍ بالشيخ زايد رئيس دولة الإمارات، ثم التقى في البحرين مع الشيخ سلمان بن حمد ولي عهد البحرين، **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/١١/١٤، ثم زار كلاً من إيران ومصر، (لندن)، ١٩٩٩/١١/٣، وبعدئذٍ زار فرنسا لتكون أول دولة غربية يزورها واستقبله الرئيس السابق جاك شيراك شخصياً حيث لقي حفاوةً خاصة واهتماماً إعلامياً نادراً. **الحياة** (لندن)، ٧ و١١/٨/ ١٩٩٩. وانظر أيضاً:

Michal Janson, «Bashar in Paris», **Middle East International**, No. 612, November 12, 1999، أما زيارات بشّار الأسد إلى بيروت فقد بدأت منذ أيار/ مايو ١٩٩٥، لكن لم يجر الإعلان عنها إلّا بدءاً من عام ١٩٩٦. انظر: **الحياة** (لندن)، ١٩٩٧/٦/٢٤، **وتشرين** (دمشق)، ١٩٩٨/١٢/٢٦.

(١٠) انظر على سبيل المثال: **البعث** (دمشق)، ١٩٩٩/٧/١٣؛ فلقد أبرزت الصحيفة زيارة بشّار الأسد إلى السعودية ولقاءه بالملك السابق فهد. وقد كان مناف طلاس نجل وزير الدفاع السوري السابق مصطفى طلاس رفيقه الدائم في هذه الزيارات، ومناف أصبح ضابطاً برتبة عقيد ركن في الحرس الجمهوري.

(١١) كان أول حوار لبشّار الأسد مع صحيفة **الكفاح العربي** (بيروت)، ٤/٢/

١٩٩٩، ثم مع مجلة **الوسط** العدد ٣٩٥، ٢٣-٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٩، وقد كانت حواراته تلك مصدر حفاوة وتعليق من قِبَل الصحف السورية. انظر: أسعد عبود، «كلنا أملٌ وانتظار»، **الثورة** (دمشق)، ٢٠/٢/١٩٩٩، وبرهان بخاري، «إنها قضايانا أولاً وأخيراً»، **تشرين** (دمشق)، ٢٩/٨/١٩٩٩.

(١٢) Benjamin Orbrach and David Schenker, «The Rise of Bashar Al-Asad», Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, Number 371, March 5, 1999.

(١٣) **الحياة** (لندن)، ٣/١/١٩٩٩. كان بشّار الأسد قد رُفِّع بشكل استثنائي من رتبة مقدَّم إلى عقيد ركن بعد حصوله على المرتبة الأولى في دورة الركن وتقديمه لبحثٍ «متميّز» في العلوم العسكرية؛ فقد كانت رسالته بعنوان «التوعية في الممارسة العسكرية»، وقد أصبحت مقرراً في الدروس المقدَّمة في الجيش والقوات المسلحة السورية.

(١٤) **الشرق الأوسط** (لندن)، ١٦/١١/١٩٩٩. وانظر: مجلة **القرار** (لندن)، العدد ٤، تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٩، ص٢٤.

(١٥) **الحياة** (لندن)، ٢٥/٢/١٩٩٩. وانظر: سليم نصار، «لماذا قرّر حافظ الأسد فجأةً المشاركة في تشييع الملك حسين»؟، **الحياة** (لندن)، ١٣ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

(١٦) **الحياة** (لندن)، ٢١/٤/١٩٩٩، وانظر: حوار الملك عبد اللّه الثاني مع صحيفة **الحياة** (لندن)، ١٢/٥/١٩٩٩.

(١٧) **الحياة** (لندن)، ٢٧/٣/١٩٩٩. بدأ الانفتاح التدريجي على العراق في منتصف عام ١٩٩٧ خلال فترة حكم صدّام حسين الذي كان الأسد يُضمر له عداوة شخصية؛ وقد بدأ على صيغة زيارة وفود اقتصادية سورية لبغداد، وذلك بغية بحث مشاريع مشتركة في أيار/مايو ١٩٩٧، ثم ردُّ رئيس اتحاد الغرف التجارية العراقية بزيارة إلى دمشق في تموز/يوليو من العام نفسه، وقد حصل السوريون على الأولوية بالنسبة إلى تسهيلات العقود مما اعتبر في حينها إشارة سياسية واضحة، **الحياة** (لندن)، ١٨/٧/١٩٩٧. وبلغت قيمة العقود نحو ٧٠ مليون دولار، وبدأ ينعكس ذلك في حوارات المسؤولين السوريين. انظر: حوار عبد الحليم خدام نائب

الرئيس السوري مع صحيفة **الحياة** (لندن)، ١٩٩٧/٧/١٨. وللمزيد حول ذلك راجع: **الوسط**، العدد ٢٧٠، ١٩٩٧/٣/٣١.

(١٨) **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٣/٢٦. وقد جرى توقيع هذه الاتفاقيات عقب زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية حينئذٍ سليم ياسين إلى تركيا يومي ٢٢ و٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٩.وقد كان الخلاف السوري ـ التركي قد وصل ذروته مع تهديد تركيا بشنّ حملة عسكرية على سورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إذا لم توقف سورية دعمها لحزب العمال الكردستاني (PKK) وتغلق مقرات الحزب على أراضيها فاستجاب الأسد على الفور وقام بطرد عبد اللّه أوجلان، وإغلاق معسكرات الحزب النشطة في البقاع اللبناني وفي سورية، ونزع فتيل الأزمة بتوقيع الطرفين على «اتفاق أضنه» في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الذي يركز في بنوده على ترتيبات أمنية في ما يتعلق بتعامل سورية مع حزب العمال الكردستاني. انظر نص الاتفاقية. www.mfa.gov.tr/group

(١٩) انظر: **الحياة** (لندن)، ١٩٩٩/٥/١٤، وراجع البيان الختامي المشترك السوري ـ الإيراني في: **السفير** (بيروت)، ١٩٩٩/٥/١٧، حيث شدد على دعم المقاومة ورفض «التطبيع» مع إسرائيل. وللمزيد حول ذلك، انظر: مجلة النور، **خاتمي في دمشق**، العدد ٩٧، حزيران/ يونيو ١٩٩٩، ص١٧ ـ ١٨.

(٢٠) انظر: رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، وأيضاً:

Dennis Ross, **The Missing Peace; The Inside Story of the Fight for Middle East Peace** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).

(٢١) Eyal Zisser, «Syria's Asad - The Approach of a Fifth Term of Office», **Washington Institute of Near East Policy, Policy Watch,** Number 366, February 6, 1999.

(٢٢) **الحياة** (لندن)، ٢٠٠٠/٢/٢٠.

(٢٣) نقل هذه العبارات على لسان الأسد العماد أول مصطفى طلاس وزير الدفاع في أحد حواراته التلفزيونية.

(٢٤) **البعث**، (دمشق)، ٢٠٠٠/٣/١٤، و**السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٣/١٤، و**الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٣/١٤.

(٢٥) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٣/٢٩. وانظر: عبد الرؤوف الكفري، «الحكومة السورية الجديدة بين الثبات والتغيير»، **الشهر**، العدد ٨٣، أيار/ مايو ٢٠٠٠، ص٢٢ - ٢٣.

(٢٦) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٤/٢٦. وانظر أيضاً: **الحياة**، (لندن)، ٩/٥/ ٢٠٠٠.

(٢٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٣، و**الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٤. والحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٩.

(٢٨) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٠، و**الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٩. والحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/٢٢.

(٢٩) سئل الأسد مرةً من قِبَل القناة الأولى في التلفزيون الفرنسي في تموز/يوليو ١٩٩٨، إن كان يُهيِّئ ابنه بشّار الأسد لخلافته، فأجاب: «لا، أنا لا أهيئه ليخلفني، ولم أسمع منه أبداً كلاماً حول هذا الموضوع، ويبدو أن هذه الأقوال التي تتردد حوله آتيةٌ من أنه نشيط ويحظى بتقدير ومحبة زملائه، أما موضوع الخلافة فلا يوجد في دستورنا وقوانيننا ما يجعل القرابة تعطي حق الخلافة، وأذكر أنه سئل أكثر من مرة فنفى هذا الموضوع، وفي كل الأحوال إنه حر، وجوابي باختصار لا يوجد تهيئة». والجدير ذكره أن الأسد سئل في الحوار ذاته عن أمنيته فيما ينقل عنه خلفه، فأجاب: «أريده أن يكون مستقيماً ويكافح الفساد». انظر: «حوار الأسد مع القناة الأولى في التلفزيون الفرنسي» في: **البعث**، (دمشق)، ١٩٩٨/٧/١٦.

(٣٠) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٥/١١، و**السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٥/١٢.

(٣١) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٥/٢٣. وانظر: «كيف ولماذا انتحر محمود الزعبي؟»، **المحرر نيوز**، (بيروت)، ٢ - ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠. وأيضاً: «الزعبي أنهى حياته حسب سيناريو «بيروغوفوا»» **الشراع**، حزيران/ يونيو

٢٠٠٠، وهشام الدجاني، «ماذا يجري في سورية اليوم»، **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٥/٢٦.

(٣٢) وقد صدر الحكم عليهما فيما بعد بالسجن ١٠ سنوات وبدفع غرامات كبيرة وذلك بتهمة تلقي رشاوى، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١٢/٩. **والسفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/١٢/٨، **والاتحاد**، (أبو ظبي)، ٢٠٠١/١٢/٩.

(٣٣) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/٢.

(٣٤) **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٠/٦/٤، **الشرق الوسط**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/٥ **والسفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٦/٩؛ وقد توفي التجار في سجنه في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ بعد تغريمه بتسديد مبلغ مقداره بليون ليرة سورية (أي ما يعادل عشرين مليون دولار أميركي).

(٣٥) انظر: أيمن عبد النور، «المطلوب من المؤتمر القطري التاسع: وضع تصور لمستقبل سورية الاقتصادي»، **المحرر نيوز**، (بيروت)، العدد ٢٤٧، ٩-١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، وعماد نداف، «على هامش مؤتمره التاسع: خصوصية البعث السوري»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٥/٢١. وكريم الشيباني، «ماذا يريد السوريون من المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث؟»، **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٦/٦، وهيثم مناع، «الخيار الديمقراطي في سورية»، **الحياة**، (لندن) ٢٠٠٠/٦/١١، وإبراهيم حميدي، «مؤتمر البعث يكرس خيار التغيير في ظل الاستمرار»، **الوسط**، العدد ٤٣٧، ٢٠٠٠/٦/١٢.

(٣٦) Raymond Hinnebusch, Syria: Revolution from above, (London;New York: Routledge, 2001), p.47-64.

(٣٧) **القدس العربي**، (لندن)، ص٦، ١٩٩٩/٦/.

(٣٨) **الوسط**، (لندن)، العدد ٣٦٧، ١٩٩٩/٢/٨، ص١٠ ـ ١١.

(٣٩) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٤/١٠. هذا فضلاً عن التقارير الصحفية الغربية والعربية التي أصبحت تتحدث وبكثير من الثقة عن دور محتمل لنجل الرئيس السوري بشّار الأسد في خلافة والده.

(٤٠) تحدّث عن ذلك وبكثير من الصراحة في حوار له مع صحيفة **الحياة**

بمناسبة تقاعده من منصبه كوزير للدفاع بعد ٣٤ سنة من شغله هذا المنصب. انظر: الحوار في: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٤/٥/٢١.

(٤١) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ اختلف اللواء آصف شوكت مع ماهر الأسد فأطلق الأخير النار على شوكت الذي عولج في باريس. انظر:

Eyal Zisser, «Where is Asad ? The Renewed Struggle for Succession in Syria», **Peace Watch, The Washington Institute for Near East Policy**, Number 234, December 14.1999. And See: «Maj.Assef Shawkat», **Middle East *Intelligence* Bulletin**, Vol.2, No.6, July 1, 2000.

(٤٢) انظر: باتريك سيل، «من الأب إلى الابن: النظام الجديد في سورية»، **الحياة**، (لندن)، ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠. شغل بهجت سليمان بعدها منصب رئيس فرع الأمن الداخلي التابع لإدارة الاستخبارات العامة قبل أن يجري عزله وتجميده عام ٢٠٠٥ عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

(٤٣) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/١٢. وانظر نص المرسومين في: **المناضل**، العدد ٣٠٢، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، ص١٦ ـ ١٧.

(٤٤) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/٢١.

(٤٥) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٢.

(٤٦) Volker Perthes, «The Political Economy of the Syrian Succession», **Survival**, No.1.Spring 2001, p.143 - 154.

(٤٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/١٣. وقد قدم الرئيس كلينتون في خطاب له أمام المعهد العربي ـ الأميركي تعازيه إلى الشعب السوري بوفاة الأسد، ودعا الدكتور بشّار لمواصلة دعم عملية السلام. **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/١٥.

(٤٨) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/١٤.

(٤٩) انظر:

Yossi Baidatz, «Bashar's first year: From Ophthalmology to a National Vision», (**Washington, D.C: Washington Institute for**

Near East Policy, Policy focus 41, July 2001); Volker Perthes, The Political Economy of the Syrian Succession, **Survival** p.p. 143-154; Eyal Zisser, «Will Bashar al - Asad rule?» **The Middle East Quarterly**, Vol. VII, No.3, September 2000; and also: Eyal Zisser, «Does Basher al-Asad rule Syria», **The Middle East Quarterly**, Vol. X, No.1, winter 2003.

(٥٠) للاطلاع على أسماء أعضاء القيادة القطرية واللجنة المركزية المنبثقتين عن المؤتمر القطري التاسع، انظر: **المناضل** (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار ـ حزيران ٢٠٠٠، ص٨٣ ـ٨٦.

(٥١) انظر: تعميم القيادة القومية للحزب رقم ١٠٧٥ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٧ الذي وصف المثقفين المعارضين ونشطاء المجتمع المدني بأنهم يستهدفون «الهدم وإضعاف الدولة وخلق حال من الفوضى والتسيب»، كما وصفهم بأنهم «حاقدون ومرتبطون بالخارج». **المناضل** العدد ٣٠٦، كانون الثاني ـ شباط ٢٠٠١، ص٤٥ ـ٥٢.

(٥٢) Flynt Leverett, **Inheriting Syria: Bashar's Trial By Fire** (Washington, D, C: Brookings Institution Press, 2005) p.57-98.

وراجع المراسيم والقوانين التي صدرت في السنة الأولى من حكم بشّار الأسد في: **عام الانطلاقة الواثقة على طريق التطوير والتحديث** (دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠١)، وأيضاً: سورية ٢٠٠٠: دراسة عامة حول الجمهورية العربية السورية. دمشق: مركز المعلومات القومي، ٢٠٠١.

(٥٣) المرجع نفسه، ص١٦٧. وانظر، بلال الحسن، «حزب البعث والقرارات الاقتصادية»، الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/١٢/٧.

(٥٤) Bassam Haddad, «The Formation and Development of Economic Networks in Syria: Implication for Economic and Fiscal Reforms, 1986-2000», in **Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited**, edited by Steven Heydemann (New York: Palgrave Macmilan, 2004) p. 37-75.

(٥٥) للمزيد حول «ربيع دمشق»، انظر: Alan George, **Syria: Neither Bread Nor Freedom**: (London; New York, Zed Books, 2003).
وأيضاً: من أجل مجتمع مدني في سورية: حوارات «**منتدى الحوار الوطني**»، تحرير وتقديم رضوان زيادة، باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣. ورضوان زيادة، **ربيع دمشق: قضايا ـ اتجاهات ـ نهايات**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.

(٥٦) Alan Makovsky, «Syria under Bashar Al-Asad: The domestic scene and the «Chinese Model» of reform», **Policy Watch**, Washington Institute for Near East Policy, Number 512, January 17, 2001.

(٥٧) انظر: «حوار بشّار الأسد مع قناة (ART) التلفزيونية اليونانية» في: **تشرين**، (دمشق)، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

(٥٨) للاطلاع على نصوص المراسيم والقوانين والتشريعات التي صدرت في عهد الرئيس بشّار الأسد، راجع: أربعة أعوام على الانطلاقة الواثقة (دمشق: مؤسسة تشرين للصحافة والنشر، ٢٠٠٤).

(٥٩) انظر: «حوار الرئيس بشّار الأسد مع صحيفة **الحياة**»، (لندن)، ٧/١٠/ ٢٠٠٣. وحواره مع صحيفة **النيويورك تايمز** في: ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

(٦٠) Daived W.Lesch, **The New Lion of Damascus: Bashar Al-asad and Modern Syria** (New Haven; London: Yale University Press, 2005), p.57-80.
And: Flynt Leverett, **Inheriting Syria: Bashar's Trial By Fire**, p. 57-98.

(٦١) Christine Binzel, Tilman Brück and Lars Handrich, **The Progress of Economic Reform in Syria**, Paper presented at the Centre for Syrian Studies Conference, April 10-12, 2008. St Andrews, UK.
And: Aurora Sottimano, **IDEOLOGY AND DISCOURSE IN THE ERA OF BA'THIST REFORMS**, Paper presented at the Centre for Syrian Studies Conference, April 10-12.

(٦٢) Newsweek, 2007.

(٦٣) S'REN SCHMIDT, **The Developmental Role of the State in the Middle East**, Paper presented at the Centre for Syrian Studies Conference, April 10-12, 2008. And: Kjetil Selvik, **Syria's turn to the private sector**, Paper presented at the Centre for Syrian Studies Conference, April 10-12, 2008.

(٦٤) انظر: **التقرير التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي المؤتمر القطري التاسع** ١٧ ـ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠.

(٦٥) **الملف الكامل للأحزاب والحركات السياسية المعاصرة في سورية**، مجلة «أبيض وأسود»، السنة ٣، العدد ١٢٩، ٢٠٠٥/٥/٣٠، ص٨١ ـ ٨٩.

(٦٦) **الزمان**، (لندن)، ٢٠٠١/٥/١٢.

(٦٧) المرجع نفسه، ص ٨١ ـ ٨٣.

(٦٨) انظر: محمد جمال باروت، «**فكر الغنائم وتفكير الإصلاح**»، موقع **أخبار الشرق**، ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٢.

(٦٩) انظر: **الرأي العام**، (الكويت)، ٢٠٠٠/٨/٦، و**الحياة**، (لندن)، ١٩/٧/ ٢٠٠٠. وإبراهيم حميدي، «السماح بصدور صحف علنية يواجه أحزاب الجبهة بثلاثة تحديات جديدة»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١٢/١٦. وعماد نداف، «الصحافة الحزبية والحاجة إلى دراستها»، **الحياة**، (لندن)، ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٠. ونصر الدين البحرة، «معنى السماح للأحزاب السورية بإصدار صحف»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١٢/١٦.

(٧٠) انظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٧/٢/١٠. وحول قانون الأحزاب السياسية، انظر: رضوان زيادة، «قانون الأحزاب السياسية الموعود»، **الوطن**، (دمشق)، ٢٠٠٧/١/٩ .

(٧١) Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, p. 168-171.

(٧٢) للمزيد حول رياض سيف ودوره البرلماني، انظر: رياض سيف، **مداخلات ألقيت في مجلس الشعب السوري، الدور التشريعي**

السادس (١٩٩٤ ـ ١٩٩٨). وأيضاً: **تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة**، دمشق: طبعة محدودة، ١٩٩٩. وحول صفقة عقود الخليوي، انظر: المداخلة التي قدمها إلى «مجلس الشعب» حول هذه الصفقة، في: رياض سيف، **صفقة عقود الخليوي** دمشق: طبعة محدودة، ٢٠٠١. وحول دوره في تأسيس «منتدى الحوار الوطني» الذي أطلق ما يُسمّى «ربيع دمشق»، انظر: من أجل مجتمع مدني في سورية: حوارات «منتدى الحوار الوطني»، تحرير وتقديم رضوان زيادة (باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣).

(٧٣) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٣/٦. وحول «النسبة غير الرسمية» انظر: معطيات تؤكد حدوث مقاطعة شعبية لانتخابات «مجلس الشعب»، **موقع أخبار الشرق**، ٢٠٠٣/٣/٧؛ وقد قاطع الانتخابات جميع الأحزاب السياسية المعارضة والأحزاب الكردية، **موقع أخبار الشرق**، ٢٠٠٣/٢/٢٤. **والنهار**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٣/٦. وللمزيد حول ذلك، انظر: إبراهيم ماخوس، «الانتخابات» الأخيرة في سورية وحالة الانسداد المستمرة، **موقع أخبار الشرق**، ٢٠٠٣/٤/١٥.

(٧٤) كما حصل أكثر من مرة مع رئيس «مجلس الشعب» الأسبق عبد القادر قدورة، الذي كان يتعمد أهالي مدينة دمشق شطب اسمه من لائحة «حزب البعث»، لكنه كان يحصل في النتائج النهائية «الرسمية» على أعلى الأصوات.

(٧٥) انظر: رضوان زيادة، **النظام السياسي في سورية: انتخابات من دون ناخبين**، مجلة «الديمقراطية»، العدد ٢٨، ٢٠٠٧. ويمكنك قياس ذلك بعدة أشكال، بسؤال عيّنة عشوائية من السوريين أو سائقي التاكسي الذين يعتبرون حالة مثالية لمقياس الشارع، ستجد الجواب ذاته: «لن أصوّت لأحد»، «جميعهم يعمل لنفسه»، «ماذا أستفيد منها»؛ وبعضهم يخبرك أنه لم يمارس التصويت والانتخاب في حياته. ويمكن متابعة تعليقات السوريين على الإنترنت كونها المنفذ الحقيقي والحر لتعليقاتهم وتعبيراتهم، أو تلمس ذلك عبر النكت السياسية الشعبية التي تعكس ذلك بدقة.

(٧٦) انظر: رضوان زيادة، «سنة الانتخابات القادمة»، **الوطن**، (دمشق)، ٢٧/

٢٠٠٦/١١. وأيضاً: رضوان زيادة، «مجلس الشعب وقانون الانتخابات»، **الوطن**، (دمشق)، ٢٠٠٦/١٢/٤.

(٧٧) انظر: **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٧/٤/١١.

(٧٨) انظر: **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٧/٤/١١.التي ذكرت أن عدد المرشحين في محافظة كبيرة كمحافظة ريف دمشق لم يتجاوز ١٢٨ مرشحاً، فالـ٧٠٠ مرشحاً فيهم ٥٦٢ مرشح عن «حزب البعث» وهم جميعهم يترشحون «بأوامر حزبية» لإعطاء صورة عن مدى «الكثافة الشعبية» في الترشح للانتخابات، ويتقدمون في الوقت نفسه بطلب الانسحاب في حال لم يجر اختيارهم من قِبَل القيادة القطرية لـ«حزب البعث». وهكذا، على الرغم من أن عدد سكان المحافظة يتجاوز المليون والنصف بحسب الأرقام الرسمية، فإن التنافس انحصر بين ١٢٨ مرشحاً، مع أن المحافظة تضم مدناً كبرى ورئيسة على المستوى الصناعي والزراعي والتعداد السكاني العام كمدن دوما وداريا والتل وقطنا ويبرود والنبك والقطيفة والزبداني وعربين وجرمانا والمليحة والكسوة وقدسيا... إلخ. وإذا علمنا أن مدناً بأكملها لم يتقدّم فيها أي مرشح مستقل للتنافس في هذه الانتخابات وأن الآخرين يعتمدون على مبدأ الدعم القبلي والعشائري في حصولهم على موقع داخل «مجلس الشعب» لأدركنا حجم نسبة المشاركة المتدنية جداً في الانتخابات التشريعية.

الفصل الثالث

من «ربيع دمشق» إلى «إعلان دمشق» صعود المعارضة في سورية

«ربيع دمشق» أم «ربيع الديموقراطية»

يمكن العودة بـ«ربيع دمشق» إلى بذوره الأولى مع بداية التململ الشعبي العلني في نهاية التسعينيات مع خاتمة فترة الرئيس حافظ الأسد بسبب سكون الأوضاع والأحوال اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، حيث تجلى ذلك في منتديات علنية بعضها رسمي مثل «جمعية العلوم الاقتصادية السورية» التي كانت تعقد لقاءاتها كل يوم ثلاثاء التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وقد ناقشت بجدية وبفعالية السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة السورية. وزاد نقاشاتها لهيباً حضور بشّار، نجل الأسد قبل تسلّمه الرئاسة لبعض ندواتها مما جعل البعض يعتقد أنها «مغطّاة» أو «محميّة»، حسب المصطلح السوري الدارج؛ ووفقاً لذلك، فقد فسحت هذه المنتديات المجال لنقاش ذي شريحة أكبر وهامش أوسع. وبعضها الآخر غير رسمي من قبيل الندوات الدورية التي كان يعقدها

منتدى «أبو زلام» للدراسات الحضارية في منطقة البرامكة بدمشق، ومنتدى دُمّر الثقافي، اللذان اكتسبا حيوية أكبر مع شعور المشاركين بضرورة الانخراط الجدي في نقاش الأمور السياسية المحرّمة، والمساهمة بفعالية في كسب قطاعات مجتمعية جديدة للمشاركة في التعبير عن الرأي بحرية ومسؤولية.

ثم لعبت عوامل عدة في إطلاق هذا الجو الذي يحضّ على الحوار والنقاش ولا يستبعده أو ينفيه كما كان في السابق؛ فاستئناف محادثات السلام بين سورية وإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عقب وصول إيهود باراك إلى السلطة في إسرائيل، أطلق نقاشاً حاراً وواسعاً حول جدل «التطبيع» مع إسرائيل وموقف المثقف والمجتمع السوريين منه في حال التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية وإسرائيل[١]؛ ومع فشل المفاوضات المستأنفة، تجدَّد حديثٌ داخلي حول الفساد والإصلاح في سورية وأخذ طابعاً دراماتيكياً مع عزل رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي ثم فصله من الحزب وانتحاره فيما بعد في أيار/مايو ٢٠٠٠، مما وسّع دائرة النقاش بشكلٍ كبير وخرجت أقلام عدة عن صمتها وبدأت تتحدث بجرأةٍ عن ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي إذا كنا نرغب في مستقبل أفضل لسورية.

وكانت سبقتها انتخابات الدورة التشريعية السابعة لـ«مجلس الشعب» (١٩٩٩ ــ ٢٠٠٣)؛ إذ ظهرت أصوات أكثر جرأةً في المطالب وأشدُّ حدّة في التعبير عن الرأي لا سيّما عضو «مجلس الشعب» رياض سيف والدكتور عارف دليلة اللذين ترشحا عن مدينة دمشق مطالبين بتعديل قانون الانتخابات وتفعيل دور «مجلس الشعب» للمراقبة والمحاسبة، وأتى خطاب الرئيس حافظ

الأسد في افتتاح «المجلس التشريعي السادس» لينقد الفساد والبيروقراطية ويتحدث عن التطوير والتحديث، وهو ما سمح للسوريين بأخذ جرعة إضافية من «الحرية الممنوعة» عبر توجيه النقد علناً إلى شخصيات و«رموز الفساد»[٢].

عقب ذلك جرى انتقال السلطة ليصبح بشّار الأسد رئيساً للجمهورية، وقد أتى خطابه للقسم في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ ليحضّ على احترام الرأي الآخر مما سمح بنوع من الهامش في حرية الرأي والتعبير، وكان من الطبيعي أن تكون فئة المثقفين الأكثر سبقاً لاقتناصها بحكم كونها الأكثر حساسية للتغيير والأكثر طلَباً له.

لقد بدأت قصة ولادة مفهوم «المجتمع المدني» كمدخل لفكرة التحول الديمقراطي من خلال اجتماعات دورية لعددٍ من المثقفين ذوي الاتجاه اليساري، وذلك قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد؛ لقد كان النقاش يتمحور حول ضرورة استعادة المجتمع لدوره بعد استبعاده من قِبَل السلطة على مدى سنوات طويلة، وبحضور النائب والصناعي رياض سيف في الجلسات الأخيرة أتت فكرة تأسيس «جمعية أصدقاء المجتمع المدني»[٣]، وصاغ المجتمعون مسوّدةً أولى ثم ثانية للجمعية أشارت إلى أن «المجتمع المدني كما نراه، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة، ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلّا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع يعتبر السبيل الوحيد لبناء

دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل»، وصولاً إلى الدعوة إلى «تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية، علّنا نقدّم جهداً يُسهم في بناء مجتمع ديموقراطي متطور»[٤].

وقد سعى النائب رياض سيف في لقاءٍ مع نائب رئيس الجمهورية آنذاك عبد الحليم خدام إلى الحصول على ترخيص للجمعية، فكان رده: «بأن ما تقومون به هو خطٌّ أحمر «ويعتبر» بمثابة البلاغ رقم واحد، «وطالبه بالتمهل» لأن قانوناً للأحزاب والجمعيات سوف يصدر قريباً، وعندها بإمكانكم التقدم للحصول على ترخيص رسمي»[٥]، فأكّد النائب سيف أن هذه الجمعية لن تكون في إطار «الجبهة الوطنية التقدمية» التي تشكل الإطار السياسي الوحيد الرسمي في سورية، فصدّق ذلك خدام وأخبره قائلاً: «نعم، لن يكون عضواً في الجبهة الوطنية التقدمية»[٦].

هنا حدث افتراق بين خطين؛ ذلك أن مجموعة المثقفين السوريين التي استمرَّت بلقاءاتها تطوَّرت فيما بعد إلى ما يُسمّى «لجان إحياء المجتمع المدني»، في حين اتبع النائب سيف المعروف بديناميته وعمليته خطاً آخر؛ إذ أعلن عن تأسيس «منتدى الحوار الوطني»، متمتعاً بحصانته البرلمانية «النسبية» ومعلّلاً ذلك بأن من صلاحياته كنائب «أن يجتمع إلى المواطنين ويستمع إلى شكاويهم». وافتتح «المنتدى» نشاطه في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بمحاضرةٍ عن المجتمع المدني لشيخ المثقفين السوريين كما أصبح يُطلق عليه أنطون مقدسي، وقد أخذ هذا اللقاء اهتماماً سياسياً وإعلامياً مضاعفاً لاجتماع عدة مواقف أو مناسبات، واستبَقت السلطات السورية افتتاح «المنتدى» بإرسال رسائل «تحذيرية» عبر صحيفة **المحرر نيوز** اللبنانية؛ إذ اتهمت «دعاة المجتمع المدني في سورية» بأنهم «يريدون

اقتباس تجربة أوروبا الشرقية في الإطاحة بأنظمتها الحاكمة لتطبيقها على سورية». وتساءل «المصدر الوثيق الصلة بالنظام»، على حدّ وصف الصحيفة، عن «الهدف الحقيقي الكامن وراء نيّة تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني» إذ يسعون إلى «إقامة منتديات ثقافية وسياسية غير معلنة، ومن المرجح أن تكون أندية الروتاري الماسونية بينها»[٧]؛ وفي الوقت عينه كان أنطون مقدسي نفسه قد وجّه رسالةً إلى الرئيس بشّار الأسد عبر صحيفة **الحياة** بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، تُعتبر الأولى لجهة مخاطبة رئيس الجمهورية عبر وسائل الإعلام دون وسائط أو مبررات، قال فيها بكل عفوية وصراحة وجرأة: «الوضع العام، وباختصار يا سيدي: انهيار عام، سياسي واقتصادي وأيضاً ثقافي وإنساني»، بعد أن شرح بكلمات موجزة هذا الوضع العام قائلاً: «لقد كفانا يا سيدي من الكلام الفضفاض: مكاسب الشعب، إنجازات الشعب، إرادة الشعب».

وأضاف: «الشعب غائب يا سيدي منذ زمنٍ طويل، إرادته المشلولة تقوم اليوم على تحقيق هدفين: الأول على الصعيد الخاص، أن يعمل ليلاً ونهاراً كي يضمن قوت أولاده. والثاني على الصعيد العام، أن يقول ما يُطلب منه قوله، وأن يتبنى السلوك الذي يُطلب منه (مسيرات، هتافات...). إن الذي يعصم هذا الشعب من الدمار، هو أنه يتعايش مع هذا الوضع المتردي تعايش المريض مع مرض مزمن»[٨].

وعلى الفور أصدرت وزيرة الثقافة مها قنوت قراراً بفصله من موقعه كمدير لمديرية التأليف والترجمة والنشر التي أشرف عليها على مدى عقود طويلة ساهم خلالها بدورٍ كبيرٍ في رعاية الكتب المترجمة الحديثة ونشر النتاج الفكري الإبداعي الشاب والمميز[٩]؛ وقد أحدثت رسالته تلك وردّ الفعل عليها صدىً سريعاً لدى الوسط

الثقافي السوري والعربي مما وضع قضية حرية الرأي والتعبير على المحك مجدداً. وهكذا فباجتماع «منتدى الحوار الوطني» في منزل رياض سيف وتقديم أنطون مقدسي محاضرةً عن «المجتمع المدني»، بدا عندها اللقاء المرتقب أشبه بتجمع للمعارضة لم تشهده سورية منذ عقود طويلة. وعلى قدر ما كان خطاب المحاضر معتدلاً عبّرت مداخلات المشاركين عن رغبة عميقة وحقيقية في الحوار وفي مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لسورية بعد غياب طويل.

ثم جاء بيان المثقفين السوريين الأول (المعروف ببيان الـ ٩٩ مثقفاً) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، داعياً إلى «إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقّة في سورية منذ العام ١٩٦٣، وإصدار عفو عام عن كافة المعتقلين السياسيين، والسماح بعودة المنفيين، وإرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي»،[١٠] وقّع عليه العديد من الأسماء المؤثّرة في الحياة الثقافية السورية وعدد لا بأس به من السينمائيين والمحامين البارزين، وقد أحدث أثراً عبر الاهتمام الإعلامي العالمي والعربي الملفت بوصفه «صرخة الحرية الأولى» التي تخرج من داخل سورية[١١].

لقد مثّل هذا البيان صحوة السبات بالنسبة إلى المثقفين السوريين واستعادةً لسلطتهم الرمزية وحضورهم المعنوي في المتخيّل الجمعي، بما أنهم المعبّرين عن الضمير الذي يتجه دوماً باتجاه الحق والحرية، لقد كانت استجابة السلطات الرسمية للبيان إيجابية جداً «بالمعايير السورية»؛ إذ لم يتعرض أيٌّ من الموقّعين لأيّة ضغوطات أمنية تُعتبر في سورية نتيجة طبيعية لأي نشاط سياسي معارض، بل استجابت

السلطات والرئيس بشّار الأسد نفسه شخصياً بالإفراج عمّن يعادل ٦٠٠ معتقل سياسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكانت الصحف الرسمية أول من ذكرت الخبر في صفحاتها الأولى[١٢]، الأمر الذي اعتبر بمثابة الاعتراف الرسمي الأول بوجود «معتقلين سياسيين» بعد أن كانت السلطات الرسمية تنكر باستمرار وجودهم وتعتبرهم موقوفين يقضون عقوبتهم القضائية.

كلُّ هذا نشّط الحراك الاجتماعي والسياسي على الأخص بالنسبة إلى المثقفين الذين رأوا في ذلك فرصةً لا تفوّت للمزيد من الضغوط باتجاه إحداث انفراجات سياسية مع ضمانات قانونية حقيقية، وليس فقط على مبدإ النبضات أو الضوء الأخضر أو سياسة غض النظر[١٣]. ولذلك، بدأت المنتديات والندوات تنتشر كالفطر كما شبّهها أحد الصحافيين السوريين؛ فأُعلن عن تأسيس «المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان»[١٤]، ثم «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وفي الوقت نفسه كان عددٌ من المثقفين السوريين (بلغ عددهم ٢٢ مثقفاً سورياً، ثم انسحب بعضهم إلى أن استقرَّ العدد النهائي على ١٤ مثقفاً) أسسوا ما سموه «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني»[١٥]، وقد استمرّوا باجتماعاتهم الدورية والمنتظمة التي رعت فيما بعد جمع التواقيع الضرورية لما سُمّي «بيان الألف» الذي أدان بعبارات قوية فترة حكم «حزب البعث» على مدى ثلاثة عقود، وهو ما أثار ردود فعلٍ واسعة جداً على لسان عدد كبير من المسؤولين السوريين كوزير الدفاع مصطفى طلاس[١٦]، ووزير الإعلام[١٧] وغيرهما، كما ظهر ذلك في افتتاحيات الصحف الرسمية[١٨]، والصحف العربية التي تصدر من بيروت وتموّل من قِبَل النظام السوري خاصةً صحيفة **المحرر العربي**[١٩].

إن صدور «بيان الألف»، كما أصبح يطلق عليه والذي كان له تأثيره السياسي والمجتمعي المباشر، دفع الحكومة السورية، التي بدأت تتلمس تأثير هذه «الخطوات النخبوية» على الشارع السوري، إلى التشدد في التعامل مع المثقفين والناشطين، خاصة أنهم بدأوا برفع سقف المطالب العامة المتعلقة بالحريات والتعددية السياسية وانعكس ذلك بشكلٍ مباشر على حوارات السوريين في ما بينهم، وامتلكت «لجان إحياء المجتمع المدني» حضوراً رمزياً بصفتها صوت المثقفين السوريين. وفي الوقت نفسه، كان النائب رياض سيف يفكّر بشكل جدّي في إعطاء «منتدى الحوار الوطني» الذي أسَّسه في منزله صيغةً مؤسسيّة. تجلّى ذلك في تأسيس لجنة تدير شؤون المنتدى أُطلق عليها «لجنة منتدى الحوار الوطني» التي كانت مؤلفة من ١٤عضواً[٢٠]، وقد جمع بعض أعضائها بين نشاطهم في «الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني» وبين مشاركتهم في «لجنة منتدى الحوار الوطني».

وفي الوقت نفسه، كانت إحدى الصحف السورية الرسمية **الثورة**، وبمبادرة من رئيس تحريرها الشجاع محمود سلامة قد فتحت صفحاتها لمناقشاتٍ نظرية وسياسية واجتماعية عميقة حول مفهوم «المجتمع المدني» وعلاقته بالدولة أو موقفه منها وإشكالية التعارض والتكامل بين الطرفين، وقد ساهم في هذه النقاشات عددٌ كبير من المثقفين السوريين[٢١]، فبدا أن وسائل الإعلام الرسمية شرعت في احتضان النقاشات حول «المجتمع المدني»، الأمر الذي رأى فيه البعض حافزاً للدفع إلى الأمام باتجاه قوننة هذه «المكاسب»؛ ولذلك، بدأت «لجنة منتدى الحوار الوطني» بالتفكير جديّاً في الحصول على طلب ترخيص قانوني من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كونها الجهة الرسمية المخوّلة بالتأسيس لمثل هذا النوع من

الجمعيات. وكان «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» قد سبق «منتدى الحوار الوطني» في ذلك[٢٢]؛ لم يحمل طلب ترخيصٍ أيٌّ من المتنديين اللذين أصبح لهما حضورهما الإعلامي والاجتماعي المميز أيّة كلمة تدلّ على رغبتهما في النشاط السياسي[٢٣]. ليس ذلك تعففاً عن السياسة بقدر ما هو رغبة في الانضواء تحت مظلة القانون عبر سحب أيّة ذريعة قد تستخدمها السلطة لعدم الحصول على الترخيص القانوني. على الرغم من ذلك جاء رد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سريعاً بردّ الطلب ورفض الترخيص[٢٤]؛ وبالتوازي مع هذا الخط القانوني أو في وقتٍ أسبق منه، كانت المنتديات تتسع وتنشط وتلعب دوراً تحفيزياً للمجتمع السوري على المشاركة واستثمار مساحات الحرية المتاحة؛ إذ بدأ «منتدى الحوار الوطني» برنامجاً مكثّفاً ركّز بشكل رئيس على آليات التحول السياسي في سورية، وقد كانت المحاضرة الأولى فيه بعنوان «حق القول»[٢٥]، ثم أتبعت بمحاضرة أخرى عن الإصلاح السياسي[٢٦]، مما جعل النقاش في المنتدى مركّزاً بشكل عملي على تقديم أفكار وحلول نظرية وعملية للإصلاح السياسي والاقتصادي في سورية.

وجاء الإعلان عن تأسيس «التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة»، كحزبٍ سياسي معظم أعضائه من الناصريين القدامى[٢٧]؛ حصل ذلك عبر مؤتمر صحافي علني في دمشق، مما أعطى إشارةً إلى قرب صدور قانون جديد للأحزاب السياسية في سورية، بعد أن كان الحديث يدور كثيراً عن صدوره. ثم أعلن كريم الشيباني عن حزبه «الحزب الوطني الديمقراطي» في ١٨ كانو الثاني/يناير ٢٠٠١ عبر مؤتمر صحافي أيضاً، لتؤكد هاتان الإشارتان أن قانوناً للأحزاب قريب الصدور، مما دفع النائب رياض سيف إلى الإعلان

عن تأسيس حزبٍ جديد حمل اسم «حركة السلم الاجتماعي»، وذلك في «منتدى الحوار الوطني» بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ إذ توقع سيف أن يعلن عن صدور قانون جديد للأحزاب السياسية في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، كما ورد ذلك على لسان سليمان قداح ــ الأمين القطري لــ«حزب البعث العربي الاشتراكي» ــ ثم يجري توسيع «الجبهة الوطنية التقدمية» باستنساخ أحزاب شبيهة بها، وتكون السلطة بذلك قد أنجزت الانفتاح السياسي وحققت التعددية السياسية؛ فأحبَّ سيف أن يضع السلطة أمام استحقاق من نوع جديد وهو السماح لأحزاب ذات خط ليبرالي مختلف بالنشاط السياسي ولا يعمل تحت «مظلة الجبهة الوطنية التقدمية»، لكن سيف الذي كتب ورقة «حركة السلم الاجتماعي: مبادئ أولية للحوار»[٢٨]، والتي اعتبر فيها أنه «على مدى أكثر من أربعين عاماً شهدت بلادنا الكثير من التطورات التي أفضت بصورة متدرجة إلى غياب أشكال التعبير الحر الديمقراطي لأغلبية المواطنين، وإلى انفراد مجموعة محدودة جداً بالقرار السياسي ما لبثت أن احتكرت كل النشاطات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، فاختل التوازن في المجتمع الذي أصابه العقم، وأصبح عاجزاً عن تجديد نفسه، وتوقف عن النمو الطبيعي، وباتت الأكثرية المهمشة تعيش حالة من الإحباط والفقر، وانتشر الفساد والبيروقراطية»؛ لذلك تأتي «حركة السلم الاجتماعي مستهدفة طرح جملة من المبادئ والأفكار مساهمةً منها في التصدي للمشكلات السياسية والاجتماعية وما يرتبط بها وما يتفرع عنها بقصد استعادة السلم الاجتماعي المبني على إعادة التوازن بين كل فئات المجتمع وتوفير المناخ الذي يحرّضها على تحسين أدائها في كل مجالات الحياة». ولذلك طالب بضرورة:

١ ـ انتخاب سلطة تشريعية تمثل كل فئات المجتمع من خلال انتخابات حرة وفرص متساوية لجميع الأحزاب والقوى السياسية، تجري تحت إشراف السلطة القضائية.

٢ ـ استقلال السلطة القضائية التي تكفل بنزاهتها واستقلالها الأمن والعدل لجميع المواطنين.

٣ ـ اعتبار حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتنظيم والتجمع السلمي من المقدّسات التي لا يجوز مسّها أو انتقاصها.

٤ ـ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يكفل لكل سلطة ممارسة دورها وفق الإطار المحدد لها مسبقاً دون تجاوزات أو خروقات تؤدي إلى تعطيل وظائفها أو عرقلة نشاطات غيرها.

ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من توفير المتطلبات المرحلية التالية:

ـ إلغاء حال الطوارئ ووقف العمل بالأحكام العرفية وجميع المحاكم الاستثنائية.

ـ تشكيل جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد يُطرح على استفتاء شعبي.

ـ يشكّل الحكومة الطرف السياسي الذي يملك الأكثرية في مجلس الشعب.

ـ انتخاب المجالس المحلية بالاقتراع الحر وانتخاب المحافظين بالاقتراع الحر والمباشر، واعتماد مبدأ اللامركزية عبر توسيع صلاحيات مجالس المدن والبلدات[٢٩].

لقد أحدثت ورقة «حركة السلم الاجتماعي» ردّة فعلٍ عنيفة من قِبَل المسؤولين الرسميين أثناء الإعلان عنها في ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١[٣٠]؛ إذ رأى فيها عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية حينذاك دعوةً إلى «جزْأَرة» سورية[٣١]، وهو ما شكّل إشارة البدء في كبح نشاط المنتديات وكبتها.

كانت المحاضرة الأخيرة في «منتدى الحوار الوطني» بعنوان «المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في سورية»[٣٢]، لكاتب هذه السطور؛ ولقد كانت أول محاضرة تخرج عن العموميات لتبحث بتشخيص الواقع السوري مباشرةً دون مقاربات عيانية عن الواقع العربي وما إلى ذلك، ولذلك شهدت اهتماماً إعلامياً لافتاً[٣٣] واستمرت لمدة ٥ ساعات متواصلة كانت النقاشات فيها بمنتهى الجدية والمسؤولية. قامت السلطات السورية ـ في ردّ مباشر على المحاضرة ـ بالإعلان عن شروطٍ لتقييد نشاط المنتديات أو بالأحرى وقفها نهائياً؛ إذ طُلِبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات تقديم إسم المحاضر ونص المحاضرة وأسماء الحضور إلى غير ذلك قبل ١٥ يوماً من موعد المحاضرة والانتظار حتى الحصول على الموافقة[٣٤]، الأمر الذي عنى حقيقةً وقف نشاط المنتديات بتوجيه من فرع الأمن السياسي التابع لوزارة الداخلية، وترافق ذلك مع تعميم من القيادة القطرية لـ«حزب البعث» تتهم فيه المثقفين السوريين بأنهم عملاء ومرتبطون بالخارج[٣٥]. قام أعضاء القيادة القطرية بجولة على المحافظات السورية للتحذير من هذه الأطروحات التي تدعو إلى «المجتمع المدني»[٣٦]. وعلى إثر هذه التقييدات المختلفة أُجبر الكثير من المنتديات على وقف نشاطه، بينما جرى استثناء «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وذلك لأنه يمثّل الطيف الناصري القومي القريب من توجه القيادة السياسية السورية[٣٧]؛ أما منتدى

«الحوار الوطني» فقد أعلن النائب سيف إغلاقه نهائياً[٣٨]، وعندئذ جرى الإعلان رسمياً عن نهاية «ربيع دمشق»[٣٩]، الأمر الذي انعكس مباشرةً على حراك المثقفين السوريين ونشاطهم، لكنهم على الرغم من ذلك استمروا بنشاطهم عبر هيئاتهم التمثيلية التي اكتسبت شرعيةً واقعية خلال تلك الفترة السابقة؛ فـ«لجان إحياء المجتمع المدني»، عملت على إصدار وثيقة أخرى عُرِفت بوثيقة «التوافقات» في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١[٤٠]، واستمرَّ «منتدى جمال الأتاسي» بنشاطه عبر محاضرةٍ عن «ثقافة الخوف»[٤١]، أما «منتدى الحوار الوطني»، فعلى الرغم من تحويل النائب رياض سيف إلى القضاء للتحقيق معه بشأن ورقة «حركة السلم الاجتماعي»[٤٢]، فإن اللجنة استمرت باجتماعاتها وقررت المُضيّ في متابعة الترخيص القانوني واستئناف نشاط «المنتدى»، في فترة لاحقة، بغضِّ النظر عن موافقة السلطات على ذلك أو رفضها.

كُبح جماح المنتديات إذاً كمؤشر على عدم جدية التغيير؛ فقد كان المطلوب أشبه بتجديد الصورة الداخلية والخارجية للنظام بعد تهالك كلتيهما خلال السنوات السابقة؛ الأمر الذي خلق جدلاً ونقاشاً حادّين في أوساط نخبة السلطة: الأولى بدت نقاشاتها خفيّة وغير مُعلنة، متعلّقة بالوسائل الأنجع لكبح جماح المثقفين والناشطين ووضع أولوية للإصلاح الاقتصادي على السياسي؛ أما النخبة المثقفة والمعارضة والهيئات والمنتديات فقد بدت أكثر حيوية في نقاشاتها وكتاباتها، وبدأت تفكر في السبل الأنجع للحفاظ على مكتسبات «الربيع».

لقد كانت خطوات الانفتاح الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة السورية جزئية ومحدودة ولا تنضوي إلى إطار مشروع إصلاح

اقتصادي شامل ومتكامل؛ إنها أشبه بسياسة الترقيع عبر فتح مصارف خاصة وتعديل بعض القوانين ووضع خطط لمكافحة البطالة، وما زالت النقاشات حول جدواها جارية حتى الآن؛ لذلك، لجأت السلطة وكخطوة لتبرير الإبطاء والممانعة في الإصلاح الاقتصادي إلى خطوات خجولة في الانفتاح السياسي الضيّق والمحدود جداً مثل السماح لأحزاب الجبهة بفتح مقارّ لها، وإصدار صحفها الخاصة؛ وهي تعلم تماماً مدى التمثيل الضعيف بل المعدوم لهذه الأحزاب في الشارع السوري.

أتى الاغتيال النهائي لـ«ربيع دمشق» في أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ عبر بدء حملة لاعتقال أبرز الناشطين والفاعلين في حراكه، وذلك في رسالة إلى المشاركين فيه على وجه الخصوص وإلى المجتمع على العموم في ضبط الأمور والتحكم بها. وقد بدأت خطوات الاعتقال بالنائب مأمون الحمصي في آب/أغسطس ٢٠٠١ بعد إعلانه إضراباً عن الطعام كي تتحقق أهدافه التي أعلنها في بيانه[٤٣]، ثم جرى اعتقال رياض الترك، الأمين العام لـ«الحزب الشيوعي السوري» المعارض الذي قضى في السجن ١٨ عاماً في زنزانة انفرادية خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بعد وصفه في مقابلة تلفزيونية الرئيس الراحل حافظ الأسد بالدكتاتور[٤٤]. ثم جاء استئناف نشاط «منتدى الحوار الوطني» في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في محاضرة خصصت للنقاش حول «مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد»[٤٥]؛ وبعد نقاش استمرّ لمدة خمس ساعات متواصلة وبحضور ما يفوق على ٥٠٠ شخص شعر المشاركون فيها بإمكانية الحوار بين السوريين جميعاً ومن كل أطيافهم وألوانهم، لا سيّما أن المحاضرة تدعو إلى بناء عقد وطني جديد بين النخب

السياسية في سورية وبين السلطة من جهة، والمجتمع وقوى المعارضة من جهة أخرى؛ غير أن السلطات السورية ردّت على ذلك باعتقال النائب رياض سيف في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٤٦]، الأمر الذي دفع «لجنة منتدى الحوار الوطني» إلى التنديد بالإجراء والعزم على استمرار نشاط «المنتدى» عبر بياناتها المستمرة[٤٧]. جاء الردّ سريعاً مرةً أخرى باعتقال خمسة آخرين[٤٨]، ومع استمرار صدور البيانات المندِّدة والمصمّمة على الاستمرار بنشاط المنتديات جرى اعتقال ناشطين آخرين[٤٩] وذلك في صباح ١١ أيلول/سبتمبر، لتأتي تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر فانتقل اهتمام الإعلام والعالم إلى اتجاه مغاير مختلف تماماً مما أحدثَ ردّة فعل عكسية على حراك المثقفين والناشطين، لا سيّما أن الإعلام الذي كان ورقةً رابحة في يدهم عبر التركيز على الاعتقالات وحرية التعبير والنشاط السياسي قد اتجه في اتجاهٍ مغاير تماماً؛ لذلك يمكن القول إن المثقفين عاشوا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فترة سباتٍ حقيقي إلى حين وضوح الرؤية أين ستنتهي الأمور عقب هذا الحدث ذي الأثر الدولي الضخم.

يبقى السؤال: لماذا سمحت السلطات السورية بمثل هذه الخطوات، أو على الأقل لماذا تعاملت معها بتسامح في البداية ولم تلجأ إلى القوة لقمع هذه النشاطات كما اعتادت أن تقوم به خلال عقود سابقة؟ هل هذه «الجرعات» المتزايدة من الحرية كانت مضبوطة إلى حدّ بعيد وتهدف فقط إلى تمرير انتقال السلطة بشكلٍ سلس وهادئ عبر إعطاء شرعية داخلية وخارجية لآلية انتقال السلطة عندما تُبَرِّر بالطريقة التي نُفّذت فيها لحملها مشروعاً لمكافحة الفساد وتحديث القوانين وإفساح المجال للمشاركة السياسية؟ يبدو أن ذلك هو ما كان المقصود به فعلاً خاصةً إذا نظرنا إلى الآلية

التي جرى انتقال السلطة فيها، عبر اصطفافات سياسية جديدة حصلت ضمن النخبة السياسية والعسكرية والأمنية الحاكمة[٥٠] كنا قد تحدثنا عنها في الفصل السابق.

إن «ربيع دمشق» لم يكن ليحدث لولا وجود مسارين اثنين أنتجا حراكاً سياسياً اجتماعياً في لحظةٍ تاريخية: المسار الأول هو مسار تغيّر رأس النظام السياسي لكن على الأسس والقواعد ذاتها، بما يحمله ذلك من صعوبة، لا سيّما أن النظام السياسي الشمولي قائم على تراتبية هرمية صارمة كنا قد وصفناها في الفصول السابقة ــ ويقع فيها الرئيس موقع المدير الفعلي والوحيد لكل مفاصل النظام ومؤسساته؛ أما المسار الآخر فهو رغبة مجتمع يتصف تاريخياً بالتسيس والحيوية والثقافة والمشاركة عبر صيغ ووسائل وآليات جديدة. إنه يحاول اختراق حواجز المنع الكتيمة باتجاه إسماع صوته ورأيه.

كان بشّار الأسد يهدف من خلال هذه الخطوات إلى تجميل صورة النظام السوري في الخارج؛ تحديث قانوني، وإصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي يعطي المبرر لانتقال السلطة بشكل وراثي في نظام جمهوري، وظهرت المؤشرات واضحة في هذا الخط؛ أما مسار المعارضة الناشئة التي تبلورت تدريجاً نتيجة إحباطها بفعل خطوات السلطة، فإنها حملت رؤية للتغيير بدت مطلبية في بداياتها، لكنها أصبحت أكثر نضوجاً ورؤيوية فيما بعد.

لقد كرّست اعتقالات الناشطين والمثقفين نهاية لـ«ربيع دمشق» الذي راهن عليه العديد من المثقفين والناشطين السوريين على أن يُثمر مناخاً جديداً من الحقوق والحريات في سورية بعد أن كان مفقوداً منذ عقود؛ لكن هذا الحراك المجتمعي على محدوديته أفرز

تبلوراً عاماً لاتجاهات العمل السياسي في سورية؛ فالنشطاء والمثقفون على اختلاف توجهاتهم بدوا متفقين على علنية العمل العام، ورفض أي شكل من أشكال العمل السري ـ مثلما اعتادوا على ذلك خلال فترة الرئيس حافظ الأسد ـ وفي الوقت نفسه ربط العلنية بالسلمية، وهو ما كان مدخلاً مناسباً لتأخذ فكرة الديمقراطية موقعاً مركزياً في تفكير هذه النخب. اتّضح ذلك في عدد من المواقف والوثائق التي أفرزتها تلك المرحلة.

يمكن رصد هذا التحول في وثيقتين بالغتي الأهمية: الأولى، هي لـ«الإخوان المسلمين السوريين»؛ والثانية، لـ«حزب الشعب الديمقراطي»، الذي كان يُعرف بـ«الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي» ـ وقد أعلن عن اسمه الجديد بعد مؤتمره السادس.

فقد أعلن «الإخوان المسلمون السوريون» في أيار/مايو ٢٠٠١ عن مشروع أسموه «مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي»[٥١]، أكّدوا فيه تمسكهم بالحوار و«آليات العمل السياسي الديموقراطي ووسائله»، و«نبذ العنف»، والعمل على «حماية حقوق الإنسان والمواطن الفرد»،.

والتزمت جماعة الإخوان المسلمين في ميثاقها «بآليات العمل السياسي الديموقراطي ووسائله، مؤكدة الحق المتكافئ للجميع، في الاستفادة من إمكانات الدولة في توضيح مواقفهم والانتصار لرؤاهم وطرح برامجهم» و«بنبذ «العنف» من وسائلها. وترى في الحلول الأمنية لمشكلات (الدولة والمجتمع) وفي عنف السلطة التنفيذية مدخلاً من مداخل الفساد».

نلحظ هنا تحولاً واضحاً في آليات التفكير السياسي بالنسبة إلى

الحركة الإسلامية السورية الأبرز التي كان لها دورٌ في أحداث العنف في الثمانينيات من القرن الماضي في تاريخ سورية، خاصة في ما يتعلق بقبولها مبدأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة؛ وهو ما يتشابه مع البرنامج السياسي الذي أعلنه «حزب الشعب الديمقراطي» (الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي سابقاً) لجهة الاحتكام إلى الديمقراطية كخيار نهائي، إذ ينص في برنامجه الذي أعلنه في مؤتمره السادس أنه: «يناضل من أجل نظام وطني ديمقراطي، مؤسس على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية». ويضيف: «لقد دللت تجارب السنوات الأربعين الماضية على فشل تجربة الدولة الأمنية التسلطية، القائمة على حكم الفرد وفكرة الحزب الواحد «القائد»، التي أرجعت المجتمع السوري إلى الوراء في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومزقت نسيجه الوطني، وأغرقته في أزمات داخلية وعربية ودولية. إن تجاوز هذه الحالة يتطلب العودة إلى الديمقراطية»(٥٢).

ورغم أنه يستعيد الجدل «اليساري» القديم حول الديمقراطية، فإنه يقر بأن «ليس هنالك ديمقراطيات مختلفة في الجوهر ومفصّلة على قياس كلّ شعب، بل هي ديمقراطية واحدة. إنها النظام الحديث العالميّ القيم والأسس، والذي يقوم على مبادئ الحرية وسيادة الشعب ودولة المؤسسات وتداول السلطة من خلال انتخابات حرة ودورية؛ يختار فيها الشعب حكومته، ويحاسبها ويراقبها ويبقى جاهزاً لإعادة النظر فيها. نظام قائم على مبدأ حكم القانون وسيادته، وخضوع الجميع له دون تمييز أو استثناء، يضمن الحريات الأساسية والتعددية»؛ وذلك يشترط بحسب البرنامج «إعادة بناء الدولة الدستورية، التي تتأسس على دستور ديمقراطي، يكون أساساً لنظام برلماني، يضمن الحقوق المتساوية للمواطنين ويحدّد واجباتهم؛

وتنعدم فيه أسس الاستبداد والاحتكار، ويغلق طريق العودة إليهما. تُقِرُّه جمعية تأسيسية منتخبة بحرية ويعرض على الاستفتاء العام. يكفل هذا الدستور استقلال السلطات بعضها عن البعض الآخر وخضوع السلطة التنفيذية لسلطة تشريعية منتخبة بحرية. كما يضمن استقلال القضاء وسيادة القانون وتساوي المواطنين أمامه».

نحن إذاً أمام حالة فريدة في التاريخ السوري؛ فالفكرة الديمقراطية لم تنتصر في التاريخ السوري كما انتصرت اليوم على الأقل في «الوعي المعارض»؛ ذلك أن تبنيها في وعي النخبة السياسية الموجودة في السلطة تحول دونه حسابات تتعلق بالمنافع والمغانم الشخصية أكثر منها اعتبارات أيديولوجية أو مواقف سياسية وطنية.

في الواقع، إن اختزان الفكرة الديمقراطية في الوعي السياسي السوري سبقتها مخاضات عسيرة حول مفهوم الديمقراطية وآليات تطبيقها وتاريخها ومدى ملاءمتها للبيئة والثقافة العربية وغير ذلك؛ لكنها تجلّت بشكل صريح وواضح في عدد من الحركات والتجمعات الثقافية والمدنية التي ظهرت خلال فترة «ربيع دمشق»، وخاصة المنتديات مثل «الحوار الوطني» و«منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» اللذين أغلقا إغلاقاً تاماً، كما قلنا، الأول في أيلول /سبتمبر ٢٠٠١ والثاني في حزيران /يونيو ٢٠٠٥، و«لجان إحياء المجتمع المدني» التي ينتشر مثقفوها وناشطوها في معظم المحافظات السورية والتي حافظت على حيوية وديناميةٍ فكرية وسياسية نادرة، وغيرها من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان التي أصبح لها دور ونشاط مميَّزان في الواقع السوري.

وساعد تطور تقنيات الاتصال والقنوات الإعلامية ولا سيّما الإنترنت على تعزيز هذا النقاش؛ فقد كان الإنترنت كفضاء مفتوح

بمثابة الساحة الوحيدة التي تجمع كل هذه الحوارات الديمقراطية في سورية بحكم انعدام منابر أو ساحات للنقاش في الإعلام السوري، وإغلاق جميع المنابر السياسية والإعلامية التي يمكن أن تستفيد منها المعارضة؛ فالإنترنت في سورية يكاد يكون أشبه بالوعاء الديمقراطي الذي يضم جميع هذه الأطر والأفكار؛ وانتشار المواقع الإلكترونية(٥٣) التي تفتح صفحاتها الافتراضية لكل الأفكار دليل على مدى انتشار الوعي الديمقراطي حتى لدى الناشئة والشباب السوري الذي هو بحكم التكوين الأكثر استخداماً لهذه الوسيلة والأكثر استفادةً منها.

لذلك يمكن القول إن انتصار الوعي الديمقراطي خلال فترة «ربيع دمشق» وما بعدها، يختلف اختلافاً بيّناً عن الوعي السياسي كما تجلى خلال التاريخ السوري المعاصر.

ووجه المقارنة يختلف من زاويتين: الأولى، هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمراً كتعبير عن حراك ونشاط سياسي للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاصرت الاستقلال وساهمت في صنعه بشكل من الأشكال؛ وبالتالي، لم يكن هناك انقطاع ما أو فجوة في الأجيال. إن التاريخ هنا بمعنى من المعاني هو تاريخ مستمر موحد مع اختلاف في التفاصيل وعددها وحجمها.

أما «ربيع دمشق» فلقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل. صحيحٌ أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة؛ لكنها لم تستطع ـ كما قلنا في فصول سابقة ـ أن تتصالح مع المجتمع كجزءٍ منه؛ بل بقي خطابها ينهل من مَعين السلطة ذاتها ولا يختلف عنها إلا في سعيها إلى

استبدال أهل الحكم بأهلها؛ أما ممارساتها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها، التي خرجت من أحضانها. هذا بالتأكيد لا ينفي التضحيات «النبيلة» التي بذلتها هذه المعارضة خلال صراعها، ولا يخفي حجم القمع الذي مورس عليها، ولا يغيّب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب، ذلك أن فساد السلطة واستشراءه في رجالاتها لا يقارن بالتعفف الأخلاقي الذي ميّز رجالات المعارضة على اختلافهم.

مهما يكن من الأمر، فإن «ربيع دمشق» ومن هذه الزاوية على وجه التحديد بدا انقطاعاً عن تاريخ كامل، في الخطاب والممارسة والشعارات والأهداف، فظهر فضاءً وتعبيراً عن الحرية ببراءتها الأولى، والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه، ولا غائباً عن السلطة أو على الأقل لا يطمح إليها، ليس زُهداً فيها، ولكن إدراكاً منه «أنه قبل الوصول إلى السلطة علينا أن نعمل جاهدين على أن يسترد المجتمع وعيه وعافيته».

أما الزاوية الأخرى التي اختلفت فيها حقبة «ربيع دمشق» عن غيرها فهي انطلاقها من مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أي إنها ابتدأت من «تحت» وليس من «فوق» وناشطو هذا «الربيع» في مجملهم يمكن ردهم إلى الثقافي أكثر من وسمهم بالسياسي؛ على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت في هذا الحراك متأخرة، وبدا الناشطون والمثقفون أكثر حساسية للتغيير وطلباً له وحضّاً عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع «ربيع دمشق» إلى أن يكون رهين المجتمع أكثر من كونه تعبيراً عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، الأمر الذي أمّن له باستمرار دخول قطاعات جديدة

مغامرة، رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتياله، وهو الذي منع حزباً أو جماعة بالذات من رهنه، إذ بقي «الربيع» ملك المجموع بحراكه الأعم الأوسع.

الصعود الرمزي للمثقف السوري

تحدثنا في فصول سابقة عن الدور التاريخي الذي اضطلع به المثقفون السوريون في إنشاء المجال السياسي في سورية وفي خلق الأحزاب السياسية وتأسيسها؛ وبقدر ما رأى المثقفون السوريون أنفسهم أنهم صانعو السياسة ومنشِئو مجالها عبر تأسيسهم للأحزاب، وجدوا أنفسهم بعد تسلّم «حزب البعث» السلطة في سورية كأنهم ضحايا السياسة وعلى هامشها تماماً. إنها مفارقة البداية والنهاية، إذ ابتدأت السياسة بهم إذا صح هذا التعبير؛ لكنها انتهت إلى غيرهم مع سيطرة النخبة العسكرية على جميع مفاصل الحياة السياسية في سورية.

لم يغفر المثقفون لـ «العسكر» انتهاكهم لعالمهم الذي أوجدوه، وهم لذلك بدأوا يحاولون وبلهاث استرداد شيء مما فقدوه؛ لم تكن البيانات المتعاقبة التي وقّعها المثقفون السوريون بعد تسلّم بشّار الأسد السلطة في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، إلّا تعبيراً عميقاً عن هذا الدور المفقود والمطلوب استرجاعه واستعادته؛ ولكن هذه المرة بشكل مختلف؛ فالسلطة اليوم موصدةٌ أبوابها ولها مثقفوها وحراسها العقائديون الخاصون بها، لذلك بدأوا يتوجهون إلى المجتمع عبر بناء «المجتمع المدني» من أجل استرداد دوره ووظيفته. لقد خطّأ المثقفون السوريون ــ في مجملهم ــ تاريخهم العقائدي اليساري والقومي والإسلامي وشرعوا يتوجهون إلى عقد اجتماعي جديد قائمٍ على الشرعية الدستورية بعد أن كان هذا العقد قائماً

على الشرعية الثورية بحسب تعبير «بيان الألف»[٥٤]. وإذا كانت رؤية المثقفين السوريين حديثةً في اكتشافهم «المجتمع المدني» بحكم الأصول القومية واليسارية لمعظمهم ولكون مفهوم «المجتمع المدني» قد نشأ وتطور في السياق التاريخي الليبرالي، فإن نظرة هؤلاء المثقفين المتوجسة إلى المجتمع والتي كانت نابعةً من النظر إليه وفقاً لعصبياته وطوائفه وتخلّفه، والنظر إلى الدولة وفقاً لدورها التنموي والتغيري والتوجيهي[٥٥]، وكذلك التجربة التاريخية سواءٌ أكانت في المجتمعات الغربية ـ خاصة مجتمعات دول المنظومة الاشتراكية ـ أم المجتمعات العربية نفسها التي قطعت شوطاً مميزاً على طريق تفعيل المجتمع المدني، أقنعتهم بمدى التغييب التاريخي الذي ساهموا فيه بحق المجتمع، ومن هنا أتت العودة إليه بوصفه نقطة البدء؛ يُضاف إلى ذلك، أن قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي تشكل المبرر الشرعي لفرض استمرار قانون الطوارئ إلى درجة تخليده، كثّفت مجمل الحوارات السورية بين المثقفين وبين كافة شرائح المجتمع السوري وفئاته؛ إذ أثبتت التجربة التاريخية في الانتفاضة الفلسطينية أن للمجتمع دوراً مركزياً لا يجب تغييبه أو إلغاؤه بل إنه نهض بالدور الذي عجزت الدولة نفسها عن النهوض به؛ وأتت تجربة حرب العراق في نيسان/إبريل ٢٠٠٣ فيما بعد لتعزز هذه الرؤية في وقت متأخر وإن بزاوية مغايرة ومختلفة.

مهما يكن من الأمر، فإن سياق النشاط السياسي للمثقفين وتوجههم نحو مخاطبة المجتمع أولاً وأخيراً يُعدُّ بمثابة تحول فكري واجتماعي ومفاهيميّ بارز، بعد أن كانت صراعات النخب السورية تتمحور حول السلطة؛ غير أن هذا الظهور المفاجئ إذا جاز التعبير للمثقفين السوريين واستخدام صيغة البيانات الموقّعة كطريقة للتأثير والتواصل مع الرأي العام يجد له نماذج في التاريخ السوري تعود

تماماً إلى اللحظة التي حدث فيها انكفاء المثقف وتهميشه؛ إذ مع دخول القوات السورية إلى لبنان في عام ١٩٧٦ ومحاصرتهم موقع «تل الزعتر»، وقّع عددٌ من المثقفين السوريين، كان من بينهم سعد اللَّه ونوس، بياناً أدانوا فيه التدخل السوري في لبنان، واعتُبر حينئذ بمثابة الإشارة الأولى إلى رفع المثقفين السوريين صوتهم المعنوي والرمزي بغضِّ النظر عن موقف السلطة؛ وفي عام ١٩٩٩ وقّع عددٌ من السينمائيين السوريين البارزين كمحمد ملص وعمر أميرالاي وأسامة محمد ونبيل المالح وغيرهم على بيانٍ ثقافي ـ سياسي يُدينون فيه تدخل المؤسسة العامة للسينما التابعة للحكومة في حرية عملهم ومنعهم من التعبير وفقاً لحساسيتهم الفنية الخاصة؛ لقد وجد البيان وقتئذٍ صدىً واسعاً بحكم أنه اخترق جدار الصمت الذي ساد سنين مديدة، وأعاد التذكير مجدداً بالمثقف السوري واستقلاليته ودوره في التأثير في الفضاء العام.

لقد ارتبط طرح مفهوم «المجتمع المدني» في الساحة السياسية والثقافية السورية بلحظة تاريخية نقلته من حقله الأكاديمي وأدغمته في الصراع السياسي والأيديولوجي، وخضع بحكم توظيفه هذا إلى منطق التأويل الشخصي والاجتماعي والسياسي؛ إذ تضفي اللحظة التاريخية على المفهوم أبعاداً دلالية ورمزية جديدة لم يكن ليكتسبها لولا التقاؤه بهذه اللحظة ومروره بها، ويكتسي المفهوم بعدها حلّة جديدة، كما أنه يختزن شحنة أو طاقة تحفظ له جلاله مما يجعله جزءاً من التاريخ الذي ساهم فيه أو عمل على تشكيله بشكل أو بآخر.

لذلك، لن يكون مجدياً أن نقف بمفهوم «المجتمع المدني» على ضوء لحظته الراهنة التاريخية لنطلب منه العودة إلى لحظة صفائه

الأولى أو زمن براءته الأولية لتبعد عنه تلوثاته السياسية والشخصية، فذلك يدخل في خانة الاستحالة المعرفية والتاريخية معاً. معرفياً، نلحظ أن المفهوم تطور خلال تحولاته التاريخية وخضع لمنطق التغير الدلالي، أما تاريخياً فبروزه في لحظات اجتماعية معيّنة كان يدل باستمرار على صلته بالتحول السياسي في صيغه المتعددة.

التحولات الدلالية لمفهوم المجتمع المدني

لن نستغرق في التأريخ المفاهيمي لـ«المجتمع المدني»، بما أن كثيراً من البحوث قد حملت عبء تحقيق ذلك؛ إلّا أننا سنشير إلى التحولات الدلالية التي خضع لها المفهوم والتي ستكشف لنا فيما بعد عن حضور طبقات من هذه التحولات في خطاب المثقفين السوريين ضمن نسيجهم النصي.

إن مفهوم «المجتمع المدني» قد ولد من رحم مفهوم «العقد الاجتماعي» كما بلوره فلاسفة التنوير؛ فهوبز كان يعني به في منتصف القرن السابع عشر المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على التعاقد. أما روسّو في القرن الثامن عشر، فالمجتمع المدني لديه هو المجتمع القادر على تشكيل إرادة عامة ليتماهى فيها الحاكمون والمحكومون(٥٦)؛ ولسوف تأتي دراسة آدم فرغسون «مقال في تاريخ المجتمع المدني»، لتطرح أسئلة حول تمركز السلطة السياسية، ولتعتبر أن الحركة الجمعيّاتية هي النسق الأحسن للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. نلحظ أن مفهوم «المجتمع المدني» قد استعمل في الفكر الغربي منذ زمن النهضة وحتى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحّد بين الأفراد وأفرز الدولة؛ فالعبارة كانت تدل على المجتمع والدولة معاً؛ فـ«المجتمع المدني»، بحسب

صياغاته الأول، هو كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية التي تتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، و«المجتمع المدني» وفقاً لذلك هو المجتمع المنظم سياسياً، وهو يضم المجتمع والدولة معاً(٥٧)؛ وبالتالي، فثنائية الدولة و«المجتمع المدني»، هي ثنائية متأخرة الحضور ولم يكن التفكير وفقها قد تم عند صك مفهوم المجتمع المدني. هذا يعني أن التقابل أو التعارض بين الطرفين كان يمثل اللامُفكر فيه بالنسبة إلى فلاسفة التنوير، نظراً إلى أن سؤال الدولة المركزية لم يكن قد شهد حضوراً وتعالياً إلّا مع هيغل فيما بعد.

لقد مثّل «المجتمع المدني» لدى هيغل الحيّز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة؛ وهذا يعني أن تشكيل «المجتمع المدني» يحدث بعد بناء الدولة؛ وبذلك، فهيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطاً للحرية أو إطاراً طبيعياً لها؛ إذ «المجتمع المدني» بالنسبة إليه هو مجتمع الحاجة والأنانية؛ وعلى هذا، فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من قِبَل الدولة، وبذلك تتحول علاقة المجتمع المدنيِ بالدولة مع هيغل إلى علاقة يصير كل من طرفيها مركّباً مكّوناً للطرف الآخر مع اعتبار الدور المركزي للدولة في تأسيس «المجتمع المدني» وتركيبه(٥٨). أما ماركس فقد نظر إلى «المجتمع المدني» باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخَّصه في مجموعة العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج؛ فـ«المجتمع المدني» عند ماركس هو مجال الصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي، أو الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية. وبذلك، يتطابق «المجتمع المدني» في المعالم العريضة مع البنية التحتية وبشرط مستويي البنية الفوقية، الأيديولوجيا

والمؤسسات السياسية[٥٩]. وبذلك، يكون التحول الدلالي الأول الذي خضع له مفهوم «المجتمع المدني» على يد هيغل وتبعه ماركس فيما بعد، اللذين أعادا صياغته وفقاً لعلاقته بالدولة واعتباره كفضاء للصراع الطبقي الذي هو فرض تحقيق الحتمية الاقتصادية؛ وعلى الرغم من أن غرامشي حاول أن يجدد النظر إلى المفهوم ضمن الحقل الماركسي نفسه عندما رفض اعتبار المجتمع المدني فضاءً للتنافس الاقتصادي ـ مثلما يعتقد هيغل وماركس ـ نقد اعتبره حقلاً للتنافس الأيديولوجي، وهو لذلك جزء من البنية الفوقية، هذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني، الدولة، السيطرة والإكراه. على الرغم من تحرر غرامشي من الأطر المسبقة التي فرضها هيغل وماركس فقد بقي رفياً لهما في ما يتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالدولة في ضوء جدليتهما المركّبة.

يمكن القول إن التحول الدلالي الثاني الذي سيخضع له مفهوم «المجتمع المدني» سيكون على يد ألكسي دو توكفيل في مؤلفه الشهير **الديمقراطية في أميركا**؛ إذ افترض أنه لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة؛ هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة، القائمة على التنظيم الذاتي، التي تدعم باستمرار الجمهورية الديمقراطية.

لم يعد الخيار إذاً لدى توكفيل بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى «مجتمع مدني» لأنها تمثله، وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه؛ إذ أصبح الموضوع موضوع دولة ديمقراطية تتعايش وتتوازن مع مجتمع مدني يحدها ويكملها

في الوقت ذاته؛ إنه ليس بديل الديمقراطية بل صمام أمان ضد استبداديتها هي ذاتها[٦٠].

لقد تمكن توكفيل من إعادة ثنائية الدولة و«المجتمع المدني» إلى توازنها عن طريق تأكيد الأدوار المتبادلة لكل منهما في تعزيز الطرف الآخر وتأكيد وجوده. وعلى الرغم من أن مفهوم «المجتمع المدني» سيغيب بعد توكفيل عن الفكر السياسي لعقود طويلة لحساب التيارات الأيديولوجية المتصاعدة، فإننا نعتبر أن «المجتمع المدني» الحديث بمفهومه الليبرالي إنما نشأ من رحم الأفكار التي أسّسها ورسّخها توكفيل؛ ذلك أن إطاره النظري أصبح محكوماً الآن بمجموعة من السمات الرئيسة تتقدمها ضرورة الفصل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع وتأكيد المواطنة ككيان قائم بذاته، وترسيخ الفصل بين آليات عمل الدولة وآليات عمل الاقتصاد، وتحقيق حيّز وهامش متسع للقيام بأنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية لمختلف الشرائح الاجتماعية بعيداً عن تدخل الدولة وممارسة سلطتها.

من المجتمع المدني «الفاعل» إلى المجتمع المدني «المقاوم»

إن ارتباط مفهوم «المجتمع المدني» بشرطه التاريخي المحدَّد فرض عليه الدخول في علاقة جدلية بالظرف السياسي القائم، وبالتالي نشأت مرحلة أشبه بالتكيف في ما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع.

فإذا كان هابرماز قد عمل على تطوير مفهوم «المجتمع المدني» من خلال مفهوم الحيز العام وما يعنيه ذلك من وجود الروابط والمؤسسات التي ينظمها المواطنون في وقتهم الحر، فإن ذلك حصل من خلال دولة ديمقراطية ساعدت عن طريق هامش حريتها المتسع

ومن خلال النقابات المهنية والحركات النسوية وحركات السلام وجمعيات الحفاظ على البيئة؛ كل ذلك سهّل وساعد على عملية تبلور لمفهوم مجتمع مدني متصالح مع الدولة، بل لتتأسس علاقة جدلية جديدة تقوم على أن قوة كل طرف من قوة الطرف الآخر؛ وبذلك يعود مفهوم «المجتمع المدني» في صيغته الحالية إلى مفهومه الأول مع فلاسفة التنوير الذين لم ينظروا إلى علاقة «المجتمع المدني» حصراً وفق علاقته المتأزمة بالدولة، وإنما رأوا تحقيق علاقة متوازنة تضمن للطرفين تحقيق دور أكبر فاعل لكليهما في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

غير أن الظرف التاريخي المتحقق لوجود دولة ديمقراطية لم يتهيأ في دول العالم الثالث، وبالأخص في دول منظومة الاتحاد السوفياتي السابقة، مما جعل المجتمع نفسه يكيّف وظيفته ودوره حتى يمارس فاعليته عن طريق مقاومة الدولة ومنع احتكارها المستمر؛ لذلك نشأ مفهوم «المجتمع المدني المقاوم»؛ إذ ارتبط هذا المفهوم بشكل حصري بالسياق البولندي وتعمم فيما بعد في المجال الأوروبي الشرقي، ضمن حركة التضامن البولندية التي تمردت ضد وحدانية الدولة والحزب، وعملت على التبشير بخيار آخر جديد في هذه الدولة أساسه ليس في الإصلاح الحزبي ولا الانقلاب العسكري وإنما في التحرك الاجتماعي المدني القائم على تميز المجتمع عن الدولة[٦١]؛ وهذا ما دعا بعض الباحثين إلى التمييز بين مفهومين للمجتمع المدني وفقاً للظرف التاريخي؛ فلقد اعتبروا أن هناك مجتمعاً مدنياً أول يبرز التأثيرات الإيجابية التي تنبع من الانضمام إلى جمعيات لمصلحة إدارة شؤون الحكم عندما يكون الحكم ديمقراطياً، ومجتمعاً مدنياً ثانياً يؤكد أهمية التجمعات المدنية كقوة موازنة للدولة[٦٢]. إن التمييز بين نوعين من «المجتمع المدني» يبدو موفقاً إلى حد بعيد لا

سيّما أنه يلحظ الظرف التاريخي والسياق السياسي والمتن الاجتماعي الذي يميّز به كل مجتمع. إلّا أن التفريق بينهما على أساس أن الأول مخلص لمفهومه الأصلي، في حين أن الثاني متمرد على هذا المفهوم لا يبدو أنه مُجدٍ معرفياً؛ إذ إن ذلك يحمل نوعاً من التفاضل الضمني بين الأول والثاني، كما أنه يشترط تجربة تاريخية تتطور وفق مراحل مسبقة لترقى وفق خط مرسوم، وهذا ما يرفضه تحليل سوسيولوجيا المجتمعات التي تجترح أطرها التغييرية الخاصة سواءٌ أكانت اجتماعية أم سياسية أم حتى اقتصادية؛ لذلك عملت على التفريق بينهما على أساس أن «المجتمع المدني» الموجود في ظل دولة ديمقراطية هو مجتمع لا تتأسس لديه نزعة التخلص من الدولة أو التقليل من سلطتها بقدر ما يعمد إلى ترسيخها وحمايتها لأن قوتها من قوته؛ لذلك، فهذا المجتمع هو أشبه بالمجتمع المدني الفاعل، في حين أن «المجتمع المدني» الموجود في سياق دولة قمعية أو شمولية أو أحادية الخط الحزبي، غالباً ما يكون المجتمع فيه مغيباً ومقصياً عن الحيّز العام؛ لذلك تصبح وظيفة المجتمع عندئذٍ تعزيز دوره وتأكيد وجوده، وللسبب عينه تغدو وظيفته أشبه بوظيفة الممانعة والمقاومة، وهذا ما دفعني إلى أن أطلق عليه «المجتمع المدني المقاوم»؛ ويبقى التمييز بين المجتمعين محصوراً دائماً في قراءة الشرط التاريخي الذي يحدد طبيعة المجتمع ودوره.

النخبة السورية والصراع على معنى «المجتمع المدني»

لا ينحصر دور المثقفين في «المجتمع المدني» بحسب غرامشي في أداء أدوار وظيفية، بل إنهم يلعبون دوراً خاصاً في تنظيم الهيمنة الاجتماعية وسيطرة الدولة. إنهم ليسوا أكثر من موظفين لدى الجماعة المسيطرة، وخبراء في إضفاء الشرعية على الكتلة الحاكمة،

وهذا ما استدعى غرامشي إلى لصق صفة العضوية بالمثقف ليضطلع بعد ذلك بمسؤولية إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة وفقاً لتصورات الطبقة التي يرتبط بها ويصبح عندها المثقف العضوي المعبّر الأيديولوجي عن الجماعة والطبقة الاجتماعية المرتبط بها[٦٣]، يبدو أن مفهوم غرامشي للمثقف العضوي يصبح أكثر قابلية للتفسير إذا قرأنا وظيفة المثقف ضمن «المجتمع المدني المقاوم»؛ وذلك بعد استبدال مفهوم الفئة أو الشريحة الاجتماعية بمفهوم الطبقة المسيطرة؛ عندئذٍ يصبح المثقف معبّراً عن ذاته وعن رهانه الشخصي بقدر ما يجسد طموح الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي غالباً ما ينطلق منها سواء أكانت مهنية أم اجتماعية أو حتى عائلية.

وبذلك يرتبط المثقف بالقيام بدور المحفز على الفعل الاجتماعي أو يكون هو نفسه فاعلاً اجتماعياً بحسب تعبير بورديو؛ ولذلك تنتفي العقلية الوصائية التي حكمت رؤية المثقف إلى مجتمعه في فترة من الفترات لتتأسس علاقة أشبه ما تكون بالاندماجية بين المثقف ومجتمعه، ما دام كلا الطرفين ينتميان سياسياً واجتماعياً إلى دائرة التهميش والعزلة والإقصاء.

هذه العلاقة بدت واضحة لدى النظر في دور المثقف في «المجتمع المدني المقاوم» في عدد من البلدان التي خاضت التحول التاريخي في الانتقال من دولة محكومة بحزب أحادي، أو دولة شمولية، إلى دولة تعترف بالمجتمع ودوره كما حدث في دول أوروبا الشرقية وخاصة بولندا، وأيضاً في تونس التي يعكس ظرفها التاريخي سمات شبيهة بالظرف التاريخي الذي تمرّ به سورية.

لقد أثار مفهوم «المجتمع المدني» الجدل العام في تونس على وجه التحديد منذ إزاحة بورقيبة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٧؛ إذ

بدأ مصطلح «المجتمع المدني» يطفو على الساحة السياسية والثقافية وأصبح يتداول على ألسنة المثقفين السياسيين بشكل كبير، وطرحه رجال السياسة ذوو التوجهات الليبرالية، وكان الهدف من طرحه إثارة السؤال حول مدى قبول الحزب الحاكم بالتحول إلى حزب سياسي يستمد قوته من القدرة على تعبئة مناضليه وليس من التدخل المباشر من قِبل مؤسسات الدولة(٦٤). يضاف إلى ذلك، أنه أثار في الوقت نفسه قدرة «حركة الاتجاه الإسلامي» على قبول قواعد اللعبة الديمقراطية والتراجع عن تشكيكها في مكاسب النظام الجمهوري، خاصة القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، وقد تبنى هذا الطرح مجموعة من المثقفين، المستقلين في حين أن قطاعاً واسعاً من اليسار وأقصى اليسار والإسلاميين قد تجنبوا بدايةً استعمال هذا المفهوم المحمّل بالفلسفة الليبرالية الغربية(٦٥).

وتصدّر فيما بعد مصطلح «المجتمع المدني» نص «الميثاق الوطني» الذي وقّع عليه ممثلو كل الحساسيات السياسية بمن فيها ممثل «حركة الاتجاه الإسلامي»، ليبدأ بعد ذلك بروز العرائض والبيانات السياسية التي يصدرها المثقفون دفاعاً عن «المجتمع المدني» وعن حق المجتمع في استقلاليته عن مؤسسات الدولة، وعكست بالتالي التزام المثقفين السياسي لا سيّما مع ظهور أول بيان للمثقفين التونسيين. لقد ساعد على تظهير مفهوم «المجتمع المدني» وترسيخه الحركة النقابية في تونس التي لعبت دوراً بارزاً في ذلك، في حين أن الأحزاب السياسية بقيت هامشية ولم يكن لها أثر في إثارة أجواء النقاش العام حول مصطلح «المجتمع المدني» بل لعبت دوراً مضاداً فيما بعد. تلا ذلك ظهور موجة ثقافية سياسية من الجدل الحاد الدائر حول مصطلح «المجتمع المدني» ومدى مطابقة طرحه التونسي لأصله الغربي(٦٦)، وأثار عاصفة من السجال الصحافي

والأكاديمي دفعت الكثير من علماء الاجتماع إلى طرح مشكلة نقل المصطلحات الاجتماعية في الزمان والمكان(٦٧).

لا تبعد كثيراً الأجواء الدائرة في سورية حول «المجتمع المدني» عمّا أثير في تونس، وتبدو اللحظة التاريخية متوافقة إلى حد بعيد لا سيّما بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، مما أثار الأسئلة حول مدى قبول «حزب البعث» الحاكم والقائد للدولة والمجتمع ـ حسب المادة الثامنة في الدستور ـ المشاركة والتعددية السياسية والدخول في عملية التحول نحو الديمقراطية التي هي رهان المثقفين لطرحهم مقولة «المجتمع المدني»، مع وجود فارق نوعي تجلى في غياب الحركة النقابية في سورية عن حراك «المجتمع المدني»، وحصر هذا المفهوم ضمن حدود المثقفين ومجالهم؛ بالتالي لم تتمكن شرائح أو فئات اجتماعية عديدة من الانخراط في السجال الدائر حول «المجتمع المدني».

يبقى السؤال مُثاراً في تونس وسورية ويتعلق بالاستفسار حول طرح هذا المفهوم بالذات في سياق هذه المرحلة التاريخية المخصوصة؟ ولماذا تحول إلى موضوع صراع سياسي؟ وما هي الرهانات السياسية والنظرية التي تعلّق بها المثقفون حتى تشبثوا به، أو لنقل حتى اكتشفوه؛ إذ كان غائباً ضمن دائرة السجال السياسي وحاضراً في خانة الجدل الثقافي وضمن انحراف مفهوميّ مختلف تماماً عما يطرح في هذه الفترة؛ ولماذا لم يرفع المثقفون شعاراتهم المفضلة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان بما أن «المجتمع المدني» في مضمونه الرئيسي هو سؤال التحول الديمقراطي؟

ربما تأسس في وعي المثقفين السياسيين السوريين تشخيص لحالة

الإحباط السياسي والاجتماعي التي يعيشها المجتمع السوري، وتتلخص في أن السياسة السورية كانت متركزة في يد متنفذين يقودون «حزب البعث» الحاكم، وكان هناك غياب شعبي ومجتمعي عن المشاركة في الشؤون السياسية تجلت في انطفاء الفاعلية الاجتماعية على مدى عقود؛ لذلك رأوا أن تفضيل اضطلاع المجتمع بدوره عن طريق فسح المجال الضروري له كي يمارس ويؤدي وظائفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية سيكون هو البديل عما وصل إليه المجتمع السوري من عزلة عن التاريخ والعالم وحتى عن نفسه.

لذلك كثفوا مقولاتهم التحليلية وآراءهم السياسية في مفهوم «المجتمع المدني» الذي ربما يمثل بديلاً (مدنياً) حتى نتمكن من الخروج من المأزق السياسي والتخلف الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع السوري؛ لذلك اعتبروا أن تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لن يتم إلّا في دولة المؤسسات والقانون وهذه لن يضمنها سوى «المجتمع المدني» القائم على فسح الحراك السياسي والاجتماعي لمختلف الشرائح الشعبية.

لقد عبّر عن هذه الرؤية الكثير من البيانات التي أصدرها المثقفون السوريون الذين تبنوا أطروحة «المجتمع المدني»[٦٨]، وعكسوا من خلالها تشخيصهم للماضي الذي عاشته سورية، والذي يتركز حول تقييم الالتباس والخلاف الناشب بين مثقفي السلطة ومثقفي «المجتمع المدني» إذا صحّت العبارة.

يبدو إذاً أن التشخيص للواقع السياسي والاجتماعي هو الذي استدعى تبني مقولة «المجتمع المدني» واستحضرها من حقلها الأكاديمي إلى المجال السياسي؛ ويبدو أن المثقفين قد أعادوا توظيف

مفهوم «المجتمع المدني المقاوم» بالمعنى الذي حددناه قبلاً؛ إذ رأوا أنه يتطابق تاريخياً مع رهاناتهم المستقبلية.

ولكن يبقى السؤال حول تبيئة المصطلح وتوطينه في التربة الثقافية السورية حاضراً وماثلاً، وما يستدعي السؤال ويثيره هو الاضطراب المفاهيمي الذي نلحظه في توظيف المفهوم وإدراجه ضمن نصوص المثقفين، وتحميله الكثير من الشحنات والحمولات الأيديولوجية المرافقة والملصقة به؛ فالبعض لا يرى تحقق «المجتمع المدني» من دون أن تنجز الدولة الوطنية مشروعها؛ ذلك أنه من الصعب الكلام عن مجتمع مدني في الوطن العربي دون مقدمات تاريخية تتجلى في مأسسة مشروع الدولة، والدولة نفسها في الوطن العربي ما زالت مشروعاً أولياً يبحث عن إمكانات تبلوره وتحوله إلى موقع السيادة الدستورية والقانونية في المجتمع(٦٩). يبدو واضحاً أن المفكر السوري طيّب تيزيني يستنسخ حرفياً المفهوم الهيغلي لـ«المجتمع المدني» عندما يعتبر أن تشكيل «المجتمع المدني» يُنجز بعد بناء الدولة، غير أنه لا يستوفي التحقق من الشرط التاريخي رغم أنه يكرر ذلك كثيراً ويعيده، وهو أن الدولة البروسية التي شخصها هيغل في زمنه ليست هي الدولة السورية كما نعيشها في الزمن الراهن.

إلا أن تيزيني وبحكم موقعه اليساري أعاد اللبس المفاهيمي الأيديولوجي المحيط بالمفهوم والمرتبط به، وهو ما نلحظه أيضاً مع رفاق له في الموقع، غير أنهم لا يقفون عند الدرجة الهيغلية وإنما يصعدون خطوة نحو السدّة الماركسية(٧٠)؛ فصادق جلال العظم يرى أننا لا نشهد في الدول العربية مجتمعاً مدنياً وإنما هناك «مجتمع أهلي»؛ إذ في «المجتمع المدني» تنحصر الخصائص والعلاقات الحاسمة وتتركز في علاقات المواطنة، وهي تميل وفقاً

لذلك إلى أن تكون مدنية، طوعية، تعاقدية، حقوقية، أفقية ومساواتية، في حين أن «المجتمع الأهلي» تعود العلاقات الارتباطية فيه إلى علاقات دينية أو مذهبية أو عشائرية، وهي وفقاً لذلك ليست علاقات طوعية مدنية وإنما هي علاقات وراثية(٧١)؛ لكنه يعود ليؤكد أن «المجتمع المدني» في بلادنا (بِعُجَرِهِ وبُجَرِهِ) هو إلى حد كبير من صنع الدولة الحديثة والتحديثية تحديداً(٧٢). وهكذا أعاد العظم مقولة تيزيني ولكن بصيغة معكوسة، عندما افترض غياب «المجتمع المدني» لدينا وحضور «المجتمع الأهلي»، ووجود أنوية للمجتمع المدني لم تكن نتيجة حراكه الداخلي وإنما هي من صنع الدولة التحديثية؛ لذلك فهو صاغ إشكاليته على الطريقة الهيغلية في أن الدولة هي التي تشكل «المجتمع المدني»؛ إذ قرأ النتيجة فانتهى إلى ترسيخ مسببها، مما جعله في النهاية يتطابق مع الطرح الهيغلي. ويستكمل حامد خليل ما طرحه تيزيني والعظم من التركيز على دور الدولة في صنع «المجتمع المدني»، فتراه يكيل التهم للمجتمع الفاقد الدولة؛ إذ المجتمع من دون دولة هو المجتمع بكل تخلفه وتعصبه وانغلاقه واحتقاره للمرأة وتجاوز الحق العام في سبيل المصالح الخاصة(٧٣)؛ ونتساءل بدورنا هل الدولة هي التي ستنقل المجتمع إلى عكس كل ذلك؟

تتشخص الدولة في الحضور الماركسي كذات كلية تبتلع المجتمع وتحوله بإرادة فوقية، تنقله من الجحيم إلى النعيم ومن التخلف إلى النماء؛ غير أن الدولة لن تستكمل مشروعها في بناء «المجتمع المدني» إلّا إذا اقترنت بأيديولوجيتها القائمة على العلمانية؛ فمشروع الدولة الوطنية في بناء «المجتمع المدني» بخطىً حثيثة عليه أن يسير نحو العلمانية، وبذلك يتحقق الحلم المأمول في بناء «المجتمع المدني». هنا نستكمل الحديث مع حامد خليل: «وهل

يحق لنا الادعاء بأن العلمانية هي وحدها حاملة هذا الشرف الكبير؟ وإن كان الجواب بالإيجاب أفلا يعني ذلك أن «المجتمع المدني» والعلمانية صنوان لا يمكن أن يفترقا؟»[٧٤]. إن خليل يستدل هنا بمسيرة التاريخ العالمي التي دللت باستمرار على أن العلمانية هي النهج المعرفي والاجتماعي الذي حققت الشعوب المتسلّحة به أعظم إنجاز على أكثر من صعيد[٧٥]. وهنا يعود خليل ليقبل ما رفضه قبلاً وهو الرهان على «المجتمع المدني» بصيغته الغربية لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي المتعين، ولكنه استدل به ليثبت الرهان على العلمانية منتهياً إلى صيغة ناجزة وجاهزة تقوم على أنه ليس هناك مجتمع مدني إن لم يكن علمانياً[٧٦]؛ أمام هذه الاشتراطات الأيديولوجية المسبقة تصبح الصورة جليّة وواضحة عندما نستكمل ملامح «المجتمع المدني» بصيغته اليسارية؛ إذ يعتبر بو علي ياسين أن لا وجود للدولة ولا للمجتمع المدني؛ فكلاهما من مكونات المجتمع الطبقي[٧٧]، وأن نادي «المجتمع المدني» لا يحق لغير المثقفين العلمانيين دخوله؛ ذلك أن المثقف «التقليدي» ينتمي إلى «المجتمع الأهلي» المفارق لـ«المجتمع المدني»؛ وبذلك، ينبغي للنضال الآن أن يتركز من أجل العلمانية لأنها وحدها، ليس غير، قادرة على نقلنا إلى جنة «المجتمع المدني»، وبدونها سيكون الهلاك المحتم. يقول محمد كامل الخطيب، «العلمانية تبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى سبيلاً مفتوحاً وربما وحيداً لإنقاذ المجتمع العربي من تفتته وتخلفه، وربما تبعيته، سواءً للماضي أو للحاضر الأميركي ـ الأوروبي، والمجتمع المدني هو القادر على أن يكون متماسكاً وعادلاً وفي هذا تعلن العلمانية أنها لم تخفق، لأن في إخفاقها الموت الحضاري وربما الوجودي لهذا المجتمع، ولأن في إخفاقها العودة إلى مجتمع الملل والطوائف والأعراق والقبائل والعشائر، بل البغضاء والعنف والتفتت»[٧٨].

كان من الطبيعي بعد ذلك أن يشهد توطين مفهوم «المجتمع المدني» في النخبة المثقفة السورية هذا الاضطراب النظري والالتباس المفاهيمي؛ ذلك أن ربط «المجتمع المدني» بمشروع أيديولوجي قائم على تحقيق أهداف الدولة العلمانية يرهنه ويأسره في سياق النضال الأيديولوجي، ويمنعه من تحقيق إمكاناته النظرية والعملية القائمة على الحراك السياسي والاجتماعي بكل صيغه وأشكاله؛ فالعلمانية ليست مشروعاً أيديولوجياً أو ديناً جديداً نطلب من الدولة وفقه أن تحول جميع مواطنيها إلى علمانيين حتى تنقلهم بعدها إلى «المجتمع المدني»، فوجود آلاف الجمعيات والنوادي الخيرية والدينية التبشيرية القائمة في الدول الغربية لم يمنع من تحقق «المجتمع المدني»؛ بل بالعكس، ساعد وساهم إن لم نقل كان بمثابة نقطة البدء في تحقيق مشروع «المجتمع المدني» والدولة معاً.

فالعلمانية هي نظام سياسي وليست نظاماً اجتماعياً يُطلب منه تحقيق المعجزات؛ بل إن شرطها التاريخي هو الكفيل الوحيد بنجاحها؛ فإذا كانت رؤية المثقفين إلى مجتمعهم بهذه السوداوية وتصبّ في خانة فشل حتمية الرهان التاريخي على المجتمع، لأنه مجتمع أهلي عصبوي طائفي؛فكيف إذاً يراهنون عليهم في تحقيق طموحاتهم في إنجاز «المجتمع المدني»؟ أم أن «المجتمع المدني» هو فئة المثقفين «العلمانيين»؟ فحسب كما عبّر بوعلي ياسين؟

هنا يكمن بالضبط المأزق النظري والعملي لرؤية المثقفين السوريين إلى «المجتمع المدني»؛ إذ هم لا يأملون من المجتمع تحقيق الشيء الكثير لأنه مليءٌ بالأمراض التي يحسنون توصيفها له بامتياز؛ ولكنهم أيضاً يشككون في الدولة نفسها وفي رغبتها في القيام بمشروعها في إنجاز «المجتمع المدني» كما تشي دائماً تعبيراتهم.

فلا المجتمع إن دعونا إليه ـــ بحسب لسان مقالهم ـــ يتمكن من تحقيق مدنيته ولا الدولة راغبة في ذلك رغم أنها المخولة الوحيدة لتحقيق مدنية هذا المجتمع، فأين تراهم يذهب المثقفون؟

إنهم بالضبط جزء من مشروع الدولة، ومن الطبقة الحاكمة اجتماعاً وفكراً ولغةً على حد تعبير وضاح شرارة، وهذا ما يعيدنا إلى ما قاله الباحث الأميركي وليم زارتمان عندما تساءل عن ممانعة العرب الديمقراطية، فأجاب أنها تكمن في طبيعة «المعارضة» نفسها؛ فقد لاحظ وجود نوعٍ من العلاقة القائمة بين السلطة والمعارضة التي يطلق عليها نعت «التكميلية»؛ إذ بفضل «التكميلية» يستمر الاستقرار في الأنظمة العربية من جهة، وترسم المعارضة لنفسها نوعاً من الخطوط. فهي من جهة أخرى، تقف عندها ولا تتخطاها أبداً؛ فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتابعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ الدولة. إن كل طرف منهما لا يستخدم الآخر؛ ولكن كلاً منهما يخدم مصالح الآخر في أداء دوره[٧٩].

وهكذا بدأ المثقفون دعوتهم إلى «المجتمع المدني» من أجل استقلاله عن الدولة، فانتهوا إلى أن كانوا هم أنفسهم جزءاً من مشروع الدولة التي يرفضونها ويدعون إليها في الوقت نفسه. إن ذلك يتعلق بالأهواء اليسارية التي انطلقت منها غالبية المثقفين السوريين بحيث حكمتهم الأيديولوجيا ورهنتهم في مشروعها، في حين أن «المجتمع المدني» لا يمكن له أن ينمو ويتبلور إلّا على ضوء النظام الليبرالي الديمقراطي؛ إذ تمثل الفلسفة الليبرالية الحاضنة المعرفية له والمولدة لسياقاته التاريخية والعملية، فعلينا أن ندرك بدايةً أن «المجتمع المدني» ليس غاية في ذاته، وإنما يمثّل الشرط التاريخي لتحقيق التحول نحو الديمقراطية[٨٠].

وبذلك تنتفي عنه قوالبه الجاهزة في أنه يمثّل الرد على سلطة الحزب الواحد، وأنه يعمل على إيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة؛ وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدولة. إن ذلك على صحته يُسقط بُعداً خلاصياً استيهامياً على مفهوم تاريخي، ويُضفي طابعاً تبجيليّاً عليه، فهو «مجتمع التضامن والتسامح والحوار والاعتراف بالآخر واحترام الرأي الآخر»[٨١]، دون إدراك ميكانيزمه السياسي والاجتماعي الذي بدونه يبقى تحقق «المجتمع المدني» ممتنعاً. ويبقى إدراك الشحنات الليبرالية بالمفهوم جزءاً من صياغته النظرية ومشروعه العملي ووضعه في النهاية في إطاره التاريخي، خشية أن تسقط في وهمٍ من نوع جديد بعدما كدنا نخرج من الأوهام المتاقلة والمتراكمة. وهو المفهوم الذي تبنته النخبة النشطة خلال فترة «ربيع دمشق» التي أتاحت المجال للمصالحة بين النخبة السياسية والمجتمع من خلال جسر «المجتمع المدني».

إعلان دمشق وولادة المعارضة المنظمة

بعد قمع «ربيع دمشق» مع نهاية عام ٢٠٠١، وانتخاب شارون رئيساً للوزراء في إسرائيل في شباط/ فبراير ٢٠٠١، بدا أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على مرحلة جديدة، لا سيّما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إذ شهد حراك المعارضة السورية فتوراً واضحاً انحسر في حضور المحاكمات التي طالت رموز «ربيع دمشق»، والقيام بعدد من الأنشطة الاحتجاجية والاعتصامات السلمية التي كانت السلطة السورية تقمعها بشدة. وشعر النظام السوري براحة أكبر مع تحسن العلاقة الأميركية في ما يتعلق بتنظيم القاعدة[٨٢]؛ لكن ذلك ترافق مع تشدد إدارة الرئيس بوش تجاه سورية خاصةً من حيث علاقتها

بالمنظمات الفلسطينية مثل «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وبشأن علاقتها بلبنان. لذلك، فإن خطاب الرئيس بوش بخصوص رؤيته للسلام في ٢٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٢ تجاهل تماماً الأراضي السورية المحتلة في الجولان.

ثم بعد التدخل العسكري الأميركي في العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وصلت العلاقات السورية الأميركية مرحلة القطيعة؛ ومع سقوط النظام العراقي في ٩ نيسان /أبريل ٢٠٠٣ انطلقت الاتهامات الأميركية لسورية وتصاعدت حتى وصلت إلى التهديد بتغيير النظام في دمشق خاصةً بعد سقوط «شقيقه» في بغداد.

كما تصاعدت الضغوط الدولية على سورية بشكلٍ غير مسبوق في ما يتعلق بعلاقتها بلبنان على الأخص بعد صدور قرار «مجلس الأمن» (١٥٥٩) الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان بعد دعم دمشق التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود عَقِب تعديلٍ دستوري أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

ومع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تصاعدت الضغوط تحت التهديد العسكري من أجل انسحاب القوات السورية من لبنان.

انعكست هذه الضغوط الخارجية ضغوطاً كبيرة على قوى المعارضة كما دلت توصيات «المؤتمر القطري لحزب البعث» في (يونيو/ حزيران ٢٠٠٥)، وازداد اعتقال المعارضين والنشطاء؛ وأُغلق «منتدى الأتاسي»، وهو الوحيد المتبقي من فترة «ربيع دمشق»، أُخضع المعارضون لرقابة شخصية لصيقة، بحيث تراقب السلطة السورية كل تحركاتهم ومكالماتهم الهاتفية الداخلية والخارجية،

فضلاً عن التقارير الأمنية التي يجري تحديثها باستمرار من قِبَل الفروع الأمنية. كما أن جميع الناشطين في «المجتمع المدني» ومنظمات حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين هم ممنوعون من السفر إلى خارج سورية، ورغم محاولة المثقفين والناشطين وبعض الأحزاب السياسية المعارضة وغير المرخص لها التظاهر أمام القصر العدلي أو أمام محكمة أمن الدولة لكسر تابو الاجتماع والتظاهر فقد تعاملت معها السلطة السورية بقسوة ظاهرة؛ فقد كانت تُقمع بشدة وعنف، وفي بعض الأحيان كانت تليها سلسلة اعتقالات لبعض المشاركين.

وحتى عندما فكر الناشطون والمعارضون في استغلال الإعلام الخارجي الذي لا رقابة للسلطة السورية عليه عبر مخاطبته للوصول من خلاله إلى السوريين، فإن الحكومة السورية تعاملت مع الموضوع بذكاء مضاعف من خلال الضغط على المراسلين الصحافيين الذين يراسلون وكالات الأنباء أو الصحف الدولية، أو متابعة ما يكتب الناشطون أنفسهم في هذه الصحف وتهديدهم وتعريضهم للمساءلة الأمنية الدائمة والمستمرة.

ومع انعقاد «المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث» في عام ٢٠٠٥، أظهر المؤتمر عدم صدقية النظرية التي روج لها الإعلام بشكل كبير عن وجود «حرس قديم» يعرقل الإصلاحات في سورية؛ إذ بدا واضحاً أن لا فرق بين حرس قديم وآخر جديد في ظل استمرار تسيير الشؤون السياسية الداخلية بمنطق العقلية الأمنية.

ومع تزايد هذه الضغوط الدولية حاولت المعارضة أن تكثّف احتجاجاتها الداخلية من أجل تحقيق عدد من الإصلاحات السياسية، إذ حاولت الدخول على خط السياسة الخارجية للنظام

السوري من خلال انتقاد دوره في لبنان عبر ما يُسمّى «إعلان دمشق - بيروت»[٨٣] الذي دعا إلى «احترام وتمتين سيادة واستقلال كل من سورية ولبنان في إطار علاقات ممأسسة وشفافة تخدم مصالح الشعبين، وضرورة الاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان». فكان ردّ السلطات السورية باعتقال عدد من الناشطين السوريين الذين لعبوا دوراً فاعلاً في إصداره، من أهمهم ميشيل كيلو وأنور البني.

بعد ذلك شهدت المعارضة السورية نقاشاً داخلياً حول ضرورة الانتقال من المعارضة المطلبية إلى شكل من أشكال العمل السياسي المنظّم، ولذلك يخطئ من يعتقد أن نصاً سياسياً بوزن «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ كان وليد لحظة عابرة أو توافق سياسي لحظي. لقد خضع الإعلان قبل ظهوره إلى النور لمفاوضات شاقة وتسويات صعبة بين مختلف الأطياف الموقّعة عليه، وأسفرت هذه المفاوضات عن تشكيل تكتل سياسي جمع قوى سياسية متنوعة وشخصيات اجتماعية وثقافية عديدة، بالإضافة إلى أحزاب عربية وأخرى كردية وآشورية، وأحزاب قومية ويسارية وليبرالية، وشخصيات إسلامية ديمقراطية ومستقلة، اجتمعت على الإيمان بمفهوم الديمقراطية، بكل ما تعنيه من حريات عامة وخاصة، ومن تعددية حزبية، وتداول على السلطة، وفصل للسلطات، وحقوق متساوية ومكفولة لجميع المواطنين، بغضّ النظر عن انتماءاتهم القومية والإثنية، أو معتقداتهم الدينية، أو توجهاتهم السياسية. إنها الهدف، وهي خيار نهائي لا رجعة عنه. فضلاً عن الاعتماد على النضال السلمي، بكل ما يعنيه ذلك من نبذٍ للعنف والإكراه، ومن أخذٍ بالنضال السياسي وسيلةً لتحقيق الهدف الديمقراطي المنشود.

وقد مرّ الإعلان بمراحل عديدة من الصياغة وإعادة الصياغة حتى يرضي جميع الأطراف الموقعة عليه؛ واحتاج في حقيقة الأمر إلى جهد استثنائي للتوصل إلى تسوية بين مختلف الأفرقاء وإرضاء جميع الأطياف. لم يكن الهدف النهائي من البيان صياغة النص فقط وإنما إطلاق مستوى عال من الحوار وديناميةٍ للعمل السياسي، بغية الدفع باتجاه التغيير وتوحيد قطب معارض للسلطة القائمة يجبرها على القيام بالتغييرات المطلوبة داخلياً.

لقد استغرق التفاوض حول صيغة الإعلان ما يقارب الثمانية أشهر، بما تشتمل عليه من حوارات مكثفة وعميقة حول النقاط الواجب ذكرها، ونمط الصياغة وشدتها، وترتيب الأولويات ومدى الحاجة إليها، وتوقيت الصدور وآليته، وابتكار آلية للمتابعة والتحرك المستقبلي. كل ذلك كان موضع نقاشات يومية بين مختلف القوى السياسية السورية التي لها مصلحة حقيقية في التغيير.

ما هو المغزى السياسي لصدور إعلان كهذا ؟ وما الرسالة التي يوصلها إلى المجتمع السوري والمجتمع العربي والدولي؟

أتى «إعلان دمشق» ليؤشر إلى وجود حراك ما قادر إن هو عمل بعناية وتؤدة، على أن يؤدي إلى التغيير المنشود، وذكّر أن ضعف المعارضة يعود بشكلٍ رئيس إلى طغيان السلطة الشمولية وجبروتها وسيطرتها على كافة الحقول السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والاقتصادية.

لقد أطلق «إعلان دمشق» حراكاً فكرياً وسياسياً حول ضرورة التغيير وحتميته، وأظهر قدرة القوى السورية على التحاور والتوافق لما فيه مصلحة الوطن والمجتمع، وقطع تماماً مع نمط الدعوات

المطلبية التي شملت العرائض والبيانات باتجاه الحضّ على التغيير ومحاولة تحقيقه وإنجازه.

ثم أتى حادث انتحار وزير الداخلية القوي غازي كنعان فانشقاق نائب الرئيس عبد الحليم خدام[٨٤]، بعد تصاعد الانتقادات الدولية للنظام السوري بشأن دوره في اغتيال رفيق الحريري، ليدل على أن النظام السوري بدأ يدخل مرحلة تفكك النخبة السياسية والأمنية الحاكمة وتفسخها مما سيفسح المجال لأخذ الاعتبارات الوطنية الديمقراطية بعين الاعتبار، وهنا تأتي مسؤولية النخب السورية والمعارضة على وجه التحديد، التي ستكون محورية لجهة تحويل الدفة باتجاه رزمة المطالب الوطنية الديمقراطية بدءاً بإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وانتهاء بإقرار مبدأ التداول السلمي على السلطة بين كافة القوى السياسية والحزبية.

تحالف خدام فيما بعد مع الإخوان المسلمين وعملوا على تأسيس ما سُمّي «جبهة الخلاص الوطني» التي لم تعش كثيراً بسبب الانشقاقات الداخلية، ثم فكّ الارتباط بين الطرفين بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة وإعلان الإخوان المسلمين تعليق «معارضتهم» للنظام السوري، الأمر الذي أثار بحقهم الكثير من الانتقادات.

الهوامش

(١) انظر: «موقف المثقفين السوريين من امتحان السلام»، **ملحق النهار**، (بيروت)، ٢٩/٤/٢٠٠٠، وهشام الدجاني، «أصوات الرأي العام السوري والصمت العجيب تجاه قضية السلام»، **الحياة**، (لندن)، ٩/٢/٢٠٠٠.

(٢) انظر: رضوان زيادة، «منتدى الحوار الوطني: التكوين الاجتماعي والحراك السياسي»، ضمن كتاب **من أجل مجتمع مدني في سورية**، باريس:اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المؤسسة العربية الأوروبية للنشر، ٢٠٠٤، ص٧ ــ ٢٦.

(٣) انظر: عبد الرزاق عيد، «المجتمع المدني في سورية: من جمعية الأصدقاء إلى لجان إحياء»، **الآداب**، العدد ١ ــ ٢، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٤) إبراهيم حميدي، «قصة ولادة «الوثيقة الأساسية» لـ «لجان المجتمع المدني في سورية»، **الحياة**، (لندن)، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وراجع النص الكامل للبيان في: **رواق عربي**، العدد٢٠، ٢٠٠٠.

(٥) لقد جرى هذا اللقاء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وإلى الآن لم يصدر أي قانون جديد للأحزاب أو الجمعيات، وإنما صدر قانون جديد للمطبوعات بعد السابق الذي يعود إلى عام ١٩٥٨ أفضل حالاً بكثير.

(٦) لقاء الباحث مع النائب رياض سيف.

(٧) «مصدر سوري وثيق الصلة بالنظام يردّ على دعاة المجتمع المدني في سورية وجمعيات الصداقة والأصدقاء»، **المحرر نيوز**، (بيروت)، العدد ٢٦٠، ٨ ــ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٨) انظر: أنطون مقدسي، «رسالة إلى الرئيس السوري: من الرعية إلى المواطنة»، **الحياة**، (لندن)، ١٤آب/أغسطس ٢٠٠٠.

(٩) انظر: ميشال كيلو، «بؤس الثقافة السورية في وزارتها»، **النهار**، (بيروت)، ١١/١٢/٢٠٠١، ومحمد علي الأتاسي، «أنطون مقدسي «استقالوه» من وظيفته لأنه جهر بالحقيقة»، **ملحق النهار**، (بيروت)، ٩ /٩/٢٠٠٠، وقد

فتح مقدسي الباب لعدد كبير من المثقفين السوريين ليوجّهوا رسائلهم عبر الصحافة المكتوبة إلى الرئيس بشّار الأسد مباشرة، انظر: برهان الدين داغستاني، «كتاب إلى الرئيس بشّار الأسد: بلاد الشباب تسابق الزمن»، **الحياة**، (لندن)، ٢٢ /٩/ ٢٠٠٠، ونظمي قضماني، «خطاب مفتوح إلى الرئيس بشّار الأسد»، **الحياة**، (لندن)، ٥/٨/ ٢٠٠٠.

(١٠) انظر نص البيان في: **السفير**، (بيروت)، ٢٧ /٩/ ٢٠٠٠، و**الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٩/٢٧.

(١١) انظر: سمير قصير، «سورية تحيا»، **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٩/٢٩، محمد الرميحي، «الطموح إلى التغيير في سورية»، **النهار**، (بيروت)، ٢/ ١٠/٢٠٠٠، بلال خبيز، «بيان الـ ٩٩ مثقفاً سوريّاً»، **ملحق النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٠/١٠/٧.

(١٢) انظر: **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١١/١٦.

(١٣) رضوان زيادة، «الإشارات الضوئية في السياسة السورية»، **ملحق النهار**، (بيروت)، ٢٠٠١/٥/٥.

(١٤) **الزمان**، (لندن)، ٢٠٠٠/١١/١٥، وأيضاً: إبراهيم حميدي، «مثقفون يؤسسون منتديات المجتمع المدني وحقوق الإنسان»، **الوسط**، (لندن)، العدد ٤٦٧، ٢٠٠١/١/٨.

(١٥) هم: ميشيل كيلو (كاتب وناشط ــ يساري)، عارف دليلة (اقتصادي ــ يساري)، خيري الذهبي (روائي ــ شيوعي)، صادق جلال العظم (أستاذ جامعي ــ يساري)، يوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم ــ يساري)، محمد نجاتي طيارة (باحث ــ قومي)، قاسم عزاوي (طبيب وشاعر ــ قومي)، عبد الرزاق عيد (كاتب وباحث ــ يساري)، محمد قارصلي (مخرج)، عادل محمود (شاعر)، وليد البني (طبيب)، جاد الكريم الجباعي (كاتب وباحث ــ يساري قومي)، زينب نطفجي (ناشطة اجتماعية)، ياسين شكر (إعلامي).

(١٦) لقد اتهم مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري في تلك الفترة، المثقفين السوريين الذين يدعون إلى «المجتمع المدني» بأنهم «يخدمون تمزيق الصف الوطني وإرباك البلاد وهذه خدمة للصهيونية». مجلة **المجلة**، العدد ١١٠٨، ٦ ــ ٢٠٠١/٥/١٢.

(١٧) اعتبر وزير الإعلام السوري محمد عمران أن «دعاة «المجتمع المدني» هم جزءٌ من استعمار جديد». انظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١/٣٠.

(١٨) انظر: خلف الجراد، «مقولة «المجتمع المدني» خارج سياقها»، **تشرين الأسبوعي**، ٢٠٠١، ومصطفى عبد الحليم، «ديمقراطية المجتمع المدني»، **ملحق الثورة الثقافي**، (دمشق)، العدد ٢٥١، ٢٠٠١/٢/١٨.

(١٩) انظر: منذر موصلي، «مع جماعة «المجتمع المدني» في طموحاتهم الحالمة وتنظيراتهم الحائرة»، **المحرر العربي**، (بيروت)، العدد ٢٨١، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١، نهاد الغادري: «الوحدة الوطنية والمجتمع المدني»، **المحرر العربي**، (بيروت)، العدد ٢٨٣، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠١، و«نعم للمعارضة في سورية في إطار المجتمع الوطني لا المدني»، **المحرر العربي**، (بيروت)، العدد ٢٨٢، ١٧ ـ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢٠) هم، رياض سيف (عضو في مجلس الشعب)، وليد البني (طبيب)، محمد كمال اللبواني (طبيب)، رضوان زيادة (طبيب ـ كاتب وباحث)، يوسف سلمان (أستاذ جامعي ومترجم)، محمد سامر العطري (باحث في العلوم السياسية)، حسن سعدون (ناشط)، محمد ماهر ظاظا (محام)، غالب إبراهيم (كاتب وناشط)، يوسف مريش (ناشط)، فواز تللو (مهندس وناشط)، تيماء الجيوش (محامية)، منير درويش (كاتب وناشط)، عز الدين جوني (أستاذ جامعي).

(٢١) انظر: طيب تيزيني، «الدولة الوطنية»، **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/٩. وانظر: رضوان زيادة، ««المجتمع المدني» في صيرورته التاريخية أسبق من الدولة الوطنية»، **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/١٦، محمد نجاتي طيارة، «المجتمع المدني والدولة»، **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/٣٠، محمد ديوب، «الدولة الوطنية في رحاب المجتمع المدني: منهجية تاريخية ملموسة»، **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/٣٠، بشّار المنير، «تأملات في مسألة المجتمع المدني»، **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/٣٠، د. كريم أبو حلاوة، «المشاركة غاية المجتمع المدني وجوهره»، **الثورة**، (دمشق)، ١٣/ ٢٠٠١/١، عبد الكريم الناعم، «المجتمع المدني: «الطرح النظري أم التطبيق»؟»، **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠١/١/١٣، وأيضاً: عماد فوزي شعبي، «مساهمة في مناقشة باردة وخارجة عن طاعة المفهوم الشائع

للمجتمع المدني في سورية»، **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠١/١/٢٧، د. سمير التقي، «هل يمكن لجم قوى المجتمع المدني؟»، **نضال الشعب**، (دمشق)، ٢٠٠٠/٨/٢١، د. عبد النبي اصطيف، «وجهة نظر في المجتمع المدني»، **تشرين** (دمشق)، ٢٠٠١/٢/١٥، سربست بني، «مدخل فلسفي إلى مفهوم المجتمع المدني»، **تشرين** (دمشق)، ٢٠٠١/٩/١، وهو ما أثار أيضاً نقاشاً عربياً واسعاً. انظر: سعد الدين ابراهيم، «المجتمع المدني في سورية والجماعات القرابية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١، وضاح شرارة، ««المصلحون» السياسيون والاجتماعيون السوريون لا يحبون الكيفيات»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١/٢٧، نهلة الشهال، «هل ينجح المثقفون السوريون في الدفع نحو الديمقراطية»؟، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٢/٤.

(٢٢) تقدّم «منتدى جمال الأتاسي» بطلب الترخيص في ٢٠٠١/٤/١٨ وأتى الردّ بعدم الموافقة في ٢٠٠١/٥/١٢؛ أما «منتدى الحوار الوطني» فقد تقدم بطلب الترخيص إلى الوزارة في ٣/٥/٢٠٠/ وأتى الردّ مباشرةً بعد خمسة أيام فقط أي في ٢٠٠١/٥/٨ بعدم الموافقة. انظر: الملف الذي أعدته مجلة **تيارات** عن «حال «المجتمع المدني» في سورية» والذي تضمن الوثائق التي قدمها كلٌّ من «منتدى الحوار الوطني» و«منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» و«جمعية حقوق الإنسان» وطلبات التظلم وردود وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على كلٍّ منها، **تيارات**، العدد١، ٢٠٠٢، ص ١٢٧ ـ ١٣٢.

(٢٣) لقد نصّ طلب ترخيص «منتدى الحوار الوطني» على أن الهدف من المنتدى إنما هو «فتح حوار شامل بين جميع أبناء الوطن في ما يخص قضايا الوطن والمواطن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية ودعوة الجميع للمساهمة في تعزيز وحدة الوطن وقوته».

(٢٤) على الرغم من رفض الترخيص، تقدمت لجنة «منتدى الحوار الوطني» بطلب تظلم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٢٠٠١/٥/١٦. لكن جاء رفض التظلم أيضاً ومن الوزارة مباشرةً في ٢٠٠١/٥/٢٤، ردخل الجميع في متاهة قانونية. للمزيد حول ذلك انظر: رضوان زيادة، «ظاهرة المنتديات في سورية بين متاهة القانون وجدوى السياسة»، **تيارات**، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ٥٢ ـــ ٥٤.

(٢٥) د. شبلي الشامي، «حق القول»، محاضرة ألقيت في «منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٢٠٠١/١/١٠. وشبلي الشامي أستاذ في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق، وقد أحدثت المحاضرة صدى إعلامياً واسعاً. انظر: تقرير رويترز بعنوان: «سورية: نقاشات حية بعد «صيام عن الكلام» ومطالبات بتوسيع عملية الإصلاح السياسي»، **السفير**، (بيروت)، ١/١٢/ ٢٠٠١.

(٢٦) د. يوسف سلامة، «الإصلاح السياسي: معناه وحدوده»، محاضرة ألقيت في «منتدى الحوار الوطني» بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٤.

(٢٧) انظر: **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/١/١٩، وأيضاً: **الزمان**، (لندن)، ٢٠/ ٢٠٠١/١.

(٢٨) انظر: نص ورقة «حركة السلم الاجتماعي» مبادئ أولية للحوار في: **الزمان**، (لندن)، ٣ ــ ٢٠٠١/٢/٤.

(٢٩) انظر: نص ورقة «حركة السلم الاجتماعي» ضمن كتاب **من أجل مجتمع مدني في سورية** .

(٣٠) انظر: المناقشات التي أثارتها ورقة «حركة السلم الاجتماعي» في: **الزمان**، (لندن)، /٢٠٠١/٢/، وأيضاً: زياد حيدر، «البعثيون يشاركون في الحوار وينتقدون وثيقة سيف»، **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢، وثائر سلوم، «بعثيون سوريون يتهمون مؤسس حركة السلم الاجتماعي بالتزوير»، **الزمان**، (لندن)، ٢٠٠١/٢/٢. وقد رفع بعدها عبد القادر قدورة رئيس «مجلس الشعب» الحصانة عن النائب سيف أثناء فترة عطلة المجلس، وسمح بتحريك دعوى النيابة العامة ضده، وذلك رداً على تأسيسه لحركة السلم الاجتماعي انظر: **الزمان**، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٩.

(٣١) عبد الحليم خدام، «لن نسمح «بجزأرة» سورية والعودة إلى عهد الانقلابات»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٧/١٠، وانظر تعقيباً على محاضرة خدام، حمدان حمدان، «نمطية الرد الشمولي في وجه أنصار المجتمع المدني: محاضرة عبد الحليم خدام نموذجاً»، **النهار**، (بيرت)، ٩/٥/ ٢٠٠١.

(٣٢) د. رضوان زيادة، «المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في

سورية»، محاضرة ألقيت في «منتدى الحوار الوطني» بتاريخ ١٢/٧/ ٢٠٠١.

(٣٣) انظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٢/٢٩، **الزمان** (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٠، **الرأي العام**، (الكويت)، ٢٠٠١/١٢/٩، وأيضاً:

Cameron Barr, «Syrians test new signs of freedom», **Christian Science Monitor**, Tuesday, February 13, 2001.

(٣٤) **الحياة**: (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٧.

(٣٥) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٣/١٩، وانظر تعميم القيادة القومية رقم / ١٠٧٥/ بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٧ وذلك في **المناضل**، (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٦، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ٢٠٠١، ص ٤٥ ــ ٥٢.

(٣٦) «البعث يشنّ حملةً مضادة على المثقفين»، **الحياة**، (لندن)، ٢/١٦/ ٢٠٠١. أيضاً، انظر: «أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية تشارك «البعث» في الرد على «النشاطات المعادية» التي يقوم بها المثقفون الذين يرغبون في عودة سورية إلى فترة الانتداب والانقلابات العسكرية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٨. وأيضاً: «حزب «البعث» الحاكم ينتقد أطروحات «السلم الاجتماعي» و«المجتمع المدني» ويعتبر أنها تهدف إلى زرع بذور التفرقة بين أبناء الوطن»، **السفير**. (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢٣.

(٣٧) استثني الرئيس بشّار الأسد في حوار له مع صحيفة **المجد** الأردنية «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» من الإجراءات «التنظيمية»، كما أسمتها السلطات السورية، التي اتُّخذت بحق المنتديات الأخرى، **المجد**، (عمان)، ٢٠٠١/٣/٥. وكان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام قد التقى حسن عبد العظيم الناطق باسم «التجمع الوطني الديمقراطي المعارض» في آذار/مارس ٢٠٠١. **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٣/٢١. لكن «منتدى الأتاسي» جرى إغلاقه فيما بعد في حزيران /يونيو ٢٠٠٥ بحجة إلقاء أحد أعضائه ورقةً باسم المراقب العام للإخوان المسلمين في سورية ضمن ندوة تبحث في تصورات الأحزاب السورية لمستقبل سورية.

(٣٨) راجع: «بيان إغلاق منتدى الحوار الوطني» في ٢٠٠١/٣/١٢. وانظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٣/٢٢.

(٣٩) أول من أطلق تعبير «ربيع دمشق» كان النائب رياض سيف في حوار له مع «وكالة الصحافة الفرنسية» في شباط /فبراير ٢٠٠١ بعد الإجراءات القانونية التي اتُخذت ضده. وحول ذلك انظر: شعبان عبود، «عن «ربيع دمشق» القصير»، **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/٢٢. وأيضاً راجع: الملف الذي أعدّه **ملحق النهار** وشارك فيه ١١ مثقفاً سوريّاً عبّروا عن موقفهم تُجاه «ربيع دمشق، **ملحق النهار**، (بيروت)، هل انتهى «ربيع دمشق؟» العدد ٥٤٦، الأحد ٢٥/آب/أغسطس/٢٠٠٢. وأيضاً: جوديت كاهن، ««ربيع دمشق» الخائب»، **ملحق الليموند ديبلوماتيك** (*Le Monde* Diplomatique)، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

(٤٠) انظر: **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠١/٤/١٨. وقد حملت الوثيقة عنواناً: «نحو عقد اجتماعي وطني في سورية: توافقات وطنية عامة»، وكان عددٌ من المثقفين السوريين الناشطين في الخارج قد أعلنوا عن تشكيل «مجموعة عمل» تهدف إلى مساندة المثقفين السوريين في الداخل والمشاركة على نحوٍ مباشر وملموس وفاعل في النقاش الدائر حول إحياء المجتمع المدني. **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠١/٣/٣٠.

(٤١) انظر: عبد الرزاق عيد، ثقافة الخوف، محاضرة ألقيت في «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي» في أيار/مايو ٢٠٠١، وقد تزامن ذلك مع إعلان جماعة الإخوان المسلمين في سورية المحظورة والموجودة في الخارج: «مشروع ميثاق شرف وطني للعمل السياسي»، يتمسكون فيه بالحوار والعمل الديمقراطي ويؤكدون نبذ العنف، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٥/٤.

(٤٢) انظر: **الزمان**، (لندن)، ٢٠٠١/٢/١٩.

(٤٣) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٨/١٨. وأيضاً: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٨/١٠.

(٤٤) وذلك خلال مشاركة له في برنامج «بلا حدود» على قناة «الجزيرة» القطرية. انظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٢. أطلق سراحه فيما بعد في كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٢ على الرغم من الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف السنة.

(٤٥) برهان غليون، **مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية: نحو عقد وطني جديد**، محاضرة ألقيت في **منتدى الحوار الوطني** بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥. وانظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٧.

(٤٦) **السفير**، (بيروت)، ٧/٩/٢٠٠١، **والثورة**، (دمشق)، ٧/٩/٢٠٠١. وانظر: «تقريراً وافياً عن ظروف اعتقال النائبين الحمصي وسيف»، في: **تيارات**، العدد١، ٢٠٠٢، ص ١١٧ ـ ١٢٣.

(٤٧) **الرأي العام**، (الكويت)، ٧/٩/٢٠٠١.

(٤٨) هم: الدكتور عارف دليلة عميد كلية الاقتصاد سابقاً، د. وليد البني، ود. كمال اللبواني، وحسن سعدون وجميعهم أعضاء في «لجنة المنتدى»، كما اعتُقل أيضاً حبيب صالح المسؤول عن «المنتدى الثقافي» في طرطوس، انظر: **الحياة**، (لندن)، ١٠/٩/٢٠٠١. أطلق سراح كلٍّ من حسن سعدون وحبيب صالح وكمال اللبواني بعد انتهاء أحكام السجن الصادرة بحقهم والتي تراوحت بين سنتين وثلاث سنوات، في حين تضى كل من النائبين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي والدكتور وليد البني والمهندس فواز تللو أربع سنوات ونصف في السجن من الحكم الذي قضى عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات؛ أما الدكتور عارف دليلة فقد حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات ولا يزال قابعاً فيه إلى الآن.

(٤٩) هما المحامي حبيب عيسى الناطق باسم «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وفواز تللو عضو لجنة منتدى الحوار الوطني، **الحياة**، (لندن)، ١٢/٩/٢٠٠١؛ وانظر تقريراً عن ظروف اعتقال نشطاء المنتديات في: **تيارات**، العدد١، ٢٠٠٢، ص ١٢٤ ــ ١٢٦.

(٥٠) للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة «حدود الإصلاح السوري: آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير»، في: **الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية**، (جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥).

(٥١) **الحياة**، (لندن)، ٤/٥/٢٠٠١.

(٥٢) انظر: «البرنامج السياسي لحزب الشعب الديمقراطي السوري» الذي أعلن في المؤتمر السادس في أيار /مايو ٢٠٠٥، راجع: www.arraee.com

(٥٣) انظر مواقع مثل: أخبار الشرق، ونشرة كلنا شركاء، وموقع الرأي، وموقع المواطن، وغيرها كثير.

(٥٤) أي المقصود البيان الذي بلغ عدد الموقّعين عليه ألف شخص. لمراجعة

نصه الكامل، انظر: **الرأي العام**، (الكويت) ٢٠٠١/١/٨. **والزمان**، (لندن)، ٢٠٠١/١/١١.

(٥٥) انظر: رضوان زيادة، «المثقفون السوريون ورهانات المجتمع المدني»، في: **المثقف ضد السلطة** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٥). وقد احتوى على نقدٍ حادّ لوعي المثقفين السوريين بمفهوم المجتمع المدني، وذلك انطلاقاً من تكوينهم الأيديولوجي اليساري.

(٥٦) د. عزمي بشارة، «واقع وفكر المجتمع المدني»، في: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي** (فلسطين: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، ١٩٩٧)، ص٣٩١.

(٥٧) عبد القادر الزغل، «مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية»، في: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، (قبرص: مؤسسة عيبال ط١، ١٩٩١). والكتاب عبارة عن **ندوة** نظمها مركز البحوث العربية في القاهرة عن **فكر غرامشي وقضايا المجتمع المدني**.

(٥٨) د. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص٢٠.

(٥٩) د. عزمي بشارة، «**المجتمع المدني**» **دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨)، ص٤٥. وللمزيد حول التاريخ المفاهيمي للمجتمع المدني يمكن مراجعة كريم أبو حلاوة، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة ـــ التطور ـــ التجليات** (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٨). ومحمد جمال باروت، **المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية**، (حلب: دار الصداقة، ١٩٩٥). وتوفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧).

(٦٠) د. أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ص٢٢.

(٦١) د. عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ص٤٦.

(٦٢) مايكل فولي وبوب إدواردز، «مفارقات المجتمع المدني»، **الثقافة العالمية**،

العدد ٨٦، كانون الثاني/ يناير، شباط/ فبراير ١٩٩٨، ص ٨.

(٦٣) د. نادية رمسيس فرح، «المثقفون والدولة والمجتمع المدني»، في: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، ص٣٢٠.

(٦٤) عبد القادر الزعل، **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية**، ص١٣٩.

(٦٥) انظر: د. محمد كرو، «المثقفون والمجتمع المدني في تونس»، في: **الانتلجنسيا العربية، المثقفون والسلطة**، تحرير سعد الدين إبراهيم، (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص٣٠٩.

(٦٦) ـــ، **حول مقولة المجتمع المدني**، أطروحات تونس، د، ن، ١٩٧٩، ص٢٦.

(٦٧) انظر: عبد القادر الزعل، **مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية**، ص١٤٥

(٦٨) **لا سيَّما بيان لجان إحياء المجتمع المدني والذي عرف بـ بيان الألف.** انظر نص البيان في: **الحياة**، الجمعة ٢٠٠١/١/١٢.

(٦٩) طيب تيزيني، «ملاحظات منهجية حول قضايا راهنة»، **الثورة** ٢٠٠٠/١٢/٩. وانظر تعقيبنا على مقولته في مقالنا: «المجتمع المدني في صيرورته التاريخية أسبق من الدولة الوطنية»، **الثورة** ٢٠٠٠/١٢/١٦.

(٧٠) لمتابعة النقد الماركسي لمفهوم «المجتمع المدني» من الممكن مراجعة ما كتبته إلين مكسينز وود، «توظيف وسوء توظيف مفهوم المجتمع المدني» في: **المجتمع المدني والصراع الاجتماعي** (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧)، ص١٣.

(٧١) صادق جلال العظم، **العلمانية والمجتمع المدني** (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٨)، ص١٤.

(٧٢) المرجع نفسه، ص١٥.

(٧٣) حامد خليل، «الوطن العربي والمجتمع المدني»، **دراسات استراتيجية**، العدد الأول، خريف ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٧٤) المرجع نفسه، ص٢٣.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٧٦) المرجع نفسه، ص٢٥.

(٧٧) بوعلي ياسين، «المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني»، **عالم الفكر**، مجلد ٢٧، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٩، ص٤٦.

(٧٨) محمد كامل الخطيب، «المجتمع المدني والعلمنة»، **دراسات اشتراكية**، العدد ١٢٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ص٩٠.

(٧٩) وليم زارتمان، «المعارضة كدعامة للدولة»، في: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩ ج٢)، ص ٥٥٨.

(٨٠) لدراسة العلاقة الجدلية بين «المجتمع المدني» والتحول الديمقراطي يمكن مراجعة ما كتبه سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: دار قباء، ٢٠٠٠)، ص٧٧.

(٨١) د.الحبيب الجنحاني، «المجتمع المدني بين النظرية والممارسة»، **عالم الفكر**، المجلد ٢٧، العدد الثالث، كانون الثاني/ يناير آذار/ مارس ١٩٩٩، ص٣٦.

(٨٢) **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١/١٤، و**السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١/١٥.

(٨٣) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٤. و: ٢٠٠٤/٩/٣، و**السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٣.

(٨٤) انظر: **السفير**، (بيروت)، ٦ /٤/ ٢٠٠٦.

الفصل الرابع

بشّار الأسد والسياسة الخارجية

صنع قرار السياسة الخارجية

يقر «الدستور السوري» الذي صدر عام ١٩٧٣ في عهد الرئيس حافظ الأسد والذي ما زال معمولاً به إلى اليوم بأن رئيس الجمهورية يتولى السياسة الخارجية، أما رئيس الوزراء فلا يمارس أي نشاط ملحوظ في مجال السياسة الخارجية رغم مسؤوليته عنها؛ إذ يحدد الدستور في المادة (٩٤) أن رئيس الجمهورية يقوم بوضع السياسة الخارجية للدولة ويشرف على تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء، بينما لا تتعدى مهمة السلطة التشريعية حسب (المادة ٧١) من الدستور مناقشة سياسة الوزراء وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة[1].

نظرياً، تُرسم السياسة الخارجية السورية عبر وزارة الخارجية التي لا تعود إلى رئاسة مجلس الوزراء وإنما تقوم على التنسيق الكامل مع رئيس الجمهورية؛ فوزارة الخارجية السورية تضطلع بتخطيط ورسم السياسة الخارجية وجمع وتحليل المعلومات وتقديمها إلى وزير

الخارجية الذي ينقلها بدوره إلى الرئيس الأسد صاحب القرار النهائي في السياسة الخارجية. كما تضطلع وزارة الخارجية بتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات السورية ذات الصلة من قريب أو بعيد بتنفيذ سياسة ما أو قرار معين[٢].

أما عن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية، فالملاحظ أنه في حالة الحرب مثلاً لا بد من موافقة «مجلس الشعب». وهنا يبرز دور الرئيس صاحب القرار الرئيسي في مثل هذه الحالات. أما في المسائل الروتينية، مثل قرارات التصويت في «الأمم المتحدة»، فيكون لوزير الخارجية الدور الرئيس لارتباط ذلك بثوابت السياسة الخارجية السورية تجاه القضايا المطروحة على «منظمة الأمم المتحدة»؛ وغالباً ما تتسم مواقف سورية إزاء تلك القضايا باستمرارية نسبية. أما إذا كان للقرار سمة أمنية أو عسكرية، فقد ينخفض دور وزير الخارجية، وهنا أيضاً تكون للرئيس، بحكم كونه القائد العام للجيش والقوات المسلحة، ولبعض المؤسسات المعاونة كرئاسة هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات، الدور الأكبر في ذلك[٣].

لقد احتفظ الرئيس حافظ الأسد لنفسه بقرار السياسة الخارجية بشكل مطلق خاصةً خلال فترة المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية المباشرة منذ ما بعد مؤتمر «مدريد» العام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٠، خصوصاً أن الولايات المتحدة في تلك الفترة كانت تضغط على الأسد للقيام بمبادرات من أجل الدبلوماسية العامة لتشجيع الرأي العام الإسرائيلي وتهيئته من أجل اتفاقية سلام محتملة مع إسرائيل؛ ولذلك، أطلق البعض على الدبلوماسية التي كان يمارسها الأسد «دبلوماسية الكلمة كلمة»[٤]؛ إذ كان يضبط

تصريحات المسؤولين السوريين وكلماته بشكل كامل ويحتفظ لنفسه وعبر تصريحاته بأي موقف يرغب في أن يعلن عنه أو يصرّح به، وأحياناً يمدّ وزير الخارجية فاروق الشرع ببعض المبادرات أو التصريحات التي يكون موكلاً بالتعبير عنها لأداء وظيفة أو غاية سياسية معيّنة.

لقد أدار الأسد المفاوضات بدرجة عالية من التحكم والسيطرة، ووجّه مفاوضيه ليؤدّوا وظائفهم بشكل فعال بحيث يعودون إليه، وإليه وحده في النهاية، وهو ما أعطاهم الثقة والحماية في الوقت نفسه من تداخلات المؤسسات الأمنية والعسكرية الأخرى.

ومع وفاة الرئيس حافظ الأسد، فإن حافظ أسراره الخارجية الوزير فاروق الشرع أصبح له دور هام في توجيه دفة الخارجية بحكم علاقته الجيدة بالرئيس بشّار الأسد، وفي الوقت نفسه بالمؤسسات الأمنية الأخرى التي كان لها دور في تأمين جو هادئ وسلس لانتقال السلطة. لقد برز دور فاروق الشرع خلال تحضير الولايات المتحدة للحرب ضد العراق وخلال أزمة العلاقات في لبنان، وبدا منطلقاً في مؤتمراته الصحفية ومطلقاً عدداً من التصريحات التي أثارت حفيظة عدد من المؤسسات داخل جهاز الدولة نفسه لاسيّما في موقفه من القرار ١٥٥٩ الذي وصفه بأنه «قرار تافه»[٥]؛ لكن تأثيره في صنع السياسة الخارجية تعاظم حتى بعد انتقاله من موقعه كوزير خارجية إلى نائب للرئيس، وهذا في عرف السياسة السورية عبارة عن «ترفيع وتجميد»؛ لكن المرسوم الصادر في عام ٢٠٠٦ الذي أناط به الإشراف على السياسة الخارجية والإعلامية، أتاح له عملياً ممارسة صلاحيات أوسع؛ وذلك يعكس عملياً حقيقة عمل السياسة الخارجية السورية القائمة على الأشخاص أكثر من بلورتها

في سياسات تحددها وترسم إطار عملها؛ فعلى الرغم من أن دور نائب رئيس الجمهورية محدد قانونياً ودستورياً وفق صلاحيات مرسومة، فإن دوره خلال فترة الرئيس حافظ الأسد أصبح هامشياً في صنع القرار؛ لكن مع استلام فاروق الشرع صلاحيات جديدة من رئيس الجمهورية أُتيح لموقع نائب رئيس الجمهورية لعب دور لم يكن ليلعبه في الموقع ذاته مع شخص آخر غير فاروق الشرع.

وبالتأكيد، انعكس ذلك على موقع وزير الخارجية وليد المعلم الذي عُيِّن فيه مع بداية عام ٢٠٠٦ بعد أن سُمّي نائباً لوزير الخارجية في عام ٢٠٠٣ كي لا يخضع لنظام التقاعد الوظيفي المعمول به في مؤسسات الدولة العامة بالنسبة إلى منصب معاون الوزير[٦].

لقد كان الهدف الرئيس من تعيين المعلم كوزير الخارجية هو تحسين صورة الخارجية السورية عبر تعيين شخص معروف باعتداله جيداً لدى الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، لا سيّما أنه خدم كسفير لسورية في الولايات المتحدة على مدى ١٠ سنوات خلال «فترة شهر العسل» التي ميّزت العلاقات السورية ـ الأميركية منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠؛ لكن موقعه كشخص داخل هرم النظام السياسي السوري هو موقع ضعيف نسبياً[٧]، وذلك يعيدنا إلى إشكالية الموقع والسلطة والنفوذ؛ فالموقع لا يعطي السلطة بالضرورة كما تقتضي الأعراف الإدارية المعمول بها في مؤسسات الدولة في مختلف بلدان العالم؛ ذلك أن السلطة والنفوذ منوطان أولاً بالثقة التي يوليها الرئيس بالشخص في بادئ الأمر، والمؤسسات الأمنية بالتالي، وهذا يعود إلى اعتبارات عدة ليس أولها الانتماء إلى «حزب البعث» وليس آخرها الالتزام بداخل شبكات الولاءات المصلحية والزبائنية المعمول بها بقوة داخل النظام السياسي السوري؛

فالفساد الإداري فضلاً عن الراهن ليس مسموحاً به أو يجري التساهل معه فحسب، وإنما تُشجَّع ممارسته في بعض الأحيان لأنه ضرورة لبناء شبكة الحماية ومن ثم النفوذ.

لقد تضاءل أو تلاشى دور «القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية» أو «القيادة القطرية» في صنع قرار السياسة الخارجية واقتصر دورهما على إضفاء الشرعية والدعم الحزبي لقرارات الرئيس، الأمر الذي بدا جلياً في البيانات التي صدرت خلال قرار الانسحاب من لبنان في آذار/مارس ٢٠٠٥[٨]؛ ويكاد الأمر نفسه ينطبق على «مجلس الشعب السوري» الذي يُطلب منه في بعض الأحيان الدخول في «مسرحية» شعبية تهدف إلى إعطاء القرار السياسي المتُخذ مسبقاً دعماً شعبياً لإيصال هذه الرسالة إلى الداخل والخارج، كما جرى خلال قرار الرئيس الأسد سحب القوات السورية العاملة في لبنان؛ فلقد اختار أن يُعطي قراره عبر خطاب علني أمام «مجلس الشعب السوري»[٩]، وأدّى الأخير أيضاً الدور ذاته بعد إعلان نائب رئيس الجمهورية الأسبق عبد الحليم خدام انشقاقه عن النظام السوري ولجوءه للإقامة في باريس[١٠].

أما دور المؤسسة العسكرية والأمنية في صنع قرار السياسة الخارجية، فيعتبر من الجانب المسكوت عنه لدى الحديث عن السياسة الخارجية السورية؛ وهو الأقل تداولاً في الإعلام، رغم أن جميع اللاعبين السياسيين والمراقبين وحتى الدبلوماسيين الأجانب يقرّون به، والبعض يرفعه إلى مستوى صاحب القرار الأخير إذا تعلق الأمر بقرار سياسي خطير الشأن خصوصاً بالنسبة إلى دول المحيط أو الجوار الإقليمي لسورية، أو عندما يترافق القرار ببُعد أمني لا بد من أخذه بعين الاعتبار لارتباطه بحساسيات تتعلق بالداخل السوري، كما يحصل

بشأن الفلسطينيين المقيمين في سورية أو اللاجئين العراقيين الذين وفدوا إلى سورية بعد احتلال العراق من قِبَل القوات الأميركية والبريطانية في عام ٢٠٠٣، وتزايد عددهم بشكل كبير جداً بحيث تعدّى المليون و٢٠٠ ألف عراقي لاجئ، لا سيَّما بعد تصاعد عمليات العنف والحرب الأهلية في العراق منذ عام ٢٠٠٥؛ فالقرار السياسي هنا غالباً ما تسبقه مداولات أمنية على مستوى عال جداً يكون القرار فيها في النهاية إلى الرئيس؛ لكن مع أولوية للجانب الأمني على حساب دور الخارجية السورية أو اقتراحها.

لقد كان للاستخبارات العسكرية السورية وخلال فترة الرئيس حافظ الأسد دور محوري في ترتيب العلاقة السورية ـ اللبنانية والعلاقة السورية بالمنظمات الفلسطينية؛ إذ كان غازي كنعان، الرئيس السابق لجهاز الأمن والاستطلاع للقوات السورية العاملة في لبنان، مسؤولاً عن رسم العلاقة السورية بمختلف الأحزاب والتيارت والشخصيات اللبنانية بما فيها العلاقة بمؤسسات الدولة المختلفة على الرغم من وجود المجلس الأعلى السوري ـ اللبناني المشترك(١١)؛ وعلى الرغم من أن غازي كنعان يتبع نظرياً، وفق هرمية المؤسسة الأمنية العسكرية، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، فإنه كان يعتبر نفسه مسؤولاً مباشرةً أمام الرئيس حافظ الأسد؛ والأسد ذاته كان يتصرف معه على هذا الأساس ويعطيه الصلاحيات الضرورية لذلك.

ومع مجيء الرئيس بشّار الأسد إلى السلطة، حافظ على القناة الأمنية ـ العسكرية ذاتها بما هي مدخل رئيس لتحديد العلاقة بلبنان، على الرغم من تصاعد الأصوات اللبنانية المعارضة للوجود العسكري فيه وللتدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية؛ ثم

جرى استبدال كنعان برستم غزالة الذي هو فضلاً عن عدم خبرته وحنكته، وهما من ميزات غازي كنعان، فإنه تصرف بفظاظة مع الكثير من المسؤولين اللبنانيين مما زاد من الشكاوي اللبنانية والسورية عليه لدى الرئيس بشّار الأسد؛ ومع تزايد الضغوط الدولية على سورية وتصاعد الأصوات اللبنانية المنادية بانسحاب الجيش السوري من لبنان، فإن الأسد قرر إيفاد نائب وزير الخارجية السوري حينئذٍ وليد المعلم لإعادة مأسسة هذه العلاقة وفق الأطر السياسية وليس الأمنية. لكن زيارة المعلم تلك لم تحظ بالترحيب من قبل اللبنانيين[١٢]، فضلا عن أن الوقت كان في مرحلته النهائية؛ ذلك أنه لم تمض أيام حتى اغتيل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ مما أدخل العلاقة السورية ـ اللبنانية في تاريخ جديد مختلف كلياً عما سبقه وتحولت هذه العلاقة إلى أزمة مستمرة بين البلدين سنتعرض لها فيما بعد.

وحتى بعد خروج القوات السورية من لبنان في آذار/مارس ٢٠٠٥ وإجراء انتخابات نيابية في لبنان، فضلاً عن سيطرة التيارات والأحزاب السياسية المعارضة للوجود السوري في لبنان، وتشكيل حكومة فؤاد السنيورة الأولى، فإن العلاقة السورية بالأحزاب اللبنانية التي حافظت على صِلات جيدة بل استراتيجية مع سورية ـ كما هو حال «حزب اللّه» و«حركة أمل» ـ، لا تحدَّد أو ترسم في الخارجية السورية بقدر ما تصاغ بمعرفة الرئيس السوري بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية السورية.

ربما لا تنبع حساسية هذه العلاقة من اتهام سورية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري فحسب لتداخلها في تعقيدات الصراع مع إسرائيل؛ فالرؤية الاستراتيجية الأمنية السورية التي وُضعت على

أساس مبدأ «التوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت لا ترى في لبنان إلا «خاصرة رخوة» لسورية ولذلك يجب تحصينها وضبطها أمنياً حتى أقصى الحدود، وهو ما حوّل لبنان فيما بعد إلى ساحة للتدخل السوري في شؤونه الأمنية والعسكرية والسياسية وحتى الداخلية البلدية.

ولا يختلف الأمر كثيراً بشأن المنظمات الفلسطينية على الخصوص تلك الموجودة في سورية مثل «حركة حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة» و«الجبهة الديمقراطية»؛ فعلاقة هذه المنظمات إنما تكون مع قيادة الاستخبارات العسكرية السورية للتنسيق في ما يتعلق بالقرارت الأمنية أو السياسية وبالتأكيد يكون القرار النهائي هنا للرئيس؛ لكن لا يجري عبر الأطر المؤسسية للخارجية السورية وإنما يمرّ عبر شعبة الاستخبارات العسكرية المكلَّفة بتبليغ القرارات ونقل وجهات نظر هذه المنظمات الفلسطينية إلى الرئيس. إنها القناة الوحيدة التي تعامل بها الرئيس حافظ الأسد مع «حزب اللّه» اللبناني ومع المنظمات الفلسطينية الموجودة في سورية وجميعها مُتَّهمة من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية بأنها منظمات «إرهابية». لذلك وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة التي ربطت حزب اللّه اللبناني والمنظمات الفلسطينية بسورية، فإن الرئيس حافظ الأسد لم يلتق ـ على الأقل علانية ـ بأيٍّ من قياداتها؛ لكن مع مجيء الرئيس بشّار الأسد إلى السلطة فإنه حافظ على القناة الأمنية ـ العسكرية في العلاقة بـ«حزب اللّه» والمنظمات الفلسطينية؛ لكنه بدا أكثر جرأةً في عقد اجتماعات جِهاراً تكررت أكثر من مرة سواءً مع السيد حسن نصر اللّه الأمين العام لـ «حزب اللّه» اللبناني، أو مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ«حركة حماس»، أو رمضان عبد اللّه شلّح الأمين العام

لـ«حركة الجهاد الإسلامي»؛ بل إن لقاءاته قادة المنظمات الفلسطينية حافظت على دورية معيّنة لا سيّما بعد تعزيز العلاقة الاستراتيجية بـ«حزب الله» عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، وثبات العلاقة بـ«حركة حماس» بعد وصولها إلى السلطة غِبَّ الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠٠٥.

السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس بشّار الأسد

لقد بدأ بشّار الأسد عهده في السياسة الخارجية بخطاب القَسم الذي أثار إعجاب الجميع؛ إذ أعلن فيه تمسكه بعملية السلام «لأننا مستعجلون لتحقيق السلام ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض ولا نقبل لسيادتنا أن تُمس، بمعنى أننا نستعجل السلام لأنه خيارنا»[١٣].

لكن ظروفاً إقليمية بالغة الحساسية رافقت وصوله إلى السلطة جعلت سياساته الخارجية تعاني التخبط والاضطراب في بعض الأحيان؛ إذ مع موافقة باراك بالسماح لزعيم المعارضة الليكودي شارون في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بزيارة الحرم القدسي، اشتعلت انتفاضة شعبية فلسطينية ردّاً على ما اعتُبر استفزازاً إسرائيلياً متعمداً؛ وبدأت الانتفاضة بقذف الحجارة والتظاهر بشكل مدني إنما غاضب ينمّ عن مدى المعاناة والتهميش المتعمّد للحقوق الإنسانية للفلسطينيين على مدى عقود. لكن الشرطة الإسرائيلية أطلقت النار على الحشود الفلسطينية، وقتلت سبعة أشخاص وجرحت الكثيرين. وبالعودة إلى رواية جورج مالبرونو الموثّقة حول الانتفاضة الفلسطينية بعنوان **من الحجارة إلى البنادق**[١٤]، فإنه يؤكد تماماً أن القيادة الفلسطينية لم تكن تخطط للانتفاضة حسبما زعم المحللون الإسرائيليون، كما أن الانتفاضة لم تلجأ إلى السلاح

إلّا بعد أسابيع، ورداً على القمع الذي مارسه الجيش الإسرائيلي والذي يصفه مالبرونو كالتالي: «بين ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ و٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ قتل الجيش الإسرائيلي ٢٠٤ فلسطينيين منهم ٧٣ تحت سن السابعة عشرة و٢٤ من عناصر أجهزة الأمن». وهذا ما دفع القيادة الفلسطينية إلى انتهاج سياسة جديدة. وعلى حد تعبير أحدهم: «لم نكن نستطيع تحمّل خسارة عشرة أطفال يومياً، إنه ثمن إنساني مرتفع وكان علينا اعتماد استراتيجيا جديدة»[١٥].

حظيت «انتفاضة الأقصى»، كما أصبح يُطلق عليها، بدعم عربي رسمي وشعبي غير مسبوق لم تنله الانتفاضة السابقة، ولعبت الفضائيات العربية دوراً بارزاً في ذلك، لا سيّما أنها نقلت الحدث صورةً وصوتاً مما زاد من حجم الدعم العربي للحدث الفلسطيني والتعاطف معه؛ وكان الموقف السوري واضحاً لجهة تأييده الإعلامي والرسمي، وإن كان ما زال يحتفظ بموقعه المتحفّظ من ياسر عرفات؛ لكنه أبدى اندفاعاً تلقائياً لدعم الفلسطينيين وانتفاضتهم الثانية، الأمر الذي ظهر في تصريحات الرئيس بشّار الأسد نفسه حينما أجرى حواراً «غير رسمي» مع صحيفة «المجد» الأردنية قال فيه: «نحن نهدف أولاً وقبل كل شيء إلى دعم الانتفاضة الشعبية التي نعتبرها ظاهرة نضالية باسلة لا يجوز التفريط فيها، أو التأخر عن نصرتها»[١٦]؛ كما أن بشّار الأسد انتقد، وعقب اندلاع الانتفاضة، محاولة «بلورة مشروع قومي في ظل السلام» لا سيّما مع غياب دور الراعي الأميركي وعدم التزام إسرائيل بتعهّداتها الدولية؛ وقد طرح في «القمة العربية الطارئة» التي عُقدت في القاهرة في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر وخصّصت لدعم الانتفاضة، ضرورة أن يُعيد العرب التفكير في خيارهم الذي

اتخذوه والقائم على اعتبار «السلام خياراً استراتيجياً» لهم[١٧]، وشدّد «بحدة» على ضرورة قطع كافة العلاقات بإسرائيل لا سيّما الدول التي تُقيم علاقات اقتصادية ودبلوماسية بها، مما خلق برودأ بينه وبين مصر التي تتبع باستمرار نهج «إعطاء الفرصة» والتي تعرّضت لانتقادات واسعة من الصحافة السورية الرسمية. وكان موقف الأسد في «القمة الإسلامية» التي عُقدت في الدوحة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر مشابهاً لذلك؛ إذ تبنّت القمة رسمياً قطع العلاقات مع إسرائيل[١٨]، وترافق ذلك مع تصعيد من المعارضة اللبنانية المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وهو ما جعل الأسد يتخذ عدداً من الخطوات سواءٌ على المستوى الإقليمي أم الداخلي بغية تعزيز موقعه؛ فأعاد انتشار الجيش السوري في لبنان في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠[١٩]؛ وقد شجّع تصاعد وتيرة الانتفاضة والدعم العربي لها «حزب اللّه» على إلقاء ثقله على الجبهة الأخرى، فقام بعدد من العمليات في مزارع شبعا بهدف إعادتها إلى السيادة اللبنانية مما خلق توتراً سوريّاً ــ أميركيّاً، لاسيّما وأن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا تحمّلان سورية مسؤولية هذه العمليات، وهو ما نقله السفير الأميركي إلى دمشق عبر رسالةٍ تحذيرية، بل إن إسرائيل اتهمت بشّار الأسد بأنه «لا يكتفي بالسماح لمثل هذه العمليات وإنما يشجّع عليها»[٢٠]، خصوصاً أن بشّار الأسد قد اعتبر أن تحرير الجنوب اللبناني «نموذج يجدر اتباعه بغية تحرير باقي الأراضي العربية المحتلة».

ومع إعلان فوز بوش الابن رسمياً في الانتخابات الأميركية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، و انتخاب شارون رئيساً للوزراء في إسرائيل في شباط/ فبراير ٢٠٠١، بدا أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على مرحلة جديدة. لا سيّما بعد أحداث الحادي

عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ إذ ستتغيّر جميع المعادلات الإقليمية وستنقلب المعادلة الدولية أيضاً.

فالعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر أصبح مسكوناً بالأمن ومهجوساً بمكافحة الإرهاب، كما كان لانتخاب شارون انعكاس مباشر على الخطاب السياسي الرسمي السوري، وعلى عبارات الأسد نفسها، الذي راح يتساءل باستمرار عن إمكانية السلام مع مجتمع غير مستعدٍّ للسلام، مع انتخاب شارون رئيساً للحكومة؛ ففي أول حوار صحفي مطوّل لبشّار الأسد بعد انتخابه رئيساً مع صحيفة «الشرق الأوسط» في ٧ شباط / فبراير ٢٠٠١ بدا متشدداً أكثر من والده في ما يتعلق بعملية السلام؛ ففي حين كان والده الرئيس حافظ الأسد قد اقتصر في مفهومه عن «شمولية السلام» على سورية ولبنان، بحكم أن كلاً من الفلسطينيين والأردنيين ــ شركاء سورية في «مؤتمر مدريد للسلام» ــ قد توصلوا إلى اتفاقات منفصلة، بالتالي فقد كان الرئيس حافظ الأسد معنيّاً بالتوصل إلى اتفاق يحقق المصالح السورية واللبنانية معاً؛ أما بشّار الأسد فقد أعلن أن «الجولان ولبنان ليس سلاماً شاملاً، بالتالي لا بد من أن يكون هناك توازن بين المحور السوري واللبناني والفلسطيني»، وأكد المنطلق القومي في الرؤية السورية للسلام؛ «فتوقيع سورية على الاتفاق لا يعني حل القضية والوصول للسلام»، وأضاف «إن كلمة الشامل لها منطلق قومي، ونحن نؤكد السلام الشامل ونؤكد على التعاون مع الأخوة العرب على التنسيق على المسارات الأخرى»[٢١]. وقد كان بشّار الأسد معنيّاً أيضاً بإظهار دعم حقيقي للانتفاضة الفلسطينية فسمح بتأسيس «اللجنة الشعبية العربية السورية لدعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيوني»، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى تقديم العون المادي للانتفاضة عبر جميع

المحافظات السورية، وفي الوقت نفسه استمر بتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع إيران عبر زيارة رسمية لها في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢[٢٢]، ومواصلة الانفتاح التدريجي على العراق باستقباله نائب الرئيس العراقي في دمشق وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[٢٣]. وفي خطابه أمام «القمة العربية الدورية في عمان» في ٢٧ آذار / مارس ٢٠٠١ حمل بشّار الأسد بشدة على الشارع الإسرائيلي فاعتبر أن لا فرق بين يمين ويسار داخل المجتمع الإسرائيلي و«وبالنسبة لنا كعرب كل الإسرائيليين هم يمين»، وانتقد حكومات إسرائيل السابقة من رابين حتى باراك متهماً إياهم بأنهم يقدمون طروحات وهمية كاذبة بشأن السلام، أما شارون فإنه «يوصف في العالم بشكل عام وحتى في داخل إسرائيل بأنه رجل مجازر، رجل قتل، رجل يكره العرب، فهل يطلبون منا أن نقتنع بأن الشارع الذي انتخب رجلاً بمواصفات شارون هو شارع يريد السلام»؛ ولذلك «لمعرفة حقيقة الشارع الإسرائيلي الذي بدأ عملية السلام بشامير واليوم ينهيها بشارون وطبعاً الأسماء التي أتت في الوسط بينهما، الكل متشابه، لا يوجد أي فرق بين الأول والأخير ومن في الوسط»؛ وبدا أكثر حدّة عندما وصف الشارع الإسرائيلي بأنه «مجتمع عنصري، وعنصري أكثر من النازية»، وختم في النهاية «بأن ما نعيشه اليوم من حالة نهوض قوي في الشارع العربي هو نتيجة لعوامل مختلفة، وعلى رأس هذه العوامل الانتفاضة الفلسطينية، والتي لولاها لكان من الصعب بلوغ ذلك المدى، ومن واجبنا أن نحافظ على بريقها لكي لا تصبح شأناً يومياً عادياً وروتينياً لا يؤثّر فينا ومن الضروري جداً دعم هذه الانتفاضة بالوسائل والطرق المختلفة من خلال الدعم المادي المباشر والقيام بحملة دولية لتثبيت شرعية الانتفاضة»[٢٤]. وقد التقى على هامش «قمة عمان» الرئيس ياسر

عرفات في خطوة تهدف إلى فتح علاقات فلسطينية ـ سورية من نوع جديد وطي صفحة الخلافات الماضية.

غير أن شارون لم يتأخر لدى قيام «حزب اللّه» بعددٍ من العمليات ضد إسرائيل لتحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة بتحميل سورية مسؤولية هذه العمليات والتشجيع عليها[٢٥]، وقام ردّاً على ذلك بقصف موقع للقوات السورية في ضهر البيدر في لبنان في نيسان / أبريل ٢٠٠١[٢٦]، وجاء الردّ السوري على لسان وزير الخارجية فاروق الشرع بأن «دمشق لن تعطي شارون هدية التصعيد»[٢٧]، والتزمت سورية الصمت وفقاً ذلك.

لكن ذلك زاد من حدّة خطاب الرئيس السوري؛ إذ كرر في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رئيس وزراء أسبانيا في مدريد أن المجتمع الإسرائيلي أكثر عنصرية من النازية[٢٨]، مما خلق موجةً من النقد السياسي والتجريح الشخصي للرئيس بشّار الأسد في الصحافة ووسائل الإعلام الغربية التي راحت تتهمه بمعاداة السامية، وزاد الأمر حدّة كلمته التي ألقاها في ختام زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى دمشق التي فُهمت بشكل خاطىء على أنها مقارنة بين عذابات الأنبياء على يد اليهود، وبين ما يعانيه الفلسطينيون في الوقت الراهن. لذلك، تعرّض بشّار الأسد لحملة تظهره كعدو للسلام وداعيةٍ للحرب، وهو ما خلق إحراجاً له في زياراته الأوروبية بالأخص عند زيارته المقبلة إلى فرنسا؛ بالتالي، أحسن بتكييف خطابه بشكل جديد، فأعلن في حوار له مع «القناة الثانية في التلفزيون» الفرنسي أن السلام لا يزال خيار سورية الاستراتيجي، وأن سورية مستعدة للاعتراف بإسرائيل «عندما تكون هي قادرة على أن تقدم سلاماً حقيقياً»، وبموجب هذا الاعتراف ستكون «هناك علاقات عادية وطبيعية كأي علاقات بين أي دولتين

أو شعبين في المنطقة»، وكرّر التأكيد أن إعادة الجولان إلى السيادة السورية الذي هو التزام بقرارات الشرعية الدولية كفيل بالوصول إلى اتفاق سلام. وبشأن تصريحاته أثناء زيارة البابا لدمشق حاول التوضيح بالتأكيد على أن هناك فرقاً بين الموازاة والمقارنة؛ «فعنصرية إسرائيل تأتي من خلال ما تقوم به من قتل سواء خلال فترة الانتفاضة أو خلال وجود إسرائيل». أما خطابه أمام البابا فقد «ركز على مبادىء الديانات السماوية الثلاث التي تؤكد على العدل والسلام والمحبة»[٢٩]؛ وعلى الرغم من الاستفزاز الإسرائيلي المستمر عبر قصف رادار سوري في البقاع مما أدى إلى سقوط عدد من الجنود السوريين، فإن سورية التزمت بعدم الرد بغية تفويت الفرصة على إسرائيل للدخول في حرب إقليمية جديدة، وإن جاء الرد الفوري عبر «حزب اللّه» بتدمير رادار إسرائيلي[٣٠]؛ لكن الأسد أعاد التأكيد في حوارٍ له مع مجلة «ديرشبيغل» الألمانية سبق زيارته إلى ألمانيا، أن شارون يسعى إلى الحرب بشكلٍ واضح ومعلن «لكن السلام هو أيديولوجيا سورية وليس فقط مجرد عمل سياسي، وأن سورية لذلك لن تنجرّ للحرب لكنها لن تهرب منها إذا فرضت عليها»[٣١]؛ ثم كرّر في حوار آخر له: «إننا سنصمد وسنرد العدوان حتى لو قدرنا أن العدو سيدمر الكثير من مرافقنا، ونستطيع أن نصمد بأكثر مما يتصورون وأن نعيد بناء ما قد يهدم، كما أننا نملك ما نؤذي به العدو إيذاءً شديداً»[٣٢]. ويبدو أن أجواء الحرب هذه هدأت بعد دخول المنطقة والعالم في أجواء الحدث الأميركي في ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١؛ فوتيرة الانتفاضة والعمليات الفدائية خفتت قليلاً، كما أن بوش بدا حازماً في حديثه مع شارون بأنه «لا يرغب لأي شيء أن يشغله عن معركته الحقيقية الآن وهي الحرب ضد الإرهاب».

لكن أحداث ١١ أيلول / سبتمبر كان لها انعكاس مباشر على العلاقات السورية ــ الأميركية التي اهتزت كثيراً؛ فعلى الرغم من حصول سورية على مقعد مؤقت في «مجلس الأمن» دون معارضة الولايات المتحدة لذلك[٣٣]، فإن السياسة الأميركية الجديدة التي حدد الرئيس بوش معالمها القائمة على ثنائية اختزالية وتبسيطية (من ليس معنا فهو مع الإرهاب)، وضعت سورية في خانة المساءلة والإدانة خصوصاً لموقفها في دعم «حزب الله» والمنظمات الفلسطينية، مثل «الجهاد الإسلامي» و«حماس» اللذين وُضعا على قائمة المنظمات الإرهابية من قِبَل الأميركيين، ولذلك ساد التشنج معظم تصريحات المسؤولين الأميركيين بدءاً من تصريحات نائب وزير الخارجية الأميركية ريتشارد أرميتاج الذي لم يستبعد عملاً عسكرياً ضد سورية إذا لم تستجب للمطالب الأميركية والغربية[٣٤]. لكن دمشق احتجت بشدة على تصريحات أرمتياج واستدعت السفير الأميركي في دمشق لتبلغه احتجاجها على تصريحات أرميتاج، مما حدا بالرئيس بوش إلى القول علناً بأن «السوريين تحدثوا إلينا بشأن كيف يمكنهم المساعدة في الحرب على الإرهاب، إننا نأخذ ذلك مأخذ الجدية وسنعطيهم فرصة ليفعلوا ذلك»[٣٥]؛ لكن الموقف السوري الذي دعا إلى تعريف الإرهاب والبحث عن أسبابه والتفريق بينه وبين المقاومة، وجد صعوبة كبيرة في تسويق نفسه عالمياً أمام تصامم الإدارة الأميركية عن أي سؤال يتعدّى سؤال الكيفية أو الوسيلة في مكافحة الإرهاب دون البحث عن سؤال السببية خوف أن تدخل في متاهات طويلة يصعب الخروج منها كما يقول بذلك العديد من المسؤولين الأميركيين.

لذلك وجدت دمشق نفسها مضطرة إلى التعامل مع المنطق الأميركي، فعرضت مساعدتها في مجال مكافحة الإرهاب

وبدأت باتخاذ خطوات في ما يتعلق بالبحث في الحسابات المصرفية السورية لأشخاص أو منظمات إرهابية[٣٦]؛ لكنها أصرت على أنها تلتزم بالتفريق بين الإرهاب والمقاومة، وذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس بشّار الأسد مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في دمشق؛ إذ اعتبر الأسد أن دمشق هي «الأقدر على تحديد طبيعة المنظمات الموجودة لديها»[٣٧]، وهو ما أعاد الأسد تكراره في لقاءاته مع عدد من وفود الكونغرس التي زارت سورية تباعاً والتقت الأسد[٣٨]، وجاء ذلك أيضاً في مضمون الرد السوري على القرار (١٣٧٣) الصادر عن «مجلس الأمن» المتعلق بمكافحة الإرهاب[٣٩]؛ ومع تصاعد أعمال العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد العمليات الانتحارية التي نفذها فلسطينيون داخل الأراضي الإسرائيلية، وازدياد الغضب الشعبي للدعم الأميركي لشارون، اتخذ هذا الغضب شكلاً تنظيمياً ومؤسساتياً عبر تشكيل لجان لمقاطعة البضائع الأميركية والقيام بتظاهرات يومية ضد إسرائيل والسياسة الأميركية تنتهي عادةً بحرق العلمين معاً، وامتلأت الصحف الرسمية بانتقادات لاذعة للسياسة الأميركية، ثم درجت على لسان المسؤولين السوريين وخاصة خطاب الشرع «أمام المؤتمر الأول لقيادات أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية»[٤٠].

لكن سورية بالمقابل قدمت معلومات استخباراتية للولايات المتحدة الأميركية بشأن «تنظيم القاعدة» أنقذت أرواح العديد من الأميركيين كما جاء على لسان أكثر من مسؤول أميركي[٤١]، في الوقت نفسه تأخذ الولايات المتحدة المصالح السورية بعين الاعتبار؛ إذ جرى تجاهلها تماماً بحيث لم يزرها أي مسؤول أميركي رفيع المستوى إلا وزير الخارجية كولن باول في زيارة مفاجئة وغير مقررة

مسبقاً، وللحصول فقط على تعهدات سورية بتهدئة الوضع في الجنوب اللبناني. أما خطاب بوش في ما يتعلق برؤيته للسلام في ٢٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٢ فإنه تجاهل تماماً الحقوق السورية في استعادة الجولان؛ أكثر من ذلك، فقد طالبها بأن «تختار الطرف الصحيح في الحرب ضد الإرهاب من خلال إغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظمات الإرهابية» وأضاف بأن «القادة الذين يريدون أن يكونوا في عملية السلام عليهم أن يظهروا ذلك من خلال أعمالهم ودعمهم غير المشروط للسلام»[٤٢]. وقد حظي خطاب بوش بتأييد إسرائيلي واسع[٤٣]، لكنه قوبل ببرود رسمي سوري واضح[٤٤]، وفيما بعد بانتقاد علني من وزير الخارجية السوري حينذاك فاروق الشرع.

لكن الأهم من ذلك كله أن رؤية بوش للسلام، تلك المتماشية أو المركّبة على رؤيته لمكافحة الإرهاب، تجاهلت تماماً مبادرة السلام العربية التي أقرتها «القمة العربية» في بيروت في آذار / مارس ٢٠٠٢، والتي هي بالأساس مبادرة سعودية من ولي العهد السعودي الأمير عبد اللّه وقد أتت في إطار تحسين العلاقات السعودية ــ الأميركية إثر الاضطراب الذي سادها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، وتقوم على التطبيع الكامل مقابل الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٦٧؛ وبعد أن كانت السعودية تنأى بنفسها تماماً عن جدل التطبيع، فإنها الآن، إزاء هذه المبادرة، أصبحت معنيّة به أكثر من غيرها من الدول العربية. لقد أخرجت المبادرة السعودية ورقة رابحة من يد المفاوض السوري عندما كان التطبيع الكامل ورقة تستخدمها سورية للوصول إلى اتفاق سلام عادل وشامل؛ لكن وفق هذه المبادرة أصبح التطبيع الكامل يرتبط بالموقف السعودي.

فضلاً عن ذلك، فإن هذه المبادرة أتت بشكل مفاجئ وعبر الصحافي الأميركي توماس فريدمان الذي اجتمع على مأدبة العشاء مع ولي العهد السعودي ثم طرح له فكرة المبادرة، ولم يجر التشاور مع أي طرف عربي بشأنها؛ فبشار الأسد علم بها عَرَضاً أثناء زيارته إلى إيطاليا في شباط / فبراير ٢٠٠٢، كما ذكر ذلك في أحد حواراته الصحافية(٤٥)، وكان موقفه منها متردداً ولا سيَّما مع غموض بنودها، وبزيارته إلى السعودية بعد أيام من طرح المبادرة لعب دوراً هاماً في زيادة شروط المبادرة السعودية خاصةً في ما يتعلق بعودة اللاجئين(٤٦)، مما أثار حفيظة الصحافي الأميركي فريدمان الذي كان أول من بشَّر بهذه المبادرة(٤٧)؛ وقد اعتبرت المبادرة العربية هذه أول مبادرة عربية متكاملة في ما يتعلق بعملية السلام، وهو ما من شأنه دعم تيار السلام في إسرائيل وتغليبه على التيار اليميني المتطرف الذي أتى بشارون(٤٨)؛ إذ كانت غالبية استطلاعات الرأي في الشارع الإسرائيلي في تلك الفترة تضع شارون في المقدمة على الرغم من التدهور الاقتصادي الحاد كردّ على العمليات الانتحارية التي ينفذها فلسطينيون داخل المدن الإسرائيلية(٤٩).

ومع عقد «القمة العربية» في بيروت في ٢٧ و٢٨ آذار / مارس ٢٠٠٢ أصبحت المبادرة السعودية «عربية» عندما تبنتها جميع الدول العربية(٥٠)، الأمر الذي قوبل باستحسان غربي وإسرائيلي لأن العرب قدموا مبادرتهم الشاملة للسلام لأول مرة في صراعهم مع إسرائيل(٥١)، لكن أتى رد شارون سريعاً وحاسماً باجتياح كامل لأراضي الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقرّه في «رام اللّه»، والعديد من المدن والمخيمات الفلسطينية التي تحولت إلى أثر بعد عين ومسرح للدمار، وارتكبت مجازر في جنين

وبلدة نابلس القديمة، مما أفقد مبادرة السلام العربية أي معنى أو جدوى، بل إنها فقدت قيمتها لدى المجتمعات العربية.

بعد التدخل العسكري الأميركي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ضد «نظام طالبان» في أفغانستان، بدأت الولايات المتحدة تأخذ للحرب ضد العراق عُدّتها، مما أدخل منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة مختلفة عقب الاحتلال الأميركي والبريطاني للأراضي العراقية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣؛ كان أهم انعكاساتها الإقليمية توتر العلاقات السورية ـــ الأميركية ووصولها إلى مرحلة القطيعة؛ فبعد أن كانت الولايات المتحدة تثني باستمرار على سورية ودورها المحوري في مكافحة الإرهاب، لا سيّما التعاون البارز الذي قدمته سورية للاستخبارات المركزية الأميركية في ما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخباراتية حول «تنظيم القاعدة» وغيره من التنظيمات الإرهابية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ٢٠٠١[٥٢]، فقد أصبحت سورية بعد حرب العراق على قائمة الدول الأكثر حضوراً في خطابات المسؤولين الأميركيين لجهة التهديد والمعاقبة؛ مما دفع بالكونغرس الأميركي إلى طرح مشروع قانون يتعلق «بمحاسبة سورية» يتهمها بالمسؤولية عن «العمليات الانتحارية» التي تجري داخل إسرائيل. في البداية وقفت الإدارة الأميركية موقفاً رافضاً من قانون المحاسبة[٥٣]؛ ولعبت الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) دوراً في ذلك على الرغم من تشدد «البنتاغون» و«مجلس الأمن القومي» تجاه سورية؛ فقد ظهر انقسام واضح داخل الإدارة الأميركية بشأن التعامل مع سورية. لكن، لما كان الرئيس بوش قد قرر التوجه إلى العراق وبدأ يستعد للأمر إعلامياً واقتصادياً وقانونياً وعسكرياً، فقد اتخذ موقفاً متشدداً من سورية، وأصبح صقور إدارته كوزير الدفاع

دونالد رامسفيلد ومساعده بول وولفويتز مهندس الحرب على العراق، وجون بولتون مساعد وزير الخارجية لشؤون التسلح وغيرهم يشنّون حملة ضد سورية ويلصقون سلسلة من الاتهامات بها، تبدأ من علاقاتها الإقليمية ولا تنتهي بامتلاكها أسلحة دمار شامل أو أسلحة كيماوية وبيولوجية[٥٤].

كل ذلك وضع دمشق في موقف صعب تماماً على الأخص مع رفضها توجيه ضربة عسكرية ضد العراق، وموقفها المعارض في «مجلس الأمن»؛ فقد كانت عضواً غير دائم فيه خلال فترة التحضير للحرب على العراق؛ ولما كانت الإدارة الأميركية قد حسمت خيارها بالتوجه عسكرياً إلى العراق وبدأت بتهيئة الموقف الدولي سياسياً ودبلوماسياً، ازداد موقف دمشق صعوبة، فأيدت القرار ١٤٤١ في مجلس الأمن وبررت موقفها بأنه سيجنب العراق ضربة دولية[٥٥].

وتكثفت المشاورات السورية ـ العراقية الرسمية؛ فقد استقبل الأسد أكثر من مسؤول عراقي رفيع المستوى، وتلقى رسالة من الرئيس العراقي السابق صدام حسين نقلها إليه عضو مجلس قيادة الثورة في العراق علي حسن المجيد[٥٦]، واعتبر أن ضرب العراق سيكون «غطاء لجرائم إسرائيل والتفافاً على الانتفاضة والمقاومة»، ودعا القادة العرب في «مؤتمر القمة العربية» في شرم الشيخ في آذار/ مارس ٢٠٠٣ إلى عدم تقديم التسهيلات لتدمير العراق[٥٧].

لكن الولايات المتحدة خاضت في النهاية حربها ضد العراق بهدف تغيير النظام فيه. وبحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل التي لم يُعثر عليها بتاتاً، وبدون قرار دولي، مما أثار معارضة دولية وعربية رسمية وشعبية شديدة ضد الحرب. ولم يكن الموقف السوري شاذّاً

على ذلك؛ لكن ما جعله مميَّزاً هو المراهنة على نجاح النظام العراقي السابق في إفشال التدخل الأميركي في العراق، الأمر الذي عبر عنه الرئيس بشّار الأسد في حوارٍ شهير له مع صحيفة «السفير» اللبنانية خلال فترة الحرب على العراق في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣؛ إذ حمّل الدول العربية المسؤولية عن الحرب، وأكد أنه «حتى لو نجح التخطيط الأميركي ونتمنى ألا ينجح ونشكّ في أن ينجح، فبكل الأحوال ستكون هناك مقاومة شعبية عربية وقد ابتدأت»[٥٨]. وهو ما أثار استفزاز الأميركيين الذين رأوا فيه موقفاً عدائياً يستهدفهم شخصياً لا سيّما في ظل الاتهامات الأميركية لسورية التي رافقت الحرب وكانت تتعلق بتقديم دمشق مساعدة عسكرية للجيش العراقي أو السماح بدخول أسلحة إليه عبر أراضيها[٥٩].

لكن الرهان السوري لم ينجح؛ إذ كان سقوط النظام العراقي مدوِّياً في ٩ نيسان /أبريل ٢٠٠٣، وبعدها أصبح وضع سورية على المحك، وبدت أنها داخل فوهة البركان والقطعة التالية في لعبة الدومينو. كما روجت ذلك بعض دوائر صنع القرار النافذة في واشنطن لا سيَّما تلك التي يسيطر عليها المحافظون الجدد. وانطلقت الاتهامات الأميركية لسورية وتصاعدت حتى وصلت إلى التهديد بتغيير النظام في دمشق خصوصاً بعد سقوط «شقيقه» في بغداد.

طالبت واشنطن سورية بدايةً بتسليم الموالين لصدّام وعدم توفير مأوى لهم، واتهمها بوش بنفسه بأنها تمتلك أسلحة كيميائي[٦٠]، وأنها أجرت تجارب حديثة على أسلحة دمار شامل؛ وأضيفت هذه الاتهامات إلى اللائحة السابقة والمتعلقة بدعم «حزب اللّه» والمنظمات الفلسطينية؛ لكن دمشق نأت بنفسها عن هذه الاتهامات معتبرةً أنها تكرار للشروط الإسرائيلية، وأعادت التذكير

بعداوتها القديمة مع النظام العراقي السابق[٦١]، وقدّمت من خلال «مجلس الأمن» مبادرة لتخليص منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل لكنها قوبلت بصدود بل بتجاهل أميركي تام[٦٢]؛ وهو ما أثار المخاوف السورية من أن واشنطن ترغب في تكرار تجربتها في العراق معها ضمن نظرية «لعبة الدومينو»، على الأخص مع سيطرة فريق أيديولوجي داخل الإدارة الأميركية أصبح يُعرف بالمحافظين الجدد، وأصبح يكرر في دوائر ومراكز الأبحاث الأميركية أنْ لا بد من حرب أميركية ضد سورية لأن «النظام السوري في دمشق لا يستجيب بغير هذه اللغة»[٦٣].

أمام ذلك، وجدت دمشق نفسها مضطرة للدفاع عن نفسها والحفاظ على مصالحها، ولذلك غضّت الطرف عن عبور «المقاومين» إلى بغداد، وفي الوقت نفسه لم تغلق باب «الحوار» مع واشنطن كما تسميه. بيد أن واشنطن لم تكن تطلق عليه «حواراً»، وإنما نصف ما تقدمه إلى سورية بأنه لائحة مطالب يجب عليها أن تستجيب لها و إلّا ستخضع للعقوبات. لذلك، شبّه البعض زيارة كولن باول الشهيرة في ٣ أيار /مايو ٢٠٠٣ بإنذار غورو الشهير؛ إذ قَدِم باول إلى دمشق مدججاً بلائحة من المطالب وجدت فيها دمشق بأنها لانهائية وتتزايد باستمرار؛ ومقابل ذلك لم تقدّم لدمشق وعداً بتحقيق أيٍّ من مصالحها سواءٌ في استعادة الجولان أو ضمان مصالحها في لبنان[٦٤]؛ إذ وفق المسؤولين الأميركيين، لا تستحق دمشق مكافأةً على وقف دعمها للإرهاب. الأمر الذي شجع رئيس الوزراء الإسرائيلي على رفض عرض سوري عبر وسطاء لاستئناف المفاوضات نظراً إلى أنه «لا يريد خلق ظروف تخفف الضغوط الأميركية عليها»[٦٥].

حاولت دمشق تخفيف هذه الضغوط فأوعزت إلى الفصائل الفلسطينية الموجودة في سورية أن تغادر «طوعاً»، أو أن توقف على الأقل أنشطتها العامة منعاً من اتخاذها كذريعة للضغط عليها[٦٦]، وفي الوقت نفسه أبدت تجاوباً مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بالعراق عندما تغيّب مندوبها عن جلسة «مجلس الأمن» لدى التصويت على القرار (١٤٨٣)؛ لكنها سجلت تصويتها بالإيجاب على القرار[٦٧] عليه؛ فقد كانت غالبية قيادة الحزب، بمن فيها وزير الخارجية، معارضة بوضوح للقرار الذي سيشرعن بطريقة أو أخرى الاحتلال الذي تتزعمه أميركا في العراق. لذلك امتنع السفير السوري في «الأمم المتحدة» عن التصويت. أما الرئيس بشّار الأسد فلم يكن راغباً في التصعيد مع الولايات المتحدة. كما أن خرق الإجماع الدولي لا يساعد على تحسين الصورة الدولية للبلد، لذلك طلب من وزير الخارجية إعلام قيادة الحزب أن الرئيس يريدهم أن يوافقوا على قبول سورية القرار، وقد تحقق له ذلك دون أن يحضر الاجتماع مع القيادة القطرية؛ وفي اليوم التالي أبلغت سورية مجلس الأمن بأن صوتَها يعتبر «نعم»[٦٨]؛ الأمر الذي يدلّ على مدى الاضطراب الذي وصلت إليه الدبلوماسية السورية في سياستها الخارجية، ويعكس الوقت نفسه انقساماً داخل دوائر صنع القرار السياسي في سورية[٦٩]، وهو ما ظهر أيضاً في الموقف السوري من خارطة الطريق؛ ففي حين أعلن الأسد «أننا لن نتدخل في ما يقرره الفلسطينيون»[٧٠]، انطلاقاً من أن سورية ليست معنيّة بخارطة الطريق لأنها لا تؤمن لها مصالحها، أعلن الشرع في افتتاح المؤتمر الثلاثين لوزراء خارجية دول «المؤتمر الإسلامي» في طهران أن «سورية لا تعارض ولا تؤيد خارطة الطريق»[٧١].

بدت دمشق لواشنطن حينذاك أنها «لم تفهم الدرس تماماً»؛ لذلك بدأت التحرشات السياسية والإعلامية وأحياناً العسكرية بالتزايد ضد سورية؛ فقد شنّت القوات الأميركية المرابطة على الحدود السورية ـ العراقية هجوماً على قافلة عراقية داخل الحدود السورية مما أدى إلى جرح خمسة من الجنود السوريين بعد أن اعتقلتهم لفترة وجيزة[٧٢]. كان في ذلك رسالة واضحة إلى دمشق أن الولايات المتحدة ستضبط الحدود السورية ـ العراقية بذاتها ما لم تفلح دمشق في ضبطها، حتى ولو على حساب السيادة السورية على أراضيها.

لقد أصبحت الإدارة الأميركية في سياستها الخارجية أكثر أيديولوجية في منطقها وأقل ذرائعية وبراغماتية؛ ووفقاً لذلك عمدت إلى تظهير سياستها الشرق أوسطية على حساب الحقوق السورية ومصالحها؛ ولذلك خفتت الدبلوماسية السورية تماماً، وأصبح للأردن مثلاً دورٌ يفوق الدور السوري على الرغم من الدور الإقليمي المحوري الذي لعبته دمشق في العقود الثلاثة الأخيرة؛ لكن قرب الأردن من الولايات المتحدة مكّنه من لعب دور يتجاوز حدوده. ولذلك، جرى استبعاد سورية ولبنان من «قمة شرم الشيخ» في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وحضر «المعتدلون» العرب، كما أصبح يُطلق عليهم كالسعودية ومصر والبحرين والأردن ورئيس الوزراء الفلسطيني المعيّن حديثاً محمود عباس (أبو مازن)[٧٣]؛ وقد هدفت القمة بالفعل إلى إعطاء دفعة حقيقية لـ«خارطة الطريق»، عبر تأدية الفلسطينيين الشق المفروض عليهم من الخارطة.

قدّم «التورط الأميركي» في العراق بعد تصاعد عمليات المقاومة فيه، وغياب رؤية واضحة للسياسة الأميركية لما ستكون عليه الحال

بعد سقوط نظام صدّام حسين، هامش أمانٍ حقيقياً لسورية، فحاولت مد خيوطها السياسية إلى الداخل العراقي عبر لقاءات بعددٍ كبير من المسؤولين والشخصيات العراقية الحزبية والمستقلة في محاولة لإقناع واشنطن بأن لها دوراً حقيقياً في العراق، وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في ضمان الاستقرار في العراق فلا بد من مصارحة دمشق بذلك.

وبعد أن طالبت الخارجية الأميركية «الكونغرس» بتعليق قانون «محاسبة سورية» حتى لا يعيق حركتها السياسية في المنطقة، وكي لا يُقطع التبادل المعلوماتي الاستخباراتي في ما يتعلق بالتنظيمات الإرهابية[٧٤]، تحول موقف الخارجية الأميركية باتجاه دعم هذا القانون بعد «خيبتها»، على حد تعبير كولن باول من الموقف السوري.

على العموم، فإن الموقف الأميركي قد تحدد فعلاً من سورية بسبب موقفها الرافض للحرب على العراق[٧٥]، ومطالبتها بتقديم كلٍ شيء مع وعود، وبدونها أحياناً، بتحقيق شيء لها يضمن مصالحها؛ والدليل الناهض على ذلك تجاهلها تماماً في «خارطة الطريق»؛ ولم تفلح التأكيدات الأميركية والأوروبية في إقناع سورية بأنها مشمولة بـ«خارطة الطريق» في جزئها الثاني؛ إذ أدركت دمشق بيقين تام أن الإدارة الأميركية ليست جادة في استئناف مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ شنَّت إسرائيل غارة استهدفت معسكراً مهجوراً لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة» في منطقة عين الصاحب قرب دمشق[٧٦] بعد خرق واضح لـ«اتفاقية فصل القوات الموقعة بين سورية وإسرائيل» عام ١٩٧٤.

ورغم عدم وقوع أضرار بشرية أو مادية حقيقية، فإن الرسالة الإسرائيلية المطلوب من هذه الغارة إبلاغها قد وصلت تماماً، إذ عنت أن إسرائيل تبيح لنفسها ملاحقة المنظمات الفلسطينية التي تصفها بـ«الإرهابية» أينما كانت؛ ومثلما تزعم إسرائيل، فإن لدمشق دوراً في العمليات الانتحارية التي تجري داخلها، لذلك على سورية أن تتحمل وزرها. وبدا الموقف الأميركي الداعم لهذه الغارة مخيباً لآمال دمشق بشكل كبير بحيث لم تفلح دبلوماسيتها في استصدار قرار دولي يدين إسرائيل لانتهاكها الأجواء السورية[٧٧].

أعلنت سورية أنها ستمارس سياسة ضبط النفس بأقصى ما تستطيع كي لا تعطي شارون هدية التصعيد؛ لكنها هددت في الوقت نفسه بضرب المستوطنات الإسرائيلية في الجولان[٧٨]؛ ثم حاولت دمشق أن تردّ عبر «حزب اللّه» في الجنوب اللبناني بما أنّ ذلك أخف ثقلاً عليها؛ إلّا أن الإشارة الأوضح جاءت من الولايات المتحدة بإقرار «الكونغرس الأميركي» قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان»، دون أن تعترض الإدارة الأميركية[٧٩]، بعد أن كانت هذه الأخيرة قد وقفت موقفاً معارضاً منه.

وكانت مناقشة القانون في «مجلس النواب الأميركي» بمثابة إطلاق حملة ضد سورية ومواقفها تُجاه الولايات المتحدة خاصةً في العراق التي اتسعت مطالبها منها لتشمل استعادة أموال النظام العراقي السابق في البنوك السورية[٨٠]، ثم أقرّ مجلس الشيوخ قانون المحاسبة بغالبية ساحقة[٨١]. ولم يتردد الرئيس بوش في توقيع «قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية» الذي نص في صياغته الأخيرة ـ بعد تعديلاتٍ كثيرة أدخلت عليه ـ على عقوبات اقتصادية وسياسية ضد سورية تشمل حظر الصادرات الأميركية إليها ـ باستثناء الغذاء

والدواء ـ وتجميد أرصدة أفراد وهيئات سورية معيّنة، ووضع قيود على تعامل البنوك الأميركية مع سورية.

حاول الرئيس بشّار الأسد تخفيف الضغوط عليه بإطلاق مبادرة للسلام تستهدف استئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها وذلك عبر حواره مع صحيفة «النيويورك تايمز»[٨٢]؛ لكن الرد الإسرائيلي أتى عبر خطة لزيادة الاستيطان في الجولان بنسبة ٥٠ في المئة ومضاعفة عدد المستوطنين خلال ثلاث سنوات[٨٣]؛ وطالب شارون دمشق بوقف دعمها لـ«حزب الله» وطرد المنظمات الفلسطينية إذا كانت راغبة جدياً في استئناف المفاوضات مع إسرائيل[٨٤]. أما الرئيس الإسرائيلي السابق موشيه كاتساف فقد دعا بشّار الأسد إلى زيارة إسرائيل لإثبات صدقه التوصل إلى سلام، فردّت دمشق أن هذا الكلام هو هروب من السلام، واعتبرت دعوة كاتساف غير جدية[٨٥].أما الإدارة الأميركية فبدت غير معنية أبداً بالمبادرة السورية؛ بل إنها اقترحت على سورية بدلاً من ذلك أن تقتدي بليبيا في تخليها الطوعي عن أسلحة الدمار الشامل[٨٦].

مرةً أخرى حاولت دمشق تخفيف وطء الضغوط عليها عبر فتح أبواب أخرى، فاتخذت قراراً نهائياً بشأن تسريع «اتفاقية الشراكة السورية ـ الأوروبية» وجعلها كغطاء سياسي في ظل التفرد الأميركي؛ لكنها اصطدمت بالتشدد الأوروبي تجاه بند أسلحة التدمير الشامل مما أخّر توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى حتى تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٤.

حاولت السياسة السورية المراهنة على الانتخابات الأميركية الرئاسية في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٤ علّها تجلب تغييراً في إدارة بوش

التي انتهجت خطاً متشدداً تجاهها، ولذلك اتبعت سياسة «لننتظر ونرَ»؛ لكن المرشح الديمقراطي السناتور جون كيري لم يكن أقل تشدداً من بوش في تعامله مع سورية؛ إذ أعلن أنه لن يؤخر العقوبات على سورية[٨٧]. وبدت المؤسسة التشريعية الأميركية (الكونغرس) أكثر تشدداً؛ إذ خطت خطوة أخرى بعد إقرار قانون «محاسبة سورية»؛ فلقد أقرت قانوناً يطالب بسحب قواتها من لبنان فوراً ووقف دعمها لـ«حزب الله»[٨٨]، وهو في حقيقته انعكاس لقرار مجلس الأمن (١٥٥٩) الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان، وبمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق عقب دعمها التمديد للرئيس لحود بعد تعديل دستوري[٨٩] أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

العلاقات السورية ـ اللبنانية: مشقّة الأُخوة

لفهم تعقّد العلاقات السورية ـ اللبنانية لا بد من العودة إلى التاريخ قليلاً، لإبراز حجم التداخلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العلاقات بين البلدين.

لقد خرجت سورية من حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لتُعلن تجاوز مرحلة صراعاتها الداخلية والإقليمية التي امتدت منذ انقلاب حسني الزعيم الأول في عام ١٩٤٩ وحتى تسلّم حافظ الأسد السلطة في عام ١٩٧٠؛ كما أن الرئيس الراحل حافظ الأسد خرج أيضاً بشعبية ورمزية لم يكن ليحظى بهما رئيسٌ لسورية من قبل وساهم ذلك كله في تحويل سورية من موقعٍ يتنافس عليه الجميع إلى لاعب يطلب ودّه الجميع؛ فسورية بعد حرب تشرين انتقلت من البحث عن ذاتها في داخلها، إلى مرحلة إثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات التي كانت تتنافس عليها[٩٠]؛

وهذه هي الفرضية الرئيسة التي عمل الباحث الإسرائيلي موشيه ماعوز جاهداً في كتاباته على إثباتها؛ فهو يلخص تطور تحول الدور السوري كالتالي: «لقد تحولت سورية، تحت قيادة حافظ الأسد، من بلدٍ ضعيف، هشٍّ سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوة إقليمية في الشرق الأوسط؛ فسورية التي كانت لعقودٍ متتالية هدفاً لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الإسرائيلية، أصبحت بقيادة الأسد إحدى أكثر قوى المنطقة نفوذاً وتأثيراً». وهو لذلك أطلق على الأسد لقب «أبو هول دمشق»[٩١].

لقد ساعدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الأسد على أن يُصبح محط الأنظار العربية والعالمية لا سيَّما أثناء جولات كيسنجر المكوكية، وزادت من حضوره ورمزيته إلى أن استطاع استثمارها بنجاحٍ في تعزيز سلطته وضمان استقراره؛ فبعد عودة القنيطرة «المحرّرة» عن طريق «اتفاقية فصل القوات» ذهب بنفسه ليرفع العلم السوري فوقها دليلاً على استعادتها، وستُصبح هذه الصورة رمزاً يتكرر يومياً ويتابعه السوريون باستمرار. أما النظام الرسمي فقد أصبح يُطلق على الأسد «بطل التشرينينْ» في إشارة إلى «حركته التصحيحية» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ التي تمكن بعدها الأسد من الاستيلاء على الحكم في سورية، وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ الحرب التي خاضها الأسد بطموح لتحرير الجولان، لكنه لم يتمكن سوى من «استعادة» القنيطرة.

بدأ الدور الإقليمي الجديد الذي كان على سورية أن تلعبه مستقبلاً في زيارة نادرة إلى لبنان في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ للقاء الرئيس سليمان فرنجية، في مدينة شتورة على الحدود السورية ـ

اللبنانية بهدف تأكيد سورية على مساندتها الكاملة للحفاظ على سيادة لبنان وسلامة أراضيه. ولم يكد يمضي ثلاثة أشهر على هذا اللقاء حتى اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٥[٩٢]. فدخل لبنان مرحلةً من الصراعات المتقلّبة والتحالفات المتبدلّة أنهت تماماً سلطة الدولة، فتحول إلى مقاطعاتٍ تحكمها عصاباتٌ مسلحة تُدير مناطقها وفق تحالفاتها الطائفية والسياسية. لقد كان التدخل السوري السياسي مبكراً بقَصْد وقف القتال بين الأطراف المتناحرة؛ فلبنان لا يمثّل فقط عمقاً استراتيجياً لسورية، وإنما الحفاظ على وحدته هو جزءٌ من الاستراتيجية السورية التي اتبعها الأسد لمراعاة التوازن مع الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً أن لبنان يأخذ موقعاً حساساً بالنسبة إلى كل من سورية وإسرائيل؛ وإذا كان الأسد قد حسم خياره بالتدخل في لبنان لعوامل استراتيجية بغية تعزيز الجبهة الشرقية، فإن التدخل العسكري السوري كان في واقع الأمر متأخراً عن بداية اندلاع الحرب الأهلية؛ فقد حاول الأسد قبل كل شيء تسوية الصراع بين الأطراف سياسياً، ولعب وزير الخارجية آنذاك عبد الحليم خدام دوراً نشطاً من خلال زياراته ولقاءاته المتكررة حتى لقّبه اللبنانيون بـ «الوالي»؛ وأصرّ الأسد على الوصول إلى «تسوية سياسية» للحرب بين الطرف المسيحي الماروني وبين «الحركة الوطنية اللبنانية»، وهو ما تحقق حين رعت دمشق الإعلان عن «الوثيقة الدستورية» اللبنانية في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧٦[٩٣].

استمر التصعيد الإسرائيلي على لبنان بهدف تأجيج الانقسام الطائفي فيه، على الأخص حينما كانت كل عملية إسرائيلية تستهدف الفلسطينيين في لبنان، ينقسم الموقف بشأنها في لبنان إلى خصمين: الطرف المسيحي كان يرى ضرورة أن تُعاقب الدولة

الفلسطينيين كي لا تتكرر عملياتهم من داخل الأراضي اللبنانية؛ في حين أن الطرف المسلم واليساري الذي تزعمه بامتياز الراحل كمال جنبلاط(٩٤) كان يُطالب بأن يتدخل الجيش اللبناني ليدافع عن الفلسطينيين ويحميهم؛ واشتدت الهجمات الإسرائيلية ردّاً على العمليات الفدائية التي قام بها الفلسطينيون داخل إسرائيل.

لكن هذه الهجمات الفلسطينية المتكررة والمتواترة بحدة وضعت المنطقة على شفا حرب جديدة، مما أشعر وزير الخارجية الأميركي كيسنجر بضرورة التدخل من جديد ووضع حدٍّ لها وقطع طريق إمدادها وتغذيتها الرئيسي الذي طالما اعتبرت واشنطن أنه كامنٌ في دمشق، فنقلت إلى الأسد وعبر سفيرها في دمشق ريتشارد مورفي أن إسرائيل قد تضطر إلى التدخل في لبنان لوضع حدٍّ للعمليات الفلسطينية عبر الحدود اللبنانية؛ شعر الأسد عندئذٍ بأن إسرائيل ربما تتدخل عسكرياً في لبنان؛ وما عزّز مخاوفه هو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً في تلك الفترة كان إسحق رابين، وهو «بطل» حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

رغم ذلك، فقد كان الأسد متردداً في الدخول إلى لبنان خصوصاً مع التحذيرات الأميركية التي كان ينقلها السفير الأميركي لدى دمشق ريتشارد مورفي، وأخطرها كان في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، الذي حذّر صراحةً أن «إسرائيل تعتبر أي تدخل أجنبي (سوري) مسلح في لبنان، تهديداً خطيراً للغاية».

اتجهت الحسابات الدولية التي كانت تديرها الولايات المتحدة بمفردها؛ ذلك أن موقف الاتحاد السوفياتي كان ينحصر في المساندة المعنوية لجنبلاط وقد تحفّظت على التدخل السوري في لبنان لمواجهته، لكن هذا التحفظ كان أشبه بالغمامة العابرة التي عرف

الأسد كيف يزيحها بسهولة عن سماء دمشق ـ موسكو في أول لقاءٍ له مع بريجينيف في موسكو. وهكذا، فقد اتفقت بشكل نادر المصالح الأميركية مع السورية في ضرورة التدخل السوري في لبنان لحماية المسيحيين، فضمنت الولايات المتحدة إسرائيل بعدم تدخلها لحفظ المصالح السورية في لبنان. وبالمقابل، حافظت سورية في تدخلها العسكري على الوجود المسيحي الماروني الذي كان موالياً لإسرائيل، ووافق الطرفان على ما سُمي اتفاقية «الخط الأحمر»، وهي الاتفاقية غير المكتوبة وغير الموقّعة التي لا تعترف بوجودها سورية ولا تصدّق ما جاء فيها؛ وتقضي هذه الاتفاقية، كما جاء في رسالةٍ بعث بها وزير الخارجية الإسرائيلي آيغال آلون إلى كيسنجر نقلها بدوره إلى دمشق، أن يكون الانتشار السوري في البحر والجو محدوداً ولا يتجاوز شمالي خط صيدا ــ جزين (الخط الأحمر)، وألّا تجلب القوات السورية معها «صواريخ سام» إلى الجنوب من طريق دمشق ـ بيروت؛ مقابل ذلك، تعترف إسرائيل بالمصالح السورية في أجزاء من لبنان(٩٥).

غير أن طريق الأسد إلى التدخل السوري في لبنان لم يكن معبّداً تماماً؛ إذ كان الأسد قد راهن بعد فشل «الوثيقة الدستورية» على انتخاب إلياس سركيس رئيساً للجمهورية في أيار/ مايو ١٩٧٦ قبل موعد انتهاء ولاية فرنجية بفترة مبكرة، وحسم الأسد في النهاية خياره بدخول قواته العسكرية إلى لبنان لحماية معاقل المسيحيين. وعشية اتخاذ هذا القرار شهدت القيادة القطرية في سورية جلسةً حادة وتضارباً بالكراسي بين الموافقين على التدخل والمعارضين، بل إن أحد قادة الفرق العسكرية فضّل ترك قيادة الفرقة على الدخول بها إلى لبنان(٩٦)، لكن القيادة اتخذت في النهاية قرارها بالتدخل في لبنان على اعتبار أنه «واجبٌ قومي» للحفاظ على وحدة لبنان

وسلامة أراضيه من التدخل الأجنبي، وأرسل الأسد على الفور في ١ أيار/ مايو ١٩٧٦ قوةً مسلحة تعدادها ٤٠٠٠ جندي مع ٢٥٠ مصفحة لدخول لبنان. وقد سحب الأسد معظم وحداته المسلحة على خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان ووزعها بين لبنان والحدود السورية العراقية المتوترة، وتمكنت على الفور من فك الحصار عن المسيحيين المتمركزين في مدينة زحلة الواقعة في وادي البقاع(٩٧)؛ لكن تدخل الأسد هذا، الذي قدِّر له في البداية أن يكون محدوداً، امتدَّ شيئاً فشيئاً في الأراضي اللبنانية وأخذ شكلاً مأساوياً في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٦ حينما كانت القوات السورية تحاصر المعاقل الفلسطينية واليسارية في ميناء صيدا في الجنوب وحوله، فوقعت الدبابات السورية في كمين نصبته لها القوات الفلسطينية وحدثت عمليات قتل غير إنسانية آلمت الأسد وخلقت لديه منذ تلك اللحظة عداءً شخصياً لا يزول مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ لكن معركة صيدا لم تكن النهاية بل كانت بداية التورّط السوري الحقيقي في الحرب الأهلية اللبنانية؛ ذلك أن سورية بعدئذٍ لم تعد راعياً إقليمياً للبنان، بل أصبحت طرفاً في هذه الحرب التي ازدادت وحشية مع معركة «تل الزعتر» التي حاصر فيها جيش كميل شمعون (النمور) بقيادة ابنه داني ثلاثين ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين والشيعة، حتى سقط المخيم في النهاية في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٧٦ مُسدلاً الستار على مذبحةٍ وحشية راح ضحيتها ما يعادل ثلاثة آلاف مدني قضى معظمهم نحبه ذبحاً على أيدي «جيش النمور»(٩٨).

أثار التدخل السوري في لبنان، لتأييد الطرف المسيحي على حساب الطرف الفلسطيني، في وجه الأسد عاصفةً من الرفض

ممزوج بالغضب، وزالت عنه تلك الصورة التي رافقته عقب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، صورة الزعيم الذي يحرص على مصالح أمته العربية ويسعى جاهداً لتحقيق التضامن العربي ضد «العدو الصهيوني»؛ فقد كانت تلك الحرب قد منحته شعبيةً على مستوى العالم العربي كان يطمح باستمرار إلى تعزيزها ليصبح الوريث الشرعي للزعيم الممجد في الذاكرة العربية جمال عبد الناصر؛ لكن الاحتجاجات تصاعدت داخلياً وعربياً ودولياً، ولم يكن كلُّ ذلك ليثني الأسد عن تدخله الذي رأى فيه «واجباً قومياً»، وسيسعى فيما بعد إلى إضفاء هذه الصفة على تدخله أثناء «مؤتمر المصالحة» الذي عقد في الرياض في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ عندما جرى الاعتراف بالقوات السورية على أساس أنها «قوات الردع العربية»، مما اعتُبر نصراً دبلوماسياً للرئيس الأسد الذي حصل أيضاً على دعمٍ مادي من كلٍّ من الكويت والسعودية بعد أن كان قد انقطع بسبب دخول القوات السورية إلى لبنان.

وتقوّى موقف الأسد عربياً وتشدّد وبعد «مؤتمر القاهرة» المنعقد في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ فأقرّت «جامعة الدول العربية» نهائياً جسم «قوات الردع العربية» المؤلفة من ٣٠ ألف جندي بمشاركة عدد من البلدان العربية كالعربية السعودية والكويت وليبيا وتونس والسودان؛ لكن العدد الأكبر من هذه القوات كان سورياً[٩٩].

كان لبنان إذاً بداية الدخول السوري الصريح في اللعبة الإقليمية، ثم سيطرتها عليها بشكل كامل، وقد تعزز ذلك عند إدراك الأسد مغزى التحولات الدولية بعد حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩٠؛ إذ استبصر أن هدفه في تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل

أصبح غير ممكن بسبب التحولات الطارئة في الاتحاد السوفياتي حليفه الرئيس، فتكيّف بشيءٍ من الحذر مع الاستراتيجية الأميركية الجديدة في المنطقة؛ لكنه لم يتخلَّ عن تطوير قوته العسكرية بما يؤهلها لردع الإسرائيليين عن المجازفة والدخول في مخاطر غير محمودة العواقب؛ وما اعتضَدت به قوة سورية على الردع هو احتفاظها بقواتها في الأراضي اللبنانية ووضعها في مواقع عسكرية استراتيجية لحماية الحدود الغربية والجنوبية الغربية في حال نشوب أيّ هجوم إسرائيلي مفاجئ. ومن هذا المنطلق، تحول الأسد في تخطيطه الاستراتيجي للصراع مع إسرائيل من تحقيق «التوازن الاستراتيجي» من طرفٍ واحد، إلى إثبات «قدرة الردع العسكرية» من طرفٍ واحد أيضاً، وأصبح اعتماده على كوريا الشمالية التي احتفظت معها سورية بعلاقاتٍ سياسية وعسكرية؛ لكن ذلك لم يمنع الأسد في المقابل من استثمار حرب الخليج للحصول على مكاسب سياسية ومالية، بعدما تيقّن أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي بإمكانها الضغط على إسرائيل من أجل تحقيق حلٍ عادل وشامل ودائم للصراع العربي ـ الإسرائيلي في المنطقة؛ الأمر الذي شجّعه على الاستجابة للرغبة الأميركية في تحقيق حلفٍ دولي ضد العراق على أمل أن تترجم فيما بعد بعرفانٍ للجميل، جزاء ما قطعته الولايات المتحدة من وعود لسورية ولغيرها من أطراف الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وللحفاظ على مصالحه في لبنان.

أصبح الأسد بعد ذلك يستخدم لبنان كمسرحٍ لتغيير الخارطة الإقليمية بشكلٍ يوظفه باستمرار في كل مرةٍ يشعر فيها بالتهميش أو الخسارة؛ فعقب «قمة شرم الشيخ» في عام ١٩٩٦ على سبيل

المثال، لجأ الأسد إلى لبنان، ذاك المسرح الذي ظلَّ لأكثر من عشرين عاماً الميدان الذي ألحق فيه الهزيمة بعددٍ كبير من التحديات الإقليمية والدولية، وإفساد المجهودات الأميركية لإعادة ترتيب المنطقة دون سورية، ابتداءً من «مؤتمر جنيف» عام ١٩٧٣، ومروراً بمبادرة ريغان ١٩٨٢ فخطة شولتز ١٩٨٧ وانتهاءً بعملية تصفية الحسابات عام ١٩٩٣[١٠٠].

فلقد بدأت حكومة إسحاق رابين آنذاك في عام ١٩٩٣ تصعيداً عسكرياً غير مسبوق على الجنوب اللبناني؛ إذ شنّت القوات الإسرائيلية عملية أطلقت عليها اسم «تصفية الحسابات»، استمرت لسبعة أيام، عقاباً على الغارات المتتابعة التي قام بها «حزب اللّه» على الشريط اللبناني المحتل الذي تعتبره إسرائيل حزاماً أمنياً لها، في حين يعتبره اللبنانيون والسوريون «المنطقة غير الآمنة»؛ وقد شملت العملية مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، أسفرت عن ١٣٠ قتيلاً و٥٠٠ جريح، فضلاً عن ١٢٠ قرية دُمِّر فيها عشرة آلاف منزل، وبلغ عدد المشردين ٣٠٠ ألف، كما قُوِّضت منشآت عامة مدنية كالمدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه. أما على الجانب الإسرائيلي، فقد بلغت الخسائر مقتل ٢٦ جندياً فقط و٦٧ جندياً جريحاً، كما أعلن عن ذلك الناطق باسم الجيش الإسرائيلي[١٠١]؛ ولم يكن لهذه العملية أن تتوقف إلّا بعد التوصل إلى «تفاهم» شفهي غير مكتوب أصبح يُعرف بـ«تفاهم تموز/ يوليو» يقضي بوقف «حزب اللّه» إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل، في مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين؛ وقد جرى التوصل إلى هذا التفاهم بعد وساطة أميركية بين الطرف السوري واللبناني من جهة والطرف الإسرائيلي

من جهة أخرى[١٠٢]؛ إذ أصرّ السوريون حينذاك وخصوصاً الرئيس حافظ الأسد على حق «حزب اللّه» في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في بلاده، وأن على الحظر أن يشمل فقط الهجمات ضد المدنيين من قِبَل الطرفين معاً.

أدرك رابين أنه إذا أصر على موافقة سورية على هذا التفاهم فعليه أن يقبل هذه الشروط؛ ولذلك أخبر دنيس روس المبعوث الأميركي الخاص بعملية سلام الشرق الأوسط موافقته على الشروط على أن تتوافر الموافقة السورية، وحين أعلن الأسد موافقته نشأ ما سُمّي «تفاهم تموز/يوليو» ١٩٩٣.

لقد اعتبر الإسرائيليون هذا التفاهم نصراً لهم لا سيّما أنه يلقي المسؤولية على عاتق السوريين من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار، والمحافظة على الشروط التي ستمكّن من تحقيقه؛ ورأوا أنه يتيح لقواعد حوار جديدة مع سورية ولبنان بما يدفع عملية السلام قدماً إلى الأمام، على حد تعبير أوري ساغي رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في تلك الفترة[١٠٣]؛ وكانت فرصةً مناسبةً لرابين أيضاً أن يمتدح السوريين على وفائهم بالتزاماتهم سواءٌ أكانت شفهية أم مكتوبة. أما الأسد فقد كان رأيه في التفاهم مختلفاً تماماً؛ إذ اعتبر أن «الاتفاق محدد جداً ومحدود جداً، يتوقف العدوان الإسرائيلي فتتوقف صواريخ الكاتيوشا. باعتبار أن الكاتيوشا استُخدمت للرد، ولم تكن هي السبب، بل الذريعة، كما حاولوا أن يوُهموا العالم»[١٠٤]. وكان وزير الخارجية السوري وقتئذٍ فاروق الشرع صريحاً فعلاً؛ إذ رأى أن «العدوان الأخير على لبنان يمكن حسبما نعتقد أن ينسف عملية السلام برمتها، ولسنا مستعدين لمواصلة المفاوضات تحت تهديد

المدافع الإسرائيلية»[١٠٥]. وعندما ارتبك المسؤولون اللبنانيون وأعلنوا عن انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، عادوا بعد اللقاء مع الأسد في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣ ليُعلنوا أن «لا وجود للجيش اللبناني في الجنوب وأن ذلك سببه إرباك وتسرع وارتجال»، وقد «استطاع الأسد أن يحفظنا من إرباكنا، ويخرجنا من تسرعنا، ويعيد الأمور إلى مسارها»[١٠٦]. وهكذا، فلم يكن الأسد ليسمح للقوة العسكرية الإسرائيلية أن تغيّر حساباته الاستراتيجية في الجنوب اللبناني، فأصرَّ على دور المقاومة في الجنوب اللبناني، وقد حصلت بعد هذا التفاهم غير المكتوب على شرعية الدفاع عن الأراضي اللبنانية المحتلة، الأمر الذي كانت تستثمره باستمرار في إرهاق الجيش الإسرائيلي الذي خسر ٩٩ جندياً في المنطقة الحدودية من عام ١٩٨٥، أي في وقت انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة واحتلالها لها حتى تموز/ يوليو ١٩٩٣[١٠٧]؛ ورغم أن الرقم ضئيلٌ بالمقارنة بخسائر اللبنانيين إلّا أنه كافٍ لإشعار الإسرائيليين بعدم الأمان، خصوصاً في ظل اهتمام إعلامي ووجود رفض شعبي إسرائيلي لبقاء الاحتلال في الجنوب اللبناني.

لذلك، فإن الإسرائيليين كانوا على الدوام يحمّلون سورية المسؤولية عن تصاعد عمليات «حزب الله» في الجنوب، وكانوا في بعض الأحيان يعتبرون أنها تحصل برغبةٍ من الأسد أو بموافقةٍ شخصية منه؛ ولذلك غالباً ما كانت تجري مناقشة التوتر في الجنوب اللبناني في جلسات المحادثات السورية ــ الإسرائيلية، الأمر الذي كان السوريون يرفضون مناقشته باستمرار لأنه يتعلق بالوفد اللبناني[١٠٨]. ورغم استمرار المفاوضات، فإن الجبهة في الجنوب اللبناني لم تهدأ أبداً، بل كانت تشهد أحياناً تصعيداً يُنذر بأزمة

سورية ـ إسرائيلية لا حدود لها؛ فلم يكن الأسد بوصفه سياسياً واقعياً يؤمن بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية، إنما كان يعتقد أن الدبلوماسية إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية وحققت الدعم العربي والدولي لسورية فإنها تشكل أداةً لا غنى عنها في المواجهة مع إسرائيل، لا سيّما أن الدبلوماسية مكّنت إسرائيل قبلئذٍ من الإفلات من عواقب عدوانها المتكرر على العرب(١٠٩). لذلك، فقد كان الإسرائيليون يتلقون ضربات موجعة في الجنوب اللبناني في الوقت نفسه الذي كان السوريون يتحدثون معهم عن السلام الكامل؛ فضلاً عن أن الأسد كان بارعاً في الدمج بين الدبلوماسية والضغط؛ فقد كان يرى أن الانسحاب من الأراضي المحتلة يجب ألّا يجري التفاوض فيه أصلاً لأنه حسب قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن لجوء الأسد إليه إلّا بعد إدراكه أن استرجاع هذه الأراضي عن طريق الحرب أصبح متعذراً وغير ممكن، ولذلك فقد كان يعتبر أن الهجمات التي يقوم بها «حزب اللّه» مقاومة مشروعة لا يجوز التشكيك أبداً فيها أو في وطنيتها، بل يجب دعمها واحتضانها حتى تحقق أهدافها.

ثم بدأت إسرائيل عمليتها في الجنوب اللبناني التي أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب»، في ١١ نيسان/ أبريل واستمرت حتى ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٦. كان الهدف وقف الهجمات التي كان يشنّها «حزب اللّه نهائياً» على «المنطقة الآمنة» في الجنوب اللبناني، حيث تصاعدت هجمات «حزب اللّه» في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ ضد «جيش لبنان الجنوبي» والقوات الإسرائيلية المتواجدة والمحتلة في الجنوب اللبناني. حاولت آنذاك الولايات المتحدة أن تدفع كلاً من سورية وإسرائيل إلى تهدئة الأمور معتبرةً أن التصعيد

ليس في مصلحة الأطراف جميعاً؛ ونقل السفير الأميركي في إسرائيل مارتن انديك رسالة إلى بيريز يطلب فيها منه أن تمتنع إسرائيل عن أي عمليات عسكرية في جنوب لبنان[١١٠]. في الوقت نفسه، لم يكن الأسد راغباً في التصعيد على الرغم من العزلة الدولية التي أقيمت حوله بعد «قمة شرم الشيخ» التي كان من وظيفتها «إدانة الإرهاب» بعد عمليات «حماس» داخل إسرائيل، وهو ما رفضته سورية وامتنعت عن المشاركة فيه.

بعد ذلك شعر الأميركيون أن من واجبهم إخراج الأسد من عزلته لأن إحساسه بذلك من شأنه أن يقلب الأمور رأساً على عقب؛ لكن إسرائيل بدأت عمليتها في الجنوب اللبناني التي أطلقت عليها اسم «عناقيد الغضب»، كما تقدم. لقد هدفت هذه العملية إلى تحقيق عددٍ من الأهداف: أولاً: تحسين الوضع الانتخابي لبيريز، خصوصاً أن استطلاعات الرأي أصبحت تعطيه نسبة متدنية مقارنة بخصمه الليكودي نتنياهو. ثانياً: تعديل «تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣» لمصلحة إسرائيل عن طريق حسم الهجمات التي يشنها «حزب اللّه» نهائياً على «المنطقة الآمنة» في الجنوب اللبناني. وثالثاً: محاولة إسرائيل للقفز مباشرةً باتجاه خطة سلام إسرائيلية ــ لبنانية دون المرور بسورية تكفل إعادة انتشار الجيش اللبناني في المناطق التي يشغلها «حزب اللّه» في ذلك الوقت[١١١]؛ لذلك، بدأت الطائرات الإسرائيلية بغارات مستمرة على منطقة صور ثم توسعت هذه الغارات في الأيام التالية لتشمل منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت؛ وبانتهاء العملية كانت الغارات قد شملت ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية ومستشفيات ومدارس ومحطات كهرباء، وأدى ذلك إلى مقتل ١٥٣ مدنياً و٥ عسكريين سوريين و١٣ مقاتلاً من «حزب اللّه»،

وجرح ٣٥٩ مدنياً و٩ عسكريين بمن فيهم ضحايا مجزرة قانا[١١٢] التي لعبت دوراً حاسماً في إنهاء العملية باكراً؛ فلقد قصفت الطائرات الإسرائيلية في ١٨ نيسان/ أبريل مبنىً تابعاً لـ«الأمم المتحدة» كان قد لجأ إليه أكثر من ١٥٠ مدنياً لبنانياً معظمهم من العائلات والنساء والأطفال مما تسبّب في حرق المبنى وسقوط ما يزيد على ٣٠٠ شهيد. لكن، رغم هذه المجزرة فقد استمرت الطائرات الإسرائيلية بعملها الهجومي في حين ظهر بيريز على شاشة التلفزيون الإسرائيلي ليعلن أن مبنى «الأمم المتحدة» قُصف عن طريق الخطإ وأن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يكن يعلم بتجمع للمدنيين هناك[١١٣]. وأثناء مناقشته للموقف اعتبر جيش الدفاع الإسرائيلي أن قرار القصف كان له ما يبرره؛ فمعظم الضربات دقيقة وأصابت أهدافها وإن كانت بعض القذائف للأسف قد حادت عن الهدف، وحتى لو كنا قمنا بتصوير المخيم قبل ساعات من القصف لَما كان في وسعنا رؤية اللاجئين لأنهم كانوا في حظيرتين مسقوفتين[١١٤]. لقد تحولت العملية العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني من نجاح يُؤمل قطف ثماره إلى مأزقٍ موحل لم يعرف بيريز كيف يخرج منه خصوصاً بعد مجزرة قانا[١١٥]؛ فقد خسر التأييد العربي والدولي الذي حصل عليه في «قمة شرم الشيخ»، وبعد أن كان يشترط على الأسد شروطاً لاستئناف المفاوضات، فإنه أصبح الآن يناضل قدر استطاعته لتخفيف عبء الشروط التي فرضها الأسد عليه، وظهر الأسد مجدداً إلى دائرة الضوء بعد محاولة عزله في شرم الشيخ؛ فوزراء خارجية كلٍّ من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا كلهم بدأوا يطرقون بابه لإقناعه بالتوصل إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار؛ «لكن لا شيء يدعو للعجلة»، كما أخبر أحد زائريه، وهو ما كان يثير استياء بيريز وحنقه

وكأن الأسد يريد بذلك الإمعان في إذلاله واحتقاره[١١٦].

نجحت جهود كريستوفر في ٢٦ نيسان/ أبريل في الوصول إلى نص وقف إطلاق النار بين الطرفين، بعد سلسلة لقاءات أجراها كريستوفر مع الأسد وبيريز؛ فقد نصَّ «الاتفاق الجديد» على أن المجموعات المسلحة في لبنان لن تقوم بهجمات صواريخ كاتيوشا أو أي نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل، كما تمتنع إسرائيل والمتعاونون معها عن إطلاق أي نوع من السلاح على المدنيين أو على الأهداف المدنية في لبنان؛ بالإضافة إلى هذا، يلتزم الطرفان بالتأكيد أن لا يكون المدنيون هدفاً للهجوم تحت أية ظروف، كما لا يجوز استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية كقواعد لإطلاق الهجمات، وأخيراً يؤكد «الاتفاق» أنه بدون خرق هذا التفاهم فلا يوجد هناك ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس[١١٧]؛ وشُكّلت مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وسورية وإسرائيل تكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم، كما ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة. وقد جاء نص «الاتفاق» مكتوباً بالإنكليزية بناءً على موافقة كل الأطراف الواردة فيه؛ وواضحٌ أنه قد منح ميزات للمقاومة اللبنانية لم تحظ بها في «تفاهم تموز/ يوليو ١٩٩٣»؛ إذ هو لم يشر إلى وضع أية قيود على نشاط هذه المقاومة للوجود العسكري الإسرائيلي في لبنان، في ما عدا القيود الإنسانية المفروضة على إسرائيل نفسها؛ وفي ذلك اعترافٌ صريح بشرعية المقاومة وحقها في الوجود والدفاع عن نفسها، كما أنه نص على آلية للرصد والمراقبة لتنفيذه، وقد شرعت المفاوضات على تكوينها بواشنطن ابتداءً من ١٠ أيار/ مايو إلى أن اتُّفق على صيغته النهائية في ٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦ بعد تشكيل حكومة نتنياهو.

العلاقة السورية ـ اللبنانية بعد عام ٢٠٠٠

دخلت العلاقة السورية ـ اللبنانية منعطفاً جديداً بدأ من الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في أيار/مايو ٢٠٠٠ قبل وفاة الأسد بأيام قليلة؛ فقد انسحبت إسرائيل من الجنوب اللبناني بكامله في ٢٤ أيار/ مايو باستثناء مزارع شبعا التي استثناها مجلس الأمن معتبراً أنها خاضعة للسيادة السورية[١١٨]، في حين أكد السوريون أنها تتبع للسيطرة اللبنانية[١١٩]، هذا بالإضافة إلى بعض الخلافات حول نقاط ترسيم الخط الأزرق؛ وما سرّع الانسحاب الإسرائيلي من لبنان كان وصول معلومات استخباراتية لباراك حول صحة الأسد تؤكد له أن وضعه الصحي حرجٌ تماماً[١٢٠]، وأنه احتاج إلى منشطات للمشاركة في «قمة جنيف» مع الرئيس كلينتون التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٠؛ ولذلك حسم باراك خياره بالانسحاب المبكر من لبنان حتى قبل الموعد المقرر في تموز/ يوليو ٢٠٠٠؛ لأنه خشي أن تفلت الأمور بوفاة الأسد ولا أحد على الإطلاق كان يعرف حقيقة السيناريو المعدّ لخلافة الأسد، وإن كان الجميع يتوقع أن ابنه بشّار سيكون وريث أبيه، لكن نجاح السيناريو وتمامه كانا في علم الغيب؛ لذلك قرر باراك الانسحاب والأسد على قيد الحياة، لأنه أوثقُ ضامن لعدم حدوث اعتداءات على الجبهة اللبنانية تضع المنطقة على شفا حرب لا يبدو الجميع مستعداً لها.

ثم بعد وفاة الأسد ومجيء الرئيس بشّار الأسد أصبحت العلاقة السورية ـ اللبنانية موضع نقاش جدي داخل الساحة اللبنانية، خصوصاً مع صعود الاحتجاجات الداخلية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقاً لـ«اتفاق الطائف»، نظراً إلى انتهاء دورها؛ لكن التغير الدولي كان الأهم في حجمه؛ فحدث ١١ أيلول/

سبتمبر مع مجيء إدارة أميركية جديدة بأجندة دولية وإقليمية مختلفة، ثم حرب العراق وانتهاءً بصدور «القرار ١٥٥٩» الذي دعا إلى احترام سيادة لبنان وكان بمثابة الصفعة الموجهة إلى دمشق عقب دعمها التمديد للرئيس لحود بعد تعديل دستوري[١٢١]، أثار الكثير من النقاش والاحتجاجات ضده داخل لبنان.

كانت سورية قد أعادت انتشار قواتها العسكرية في لبنان أربع مرات قبل صدور القرار الدولي؛ لكن الجديد هذه المرة كان التشدد الفرنسي إزاءها؛ ولذلك وجدت نفسها في «مأزق صعب» في لبنان. وتمثلت الخسارة السورية الكبرى من هذه الخطوة في توتر «العلاقة الاستراتيجية» مع فرنسا، بعدما وصلت هذه العلاقة إلى مستوى متقدم جداً من التنسيق والتوحد في المواقف، فأعاد الموقف الفرنسي في «مجلس الأمن»، الذي كان المحرك الفعلي لصدور «القرار ١٥٥٩»، العلاقة السورية ـ الفرنسية إلى زمن التوجس والترقب والحذر، لا سيّما أن دمشق باتت وحيدة تماماً على الرغم من توقيعها «اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي» بالأحرف الأولى في مطلع تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٤.

لكن مع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري دخلنا حقبة جديدة ذات عناوين مختلفة لم تكن جذرية على مستوى علاقات سورية بلبنان فحسب، وإنما على مستوى علاقات سورية الإقليمية والدولية أيضاً؛ فبخصوص المعارضة اللبنانية التي أطلقت «انتفاضة الاستقلال» حان الوقت بالنسبة إليها كي تُصاغ هذه العلاقة وفق منطق مختلف عن «المسار الواحد» أو الشعار الشهير: «شعبٌ واحد في دولتين».

أما المجتمع الدولي الذي دفع بالقرار ١٥٥٩ بعد اغتيال الحريري

إلى قائمة أولوياته علماً أنه كان قد صدر قبل اغتياله، كما ذكرنا ذلك سابقاً، واتفقت عليه الرؤيتان الأميركية والأوروبية، فإنه أصبح لا يرى في العلاقة السورية ـ اللبنانية إلّا «احتلالاً» سوريّاً قائماً على الهيمنة والسيطرة الأمنية والاستخباراتية، لأن سورية كانت قد اتُّهمت باغتيال الحريري أو هي مسؤولة بشكلٍ غير مباشر عن اغتياله بسبب سيطرتها المحكمة على الوضع الأمني في لبنان[١٢٢].

نالت المعارضة اللبنانية بعد ذلك معظم مقاعد مجلس النواب عقب فوزها في الانتخابات النيابية؛ فقد أمسكت زمام المبادرة بشكلٍ كامل؛ بيد أن دمشق تتحمل مسؤوليةً كاملة عن تدهور علاقتها بلبنان لتجاهلها التام ضرورة تأسيس هذه العلاقة وفق أسس جديدة تتجاوز مبادئ «الخاصرة الرخوة» أو معنى «الملف»، وهو ما راكم الأخطاء بشكل أتاح لها الانفجار دفعةً واحدة في وجه دمشق.

لقد كانت دمشق تصر باستمرار على أن العلاقة بين الطرفين تحكمها اتفاقيات ومواثيق وأن هذه العلاقة تحددها مؤسسات الدولتين. وهكذا، فإن قصر نظر السياسة السورية، التي أكثر ما تؤمن بالأشخاص في جديتها في بناء السياسات الاستراتيجية الحقيقية، جعلها تتخذ قراراً بالتمديد للرئيس إميل لحود وفرضه عبر مجلس النواب اللبناني بشكل أو بآخر. ولم يجد السوريون في الحقيقة، عدا اللبنانيين، تبريراً شرعياً واحداً يشرعن هذه الخطوة أو يجعلها مستساغة[١٢٣].

ثم جاء «الإعلان السوري» بانسحاب قواتها واستخباراتها الكاملة قبل نهاية شهر نيسان /أبريل ٢٠٠٥ ليطوي بالكامل صفحة الدور الإقليمي السوري؛ فلبنان افتتح الدور الإقليمي لسورية في عام ١٩٧٦وهي نفسها اختتمته.

ولقد اعتبر الشرع وزير الخارجية السوري خلال المؤتمر الصحفي الذي جمعه مع المندوب الدولي لارسن أن دمشق بانسحابها الكامل من لبنان تكون قد نفّذت الشق المتعلق بها في «القرار ١٥٥٩»، وأصبح الشق الآخر لبنانياً محضاً؛ وكان الكلام ذاته قد أعلنه الأسد خلال خطابه أمام «مجلس الشعب» في الخامس من آذار/مارس الفائت عندما أشار صراحةً إلى أن سورية تكون «بانتهاء هذا الانسحاب قد أوفت بالتزاماتها وفق الطائف ومقتضيات القرار ١٥٥٩»؛ بل إن الأسد طلب من لارسن تشكيل لجنة تحقيق دولية تؤكد تنفيذها الكامل للشق المتعلق بها في القرار، وذلك خوفاً من اتخاذه ذريعة بيد أطراف دولية تحاول من خلاله تمديد الأزمة عبر إظهار مماطلة سورية في تنفيذ التزاماتها.

نفّذت دمشق الشق المتعلق بها في «القرار ١٥٥٩» تحت ضغط دولي شديد وصل درجة التلويح بخيارات أخرى استناداً إلى «البند السابع». لقد استُخدمت كافة العصي الممكنة؛ لكن دون تبيان أية جزرة، ولذلك لم يعد منطق الرئيس بشار الأسد في المقايضة هنا واقعياً أو قابلاً للتحقق أو الصرف؛ فإدارة الرئيس الأميركي جورج بوش ترى أن على دمشق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها في ما يتعلق بالعراق ولبنان وفلسطين دون شكر على واجبها المنوط بها. وفي الوقت نفسه، تبدو دمشق مقتنعةً تماماً بأن الانسحاب لن يكون نهاية الضغوط الأميركية عليها، وهذا ما حصل فعلاً؛ فالولايات المتحدة انتظرت ملف الانسحاب حتى أُغلق نهائياً لتفتح ملفاً آخر يتعلق بالوجود الاستخباراتي والضغط لتنفيذ الشق الآخر من «القرار ١٥٥٩» المتعلق بنزع سلاح «حزب الله».

ثم صدر قرار جديد من «مجلس الأمن ١٦٣٦»، أتى على عدم

تعاون سورية الكافي مع «مجلس الأمن» في ما يتعلق بلجنة التحقيق الدولية المنوطة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وقد صيغ ضمن الفصل السابع لـ«ميثاق الأمم المتحدة» مما جعل التلويح بالعقوبات الدولية كعصا غليظة قابلة للتطبيق في أية لحظة، خصوصاً أن القرار الدولي قد أعطى لجنة التحقيق الدولية المستقلة صلاحيات مطلقة؛ ثم نص «التقرير الثاني للرئيس السابق للجنة التحقيق الدولية المكلّفة بالتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ديتلف ميليس على عدم التعاون السوري مع اللجنة، مما فتح حينذاك الباب على خيارات عدة بدا أسوأها العقوبات الدولية، لا سيّما بعد تأكيد القرار الدولي السابق بقرار آخر رقم ١٦٤٤. ثم أصدر «مجلس الأمن» قراراً جديداً حمل الرقم ١٦٨٠، وذلك بتأييد ١٣ دولة وامتناع الصين وروسيا عن التصويت؛ وقد دعا إلى ترسيم الحدود المشتركة بين لبنان وسورية «خصوصا في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع (في إشارة الى منطقة مزارع شبعا)، وإقامة علاقات وتمثيل ديلوماسي كاملين». وأهاب المجلس بالحكومة السورية أن تتخذ إجراءات مماثلة لتلك التي اتخذتها الحكومة اللبنانية. «ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية»، كان ردّ دمشق عنيفاً؛ إذ وصفت الخارجية السورية القرار بأنه «إجراء غير مسبوق» و «تدخل في صلب الشؤون السيادية والثنائية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستفزاز يعقّد الأمور»[١٢٤] .

وقد حذر وزير الخارجية السوري وليد المعلم من أن «الدفع في اتجاه توتير الأجواء لا يخدم مصالح لبنان قبل سورية»، معتبراً أن موضوعَي ترسيم الحدود، بدءاً من الشمال، والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين يتطلبان «المناخ الإيجابي الملائم» بين البلدين. وقال إن

ثمة مساعي أميركية ـ فرنسية «متناغمة» مع بعض القوى والأشخاص في لبنان، متوقعاً فشلها لأن قدرة واشنطن وباريس «أكثر محدودية من أن تمس طبيعة العلاقات السورية ـ اللبنانية»[١٢٥]. وفي الوقت نفسه، صدر «إعلان دمشق ـ بيروت» بتوقيع عدد من المثقفين السوريين واللبنانيين الذي دعا الدولتين إلى تصحيح جذري للعلاقات السورية ـ اللبنانية، بدءاً بالاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان، مروراً بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي بين البلدين، فكان رد السلطات السورية باعتقال عدد من المثقفين والناشطين في إصدار الإعلان، بتهم «إيقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية، ونشر أخبار كاذبة من شأنها أن تنال من هيبة الدولة». وحُكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثة أعوام[١٢٦].

كانت سورية ترى، وعلى لسان وزير خارجيتها وليد المعلم، أن «الوقت غير مناسب لإقامة علاقات ديبلوماسية مع لبنان»؛ إذ قال: «نحن نتصور أنه لو كانت هناك سفارات في البلدين في ظل أجواء سلبية كان سيتم سحب السفراء أو غلق السفارتين، ونحن من حيث المبدأ لا توجد لدينا مشكلة في موضوع فتح السفارتين، ولكننا نحتاج إلى الوقت المناسب»[١٢٧]. وقد بدا أن استياء دمشق متركز على قيام بعض اللبنانيين، وبينهم أعضاء في الحكومة كما وصفهم المعلم «بالقفز فوق التحقيقات وباتهام سورية بجريمة اغتيال رفيق الحريري قبل وصولها إلى نتيجة». وقال: «هناك الحملة الإعلامية الظالمة التي يشنّها بعض اللبنانيين على سورية، والأمر يحتاج بكل بساطة إلى تحسين المناخ القائم بين البلدين»[١٢٨].

إذاً بدت بيروت بالنسبة إلى دمشق كأنها مركز التقلبات القادمة إليها، ولم يعد الخوف السوري من العراق، ذلك البلد الذي يعيش

حالة من الحرب الأهلية، وإنما من بيروت التي كانت حتى وقت قريب الحليف الأوثق لدمشق.

لقد قال المعلم، في خطاب مكتوب ونادر له أمام «مجلس الشعب» (البرلمان) تناول السياسة الخارجية لسورية، إن سورية «موضع الاستهداف الأميركي بسبب مواقفها الوطنية ورفضها للحرب على العراق ووقوفها في وجه الهيمنة والتدخل الأجنبي». لكنه اعتبر أن «المشروع الأميركي فيه مأزوم وفاشل. بفعل المقاومة الباسلة للشعب العراقي الشقيق، وبفعل انكشاف التبريرات الكاذبة التي جرى اصطناعها لغزوه. وبقي مشروع الشرق الأوسط الكبير عالقاً في الوحل العراقي».

وأضاف الوزير السوري: «في ظل هذا الفشل الأميركي، ولزيادة الضغوط على سورية ومحاولة تشديد محاصرتها، نشأ التنسيق الأميركي ـ الفرنسي في شأن لبنان»، رغم «اختلاف المصالح والغايات الفرنسية والأميركية في بعض الجوانب وتلاقيها في جوانب أخرى». وذكر «أن نقاط الالتقاء أفرزت قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ الذي استخدم وما يزال أداة للضغط الدولي على سورية من جهة، وللتدخل السافر بهدف بسط الهيمنة على لبنان من جهة أخرى. أُضيفت إلى ذلك جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق المرحوم رفيق الحريري وتوجيه التهمة مباشرة إلى سورية دونما أي دليل رغم أن سورية هي متضرر أساسي من الاغتيال، الأمر الذي يقطع بأن الجريمة هي جزء من المخطط التآمري على سورية ولبنان بالتالي على المنطقة بأسرها»[١٢٩].

يعكس هذا الخطاب رؤية الخارجية السورية لتبدل موازين القوى في المحيط الإقليمي لما يعتقد أنه لمصلحتها خاصةً بعد التورط

الأميركي الكبير في العراق. ثم أتت حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ بين إسرائيل و«حزب اللّه» لتغير الكثير من موازين القوى الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

سورية ما بعد حرب لبنان (تموز/يوليو ٢٠٠٦): إعادة إحياء الدور الإقليمي

لقد كانت الحرب مفاجئة تماماً لسورية التي لم تكن تتوقع ردّة الفعل الإسرائيلية تلك على خطف الجنديين الإسرائيليين؛ لكنها في الوقت نفسه كانت تعتبر أن تغير قواعد اللعبة على حد تعبير أحد المسؤولين السوريين سيكون في مصلحة سورية في المآل الأخير.

في بادئ الأمر، حمل الجانب الرسمي على لسان نائب الرئيس فاروق الشرع إسرائيل المسؤولية عن التصعيد وقال إن «المقاومة ستستمر ما بقي الاحتلال». وقد نوهت الصحف الرسمية بعملية «حزب الله» في أسر جنديين إسرائيليين[١٣٠].

في ظلّ عدم الحسم الإسرائيلي تجاه الموقف من سورية مع بداية الحرب، سادت حال من الترقب للتصريحات الأميركية والإسرائيلية إزاء احتمال حصول اعتداءات إسرائيلية على مواقع في سورية؛ وبينما كانت الحكومة الإسرائيلية في السابق تشير بأصابع الاتهام إلى سورية، ركّز بيان حكومة أولمرت الذي أعلن فيه شنّ الحرب على «حزب اللّه» وحمله المسؤولية. كما لم تجر الإشارة إلى دمشق في البيان الإسرائيلي؛ حتى عندما سئل أولمرت عنها، قال: «إن سورية بلد بحكومة ذات طبيعة إرهابية. وإن الاستعدادات المناسبة يجب القيام بها لمعالجة الوضع بالنسبة إلى سلوك الحكومة السورية».

وهذا كان معاكساً تماماً للموقف الأميركي؛ إذ قال المتحدث باسم «مجلس الأمن القومي الأميركي» فريدريك جونز: «نحمّل سورية وإيران اللتين تدعمان «حزب الله»، مسؤولية الهجوم والعنف الذي تلاه»؛ كما ان وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس قالت إن لدى «سورية مسؤولية خاصة لاستعمال دورها والتأثير في شكل إيجابي»، قبل أن يقول الرئيس جورج بوش «يجب أن تحاسب سورية على أفعالها»[١٣١].

لكن إسرائيل بدت حريصة عبر تصريحات قادتها ووسائل إعلامها على ما وصفته بـ «تهدئة روع» سورية، وطمأنت إلى أن استدعاء عشرات الآلاف من أفراد القوات الاحتياطية ليس لغرض شنّ هجوم عسكري عليها.

وقد كررت القيادات العسكرية ثم السياسية فيما بعد رسالة مفادها أن إسرائيل بعثت «عبر قنوات مختلفة» برسالة واضحة إلى سورية «لطمأنتها إلى أنه ليست لديها نيّة في مهاجمتها، وأن استدعاء الاحتياط مرتبط فقط بالحرب في لبنان وليس لغايات أخرى»[١٣٢]. وكرر وزير الدفاع عمير بيريتس للمرة الثانية في أقل من ٢٤ ساعة، أنه ليست لإسرائيل نيّة لضرب سورية، «لكن على الجيش الإسرائيلي أن يكون مستعداً لأي سيناريو». وأضاف أن إسرائيل تعمل كل ما في وسعها لتبقى الجبهة السورية على وضعها الراهن «ونحن ننقل هذه الرسالة ونرجو أن يتم استيعابها ونأمل أيضاً في أن لا يجر «حزب اللّه» سورية إلى الحرب». هذا على الرغم من أن إسرائيل اتهمت «حزب اللّه» باستخدام أسلحة روسية مخصصة لسورية.

فلقد نسبت صحيفة «معاريف» إلى مسؤولين أمنيين أن تل أبيب

قدمت إلى موسكو وثائق تثبت أن «حزب اللَّه» استخدم أسلحة روسية مخصصة أصلاً للجيش السوري. وقالت إن «صوراً لصواريخ وصناديق وأغلفة صواريخ عرضت على الروس، بما في ذلك شهادات تحليق صادرة في روسيا تؤكد أنها صواريخ روسية الصنع مخصصة للجيش السوري». ثم قال جيش الدفاع الإسرائيلي إن مقاتلي «حزبِ اللَّه» استخدموا نماذج جديدة من الصواريخ المضادة للدبابات «ميتيس ـ م» و«كورنيت» كانت سُلِّمت إلى سورية في التسعينيات من القرن الماضي[١٣٣].

لكن سورية أكدت فيما بعد أن أي هجوم إسرائيلي عليها سيقابل بردّ مباشر، كما قال وزير الإعلام السوري محسن بلال. وقال في أول رد فعل رسمي يصدر عن دمشق منذ شن إسرائيل هجومها واسع النطاق على لبنان، إن «أي عدوان إسرائيلي على سورية سيقابل بردّ سوري حازم ومباشر لا حدود له لا بالزمن ولا بالأساليب». وأوضح أنه «في حال تعرضنا لعدوان فسوف نرد الرد الكافي الذي تستحقه يد العدوان والعربدة الإسرائيلية في المنطقة». وأعرب عن «دعم سورية للمقاومة الوطنية اللبنانية في تصديها للعدوان الإسرائيلي» وعن اعتقاده أن «المقاومة ستنتصر»[١٣٤]. أما شعبياً، فقد شهدت سورية حركة عبور كثيفة إليها من قِبَل اللاجئين اللبنانيين الذين أصبحوا يزدادون تباعاً مع تزايد الأعمال العسكرية الإسرائيلية في لبنان، خصوصاً بعد ضرب مطار رفيق الحريري الدولي. وقد استضافت سورية ما يعادل ٤٠٠ ألف لاجىء لبناني خلال الحرب، استضافهم السوريون في منازلهم، وتبنّت عدة منظمات وجهات خيرية غير حكومية دعمهم وتأمين إقامتهم ومعاشهم[١٣٥].

الخلاف السوري ــ العربي خلال فترة الحرب

عشية «اجتماع وزراء الخارجية العرب» في بيروت في آب / أغسطس ٢٠٠٦ بهدف الوصول إلى موقف عربي «موحد» من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وصل وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بيروت في أول زيارة لمسؤول سوري منذ الانسحاب السوري من لبنان في نيسان ٢٠٠٥. وقد أثارت زيارته آنذاك والتصريحات التي أدلى بها عاصفة ردود فعل لدى عدد من قوى ١٤ آذار/مارس، بدأت بتنظيم تظاهرة احتجاج على زيارته أمام سرايا جبيل، مما حال دون استقبال وزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ له هناك فنُقِل مكان الاستقبال إلى سرايا طرابلس. كما أثارت زيارته ردوداً حادة كان أبرزها للنائب وليد جنبلاط الذي اتهمه «بالمزايدة على آخر نقطة دم من الشعب اللبناني» وقال: «لولا أصول الضيافة واللياقة لوجب رجمه وطرده من البلاد»؛ ذلك أن المعلم قال وهو في طريقه إلى الاجتماع الوزاري إن سورية «سترّد على أي اعتداء» إسرائيلي عليها فوراً. وأضاف ردّاً على سؤال عن احتمال نشوب حرب إقليمية: «أهلاً وسهلاً بالحرب الإقليمية ونحن مستعدون لها ولا نخفي استعداداتنا». ثم أضاف: «أنا مستعد لأن أكون جندياً عند السيد حسن نصر الله»[١٣٦].

وأعلن حينئذاك إن سورية «تدعم النقاط السبع، التي توصلت إليها الحكومة اللبنانية لوقف الحرب، طالما اتفق عليها اللبنانيون»، شرط أن يضم التوافق اللبناني «كل الفئات الفاعلة على الأرض اللبنانية وحزب الله جزء أساسي وهو الذي يقود المعركة إلى جانب شعب لبنان والجيش اللبناني الباسل».

وقد وصف مشروع القرار الأميركي ـ الفرنسي في صيغته الأولى

والمقدَّم إلى «مجلس الأمن» لوقف الحرب بأنه «وصفة لاستمرار الحرب كما أنه وصفة لاحتمال اندلاع حرب أهلية في لبنان». لكنه في الوقت نفسه، أعلن أن بلاده «جاهزة لترسيم الحدود بين سورية ولبنان من الشمال إلى الجنوب»، وأن «مزارع شبعا لبنانية ويجب على إسرائيل أن تنسحب منها ومن كل شبر من الأراضي اللبنانية»، وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه الرئيس السوري بشّار الأسد من مشروع القرار الأميركي ـ الفرنسي[١٣٧]؛ إذ وصفه بأنه «وصفة» لعدم الاستقرار، وحذّر من تفاقم عدم الاستقرار، إذا أُجيز مشروع القرار الأميركي ـ الفرنسي في مجلس الأمن في شأن لبنان من دون الموافقة عليه من قِبَل كل القوى السياسية في هذا البلد.

كانت خشية دمشق تنبع من مقترح نشر القوات الدولية في جنوب لبنان ونزع سلاح «حزب اللّه»؛ إذ رأت أن ذلك يعني «خسارة لحزب اللّه وابتعاده عن الحدود وفقدانه القدرة الردعية وفقدان حليف سياسي أساسي لدمشق[١٣٨]»، ثم أتت تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية رايس عن «الشرق الأوسط الجديد» لتزيد الشكوك السورية بأن ترتيباً إقليمياً جديداً للمنطقة بدأ يولد من دون علم سورية أو احترام مصالحها؛ لذلك كانت واضحة في رفضها مشروع القرار في صيغته الأولى، وإن كانت تُداخلها رغبة في الحفاظ على قدرات «حزب اللّه» سليمة أو ما تبقى منها على الأقل، وهذا ما دفعها فيما بعد لقبول «القرار ١٧٠١».

وقف الحرب

عقب شهر كامل من الحرب الإسرائيلية على لبنان وبعد مفاوضات مضنية استمرت لأسابيع، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع «القرار ١٧٠١» الذي يدعو إلى وقف الأعمال الحربية بين إسرائيل و«حزب

الله» تمهيداً لوقف نار دائم، وانسحاب إسرائيلي من الأراضي اللبنانية بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني في الجنوب تدعمه قوة «الأمم المتحدة» الموقتة في لبنان «اليونيفيل» التي تقرر تعزيزها ليصل عديدها إلى ١٥ ألف رجل مزوّدين بعتاد وصلاحيات أوسع. كذلك وضع القرار قضية مزارع شبعا على جدول أعمال الأمين العام لـ«لأمم المتحدة» كوفي أنان مدة شهر[١٣٩].

ورغم الاعتراضات اللبنانية، فإن القرار يتيح لإسرائيل تنفيذ عمليات عسكرية دفاعية، فيما أُرجئ بتّ النزاع على مزارع شبعا إلى مرحلة لاحقة. ولم يستجب القرار لمطلب إسرائيل إنشاء قوة متعددة الجنسية منفصلة عن «اليونيفيل» التي تتمركز في لبنان منذ عام ١٩٧٨. كما لم يتضمن مطالبةً بالإفراج عن الأسرى اللبنانيين الذين تعتقلهم إسرائيل، ولا مطالبة بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية؛ في حين شدّد على الحاجة إلى إطلاق غير مشروط للجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما «حزب الله» في ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٦. وهذا المطلب لا يندرج في إطار لائحة من الخطوات المطلوبة من أجل وقف دائم للنار.

وفي لبّ القرار عنصران: السعي إلى وقف فوري للقتال الذي بدأ في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛ وسلسلة من الخطوات التي تؤدي إلى وقف دائم للنار وحل بعيد المدى. وتتضمن هذه السلسلة إنشاء منطقة خالية من أي عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، إلّا تلك التابعة للحكومة اللبنانية و«اليونيفيل».

واعتمد «القرار» في جلسة حضرها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ووزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس، ووزير الخارجية

الفرنسي فيليب دوست ـ بلازي، ووزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت، ووزيرة الخارجية اليونانية دورا باكويانيس، ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني الذي تمثّل بلاده المجموعة العربية في «مجلس الأمن». الأمر الذي يبرز الاهتمام الدولي الفريد بانعكاسات هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية.

في الواقع إن «القرار» يجيز نشر قوة حفظ سلام تابعة لـ«لأمم المتحدة» مكوَّنة من ١٥ ألف رجل كحدّ أقصى لدعم نشر الجيش اللبناني في الجنوب «فيما تنسحب إسرائيل» إلى خلف الخط الأزرق.

ويدعو القرار إلى «الوقف الكامل للأعمال العسكرية» كما قلنا؛ إلّا أنه لم يحدد إن كان ذلك سينجز فوراً. ويطلب من إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان «في أسرع وقت»، بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني والقوة الموسعة التابعة لـ«لأمم المتحدة».

وبموجب الإصرار اللبناني، وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا على إسقاط الإشارة إلى «البند السابع» من «ميثاق الأمم المتحدة»، الذي يسمح بنشر قوة معزَّزة لها صلاحية استخدام السلاح لغير الدفاع عن النفس.

إلّا أن القرار يقول إن قوات «الأمم المتحدة» تستطيع «اتخاذ كل الإجراءات اللازمة» التي تعتبرها ضرورية لعملياتها. وتقضي مهمة القوات الدولية بـ«مراقبة وقف إطلاق النار ومواكبة ودعم القوات اللبنانية خلال انتشارها في جنوب لبنان، بما في ذلك الخط الأزرق، في الوقت الذي تسحب إسرائيل قواتها من لبنان». ومن ضمن المهمة أيضاً «تنسيق هذا الانتشار مع حكومتَي لبنان وإسرائيل».

وبناءً على إصرار الولايات المتحدة يفرض مشروع القرار حظراً على جميع الأسلحة والعتاد العسكري «لأي كيان أو أفراد في لبنان»، ما عدا تلك التي تجيزها الحكومة اللبنانية أو قوة «الأمم المتحدة». ويطلب من القوة مراقبة تطبيق وقف الأعمال العسكرية.

كما يدعو القرار إسرائيل ولبنان إلى التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع يشمل إقامة منطقة عازلة في جنوب لبنان خالية من المليشيات؛ ولكن القرار لا يفوض القوة الدولية نزع سلاح «حزب الله»[١٤٠].

بعد صدور قرار «مجلس الأمن الرقم ١٧٠١»، علّقت دمشق رسمياً عليه قائلة إنها: «تؤيد الإجماع الوطني اللبناني والتحفظات والملاحظات التي عبّر عنها الموقف الرسمي اللبناني؛ وعلى ضوء الإنجازات التاريخية التي حققتها المقاومة الوطنية اللبنانية والصمود البطولي للشعب اللبناني، كانت تأمل أن يصدر عن مجلس الأمن بعد هذا الوقت الطويل من المداولات قرار متوازن يحفظ مصالح لبنان كاملة ويلبي مطالبه العادلة فى تحرير جميع أراضيه المحتلة وبما يصون أمنه وسيادته واستقلاله الوطني».

وأعلنت أن سورية «أخذت علماً بما تضمنه القرار من تأكيد وقف الأعمال العسكرية وتأكيد أهمية تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، الأمر الذي يتيح معالجة جذور الصراع فى المنطقة بما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار فيها»[١٤١].

لكن حدث أمر لم تكن إسرائيل تتوقعه أبداً؛ إذ قبيل التصويت

على القرار، مارس رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت لعبة مزدوجة عبر الاستفادة من فرق التوقيت؛ فقد أعلن من جهة قبوله القرار، وأصدر من جهة أخرى أمراً إلى الجيش الإسرائيلي ببدء الهجوم البري الواسع الذي كان أقره المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية قبل أيام من صدور القرار. لقد كان القرار وكما يقال ـ أفضل الممكن ـ ويعدّ الفرصة الفضلى لوقف العدوان الذي أوقع اكثر من ألف قتيل لبناني معظمهم مدنيون ودمر البنى التحتية للبنان. لكن أولمرت أعطى قراراً بالهجوم البري على الجنوب اللبناني لتصفية قواعد «حزب اللّه» هناك حتى جنوب نهر الليطاني؛ فمني الجيش الإسرائيلي بهزيمة ساحقة على مستوى عدد الجنود الذين قتلوا أو المركبات والدبابات الإسرائيلية التي دمّرت في مناطق بنت جبيل وعيتا الشعب مما أظهر صورة «أسطورية» عن «حزب اللّه» وقدرته القتالية أمام الجيش الإسرائيلي، وهو ما أعاد خلط الأوراق الإقليمية من جديد وأعاد حساباتها؛ إذ أعطى هذا «النصر» المحدود المتمثل في الدفاع الباسل عن الأرض اللبنانية وإسقاط عدد كبير من الجنود الإسرائيليين في أرض الميدان دعماً كبيراً للموقف السوري الذي وجد في ذلك فرصة مناسبة للتلويح بالخيار المقاوم في الجولان.

سورية في موقع حركة دبلوماسية نشطة

يمكن القول إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كان من أهم فوائدها بالنسبة إلى سورية عودتها الدبلوماسية إلى المحيط العربي والإقليمي والدولي؛ فقد شهدت دمشق حركة دبلوماسية واسعة مع بداية الحرب[١٤٢]، وهو ما أعاد تسليط الضوء على دورها الإقليمي عقب أجواء العزلة التي فرضت عليها بعد اغتيال الرئيس رفيق

الحريري. وقد عبّر عن ذلك بصراحة وزير الخارجية الإسباني ميغيل أنخل موراتينوس الذي يعتبر من أصدقاء سورية؛ إذ قال إنه «يجب إدخال سورية المعزولة جداً في اللعبة الدولية»[١٤٣].

وقد راجت في الإعلام الغربي ثم العربي نظرية أن سياسة عزل سورية كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة بإيران وإلى مزيد من التشدد. لذلك اقترح المعلق الأميركي توماس فريدمان في «نيويورك تايمز»، الذي زار دمشق خلال فترة الحرب، «فتح حوار» مع دمشق لإبعادها عن طهران، وشجع محاولة «دق إسفين» بين سورية وايران[١٤٤].

لكن الدور السوري تعاظم تماماً مع وجود قوات «اليونيفيل» المكوّنة من عداد أوروبي كبير (فرنسي وإيطالي بشكل رئيسي)؛ إذ حاولت جميع الدول المشاركة فتح حوار مباشر معها لضمان أمن جنودها، وهو ما كسر طوق العزلة بشكل شبه نهائي عن دمشق خصوصاً بالنسبة إلى البوابة الأوروبية. وفي إشارة لافتة توجّه المعلم إلى هلسنكي تلبية لدعوة رسمية من رئاسة «الاتحاد الأوروبي»، في أول زيارة لوزير خارجية سوري منذ تأسيس الاتحاد ومنذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وقد اعتبرت هذه الزيارة دليلاً على نهاية سياسة العزل التي اتبعها «الاتحاد الأوروبي» بعد اغتيال رفيق الحريري، وظهرت ثلاث دول داعمة للحوار بقوة مع سورية هي إسبانيا وإيطاليا وألمانيا بهدف ضمان الاستقرار في الجنوب اللبناني. لذلك حاولت دمشق الاستفادة من هذه الأجواء لتبرير سياسة الفصل بين مسار التحقيق في اغتيال الرئيس الحريري الذي تحاول دمشق التعاون مع اللجنة الدولية فيه، وبين فتح الحوار السياسي معها، وعدم الانتظار

للوصول إلى نتائج التحقيق؛ وفي الوقت نفسه، الضغط على الجانب الأوروبي للتوقيع على اتفاق الشراكة الذي وقِّع بالأحرف الأولى في نهاية عام ٢٠٠٤ ولم يوقع رسمياً إلى الآن وجمّد الموضوع تماماً بعد اغتيال الحريري.

الاستثمار السوري للحرب

بالتأكيد كان الموقف السوري الأكثر إثارةً للجدل بعد وقف الحرب ويتجسّد في خطاب الرئيس السوري أمام «المؤتمر الرابع لاتحاد الصحافيين» في دمشق الذي وجّه فيه اتهامات قاسية إلى معظم الحكام العرب متهماً إياهم بأنهم «أنصاف رجال»؛ وقد تضمّن الخطاب الذي خرج الرئيس السوري عن نصه المكتوب مرات عدة، هجوماً ضارياً على القوى السياسية اللبنانية التي تريد نزع سلاح المقاومة، واتهمها بأنها تسعى «لإيجاد فتنة في لبنان»، إلّا أنه شدَّد على أنها فشلت و«سقوطها لا يبدو لنا بعيداً»، معتبراً أن قوى ١٧ أيار/مايو (والمقصود قوى ١٤ آذار /مارس) هي «منتج إسرائيلي».

وأشار الأسد إلى أن «من مهامهم المستقبلية الآن، بعد فشل الحرب، إنقاذ الوضع الداخلي في إسرائيل والحكومة الحالية، إما من خلال إيجاد فتنة في لبنان، بالتالي نقل المعارك باتجاه آخر من الداخل الإسرائيلي إلى الداخل اللبناني أو من خلال إمكانية تحقيق نزع سلاح المقاومة، ولكن أنا أبشّرهم بأنهم فشلوا، والسقوط لا يبدو لنا بعيداً»[١٤٥].

أحدث الخطاب ردود فعل عربية ودولية هائلة للغاية؛ إذ كان أول

انعكاساته إلغاء وزير الخارجية الألماني زيارته التي كانت مقررة إلى دمشق، وخلق فجوة كبيرة بين سورية من جهة وبين مصر والسعودية والأردن من جهة أخرى. وعربياً لم يشارك المعلم في «اجتماع وزراء الخارجية العرب» في القاهرة الذي رحب بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، وأكد ضرورة الدعم الكامل للبنان بكل السبل والوسائل على المستويين السياسي وإعادة إعماره ومساعدته على بسط سيادته على كامل أراضيه، كما دعم الاجتماع تطبيق القرار ١٧٠١[١٤٦].

وانسجاماً مع ذلك التصعيد السياسي رفض الأسد مقترحاً أوروبياً بنشر قوة دولية بين سورية ولبنان واعتبر أن ذلك يخلق حالة عداء[١٤٧]، ثم صعّد الأسد حدة حملته على قوى ١٤ آذار/مارس في لبنان قائلاً إنه «يخشى» على لبنان من السقوط في «الهاوية»[١٤٨].

ومع تأزم الوضع اللبناني الداخلي فيما بعد الحرب، خاصة لجهة تصعيد المعارضة الشيعية المتحالفة مع «التيار الوطني الحر» بزعامة العماد ميشال عون، فإن أسئلة كثيرة أعيد طرحها حول الدور السوري في لبنان ـ خصوصاً مع انقلاب «حزب اللّه» وهجومه المسلح على بيروت في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ وسيطرته على أحيائها كرّد فعل كما قال على تفكيك الحكومة اللبنانية لشبكة الاتصال الخاصة به، ما خلق أجواء حرب أهلية حقيقية عمادها الصراع الطائفي السُنّي ـ الشيعي، ولم يحصل تجاوز ذلك إلّا بعد «اتفاق الدوحة» الذي أسفر عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان، وإعطاء «حزب اللّه» والمعارضة المتحالفة معه الثلث المعطل في الحكومة اللبنانية.

تحديات السياسة الخارجية السورية

تمرّ سورية اليوم بمفترق طرق بشأن سياستها الخارجية خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقة السورية ـ اللبنانية؛ فمنذ اتهام سورية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري تتصاعد الضغوط الدولية عليها باستمرار من أجل تغيير طبيعة علاقتها بلبنان؛ يتمثل ذلك في عدد من الشروط تبدأ بترسيم الحدود بين البلدين والاعتراف بالسيادة اللبنانية ثم تبادل السفراء. وقد صدر قرار دولي من «مجلس الأمن» خاص بذلك كما ذكرنا سابقاً. لذلك، فإن التقرير النهائي الخاص باللجنة الدولية المكلفة بالتحقيق في اغتيال الحريري الذي من المتوقع صدوره بعد عام أو عامين، والذي سيكون بمثابة تقرير الاتهام المقدم إلى المحكمة الدولية الخاصة التي تشكلت لمحاكمة المتورطين في عملية اغتيال الحريري والتي ستعقد مع بداية عام ٢٠٠٩، وقد تشكلت وفقاً للفصل السابع الذي ينص على استخدام القوة، عقب توافق كبير داخل الدول الخمس الدائمة العضوية في «مجلس الأمن» خاصة روسيا والصين، وبعد رفض المعارضة الشيعية ممثلة في «حزب الله» و«حركة أمل» صيغة الميثاق الخاص بالمحكمة المطروحة وفق الفصل السادس من «ميثاق الأمم المتحدة» الذي يتطلب إقرار الميثاق الخاص بالمحكمة الدولية عبر الإجراءات الدستورية والمؤسساتية المعمول بها في لبنان.

لذلك من أهم التحديات ـ إن لم يكن التحدي الرئيس ـ هو تعامل السياسة الخارجية السورية مع نتائج التحقيق الدولي ومع المحكمة الدولية؛ وفي الحالتين، فإن الضغوط الدولية ستتزايد عليها بشكل كبير مع التهديد بالعزلة الدولية التي خفّت ـ على الأقل أوروبياً ـ بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦.

التحدي الرئيس الثاني هو موازنة علاقتها بين محورَي المنطقة الفاعلين، أي بين علاقتها بإيران وبدرجة ثانية «حزب الله»، وبين دورها التاريخي داخل المحور السعودي ـ المصري ـ السوري؛ فهذا المحور الذي رسم سياسة الشرق الأوسط على مدى عقود خضع للاهتزاز إن لم تكن إحدى حلقاته قد فُقدت. وهي الحلقة السورية بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري؛ فالسعودية اعتبرت هذه الضربة موجَّهة إليها شخصياً، وأتت حرب تموز /يوليو ٢٠٠٦ وخطاب الأسد الذي تلاها متهماً قادة السعودية ومصر والأردن بأنهم «أنصاف رجال» ليضرب إسفيناً عميقاً في العلاقة بين سورية والسعودية، وسورية ومصر. وإذا كانت مصر قد تجاوزت تداعيات الخطاب، فإن العلاقة السورية ـ المصرية لم تعد إلى ودّها القديم وبقي يشوبها الكثير من الخلافات الخفيَّة حيناً، لكنها قد تظهر على السطح في بعض الأحيان.

لقد سبق لسورية أن مرّت تاريخياً بفترة شبيهة بذلك حينما اختارت العلاقة مع «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» على حساب العلاقة بعراق صدام حسين الذي كانت تدعمه دول الخليج ومعظم الدول العربية؛ وقد عانت سوريةُ كثيراً من جرّاء خيارها ذاك سواءٌ لجهة الحصار الاقتصادي عبر إيقاف المعونات والمساعدات الخليجية التي أتت إلى سورية بكثرة بعد حرب تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٣، أو لجهة حصار قرارها السياسي عندما عقدت «القمة العربية» في بغداد عام ١٩٩٠، وضُرب بعرض الحائط الموقف السوري الذي لم يشارك في القمة بسبب الخلاف الشخصي والحزبي الكبير بين الرئيس حافظ الأسد وبين الرئيس العراقي آنذاك صدّام حسين. لكن غزو صدّام حسين للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ أعطى الفرصة الذهبية لسورية لكسر علاقاتها

المتأزمة بدول الخليج والدول العربية والولايات المتحدة معاً عندما شاركت في «التحالف الدولي» الذي قادته الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت.

أوجدت سورية مع دول الخليج العربي ومصر ما سُمّي «إعلان دمشق» الذي أتاح لها تلقّي الكثير من المساعدات الاقتصادية السخية من دول الخليج؛ وفي الوقت نفسه، اقتنصت دمشق فرصتها في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة مما جعل البعض يصف الفترة ما بين ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠ بأنها كانت أشبه بشهر عسل بالنسبة إلى العلاقات السورية ـ الأميركية.

لكن، اليوم، لم يعد هناك صدّام حسين قادر على إخراج سورية من عزلتها؛ ففضلاً عن إعدامه البيولوجي مع بداية عام ٢٠٠٧، فإن زمن الصفقات الإقليمية قد خرج من أولويات تفكير الإدارة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، وتبدو أولوية المسألة اللبنانية بالنسبة إلى إدارة بوش حاجزاً حقيقياً أمام طرح أية صفقة، على الرغم من أن الحسابات الإقليمية تبدو مغرية للطرفين؛ فالعراق أصبح مشكوكاً فيه بحكم اختلاف الخيوط التي استخدمتها سورية مع الأطراف العراقية بعد سقوط نظام صدّام حسين، كما أن الحل العراقي يبدو أكبر من سورية والولايات المتحدة ذاتها؛ فمدار الحرب الأهلية في العراق يتوقف بشكل أساسي على توافق القوى الوطنية العراقية للحدّ من التدخلات الأجنبية ـ ويبدو أن هذا بعيداً تماماً عن الأفق على الأقل في الوقت الحاضر.

التحدي الثالث الذي يواجه السياسة الخارجية السورية هو العراق. بمعنى، كيف يمكن صوغ سياسة خارجية لا تعترف بالاحتلال، كما يعلن الخطاب الرسمي السوري يومياً؛ لكنها تتعاون مع

الحكومة العراقية الموجودة في ظل الاحتلال. ربما دخلت السياسة السورية في نوع من البراغماتية الذرائعية دون أن تحاول إعادة الأشياء إلى أصولها الشرعية أو القانونية، كما كان عليه الحال مع بداية الوجود العسكري الأميركي البريطاني في العراق الذي صوتت ـ وكانت حينئذاك داخل «مجلس الأمن» ـ لمصلحة الاعتراف به ودعم العملية السياسية في العراق التي بدأت بمجلس الحكم الانتقالي ثم انتقلت إلى حكومة انتقالية مؤقتة، ثم فيما بعد حكومة منتخبة. لقد رفضت سورية التعامل مع جميع الحكومات العراقية التي تتالت عقب الاحتلال لأنها لا تريد الاعتراف بشرعيته. لكنها مع تزايد تعمق مأزق الوجود الأميركي في العراق، وتأزم علاقة سورية بالحكومة اللبنانية، وتثبيت العلاقة بإيران على مستوى استراتيجي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وأمنياً، فإن الحكومة السورية وجدت الفرصة مناسبة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بالعراق، وفي النهاية تبادل الطرفان فتح سفارتيهما في كل من دمشق وبغداد في خطوة عكست تحولاً سياسياً جوهرياً في القرار السوري تجاه «حكومة تحت الاحتلال». لكنها لما وجدت أن تلك الخطوة ستكون مرحلة مهمة في سياق التبادل الاستراتيجي فإنها توقفت عن استخدام اللغة الشرعية القانونية وغلب عليها منطق الذرائعية السياسية. لذلك، من المهم لدمشق أن تحدد خياراتها تماماً تجاه العراق، وأن يكون دورها مساعداً لجهة وقف الحرب الأهلية الدائرة فيه كمقدمة ضرورية لا بد منها من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وخروج القوات الأجنبية منه.

التحدي الرابع والأخير بالنسبة إلى السياسة الخارجية السورية هو ضرورة إعادة بناء أسسها وفق خيارات الداخل واحترام رغباته، وهنا يأتي سؤال الديمقراطية الملحّ والضروري؛ فقد كان ممكناً في

السابق بناء سياسة خارجية بغضّ النظر عمّا يقرره المواطنون السوريون ويرغبون فيه، على الرغم من أن السياسة الخارجية إنما تجترح خياراتها لتحقيق المصالح الداخلية وليس العكس؛ لكن الداخل السوري غالباً ما اتُّخذ كذريعة لحساب المصالح الخارجية للنظام(١٤٩)، فكيف لسورية أن تعيد بناء سياستها الخارجية وفقاً لنظرية «الانكفاء الاستراتيجي»؟

لقد كانت الحرب على لبنان فرصة استراتيجية لسورية لإعادة التفكير في سياستها الخارجية والإقليمية، لجهة القدرة على استعادة الأراضي السورية المحتلة في الجولان وإعادة بناء الوضع الداخلي بشكل سليم ومعافى.

لقد كان المفكر الاستراتيجي بول كنيدي أول من قدم نظرية متكاملة عن العواقب الناجمة عن الفروق الخطيرة بين معدلات النمو الاقتصادي وكلفة الإنفاق العسكري في كتابه **صعود وانهيار القوى العظمى**، حيث أشار إلى انهيار الإمبراطوريات القديمة الرومانية والنمساوية، والبريطانية وسواها بسبب التعارض القائم بين تعاظم الإنفاق العسكري وجمود أو تخلف الموارد الاقتصادية المادية.

بالتأكيد سورية اليوم ليست إمبراطورية، وربما أحد الخلل في سياساتها الخارجية إنما يعود إلى تصوّر بعض مسؤوليها أنها كذلك. على أية حال، فالتحليل الذي يمكن تطويره بالاعتماد على نظرية كنيدي هو أن التوسع في السياسة الخارجية مع المحافظة في السياسة الداخلية وعدم استطاعتها المواكبة سياسياً واقتصادياً وإدارياً ومعلوماتياً، سيكون له نتائج عكسية على السياسة الخارجية؛ إذ إنها

تصبح أثقل بكثير من قدرتها على التحمل وربما يثقل كاهلها بما لا قدرة لها عليه.

فتوسع السياسة الخارجية السورية وبناؤها علاقاتٍ محورية بدول الجوار الإقليمي خلال العقود السابقة لا سيّما في لبنان وفلسطين، وبناء محور فعالٍ مع السعودية ومصر، ثم التحالف الاستراتيجي مع إيران، فضلاً عن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي لقسمٍ من الأرض السورية في الجولان؛ وبالتوازي مع ذلك، انغلاق الداخل السياسي وبطء النمو الاقتصادي... كل ذلك عكس حال سورية اليوم في عدم القدرة على التوازن أو إعادة النظر في الكثير من سياساتها السابقة.

لذلك، لا بد هنا ممّا أسميه «الانكفاء الاستراتيجي»، أي لا بد من محاولة التراجع البطيء والتدريجي ـ كي لا تحدث ردات فعل عكسية لا تحمد عقباها ـ عن المحاور الإقليمية والدولية، بغية احتلال منصات جديدة في الداخل مبنية على أسس جديدة؛ لا يعني ذلك الانسحاب والعزلة، فالأمر مستحيل في بيئة إقليمية مضطربة ومتغيرة، وإنما ينبغي التحضير لمنصات سياسية جديدة قائمة على رؤية جديدة عبر تنضيد العلاقات السياسية الداخلية والتركيز عليها. وفيما بعد يمكن استئناف السياسة الخارجية بطرق جديدة، فهناك مثل أميركي معروف في السياسة يقول «Policy is Local»، معناه أن السياسة محلية. فعندما لا يحصل السياسي أو المرشح على دعمٍ محلي داخلي لسياسته فإن سياسته سوف يُكتب لها الفشل؛ وعلى ذلك، فالانكفاء الاستراتيجي يوفّر فرصة للتأمل في انعكاسات السياسة الإقليمية على الداخل، ما دام هدف أية سياسة هو تحقيق تنمية ومصالح وتطلعات مجتمعها أي داخلها،

بالتالي يعطينا فرصة لبناء هذه العلاقات الإقليمية وفق خيارات الداخل ذاته.

ولا بد في الوقت نفسه من إدماج سياسة الانكفاء هذه في خطوات في السياسة الداخلية تتسم بالتقدم؛ فبناء حياة سياسية قوية قائمة على قوة الأحزاب السياسية الداخلية وتوافقها على السياسة الخارجية، يعطي قوة لهذه السياسة، وفي الوقت نفسه يعطيها استمرارية ومصداقية داخلية وخارجية عندما يثبت للجميع أن هذه السياسة إنما هي مستمدة ونابعة من أجل تحقيق المصالح القريبة والبعيدة للمجتمع السوري.

إن التوازن بين التراجع والتقدم يحتاج إلى إدارة تتصف بقدر عالٍ جداً من الحذر والحكمة والسرعة في الأداء، ويتطلب في الوقت نفسه إطلاق روح من الحماسة القائمة على الأمل بالتغيير لمستقبل أفضل داخل الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة.

الهوامش

(١) انظر: عبد العزيز شحادة المنصور، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، وانظر: **دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣** (دمشق: مؤسسة النوري، ٢٠٠٢).

(٢) عبد العزيز شحادة المنصور، **المصدر نفسه**، ص٧٣ ـ ٧٤.

(٣) **المرجع نفسه**، ص٧٤.

(٤) انظر: رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(٥) رضوان زيادة، **الإصلاح في سورية بين تحديات الإصلاح الداخلي ورهانات التغيير الخارجي**، ورقة قدمت إلى مؤتمر «مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية»، الذي عقد في جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ٢٦ ـ٢٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ .

(٦) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٦/٢/١٨.

(٧) رضوان زيادة، «أزمة خطاب السياسة الخارجية السورية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٧/١/٧. المعلم معروف باعتداله السياسي وربما اختير لهذا المنصب بغاية تسويق صورة جديدة للسياسة الخارجية تبتعد بها عن الصورة المتشددة السابقة التي وُسمت بها، وهو ما وجدناه من ترحيب أوروبي بوصوله؛ لكنه بدا في مواقفه أضعف من قدرته على التعبير أو التصريح عن مواقف سياسية «معتدلة»، وقد انعطف المعلم يميناً حتى يمكن القول إنه تقدم على صقور «حزب البعث» الذين تنتمي تصريحاتهم إلى سورية نهاية الستينيات؛ إذ امتاز النظام السوري حينذاك بدرجة عالية من «الطفولية السياسية» على المستوى السياسي والاقتصادي انتهى به نهايات كارثية في خسارة الجولان وفقدان الصدقية الدولية على المستوى الكامل. فنذكر على سبيل المثال أنه عندما قدّم المعلم عرضاً للسياسة الخارجية السورية أمام «مجلس الشعب السوري» في أيار / مايو ٢٠٠٦، وهي المرة الأولى التي يقوم بها وزيرٌ للخارجية منذ عقود بذلك، وكان

المطلوب «شرح» هذه السياسة للنواب وليس مناقشتها معهم بالطبع، سأله أحد الأعضاء البعثيين «أين أصابت السياسة السورية وأين أخطأت ؟». أجابه المعلم أن السياسة السورية أصابت في كل ما فعلته ولم تخطئ في كل ما قامت به، ثم تحدث عن أن علاقة سورية بجميع دول العالم جيدة باستثناء أوروبا وأميركا!.

قد يفسر الكثيرون ذلك بأنه يعود إلى ضعف موقع المعلم داخل تراتبية هرم النظام السياسي السوري في الوقت الحاضر، وهو ما يضطره إلى اتخاذ مواقف تمالئ السياسة الخارجية السورية الحالية المنعطفة بقوة نحو التشدد والشعبوية؛ وفي الوقت نفسه المحافظة على نمطين من الخطاب الازدواجي: شيءٌ داخل الغرف المغلقة للدبلوماسيين والصحافيين الأجانب بضرورة دعم خطه الاعتدالي عبر تشجيع الإصلاحيين داخل «النظام» في رهانٍ على تخفيف حدة هذه الانعطافة؛ وشيءٌ مختلف «للشعب السوري» والشعوب العربية من ورائه. ربما تنجح هذه الازدواجية في الدبلوماسية، لكنها تفشل في عدم قدرة الدبلوماسية ذاتها على القيام بمبادرات تتجاوز الأقوال نحو بناء سياسات تعضدها، وهو مصدر التناقض في السياسة الدبلوماسية السورية؛ فالرئيس حافظ الأسد على سبيل المثال، وخلال فترة المفاوضات مع إسرائيل ـ والتي كان المعلم فيها فاعلاً رئيسياً ـ كان يضبط كلماته، بل يفاوض على التعبيرات والتصريحات ذاتها، وهو ما سُمّي بدبلوماسية الكلمة كلمة، أما السياسة الخارجية السورية اليوم فلديها فائض أو فرط في التصريحات «الثورية»، وانعدام في القدرة على تحويل هذه التصريحات إلى سياسات تتبعها أو توازيها.

(٨) انظر: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٥/٣/٧.

(٩) راجع خطاب الأسد داخل «مجلس الشعب» السوري في: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٥/٣/٦ .

(١٠) انظر: **الحياة** (لندن)، ١٠/ ٢٠٠٦/١.

(١١) للمزيد حول العلاقات السورية ـ اللبنانية، انظر: ميشيل كيلو، «تحولات السياسة الإقليمية السورية في العلاقة مع لبنان»، في: **معركة الإصلاح**

في سورية، ص٤٧ ـ ٦٠، وأيضاً: رضوان زيادة، «العلاقات السورية اللبنانية: مشقة الأخوة»، في: المرجع نفسه، ص٦٩ ـ ٨٥.

(١٢) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٥/٢/١٠.

(١٣) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٧/١٨، وراجع النص الكامل لخطاب القَسم في **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٧/١٨ و**المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٧/١٨.

(١٤) Georges Malbrunot, **Des Pirres aux Fusil, les secrets de Intifada** (Paris: Flammarion, 2002).

(١٥) Ibid, *p. 120.*

(١٦) حوار بشّار الأسد مع صحيفة **المجد**، (عمان)، ٢٠٠١/٣/٩.

(١٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١٠/٢٢. وراجع النص الكامل لكلمة الرئيس بشّار الأسد في «مؤتمر القمة العربية الطارئ» في: **تشرين**، (دمشق)، ٢٢/ ٢٠٠٠/١٠.

(١٨) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١١/١٤. وراجع النص الكامل لكلمة الرئيس بشّار الأسد في «مؤتمر القمة الـ٥٥ الإسلامي» في: **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٠/١١/١٢.

(١٩) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١١/٢٥.

(٢٠) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/١٢/٣.

(٢١) حوار الرئيس بشّار الأسد مع صحيفة **الشرق الأوسط**، (لندن) ٢/٧/ ٢٠٠١.

(٢٢) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١/٢٤.

(٢٣) **الحياة**، (لندن)، ٣٠ و٢٠٠١/١/٣١.

(٢٤) **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠١/٣/٢٨.

(٢٥) انظر: جدعون آلون، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠١/٤/٢٤.

(٢٦) **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠١/٤/١٧. وانظر أيضاً: سليم نصار، «شارون يغيّر قواعد لعبة المواجهة السورية في لبنان»، **الحياة**، (لندن)، ٤/٢١/ ٢٠٠١.

(٢٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٤/٢٩. وهو ما جاء على لسان الرئيس بشّار الأسد أيضاً في حواره مع صحيفة **البايس** الأسبانية، انظر: **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠١/٥/٢.

(٢٨) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/٤/٥.

(٢٩) حوار الرئيس بشّار الأسد مع **القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي** في ٢٠٠١/٦/٢١ انظر: **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠١/٦/٢٢. وللمزيد حول التحول في خطاب بشّار الأسد، انظر: جورج بكاسيني، «كلام الأسد تمهيد ناجح لزيارة ناجحة»، **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠١/٦/٢٤.

وانظر أيضاً: «حوار بشّار الأسد من صحيفة **Le Figaro** الفرنسية في ٢٠٠١/٦/٢٣. وأيضاً حواره مع مجلة **ديرشبيغل** الألمانية في تموز / يوليو ٢٠٠١.

(٣٠) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/٧/٢، وانظر: سيريل تاونسند، «إسرائيل والرد السوري المؤجل»، **الحياة**، (لندن)، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠١.

(٣١) حوار الرئيس بشّار الأسد مع مجلة **ديرشبيغل** الألمانية في تموز / يوليو ٢٠٠١. انظر: **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠١/٧/٩.

(٣٢) حوار الرئيس بشّار الأسد مع صحيفة **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/٧/١٦.

(٣٣) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١٠/٩ وقد حصلت سورية في التصويت على أغلبية مريحة على الرغم من المعارضة الإسرائيلية. انظر: غي باخور، «عزلة إسرائيلية غير حكيمة بسبب المقعد السوري»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠١/١٠/١٥.

(٣٤) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/١٠/١٢.

(٣٥) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠١/١٠/١٣.

(٣٦) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١٠/٢٨.

(٣٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠١/١١/١.

(٣٨) **الحياة**، (لندن)، ١٨ و٢٠٠١/١١/٢٠. و**تشرين**، (دمشق)، ١/٩/ ٢٠٠٢.

(٣٩) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/١٢/١٤.

(٤٠) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠١/١٢/٢٧.

(٤١) ورد ذلك على لسان وليم بيرنز وساترفيلد مساعد وزير الخارجية الأميركي، **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١/١٤. وحول ذلك انظر: سركيس نعوم، «سورية والولايات المتحدة»، **النهار** ١١ و٢٠٠١/١٢. وصبحي حديدي، «دمشق واستحقاق تصفية المنظمات «الإرهابية»: عواقب اللعبة المزدوجة»، **القدس العربي**، (لندن)، ٢٠٠١/١٢/٢٨. وفي اتصال هاتفي بين الأسد وبوش اعتبر الأسد أن أميركا حديثة العهد بمكافحة الإرهاب وحثها على الاستفادة من الخبرة السورية في مكافحة الإرهاب. **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١/١٥.

(٤٢) راجع النص الكامل لخطاب بوش حول السلام في منطقة الشرق الأوسط في: **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/٦/٢٥. **والحياة**، (لندن)، ٢٥/٦/ ٢٠٠٢.

(٤٣) بن كسبيت، «من أنجح الأسابيع»، **معاريف**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٦/٢٨. و: يوئيل ماركوس، «نص آخر كهذا»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٨/٦/ ٢٠٠٢. وشمعون شيفر، «شارون: قمنا بواجبنا»، **يديعوت أحرونوت**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٦/٢٨. ويوسي ساريد، «ما هو السيئ في الخطاب الجيد»؟، **يديعوت أحرونوت** ٢٠٠٢/٦/٢٧.

(٤٤) انظر: «رؤية لا تؤدي إلى السلام»، **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٢/٦/٢٩. وخلف الجراد، ««رؤية» ضبابية ومنطق عجيب»، **تشرين**، (دمشق)، ١/ ٢٠٠٢/٧. وللمزيد انظر: مروان بشارة، «خطة بوش الخيالية تكرر الأخطاء السابقة»، **Herald Tribune**, June 27, 2002. وأيضاً: مارتن أنديك، «البيت الأبيض وأزمة الشرق الأوسط»، **New York Times**, August 12, 2002..

(٤٥) حوار بشّار الأسد مع صحيفة اللواء، (بيروت) ٢٠٠٢/٧/١. وللمزيد حول خطة الأمير عبد الله للسلام، راجع:

Murhaf Jouejati, «**The Abdullah Plan and the Arab States**», **Middle East Institute**, March 4, 2002.

(٤٦) **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٢/٣/٦: وقد كشف الأسد فيما بعد عن ذلك خلال لقائه وفداً من اتحاد المحامين العرب، انظر: **القدس العربي**، (لندن)، ٢٠٠٢/٥/٣١.

(٤٧) New York Times, Mars 13, 2002.

(٤٨) راجع: حوار الأمير عبد الله مع شبكة (C.B.A) التلفزيونية الأميركية في ٢٠٠٢/٣/١٥. انظر: **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٢/٣/١٦. وانظر: نجيب الخنيزي، «مبادرة ولي العهد وآفاق التسوية»، **الوطن**، (أبها)، ٢٠٠٢/٣/٨. وراغدة درغام، «نحو «رؤية» عربية للسلام تلتقي مع «الرؤية» الأميركية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٢/٣/١. وأيضاً: باتريك سيل، «في سياق المبادرة السعودية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٢/٣/١.

(٤٩) انظر: استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة (ماركت وتش) ونشرت نتائجه **معاريف**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٩/١٣. كما تشير استطلاعات أخرى إلى أن غالبية المجتمع الإسرائيلي فقد ثقته بعملية السلام ويؤيد تدخلاً أميركياً شاملاً، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٩/٣.

(٥٠) انظر: **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/٣/٢٩. **والحياة**، (لندن)، ٢٠٠٢/٣/٢٩. وانظر أيضاً:

Israeli Opportunity? The Middle East Institute, April 5, 2002.
Murhaf Jouejati, **The Arab Summit**, Arab Unity.

(٥١) انظر: تسفي بارئيل، «السعودية في الأفق»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٣/١٠. و: دان مرغليت، «المبادرة السعودية»، **معاريف**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٣/١. وعوزي بنزيمان، «بشارة عبد الله»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٣/١، وعوديد غرانوت، «قنبلة ولي العهد»، **معاريف**، (تل أبيب) ٢٠٠٢/٣/١.

(٥٢) **Washington Post**, July 25, 2002.

(٥٣) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١٠/٩. وانظر:حسن منيمنة، «محاسبة جديدة لسورية أم تجاذب أميركي داخلي معتاد»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/٩/١٦.

(٥٤) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١٠/١١. وقد ردّت دمشق بحدّة على هذه الادعاءات واستدعت السفير الأميركي في دمشق وقدمت له احتجاجاً رسمياً على ادعاءات بولتون.

(٥٥) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٢/١١/٩. والنهار، (بيروت)، ٢٠٠٢/١١/١٠.

والحياة، (لندن)، ٢٠٠٢/١١/١١، وانظر حواراً مع فيصل مقداد: المندوب السوري الدائم في مجلس الأمن يشرح فيه ملابسات التصويت السوري على قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) في: **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٢/١١/١١.

(٥٦) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٣/١/١٨.

(٥٧) انظر: خطاب بشّار الأسد في: **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٣/٣/٢.

(٥٨) حوار بشّار الأسد مع **السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٣/٢٧. وحول رد الفعل الأميركي والإسرائيلي العنيف الذي أحدثه الحوار، انظر:

Walter Pincus, «Syrian - U.S Ties Strained By Iraq war», **Washington Post**, April 4, 2003. Eyal Zisser, «Bashar's game: What is Syria up to?», **Telaviv Notes**, April 7, 2003.

(٥٩) Uri Dan, «Game over for Syria's double - dealer», **New York Post**, March 30, 2003.

وقد دأب المسؤولون الإسرائيليون ووسائل الإعلام الإسرائيلية فيما بعد على ترديد الاتهامات ذاتها. انظر: تصريحات شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي الذي زعم أن سورية زودت الجيش العراقي بأسلحة مضادة للدروع، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٣/٤/٢. وقد زعمت الصحيفة ذاتها قبل أشهر أن السوريين اشتروا سلاحاً للعراق من دول في أوروبا الشرقية.

(٦٠) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٤/١٤.

(٦١) انظر: مهدي دخل الله، «دفاعاً عن البعث»، **البعث**، (دمشق)، ٢٠٠٣/٤/١٦. وحوار بشّار الأسد في مجلة **Newsweek** وصحيفة **Washington Post** في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(٦٢) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٤/١٧.

(٦٣) «Israel wants U.S to attack Syria», **PRAVDA**, April 17, 2003.

Col. Dan Smith, **«From Baghdad, Turn Left: on the Road to Damascus?,» Foreign Policy in focus**, April 22, 2003.

- William A.Cook, «Sharon Recruits U.S Mercenaries Against Syria of Pariahs and Pue-emptive strikes», **Counter Punch**, April 26, 2003.

- Khaled Ezzelarab, «Syria's turn», **Cairo Times**, Volume 7, Issue 8, April 24-30, 2003.

وانظر تقريراً عن القدرات العسكرية السورية:

Anthony H.Cordesman, **If It's Syria: Syrian Military Forces and Capabilities**, (Washington. D.C; Center for Strategic and International Studies), April 15, 2003.

(٦٤) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/٥/٣. **والشرق الأوسط**، (لندن)، ٢٠٠٣/٥/٣. وانظر حوار كوندوليسا رايس مع صحيفة **يديعوت أحرنوت**، (تل أبيب)، ٢٠٠٣/٥/٢. وللمزيد حول ذلك، انظر:

«Syria to Urge Powell to back weapons ban», **New York Times**, May 3, 2003. «Powell Demands Syria cooperate with U.S. in Mideast», **New York Times**, May 3, 2003. Sonya Ross, «Syria must down on terror Groups, Powell Says», **Report from the Associated Press**, May 3, 2003. Howard Witt, «In Syria, Powell to Press for change», **Chicago Tribune**, May 3, 2003. Robin Wright, «Powell plans to deliver tough message to Syria», **Los Angeles Times**, May 3, 2003. Robin Wright, «Syria faces hard choices», **Los Angeles Times**, May 4, 2003. David Lamb, «Hezbollah felling the squeeze», **Los Angeles Times**, May 3, 2003. «Powell Presses Syria to change Its Middle East Policies», **Report From Reuters**, May 3, 2003. Flynt Leverett, «How to get Syria out the Terrorism business», **New York Times**, May 3, 2003.

(٦٥) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٥/٨. **ومعاريف**، (تل أبيب)، ٢٠٠٣/٥/٥. لكن دمشق في الوقت نفسه نفت حصول أية اتصالات سرية جمعت بين ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري وإيتان بنتسور المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية كما زعمت الصحيفة الإسرائيلية. **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/٥/٨. عاد شارون ونفى علناً وجود مثل هذه الاتصالات. انظر: شمعون شيفر، «البيّنة على شارون»، **يديعوت أحرونوت**، (تل أبيب)، ٢٠٠٣/٥/١١.

(٦٦) **النهار** (بيروت)، ٢٠٠٣/٥/١٩، وانظر: **يديعوت أحرنوت**، (تل أبيب)، ٢٠٠٣/٥/٢٤.

Daniel J-Wakin, «Powell says Syria is taking action on terror groups», **New York Times, May 4, 2003.** Robin Wright and David lamb, «Syria puts new curbs on Militants», **Los Angeles Times**, May 4, 2003. Glenn Kessler, «Syria shuts offices of Palestinian Groups U.S. labels terrorists, Powell says», **Washington Post**, May 4, 2003.

وأيضاً: Mathew Levitt, «Terror From Damascus, The Palestinian Terrorist Presence in Syria», the Washington Institute for Near East Policy, **Peace Watch**, Number 420, May, 7, 2003.

(٦٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/٥/٢٤، وانظر:

Karen Deyoung, «U.S warns Syria it is watching its Actions», **Washington Post**, May 5, 2003.

(٦٨) انظر: فولكر بيرتس، «إدارة السياسة الداخلية: تجديد النخبة وحدود التغيير في سورية»، في: **الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية**، تحرير رضوان زيادة (جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية)، ٢٠٠٤.

(٦٩) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٥/١٧.

(٧٠) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٥/٢٩.

(٧١) **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٦/٢٦. وانظر:

Seymour M.Hersh, «The Syrian bet», The **New Yorker**, July 28, 2003.

(٧٢) **السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٦/٤.

(٧٣) **السفير**، بيروت، ٢٠٠٣/٦/٥، وانظر:

William Dalrymple, «Tolerance thrives amid Syria's repression», **International Herald Tribune**, June 10, 2003.

(٧٤) للمزيد حول الموقف السوري من الحرب الأميركية على العراق، انظر:
ريموند أ. هينبوش، «سورية بعد حرب العراق: بين الإصلاح الداخلي وهجوم المحافظين الجدد»، في: **الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية**، ص١١١ ـ ١٤٨. وللإطلاع على قراءة إسرائيلية لهذا الموقف، انظر:

Eyal Zisser, «Syria and the war in Iraq», **Middle East International Affairs Journal (MERIA)**, Volume 7, No. 2. June 2003.

(٧٥) وصف فاروق الشرع وزير الخارجية السوري الإدارة الأميركية بأنها الأكثر حماقةً عبر التاريخ. انظر: **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٣/٧/٢٨. وانظر حوار بشّار الأسد مع صحيفة **كوريرا ديلاسيرا** الإيطالية في: **تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٣/٩/٣٠.

(٧٦) **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٣/١٠/٦. و**تشرين**، (دمشق)، ٢٠٠٣/١٠/٦. و**الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/١٠/٦.
وانظر: زئيف شيف، «ضد انزلاق المجابهة إلى الخارج»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٣/١٠/١٠.

Felicity Barringer, «The Mideast turmoil:United Nations: Syria offers a resolution to condemn Israeli raid», **the New York Times**, October 6, 2003. Robert Fisk, «Israel's attack is a lethal step towards war in Middle East», **The Independent, October 2003.** Richard W. Murphy, «Raid against Syria sets Regrettable precedent», **Council of Foreign Relations**, October8, 2003.

(٧٧) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/١٠/٧. وقد صرّح بوش علناً: «كنا سنفعل الأمر ذاته»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٣/١٠/٨.

Fred Goldstein, «Bush hails Israel: Attack on Syria», **Workers World Newspaper**, October 16, 2003.

(٧٨) انظر: مهدي دخل الله، «لنعطهم عكس ما توقعوه»، **البعث**، (دمشق)، ٢٠٠٣/١٠/٨.

David Harrison, «Syria threatens to Attack Golan settler if Israel strikes again», **The Daily Telegraph**, October 26, 2003. Neil Mac Farquhar, «Syrian leader says Israel aims to stir region», **The New York Times**, October 8, 2003.

(٧٩) **السفير**، (بيروت)، ١٦/١٠/٢٠٠٣.

Peter Brownfeld, «The Syria Accountability Act», **Fox News**, November 6, 2003.

(٨٠) **النهار**، (بيروت)، ٢٢/١٠/٢٠٠٣. و**النهار**، (بيروت)، ١٦/١١/٢٠٠٣.

(٨١) **النهار**، (بيروت)، ١٢/١١/٢٠٠٣، وراجع وقائع جلسة التصويت في مجلس الشيوخ الأميركي على قانون «محاسبة سورية» في: **المستقبل**، (بيروت)، ١٣و١٤/١٠/٢٠٠٣. وانظر:

Caril Hulse, «Panel Approves Sanctions on Syria with White House Support», **The New York Times**, October 9, 2003.

(٨٢) **New York Times, December 1, 2003.** وانظر: نص حوار بشّار الأسد مع الصحيفة في: **الشرق الأوسط**، (لندن)، ٢/١٢/٢٠٠٣.

(٨٣) **المستقبل**، (بيروت)، ٣/١/٢٠٠٤. و**البعث**، (دمشق)، ١/١/٢٠٠٣.

(٨٤) **السفير**، (بيروت)، ٣/١/٢٠٠٤.

(٨٥) **النهار**، (بيروت)، ١٣/١/٢٠٠٤.

(٨٦) **النهار**، (بيروت)، ١٧/١/٢٠٠٤.

(٨٧) **السفير**، (بيروت)، ٢٧/٨/٢٠٠٤.

(٨٨) **السفير**، (بيروت)، ٢٧/٩/٢٠٠٤.

(٨٩) **المستقبل**، (بيروت)، ٤/٩/٢٠٠٤. وانظر: **المستقبل**، (بيروت)، ٣/٩/٢٠٠٤. و**السفير**، (بيروت)، ٣/٩/٢٠٠٤.

(٩٠) د. غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص٦٥، وأيضاً: رضوان

زيادة، «المأزق السياسي وإشكالية التعثر الديمقراطي في سوريا، **الزمان**، (لندن)، ١٥شباط/ فبراير ٢٠٠١.

(٩١) انـــظـــر: Moshe Ma'os, «The Emergence of Modern Syria», in **Syria under Assad**, Moshe Ma'os and Arner Yanir (eds), (London: Groom Helm, 1986), p.9. وانظر أيضاً:

Moshe Ma'os, **Assad: The Sphinx of Damascus**, (New York: Weidenfeld and Icolson, 1988).

(٩٢) للاطلاع على تفاصيل بداية الحرب الأهلية اللبنانية والظروف التي ساعدت على استمرارها، راجع:

Kamal Salibi, **Crossroads to Civil War: Lebanon, 1958-1976** (London: Ithaca Press, 1976).

وأيـضـاً: **John Bulloch, Death of a Country: The Civil War in – Lebanon** (London: Weiden feld and Nicholson, 1977).

(٩٣) Adeed I. Dawisha, **Syria and The Lebanese Crisis**, (London: Macmillan Press, 1980), p. 120.

(٩٤) للمزيد حول شخصية كمال جنبلاط وزعامته، راجع: ايغور تيموفييف، **كمال جنبلاط: الرجل والأسطورة** (بيروت: دار النهار، ط١، ٢٠٠٠).

(٩٥) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط** (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٦) ،ص٤٥٣. وانظر أيضاً: زئيف شيف، **السلام مع الأمن: المتطلبات الأمنية الدنيا لإسرائيل في مفاوضاتها مع سورية** (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٩٢)، ص٤٠ ــ ٤٣؛ إذ اقتنعت إسرائيل أن التدخل السوري سيؤدي إلى تورطها في مشاكل لبنان المعقدة إضافة إلى أن الجولان ستغدو أولوية أدنى بالنسبة إليها، وهذا ما دعم رأي رئيس الوزراء إسحق رابين. وانظر:

Z. Schiff, «Dealing with Syria», **Foreign Policy**, No. 55, Summer 1984.

وأيضاً: موشيه ماعوز، **سورية وإسرائيل من الحرب إلى صناعة السلام** (عمان: دار الجليل، ١٩٩٣)، ص١٦١.

(٩٦) محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية: من «الحركة التصحيحية» إلى تصفية مراكز الجنرالات»، **الحياة**، (لندن)، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

(٩٧) Adeed I. Dawisha, **Syria and the Lebanese Crisis**, p. 136.

(٩٨) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص٤٦٠.

(٩٩) Adeed I. Dawisha, **Ibid**, p. 163

(١٠٠) انظر: رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية**، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(١٠١) محمود سويد، **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٨)، ص٢٣.

(١٠٢) **حرب الأيام السبعة على لبنان (عملية «تصفية الحسابات» ٢٥ ـ ١٩٩٣/٧/٣١)**، إعداد وتقديم: محمود سويد، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٩٣)، ص٧.

(١٠٣) المرجع نفسه، ص٨.

(١٠٤) **السفير**، (بيروت)، ١٩٩٣/٨/١٢.

(١٠٥) **النهار**، (بيروت)، ١٩٩٣/٧/٢٩.

(١٠٦) **السفير**، (بيروت)، ١٩٩٣/٨/٢٢؛ هذا ما صرّح به وزير الإعلام اللبناني في تلك الفترة ميشال سماحة.

(١٠٧) **النهار**، (بيروت)، ١٩٩٣/٨/٢٥.

(١٠٨) انظر: رضوان زيادة، **السلام الداني: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية**.

(١٠٩) ريمون هينيوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية، ص٦٥١ ـ ٦٥٢. وانظر أيضاً: محمد عبد القادر محمد، **استراتيجية التفاوض**

السورية مع إسرائيل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٩)، ص٢٣. وجمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، «سورية تفاوض إسرائيل»، **سلسلة كرّاسات استراتيجية**، العدد ٤٥، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ١٩٩٦).

(١١٠) Helena Cobban, **The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond,** p.157، وقارن مع: هيلينا كوبان، الفرصة الكبرى الضائعة: «المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية»، **السياسة**، (الكويت)، الحلقة ١٧، ١٩٩٩/٧/٧، وقد طلب الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش أثناء لقائه بالأسد في نهاية آذار/ مارس ١٩٩٦ تهدئة الوضع في الجنوب اللبناني لأن ذلك كفيلٌ باستمرار مفاوضات السلام. انظر: **الحياة**، (لندن)، ٢/٤/ ١٩٩٦.

(١١١) Robret Satloff and Alan Makovsky, «Changing Assad's incentive structure»: Christopher in the <Lion's Den>, Washington Institute for Near East policy, **Policy Watch,** Number 194, April 22, 1996.

(١١٢) الأرقام واردة في **التقرير** الذي أعدّته لجنة تابعة لـ«لأمم المتحدة» كُلّفت بالتحقيق في مجزرة قانا. راجع: محمود سويد، **الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل**، ص٢٤ ـ ٢٥، وراجع **التقرير** الذي أعدّته «منظمة مراقبة حقوق الإنسان» (Human Rights Watch)، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.

(١١٣) «من حوار بيريز مع التلفزيون الإسرائيلي في ١٩٩٦/٤/١٨»، نقلاً عن: **السفير**، (بيروت)، ١٩٩٦/٤/١٩.

(١١٤) من **تقرير** لراديو جيش الدفاع الإسرائيلي بعنوان: «قادة الجيش يناقشون عملية عناقيد الغضب في لبنان»، ١٩٩٦/٤/٢٧، نقلاً عن: Helena Cobban, The Israeli-Syrian talks 1991-96 and Beyond, p.161، وقارن مع: هيلينا كوبان، «الفرصة الكبرى الضائعة: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية»، **السياسة**، (الكويت)، الحلقة ١٧، ١٩٩٩/٧/٧.

(١١٥) بدأت حملة الإدانة الدولية من الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، ولحقتها سلسلةٌ طويلة شملت وزارة الخارجية البريطانية والألمانية

والدانماركية والنمساوية والأسترالية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية والرومانية والاتحاد الأوروبي و«حلف شمال الأطلسي»، وبدأ «مجلس الأمن» يبحث شكوى لبنانية قدمت ضد الاعتداءات الإسرائيلية، كما أن الرئيس كليتنون صرّح عقب مجزرة قانا عن أسفه لعائلات الذين قتلوا وجرحوا في جنوب لبنان وقدّم تعازيه إلى الحكومة اللبنانية؛ ثم اتسعت بعدها حملة الإدانة بشكل واسع جداً وعلى مستوى الرؤساء كالرئيس الفرنسي جاك شيراك، ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور، ورئيس الوزراء الكندي والفرنسي إلى غير ذلك مما ضمّ قائمةً طويلة تُظهر بامتياز عمق المأزق الذي وضع بيريز نفسه فيه، ومن الممكن مراجعة ردود الفعل عربياً وإقليمياً ودولياً في كتاب: **عملية «عناقيد الغضب» حرب السلام الإسرائيلي في لبنان: الوقائع، المبادرات، النتائج**، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٦).

(١١٦) انظر: يوئيل ماركوس، «وجه بيريز القاسي»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ١٩/ ١٩٩٦/٤.

(١١٧) انظر النص الكامل لتفاهم نيسان في: **عملية «عناقيد الغضب» حرب السلام الإسرائيلي في لبنان**، ص١١٨. وانظر أيضاً: **السفير**، (بيروت)، ١٩٩٦/٤/٢٧.

(١١٨) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٠/٥/٢١. وللمزيد حول الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب الذي اعتُبر نصراً للمقاومة اللبنانية، راجع الصحف اللبنانية التي خصصت جميع صفحاتها للاحتفال بهذا العيد (عيد المقاومة والتحرير) انظر: الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٥/٢٤. و**السفير**، (بيروت)، ٢٤ و٢٠٠٠/٥/٢٥. و**المستقبل**، ٢٤/ و٢٠٠٠/٥/٢٥. أما الصحف الإسرائيلية فقد سيطرت عليها أخبار انهيار «جيش لبنان الجنوبي» وتوقعات المستقبل القادم المخيف؛ وقد لعب الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ بهذه الطريقة المهينة دوراً حاسماً في انهيار شعبية باراك. انظر: عوفر شلاح، ««حزب اللّه» يتخذ القرار»، **يديعوت أحرونوت**، (تل أبيب)، ٢٠٠٠/٥/٢٤. ر: رون بن يشاي، مرحلة عدم اليقين، **يديعوت أحرونوت**، (تل أبيب)، ٢٠٠٠/٥/٢٤، وزئيف شيف، نظرية

الأمن الجديدة، **هآرتس** (تل أبيب)، ٢٠٠٠/٤/٢٥، ويوسي فيلمان، «حتى إغلاق آخر البوابات»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٠/٥/٢٥.

(١١٩) انظر: عصام خليفة، «دراسة بالوثائق تؤكد لبنانية مزارع شبعا»، **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٥/١٩، وأيضاً: باسم يموت، «الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية لمزارع شبعا»، **السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٠/٣/٧، وقد أقرَّ أحد الباحثين الإسرائيليين بلبنانية مزارع شبعا، انظر: عكيفا إلدار، «مزارع شبعا لبنانية»، **هآرتس**، (تل أبيب)، ٢٠٠٢/٦/٢٥.

(١٢٠) ذكرت صحيفة **Sunday Times** في ٢٠٠٠/١/٩ أن الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) حصلت بالتعاون مع الاستخبارات الأردنية على عينة من بول الأسد، وذلك عندما قضى يوماً في عمان اشترك خلاله في تشييع جنازة الملك حسين، وقد حصل الإسرائيليون من خلال هذه العينة على معلومات كثيرة حول صحة الأسد بما فيها قائمة كاملة بكل الأدوية التي يستعملها ونظام الطعام الذي يلتزم به؛ وقد أكدت **معاريف**، (تل أبيب)، ٢٠٠٠/١/٢٠ أن الاستخبارات الإسرائيلية تحوي ملفات عن صحة عدد من الزعماء العرب بمن فيهم الأسد.

(١٢١) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٤. وانظر: **المستقبل**، (بيروت)، ٣/٩/ ٢٠٠٤. و**السفير**، (بيروت)، ٢٠٠٤/٩/٣.

(١٢٢) Michael Young, «All eyes turn to Syria», **International Herald Tribune**, Thursday, February 17, 2005، وانظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية: «Syria After Lebanon, Lebanon After Syria», **Middle East Report**, Nº39, 12 April 2005.

(١٢٣) انظر: عبدالله بو حبيب، «أخطاء سورية: الاستراتيجية في العلاقة مع واشنطن»، **الحياة**، (لندن)٢٠٠٥/٤/١١.

(١٢٤) **الحياة**، (لندن)، ١٨ /٢٠٠٦/٥.

(١٢٥) **الحياة**، (لندن)، ١٨ /٢٠٠٦/٥. للمزيد حول العلاقات السورية ـ اللبنانية، انظر: ميشيل كيلو، «تحولات السياسة الإقليمية السورية في العلاقة مع لبنان»، في: **معركة الإصلاح في سورية**، تحرير رضوان زيادة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦)،

(ص٤٧ ـ ٦٠. وأيضاً: رضوان زيادة، «العلاقات السورية اللبنانية: مشقة الأخوة»، في: المرجع نفسه، ص٦٩ ـ ٨٥.

(١٢٦) **الحياة**، (لندن)، ١٨ /٥/٢٠٠٦.

(١٢٧) **المستقبل**، (بيروت)، ٢٣ /٦/ ٢٠٠٦.

(١٢٨) **الحياة**، (لندن)، ٢٢ /٦/٢٠٠٦.وانظر: رضوان زيادة، «أزمة خطاب السياسة الخارجية السورية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٧/١/١٤.

(١٢٩) **الحياة**، (لندن)، ٢٣ /٦/٢٠٠٦.

(١٣٠) **الثورة**، (دمشق)، ٢٠٠٦/٧/١٣، وقد ذكرت «أن ثقافة المقاومة مقبلة على مزيد من الانتشار لأنها أثبتت نجاعتها».

(١٣١) **الحياة**، (لندن)، ١٤ /٧/٢٠٠٦.وانظر: أحمد دياب، «المواقف الدولية من الحرب على لبنان»، **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٦، اكتوبر ٢٠٠٦، ص١٣٨ ـ ١٤١.

(١٣٢) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٦/٧/٢٩. وللمزيد حول ذلك، انظر: Yossi Mekelberg, «Israel and Lebanon: Soul Searching», **World Today**, Vol.62, N.10, October 2006, p.12-13.

(١٣٣) **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٦/٨/٢١؛ في حين أن من كان يعتبر محسوباً على جبهة الحمائم أو فريق السلام الإسرائيلي طالب بضرب سورية. انظر: يوسي بيلين، «ضرب سورية»، ترجمة عن العبرية، **المستقبل**، (بيروت)، ١٤/٧/ ٢٠٠٦.

(١٣٤) **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٦/٧/١٧.

(١٣٥) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٦/٧/١٤.

(١٣٦) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٦/٨/٧. وفي مقابلة مع قناة «الجزيرة» في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ وبعد شهر من انتهاء هذه «الحرب الإقليمية»، قلل المعلم من أهمية تصريحات وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس لصحيفة **وول ستريت جورنال** التي هددت فيها بفرض عقوبات جديدة على سورية، مؤكداً أنها تعبّر عن ضيق الولايات المتحدة من نشاط الدبلوماسية السورية. وقال إن واشنطن لا تريد السعي في الاتجاه الصحيح بل الاستمرار في أخطائها، مضيفاً أنها إذا أرادت فرض

عقوبات «فأهلاً وسهلاً». (السفير، ٢٨/ ٩/٢٠٠٦). والطريف في الأمر، أنه في المرة الأولى التي رحّب فيها وزير الخارجية السوري بالحرب الإقليمية، وقدكان ذلك على عكس الموقف السوري الرسمي تماماً الذي اتصف بالحذر مغبّة الدخول في مواجهة غير متكافئة، فإن المعلم رحّب بالحرب الإقليمية، وهو موقف نادر الحدوث تماماً في تاريخ دبلوماسية أي بلد؛ إذ لا أحد يرحّب بدخول بلده إلى الحرب، على اعتبار أن البلد يحاول دائماً تسويق موقفه الدولي على أنه «دفاعي»؛ وأن الحرب فرضت عليه ولم يطلبها، وذلك بغية استجرار مواقف سياسية دولية وإقليمية وربما داخلية متعاطفة. ومرةً أخرى، عندما صرحت وزيرة الخارجية الأميركية بأن بلادها تفكر في تشديد العقوبات على سورية، فإن وزير الخارجية السوري يرحّب بها، وكأن العبارات الدبلوماسية تخونه دوماً؛ إذ كان من الممكن أن يقول مثلاً إن على الولايات المتحدة أن تفكر في مصالحها، أو أن تعيد النظر في سياستها كما درجت عليه الدبلوماسية السورية على مدى عقود، لكنه رحّب بالعقوبات أيضاً.

(١٣٧) **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٦/٨/٧. وانظر أيضاً: بشير عبد الفتاح، «الموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على لبنان»، **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص١٣٠ ـ ١٣٣.

(١٣٨) **الحياة**، (لندن)، ٢٠٠٦/٠٧/٢٣. وحول القدرات العسكرية لحزب الله، انظر: د. جمال مظلوم، «إدارة «حزب الله» للعمليات العسكرية في حرب لبنان»، **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص٩٦ ـ ١٠٠. ومحمد عبدالسلام، الدروس العسكرية لحرب لبنان، المرجع نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢٥.

(١٣٩) **النهار**، (بيروت)، ٢٠٠٦/٨/١٢. وأيضاً: حسن نافعة، «الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الدولية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢، تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٨٨ ـ ١٠٣. وقد نشر فيما بعد في: **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

(١٤٠) **المستقبل**، (بيروت)، ١٢/٨/ ٢٠٠٦. وانظر أيضاً: خليل العناني، «القرار ١٧٠١: دلالات ومآلات»، **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص١٤٢ ـ ١٤٥.

(١٤١) **النهار**، (بيروت)، ١٤/٨/٢٠٠٦.

(١٤٢) **النهار**، (بيروت)، ١٣/٧/٢٠٠٦.

(١٤٣) **النهار**، (بيروت)، ٢٣/٨/٢٠٠٦. وحول ذلك، انظر: Nadim Shehadi, «Iran-U.S Confrontation in Lebanon: Capitulate or Escalate», **World Today**, Vol.62, N.10, October 2006, p.9-11.

(١٤٤) **الحياة**، (لندن)، ٢٥/٠٧/٢٠٠٦.وانظر: سامح راشد، «إيران وسورية: التحالف حول لبنان»، **السياسة الدولية**، السنة ٤٢، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص١٣٤ ـ ١٣٧.

وحول الدور الإيراني، انظر:نيفين مسعد، «الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية: إيران»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢، تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٦، ص٥٢ ـ ٧٢. وقد نشر فيما بعد في: **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.**

(١٤٥) **السفير**، (بيروت)، ١٦/٨/٢٠٠٦.

(١٤٦) **المستقبل**، (بيروت)، ٢١/٨/ ٢٠٠٦.وانظر: أحمد يوسف أحمد، «الحرب الإسرائيلية علي لبنان: التداعيات العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٢، تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٣٣ ـ٥١. وقد نشر فيما بعد في: **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية.**

(١٤٧) **النهار**، (بيروت)، ٢٣/٨/٢٠٠٦.

(١٤٨) **النهار**، (بيروت)، ٧/١٠/٢٠٠٦.

(١٤٩) للمزيد حول ذلك، انظر: برهان غليون، ««الأسدية» في السياسة السورية أو دور السياسة الإقليمية في تحقيق السيطرة الداخلية»، في: **معركة الإصلاح في سورية**، ص١٥ ـ ٤٥.

الفصل الخامس

تحدّي الإسلام السياسي
الإخوان المسلمون والديموقراطية

شكّل الإسلام السياسي في سورية مكوّناً بارزاً في الحياة السياسية منذ نيل سورية استقلالها وحتى الوقت الحاضر؛ وقد تعاظم دور الحركات الإسلامية في سورية بشكلٍ كبير خلال فترتي الستينيات والثمانينيات حين تصاعدت موجة العنف بشكل غير مسبوق بين الحركة الإسلامية الأبرز في تلك الفترة المتمثّلة في الإخوان المسلمين والأجهزة الأمنية، ثم أعيد طرح الموضوع مجدداً اليوم مع ملاحظة عودة مظاهر التديّن الشعبي إلى حدّ بعيد لدى المجتمع السوري، ووجود حركة سياسية إسلامية في الخارج هي «الإخوان المسلمون» تحاول طرح نفسها كبديل سياسي مستقبلي مع دخولها في عدد من التحالفات مع المعارضة السورية في الداخل والخارج، وهي تعتمد على المرجعية الإسلامية كمحدّد رئيس في رؤيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كان قد داخل خطابها تحولات عميقة على مستوى تبني مفاهيم الحداثة السياسية مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

إن دراسة تطور العلاقة بين السلطة والحركات الإسلامية في سورية، ودور هذه الحركات في صوغ المجال السياسي وحدود تأثيرها فيه، ودورها في عملية التحول الديموقراطي يعتبر سؤالاً راهناً وبالغ الأهمية بالنظر إلى الشعبية الكبيرة التي تحظى بها هذه الحركات داخل المجتمع. لذلك، لا بد من دراسة مستقبل الحركات الإسلامية السورية خصوصاً، ودورها في مستقبل الحياة السياسية في سورية عموماً.

لكن لا بد في البداية من محاولة التمييز انطلاقاً من منطق سوسيولوجي قائم على التفريق بين رصد مظاهر التدين الشعبي، وبين تأييد الحركات الإسلامية في محاولة للفصل بين المنظورين، لئلا نسقط في فخ التضخيم (تضخيم دور الحركات الإسلامية) أو التعميم (إطلاق أوصاف تعميمية على المجتمع).

العلاقة المبكّرة بين الدين والدولة في سورية

تعود العلاقة بين الدولة السورية والإسلام، ممثَّلاً في مؤسساته الرسمية أو غير الرسمية أو عبر خطابات المؤمنين بدوره في الحياة العامة، إلى ما قبل نيل سورية استقلالها السياسي في عام ١٩٤٦.

فقد أتاحت فترة التنظيمات العثمانية فرصةً للكثير من علماء الدين الدمشقيين تأسيس جمعياتٍ خيرية ظاهرها الخطاب الدعوي والخيري، لكنها ما انفكت عن ممارسة دور سياسي بشكلٍ من الأشكال.

لقد جاءت الجمعيات كتعبيرٍ عن رغبة «العلماء» في استرداد نفوذهم بعد تضاؤل سلطتهم المعنوية عقب الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية آنذاك في ما يعرف بالتنظيمات التي منحت قيمةً إلى المعرفة

غير المنتمية، إذ برزت مجموعة المصلحين الذين اعتقدوا أن من الضروري الاستفادة من أوروبا ومفاهيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا بد منها في تأسيس وبناء الدولة الحديثة، واعتبروا وفقاً لذلك أن العلماء يشكلون عائقاً في مشروع الإصلاح الذي تبنته الدولة العثمانية مع نهاية عام ١٨٦٠م والذي وجد تعبيره في طريقة تنظيم المدارس العامة في الإمبراطورية العثمانية عبر تلقين المهارات والمعرفة التي يتميز بها أصحاب الحرف الحديثة سواء أكانوا بيروقراطيين أم محامين أم أطباء أو ضباط جيش، ومع تزايد عدد هذه المدارس تزايد عدد العثمانيين المتعلمين والمتمسكين بقيم التنظيمات حيث طرحوا مصالحهم ونظرتهم العامة بطريقة أضرت بموقع العلماء وسلطتهم[1].

تأسست أولى الجمعيات الخيرية على يد الشيخ طاهر الجزائري الذي توفي عام ١٩٢٠م، والتي كان لها نشاطها البارز على مستوى التعليم وافتتاح المدارس ضمن فلسفة تقوم على إصلاح المجتمع من خلال التربية وعبر تمكين الفرد من الحفاظ على الفضائل والقيم والتمسك بالمثل الإسلامية العليا[2].

ازداد فيما بعد عدد الجمعيات بشكل كبير خصوصاً خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦م؛ إذ تأسست الجمعية الغراء برئاسة محمد هاشم الخطيب الحسيني التي كانت بمثابة احتجاج ضد سياسة الانتداب الفرنسية في مجال التربية والتعليم، وكانت الجمعية من أجل تدريس الدين الإسلامي وقامت بتأسيس مدارس دينية خاصة، يتم التدريس فيها من قبل العلماء[3].

وقد مارست الجمعية فيما بعد نشاطاً سياسياً لافتاً خصوصاً بعد نهاية الانتداب الفرنسي وإبان فترة الانتخابات المتتالية؛ فقد كان

لها نفوذ واضح داخل الوعي الجمعي الدمشقي وتأثير مهيمن في سلوك المجتمع وتقاليده حتى وصفتها الخارجية البريطانية في أحد تقاريرها لعام ١٩٤٢ بـ«الحزب السوري» من خلال «تنظيم التظاهرات ضد الحكومة للاحتجاج على التراخيص التي تمنحها للأماكن التي تُمارس داخلها الممارسات اللاأخلاقية بشتى أنواعها كسفور النساء وحضور النساء لدور السينما والملاهي وعلمنة مناهج التدريس»[٤].

تكاثرت في ما بعد الجمعيات الدينية التي كانت يقود تأسيسها شخصيات بارزة في المجتمع الدمشقي معظمهم ينتمي إلى طبقة «العلماء»؛ فقد تأسست جمعية «الهداية الإسلامية» عام ١٩٣١ وكان كامل القصار أشهر شخصياتها، ثم جمعية «التمدن الإسلامي» التي تأسست عام ١٩٣٢، وكانت تضم ممثلي «طبقة البرجوازية الصغيرة» من فقهاء، وخطباء جوامع، وأطباء، ومحامين، وكان على رأسها عدد من الشخصيات البارزة ذات الانتماء العائلي التقليدي الدمشقي العريق كأحمد مظهر العظمة، ومحمد بهجة البيطار وغيرهما[٥]؛ وقد لعبت دوراً بارزاً فيما بعد في رفد «الكتلة الوطنية»، التي كان لها دور محوري في نيل سورية استقلالها السياسي عام ١٩٤٦، بعدد من الرموز المؤثّرة، وفي الوقت نفسه أمدّت حركة «الإخوان المسلمين» السورية التي تأسست فيما بعد بعددٍ من الأشخاص المؤثرين كعمر بهاء الدين الأميري في حلب ومحمد المبارك في دمشق وغيرهما. وقد أصدرت مجلة شهيرة كان لها تأثيرها الواسع في مصر بشكل خاص والمشرق العربي بشكل عام اسمها «التمدن الإسلامي»[٦]؛ إذ كان كتّابها ينتمون إلى طيف واسع من الكتّاب والأدباء ذوي المكانة المتميزة في المجتمع السوري في تلك الفترة[٧].

إلى جانب هذه الجمعيات نجد عدداً كبيراً آخر من الجمعيات مثل جمعية «التعاون الإسلامي»، جمعية «التوجيه الإسلامي»، «جمعية أعمال البر الإسلامي»، وهي جمعية تدعو إلى ممارسة البر والأخلاق وغيرها[٨]. وإذا كان دور هذه الجمعيات في هذه الفترة قد اقتصر أو تركّز بشكل كبير منه على الجانب الخيري والتربوي والتعليمي فإنه قد انتقل خلال فترة الانتداب الفرنسي على سورية إلى ممارسة دور سياسي محدود في البداية لكنه اتسع وأصبح مؤثّراً فيما بعد، وكانت أولى طلائعه تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» في سورية، التي تعتبر كبرى حركات الإسلام السياسي التي أثّرت في التاريخ السوري المعاصر على فترات متباعدة.

إن تزايد انتشار الجمعيات الدينية ساعدها على تكثيف صلاتها في ما بينها وتشبيك علاقاتها لتعزيز تأثيرها على المستوى التعليمي والسياسي الذي كان حكراً على الملّاك من أبناء العائلات الأرستقراطية ذات التعليم الغربي؛ إذ بالعودة إلى مهن البرلمانيين في سورية في الفترة ما بين ١٩١٩ إلى ١٩٥٤، فإن عدد علماء الدين في البرلمان كان يتراوح بين واحد واثنين، أي أن العدد كان يتناقص بينما يتزايد عدد أعضاء البرلمان[٩].

وهو ما شجع تأسيس «جمعية العلماء» عام ١٩٣٧ التي كانت بمثابة جمعية نقابية للعلماء، وقد كان هدفها واضحاً في «خدمة الإسلام» عبر ازدياد تأثير العلماء في المجال العام الاجتماعي والسياسي والتعليمي والتربوي، وكان مؤسس الجمعية كامل القصاب أحد رجالات حركة القومية العربية المؤثّرين. وفي عام ١٩٣٨ افتتحت «جمعية العلماء» نادياً هو الذي خطط فيما بعد

لإنشاء مدرسة عليا لعلوم الشريعة، وفعلاً تأسست كلية الشريعة عام ١٩٤٢[١٠].

لكن «جمعية العلماء» ـ وربما بسبب قيادة القصاب ذاته ـ لم تستطع أن تلعب دوراً مرجعياً للعلماء، ولذلك تأسست جمعية «رابطة العلماء» عام ١٩٤٦، التي انتمى إليها «الإخوان المسلمون» وجمعية «التمدن الإسلامي» و«الجمعية الغراء» و«جمعية الهداية الإسلامية»، ما عدا جمعية العلماء. وفي انتخابات عام ١٩٤٧ رشح كامل القصاب نفسه على لائحة أخرى غير لائحة «رابطة العلماء»[١١].

إن تأثير هذه الجمعيات السياسي اختبر بشكل جلي خلال انتخابات عام ١٩٤٣؛ فقد ساندت زعيم الحركة الوطنية ورئيس الجمهورية فيما بعد شكري القوتلي، وضمّت قائمته الانتخابية وجهاً بارزاً من وجوه قيادة «جمعية الغراء» الشيخ عبد الحميد الطباع، الزعيم الديني المحبوب والتاجر من حي الشاغور، مما أدى إلى انتصار لائحة القوتلي بسهولة[١٢].

إلّا أن هذا التحالف لم يدم طويلاً، فلم يمض سوى عام واحد حتى حصل التصادم، وكان ذلك بمثابة نهاية التعاون بين الطبقة الحاكمة والجمعيات الإسلامية؛ فانطلاقاً من مسيرة تظاهرية للاحتجاج ضد احتفال راقص كان مزمعاً إقامته، خرجت في دمشق مع نهاية أيار/ مايو ١٩٤٤ تظاهرات صاخبة استمرت عدة أيام تعطّلت خلالها حركة المدينة وأودت بحياة أربعة أشخاص. لقد استاءت الجمعيات الإسلامية من مسألة اشتراك نساء مسلمات في الحفل الذي نُظِّم بإشراف جمعية «نقطة الحليب» النسائية التي تشرف عليها نساء من

الطبقة الراقية في دمشق واعتبر تحدّياً للقيم الإسلامية[١٣]. لقد اعتبر هذا التاريخ بمثابة التاريخ التدشيني لدور الجمعيات الإسلامية السياسي، على الأخص «الجمعية الغراء»، واستعراض قوتها وتأثيرها داخل المجتمع السوري؛ إذ لم يكن دخول هذه الجمعيات إلى عالم السياسة المباشر من بابها الصريح بقدر ما أظهرت للمجتمع هدفها المتمثل في الدفاع عن الإسلام وحماية قيم المجتمع الدينية. إن انصهار هذه الجمعيات الإسلامية في بوتقة واحدة هو ما مهّد فيما بعد لـ«الإِخوان المسلمين»، نشوءها كأكبر حركة سياسية إسلامية في سورية التي يعود تاريخ ميلادها إلى عام ١٩٤٥.

تأسيس «الإِخوان المسلمين» في سورية

اتحدت جمعية «الشبان المسلمين» في حمص، التي تأسست عام ١٩٣٦ على يد شخص يدعى أبو السعود عبد السلام، مع جمعية «دار الأرقم» في حلب التي تأسست عام ١٩٣٦ على يد عمر بهاء الدين الأميري، وعقد في عام ١٩٣٧ مؤتمران في حمص، وثالث في دمشق في عام ١٩٣٨[١٤]، ولا يبدو واضحاً ما إذا كانت جمعية إسلامية ما في دمشق العاصمة قد اتحدت معهما في البداية؛ فجمعية «شباب محمد» في دمشق التي تأسست عام ١٩٤١ تحت قيادة عبد الوهاب الأزرق لا تعدو أن تكون اتحاداً طلابياً للمدارس الثانوية، في حين تمتعت «جمعية العلماء» و«الجمعية الغراء» بنفوذ أكبر داخل مدينة دمشق. لعل هذا ما يفسر ضعف التمثيل الدمشقي عموماً داخل المكتب السياسي للجماعة خلال تاريخها وحتى داخل كوادرها الدنيا، مقارنة بالتمثيل الحلبي والحموي على سبيل المثال، وذلك يصدق خلال تاريخ حركة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر.

في صيف عام ١٩٤٦، أُعيد تنظيم «شباب محمد» و«الشبان المسلمين» ودمجهما تحت اسم «الإخوان المسلمين»، وانتخب مصطفى السباعي مراقباً عاماً وعمر بهاء الدين الأميري نائباً له، واللقب الجديد يتضمّن بشكلٍ ما التبعية للمرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، وإن كان الإخوان المسلمون السوريون قد تمتعوا باستقلال تنظيمي كبير عن مكتب الإرشاد العام في مصر. مردّ ذلك إلى أمرين: الأول، سياسة المرشد العام الأول حسن البنا في العمل اللامركزي وانشغاله بالوضع المصري بشكل كبير[١٥]؛ والثاني، اختلاف البيئة السياسية والاجتماعية بين مصر وسورية مما يحتم على كل طرف اشتقاق نظريته السياسية وبنائه التنظيمي وأحكامه الفقهية من بيئته الخاصة؛ فسورية تتسم بتعددية سياسية ودينية وعرقية وطائفية لا توجد في مصر في تلك الفترة، كما أن تطور الحياة السياسية في سورية من حيث الأحزاب والبرلمان والصحافة كان أكثر حرية مما ساد في مصر في الفترة ذاتها وهو ما فرض نوعاً من الاستقلال النسبي في خطاب الإخوان المسلمين السوريين عن الإخوان المسلمين المصريين، وإن كانت الهيئة التأسيسية لحركة الإخوان المسلمين العامة والتي تنتخب مكتب الإرشاد والمرشد العام وتتمثل فيها الأقطار المختلفة بعضوين، قد ضمّت في عضويتها المراقب العام السباعي ونائبه الأميري.

لم يقتصر نشاط الإخوان المسلمين على المستوى الدعوي والتربوي كما هو حال الجمعيات الأخرى. لقد كان واضحاً من هيكلية الجماعة وبنائها التنظيمي[١٦] أن العمل السياسي هو من صلب مهامها، إضافة إلى اضطلاعها بالمهام الأخرى. لقد أسست الحركة منظمة «الفتوة»، وهو تنظيم شبه عسكري يقوم على التدريب على حمل السلاح تحت رعاية الجيش؛ كما كان للإخوان المسلمين

مدارس خاصة مجانية معترف بها حكومياً. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم الإخوان المسلمون في دمشق بالتدريس في المدارس الحكومية مما أمدّهم بتأثير متزايد داخل المجتمع.

وعلى الرغم من التأثير الكارزمي الذي تحلّى به مصطفى السباعي(١٧) داخل الحركة، فإن الحركة احتفظت بنوع من القيادة الجماعية داخلها هو الذي أمدّها باستمرار بالحيوية وامتداد التأثير داخل المحافظات السورية المختلفة.

لقد عاشت سورية منذ عام ١٩٤٩ سلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية التي خلقت اضطرابات سياسية داخل النظام السياسي السوري في تلك الفترة، وأثّر ذلك إلى حد بعيد على استقرار الحياة السياسية فيها؛ فمنذ انقلاب حسني الزعيم في آذار/ مارس ١٩٤٩ الذي لم يستمر أكثر من ١٣٧ يوماً، تتالت الانقلابات بشكل أثّر سلباً على بناء المؤسسات الدستورية والسياسية والتشريعية في سورية(١٨).

ترافق ذلك مع صعود الأحزاب الأيديولوجية والعقائدية في الحياة السياسية السورية التي وجدت تربة مناسبة لها مع تأسيس دولة إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨، وتصاعد التهديدات العسكرية الإسرائيلية على الحدود السورية، وتزايد النفوذ الأميركي في المنطقة عبر أحلاف عسكرية حملت في داخلها تهديداً للنفوذ السوري في المنطقة ولاستقرارها؛ كلُّ ذلك خلق بيئة خصبة لنمو التيارات اليسارية والقومية والدينية، واستطاع الإخوان المسلمون عبر تشكيل ما يُسمّى «الجبهة الإسلامية الاشتراكية» عام ١٩٤٩ الوصول إلى البرلمان عبر أربعة نواب.

تمثل الاشتباك السياسي الأول داخل المؤسسات السياسية ولاسيّما البرلمان في الاتفاق على صيغة دستور عام ١٩٥٠؛ إذ طرحت العلاقة بين الدين والدولة من خلال نصوص الدستور. فقد طالب الإخوان بأن ينص الدستور صراحةً على أن «دين الدولة هو الإسلام»، بما يحمله ذلك من تداعيات على الأقليات المسيحية واليهودية، وحساسيات تجاه المذاهب الأخرى كالأقليات الدرزية والعلوية والإسماعيلية الموجودة في سورية، وقد شهدت هذه الفترة مشادّات عنيفة بين التيارات السياسية كافة حول الصيغة المثلى[١٩]، وحول موقف الأقليات من الصيغة المطروحة. في ٦ نيسان/أبريل ١٩٥٠، أقرّت اللجنة الدستورية بأغلبية ١٣ مقابل ١٠ أصوات الموافقة على أن تشمل المادة رقم (٣) فقرة (١) من مشروع الدستور أن يكون دين الدولة هو الإسلام؛ وبما أن الإخوان المسلمين كانت المنظمة السياسية الوحيدة في سورية التي طالبت بأن يكون دين الدولة هو الإسلام، فإن نتيجة التصويت تدل بوضوح على أنهم يعبّرون في ذلك الصراع عما تكنّه فئة كبيرة من الشعب[٢٠].

لكن الجدل استمر بحدّة داخل البرلمان بعد معارضة معظم الكتل البرلمانية، فتقدم مصطفى السباعي نفسه بتعديل للمادة رقم ٣ لتصبح كما يلي:

١ ـ دين رئيس الجمهورية الإسلام.

٢ ـ الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع.

٣ ـ حرية الاعتقاد مصونة، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها، على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.

٤ ـ الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية[٢١].

وفعلاً أُقرّ هذا التعديل بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٠ بشكل يعكس البراغماتية السياسية التي تحلّى بها الإخوان المسلمون في ما يتعلق بالمفاوضات والتحالفات السياسية، وهذا لم يمنع السباعي ذاته من الدفاع المستمر عن «إسلامية» هذا «الدستور العلماني»، واعتباره نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه دساتير الدول الإسلامية[٢٢].

عكست أزمة «الدستور» إذاً مدى تغلغل التأثير الإسلامي داخل النخبة السياسية وحتى داخل الطبقات المختلفة من المجتمع السوري؛ لكنها، في الوقت نفسه، تظهر أن الإخوان المسلمين تصرفوا كحركة سياسية خالصة لها مصالحها ودوافعها السياسية ذات الخلفية الدينية بكل تأكيد؛ لكنها لم تعتبر نفسها ممثلاً شرعياً وحيداً تتحدث باسم الإسلام وتحتكر الكلام باسمه، بل إنها دخلت في تسويات سياسية أقرب ما تكون إلى المناورات في أمور تُعتبر بالنسبة إلى الشريعة الإسلامية ليست قابلة للجدل القانوني أو الفِقهي خصوصاً في ما يتعلق بالدستور.

بوجه العموم، يُظهر ذلك أن الإخوان المسلمين في سورية أصبحوا حركة مؤثّرة لكنها لم تكن قائدة أو وحيدة التأثير في غياب الفعاليات السياسية الأخرى؛ فقد أوردت صحيفة «النيويورك تايمز» في تقريرها بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٥٥، أن عدد المنتسبين إلى الإخوان المسلمين في سورية يتراوح بين العشرة آلاف والاثني عشر ألف عضو، لكنها أشارت إلى أن بإمكانهم ومن خلال منظماتهم المختلفة الأنشطة القيام بمهام متشعبة وواسعة[٢٣]. لقد دخل الإخوان بعد ذلك في داخل اللعبة السياسية بشكل أكبر، وتأثروا بتقلباتها المستمرة والدائمة وهو ما أثّر بالتأكيد على تماسكها وحيويتها؛ إذ شهدت انقسامات مختلفة خصوصاً بعد حل حسني الزعيم ـ

الذي قام بالانقلاب العسكري الأول في آذار/مارس ١٩٤٩ ـ الأحزاب السياسية، ثم قام بعده أديب الشيشكلي بالأمر ذاته مما خلق محاور وانقسامات داخل جماعة الإخوان المسلمين، من حيث مدى استمرارها أو التزامها بالعمل السياسي، لا سيّما مع اصطدام الجماعة الأم بالرئيس المصري جمال عبد الناصر وصدور قرار من مكتب الإرشاد بعدم الخوض في الميدان السياسي الداخلي[٢٤].

مع عودة الإخوان المسلمين، على الأخص بعد عودة الديمقراطية وسقوط أديب الشيشكلي عام ١٩٥٤، كان حضورهم خافتاً وضعيفاً للغاية، حتى إن السباعي نفسه لم يضمن لذاته مقعداً في البرلمان إثر ترشحه عام ١٩٥٧ في الانتخابات التكميلية التي جرت في أيار /مايو ١٩٥٧ في مقابل البعثي رياض المالكي، وإثر خسارته أصيب السباعي بشلل نصفي أثّر على نشاطه بشكل كبير[٢٥].

لكن الإخوان في تلك الفترة بدوا ممزقين بين خيارين: الأول، تأييد الوحدة السورية ـ المصرية التي كان هناك رأي عام سوري ساحق مؤيد لها، وهو ما يعني تأييداً مطلقاً للرئيس عبد الناصر؛ والثاني، عداؤهم لعبد الناصر بعد سياسة التنكيل والتعذيب التي مارسها ضد الإخوان المسلمين المصريين لا سيّما بعد حادثة المنشية عام ١٩٥٤.

لقد استطاع السباعي بفضل شخصيته الفذة أن يدير الدفة بذكاء وحنكة؛ فقد التزم السباعي بالوحدة التزاماً واضحاً وأصدر كتابه الشهير **اشتراكية الإسلام**[٢٦] عام ١٩٥٩ الذي يحاول فيه إيجاد غطاء شرعي لـ«قانون الإصلاح الزراعي» الذي أصدره عبد الناصر، وفي الوقت نفسه شرعنة لمبدأ التأميم الذي طبّقه عبد الناصر فيما بعد، كما أنه راح في مواقفه السياسية يعبّر عن دعم

لمواقف عبد الناصر القومية بوجه أخص أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. إن ظهور عبد الناصر كبطل قومي ألهب خيال السياسيين السوريين جميعهم وأوقعهم في مأزق حقيقي أمام تأييده الصريح، وفي الوقت نفسه مرور النظام السوري في فترة «انحلال سياسي» كامل كنا قد تحدثنا عنه في الفصل الأول، لم يجد حلاً له إلّا باللجوء إلى أحضان الوحدة الاندماجية التي اشترط فيها عبد الناصر حل جميع الأحزاب السياسية في سورية، وهو ما ترك انعكاسات كارثية على الأحزاب السياسية لا سيّما بعد الانفصال عن مصر عام ١٩٦١.

مع عودة الحياة الديمقراطية إلى سورية بعد الانفصال، تمكن الإخوان المسلمون من الفوز بعشرة مقاعد في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام نفسه[٢٧]، وحملت كتلتهم البرلمانية اسم «الكتلة التعاونية الإسلامية» التي ترأسها عصام العطار وقد احتفظت بتأثير متوازن في علاقتها مع عبد الناصر ومع تكيفها مع واقع الانفصال القائم[٢٨].

لقد دخل الإخوان المسلمون في مرحلة جديدة مختلفة كلياً مع وصول «حزب البعث» إلى السلطة في عام ١٩٦٣. تجلى ذلك أوضح ما يكون في ما يُسمّى «عصيان حماه» في نيسان /أبريل ١٩٦٤ الذي قاده قادة الإخوان المحليين في مدينة حماه لمدة ٢٩ يوماً وعلى رأسهم مروان حديد وسعيد حوّى؛ حيث اعتصم عدد من مؤيدي الإخوان بجامع السلطان واشتبكوا مع وحدات الجيش الذي قرر في النهاية اقتحام المسجد وفضّ الاعتصام عنوةً مما خلق توتراً مبكّراً بين «حزب البعث» و«الإخوان المسلمين» الذين انقسموا بين قادة دمشق الذين رفضوا العصيان واعتبروه خروجاً عن

قراراتهم، وبين القيادة المحلية للحركة في حماه التي رأت أن القيادة وافقت عليه وفوّضت مركز حماه بالتصرف[٢٩].

إن «عصيان حماة» خلق مؤشراً مبكّراً إلى تصاعد «تيار جهادي» داخل الإخوان لا يوافق على أطروحاتهم السياسية والسلمية والديمقراطية؛ هذا التيار الذي حمل اسم «كتائب محمد» هو نفسه الذي سيلد لاحقاً ما يعرف بـ «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين» التي خاضت أحداث حماه المأساوية في عام ١٩٨٢، ولا يمكن قراءة هذا التحول إلا بالنظر إلى تحول الضفة المقابلة المتمثلة في احتكار السلطة السياسية وفرض حالة الطوارئ وإلغاء التعددية السياسية والصحافة المستقلة، كبداية لتأسيس «الجمهورية الثالثة»[٣٠]، وهو ما يجعل المقارنة السياسية غير مجدية ويخلق دوافع للكثير من التيارات السياسية باللجوء إلى العنف كوسيلة في حل النزاعات؛ وربما يكون التيار الإسلامي الأكثر جذباً لهذه الأفكار بحكم الذخيرة الدينية والشرعية الخصبة التي تمكّن تياراته المتطرفة من تأويل النصوص الكافية لتبرير خطواتها المسلحة. وفي الوقت نفسه، كان الصراع السياسي يحتدم على أشده بين تيارات «البعث» التنافسية القومية والقطرية التي تحمل من خلفها نزاع الريف مع المدينة وصراعاً طائفياً وطبقياً بدا واضحاً في أكثر من أزمة، على الأخص في عام ١٩٦٦ عندما نجحت حركة ٢٣ شباط /فبراير ١٩٦٦ في إقصاء منافسيها ومعاقبتهم بعنف وقسوة، فتمكنت من إحكام سيطرتها على الحزب والحكم، وتبنّت خطاباً يسارياً حاداً أرعب المجتمع المحافظ في سورية الذي بدا في عمومه مؤيداً للرئيس حافظ الأسد في حركته ضد صلاح جديد، ومؤملاً التخلص من الخطاب اليساري الطفولي الذي استحكم داخل قيادة «حزب البعث» في تلك الفترة.

سياسة الاحتواء الديني المزدوجة

استطاع الرئيس حافظ الأسد منذ استلامه السلطة في عام ١٩٧٣ وعلى مدى سنوات طويلة من حكمه، مركزة السلطة بشكل هرمي حاد ـــ كما وصفناه سابقاً ـــ تلعب فيه شخصية الرئيس وتوجهاته عاملاً حاسماً في تسيير شؤون الدولة.

ومنذ وصوله إلى السلطة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٠ قام بجولة إلى معظم المحافظات السورية، وحاول استقبال عدد من المهنئين. لقد كان يدرك بحنكة أهمية استمالة التيار الديني الذي سيسهل عليه التشكيك في شرعيته لأنه ينتمي إلى الأقلية العلوية، فحاول التقرب ـ بحدود خطابه القومي العلماني ـ إلى علماء الدين، حيث قدم في عام ١٩٧٣ تبرعات شخصية ضخمة إلى المدارس الشرعية في محافظة حماه وإلى جمعيات خيرية إسلامية في محافظة حمص، ثم زاد رواتب الموظفين في الشؤون الدينية عام ١٩٧٤، وشملت هذه الزيادة ١١٣٨ إماماً و٢٥٢ مدرّساً و٦١٠ خطباء و٢٨٠ مقرئاً. كما زاد تعويضاتهم عام ١٩٧٦ومرة أخرى عام ١٩٨٠، و في عام ١٩٧٦ جرى تحت رعايته تخصيص مبلغ ٥,٤ مليون ليرة سورية لبناء مساجد جديدة[٣١]، وكان حتى وفاته عام ٢٠٠٠ يتناول الإفطار في يوم محدد من رمضان كل عام مع كبار العلماء.

لقد تردد الأسد ـ كما ذكرنا آنفاً ـ في تسلّم منصب رئاسة الجمهورية، بحكم انتمائه المذهبي العلوي في بلدٍ تقطنه أكثرية سُنّيّة؛ ولذلك أقنع نفسه باديءَ الأمر بمنصب رئيس الوزراء ووضع في منصب رئيس الدولة معلم مدرسة سُنّيّاً غير معروف هو أحمد الخطيب؛ لكنه قرر فيما بعد أن يصبح رئيساً للجمهورية وفي

١٢آذار/مارس ١٩٧١ أدى استفتاء شعبي إلى تثبيته كرئيس لمدة سبعة أعوام[٣٢].

ذروة الصدام المسلح

نشب الصدام الأول مع التيار الديني عندما نُشر دستور سورية الجديد في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣فثارت الاحتجاجات، ولا سيّما في حماة، لأن المسودة المطروحة للدستور قد حذف منها الاشتراط بأن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، كما كان في دستور ١٩٥٠، وكما سارت عليه الدساتير السورية بعد ذلك.

بدأ التذمر يتصاعد في حماه وحمص، فقاد الشيخ حسن حبنكة ذو التأثير القوي حملة في حي الميدان بدمشق، فأوعز الأسد إلى «مجلس الشعب» المعينّ آنذاك أن يضيف المادة التي تشترط أن «دين رئيس الجمهورية الإسلام»[٣٣]؛ لكنه أصر في الوقت نفسه على أن الإسلام الحقيقي يجب أن يكون «بعيداً عن وجه التزمت والتعصب المقيت؛ فالإسلام دين المحبة والتقدم والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع»[٣٤].

لكن السؤال الذي طرح بعد ذلك «هل يعتبر العلوي مسلماً؟»؛ فبادرت ثمانون شخصية دينية علوية آنذاك إلى تصريح رسمي يعلنون فيه أن كتابهم هو القرآن وأنهم مسلمون شيعة على المذهب الاثني عشري[٣٥]، كما أن الإمام موسى الصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان أصدر فتوى بأن العلويين هم فرقة من المسلمين الشيعة[٣٦].

وعلى الرغم من تصاعد الاحتجاجات المطالبة بإعلان «الإسلام

دين الدولة»، فإن الأسد رأى أن كل الدساتير السورية التي سبقت دستور عام ١٩٧٣ لم تنص على ذلك فأصرّ على موقفه الذي أيّده استفتاء شعبي جرى في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٣ .

أدرك الأسد أن نفوذ الإخوان المسلمين وتأثيرهم يختلف من محافظة إلى أخرى وأن تأثيرهم في العاصمة دمشق يعتبر الأضعف بحكم تأثيرات سياسية وثقافية واقتصادية مختلفة على أبنائها؛ ولذلك حاول اجتذاب علماء دمشق عبر استمالة المعتدلين منهم ونسج شبكة من المصالح الاقتصادية التي يتحلى بها هؤلاء العلماء مع تجار دمشق الذين يعدّون الممولين الرئيسين للتبرعات الخيرية والدينية والمشرفين على الأعمال التي يقوم بها هؤلاء العلماء؛ ولذلك وجد هؤلاء التجار أنفسهم داعمين الأسد لا سيّما أنه اتبع سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية مقارنة بعهود «البعث» السابقة وهو ما يتلاءم مع مصالح التجار الدمشقيين وكبار الملّاك في العاصمة.

وكان «حزب البعث» قد ألقى بثقله ضد ترشيح الشيخ الدمشقي حسن حبنكة الميداني[٣٧] لمنصب مفتي الجمهورية عام ١٩٦٥، ودعم بقوة وصول الشيخ أحمد كفتارو إلى هذا الموقع؛ ينتمي كفتارو إلى عائلة كردية سكنت دمشق منذ فترة طويلة، وأبوه يحظى بمكانة دينية مميزة، كما أنه اشتهر منذ الأربعينيات بجهوده الرامية إلى «تعزيز التآلف بين المسلمين والمسيحيين»، ونجح «حزب البعث» عبر الضغط على المجلس الإسلامي الأعلى في إيصال كفتارو إلى الموقع[٣٨].

عيَّن الأسد كفتارو عضواً في «مجلس الشعب» الأول عام ١٩٧١، واستمال علماء آخرين معظمهم من متخرجي المدارس والمعاهد الشرعية وتقودهم الجمعية الخيرية الإسلامية «الغراء» الذين

أخذوا تدريجاً يتعاونون مع النظام لضمان استمرار مؤسساتهم الشرعية الصغيرة، وهم في الوقت نفسه منحوا الأسد تأييداً ودعماً تامّين؛ فالشيخ كفتارو كان يعتبر باستمرار أن تجديد انتخاب الأسد خلال فترات الاستفتاء الرئاسي إنما يُعدّ بمثابة «واجب ديني والتزام قومي»[٣٩].

استطاع الأسد بذلك تحييد قطاع كبير داخل التيار الديني الذي لا يهمّه في الحقيقة سوى سلامته الشخصية واستمرار مصالحه وقدرته على أداء واجباته الدينية بحريّة؛ وفي الوقت نفسه عمل على الاستفادة من الانقسامات العميقة والكثيرة التي بدأت تدبّ في صفوف الإخوان والتي قسّمتها إلى ثلاث جماعات: الأولى هي «الطليعة المقاتلة» التي أسسها مروان حديد واستطاعت اجتذاب العناصر الشابة في حماه على وجه الخصوص، بحيث تبنّى خطاً متطرفاً يقوم على تبرير استخدام العنف استناداً إلى فتوى شرعية تتأسس على «تكفير النظام» القائم؛ والجماعة الأخرى أصبحت تعرف بـ«جماعة دمشق»، وهي التي يقودها عصام العطار الذي لم يستطع العودة إلى سورية وبقي في لبنان قبل أن يغادر إلى ألمانيا، وتتميز مواقفها بالحيطة والحذر؛ وأخيراً الجناح الذي تزعمه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حلب والذي ضمن لنفسه اعتراف المجلس العالمي للإخوان المسلمين عام ١٩٧٢[٤٠].

إن مروان حديد الذي درس الهندسة الزراعية في جامعة عين شمس المصرية وتخرج منها عام ١٩٦٢ قد وقع تحت تأثير كتابات سيد قطب المتأخرة[٤١] التي نحت منحىً متشدداً في إطلاق أوصاف «الجاهلية» على المجتمعات الإسلامية، وتكفير النظم القائمة لأنها لا تقوم على تنفيذ مبدأ «حكم اللّه»؛ ومن هنا اشتق

مصطلحه الشهير في «الحاكمية»[٤٢] الذي أصبح بمثابة التبرير الدائم للحركات الإسلامية المتطرفة للخروج على النظم القائمة.

وفي الوقت نفسه، كان مقدّراً لسورية أن تمرَّ بأزمة اقتصادية خانقة؛ فبعد المساعدات المالية السخية التي أتت إلى سورية عقب دخولها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ انخفضت هذه المساعدات أو كادت تنتهي تماماً؛ فبحلول عام ١٩٧٩ كان على العاملين في القطاع العام ـ القطاع الأكثر نمواً وتوسعاً في سورية ـ أن يتحملوا خسائر حقيقية في مداخيلهم على الرغم من رفع الأجور في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨، الأمر الذي ساهم في السخط الشعبي العام على النظام وأدى إلى القلاقل السياسية والاجتماعية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠[٤٣]؛ وكانت الاحتجاجات الشعبية قد بدأت تظهر قبل ذلك بعامين، مما دفع الأسد إلى إجراء تغيير في حكومة عبد الرحمن خليفاوي في ٧ آذار/ أغسطس ١٩٧٦ فعاد خليفاوي إلى منصبه مجدداً، بعد أن شغله محمود الأيوبي في الحكومة الثانية في عهد الأسد من ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ وحتى تكليف خليفاوي مرةً أخرى بتشكيل الحكومة؛ لكن ذلك لم يغيّر شيئاً في حقيقة الوضع الاقتصادي الذي بدأت علائم الفساد والرشوة والنهب تظهر عليه بشكلٍ جليٍّ وواضح. بدأ حديثو النعمة ـــ كما أصبح يُطلق عليهم ـــ يزداد عددهم ويتكاثرون بشكل أخلَّ بطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في سورية، وأثّر على آليات النمو المتوازن التي كانت نهجاً اقتصادياً راسخاً في نظر الأسد؛ فقد كان في سورية في عام ١٩٦٣ ما يعادل ٥٥ مليونيراً بالليرات السورية، أما في عام ١٩٧٣ فقد أصبح عددهم ألفاً، ثم أصبح ٢٥٠٠ مليونير في سنة ١٩٧٦ وكان عشرة بالمائة منهم يملك واحدهم أكثر من مائة مليون ليرة

سورية بحسابات سعر الصرف القائم آنذاك؛ إذ كان الدولار الأميركي يعادل ٥ ليرات سورية. وقد أثرى كثير من هؤلاء عن طريق السرقات التي أصبحت ممكنة عبر المشاريع الحكومية وبطرق أخرى غير مشروعة كغسيل الأموال القذرة وغيرها. شكّل هذا تحالفاً جديداً بين كبار موظّفي النظام السياسيين والعسكريين وبين رجال الأعمال فنشأ بينهما حلف مقدس يحركه الربح الشخصي الخاص ولا يفكر أو يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة، الأمر الذي دفع الأسد إلى إحداث محاكم الأمن الاقتصادي من خلال «مرسوم تشريعي» صدر في ٨ تموز/ يوليو ١٩٧٧، وتشكيل «لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع» وذلك في ١٧ آب/ أغسطس، وقد حددت مهامها في التحقيق في الاختلاسات المالية وسوء استخدام المنصب وجرائم الرشوة أو الكسب غير المشروع، وأُعطيت صلاحيات النيابة العامة وقاضي التحقيق وقاضي الإحالة، بما في ذلك إصدار مذكرات التوقيف والقبض والحجز الاحتياطي على أموال المتهمين. وشملت صلاحياتها التحقيق مع أصحاب المناصب والموظفين المدنيين والعسكريين وكل من يعمل أو يُندب إلى خدمة عامة[٤٤]؛ غير أن هذه اللجنة تراجعت وجمّدت مهامها ووظائفها عندما وجدت نفسها في صدام مع شخصيات مقرّبة من النظام على رأسها رفعت الأسد الذي كان نموذجاً واضحاً للإثراء غير المشروع[٤٥]. وقد كان الأسد في ذلك الوقت بالذات بحاجة ماسّة إلى الخدمات الأمنية التي يقدمها هؤلاء الأشخاص خاصة للوقوف في وجه الهجمات «الإرهابية»، كما أصبحت السلطات الرسمية تُطلق عليها والتي كان يشنّها الإخوان المسلمون؛ وقد تصاعدت هذه الأعمال بوتيرةٍ «طائفية» مؤلمة بعد مذبحة مدرسة المدفعية بحلب في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٩[٤٦] التي قادها النقيب إبراهيم اليوسف وانتهت إلى تصفية عشرات من التلاميذ

من ذوي الانتماء العلوي، فكان رد السلطات السورية قاسياً وعنيفاً لا سيّما بعد اكتشاف محاولة اغتيال الرئيس حافظ الأسد في حزيران /يونيو ١٩٨٠ حيث قامت وحدات سرايا الدفاع التي يقودها رفعت الأسد بالذهاب إلى سجن تدمر في ٢٧ حزيران / يونيو وإطلاق النار على معتقلي الإخوان المسلمين في زنازينهم، مما أدى إلى مقتل ما يفوق الـ ٧٠٠ معتقل في السجن[٤٧].

يمكن اعتبار مروان حديد وسعيد حوى ـ وهذا الأخير يُعدّ المنظّر الأيديولوجي الأكثر غزارة في الإنتاج للجناح المتشدد في الإخوان المسلمين ـ اللذين قادا عصيان حماه ١٩٦٤ هما الأبوان الروحيان لتنظيم الطليعة المقاتلة؛ إذ مع سجن حديد وتعرضه للتعذيب ثم إطلاق سراحه، أصبح أكثر تشدداً ويقينية في تطبيق أفكاره؛ فبدأ في عام ١٩٧٥ بتأسيس ما يُسمّى «الطليعة المقاتلة» لـ«حزب الله» الذي ما زال يدور جدل كبير بين الباحثين والمختصين حول مدى ارتباطها بالتنظيم الأم للإخوان المسلمين ومدى مصادقة الجماعة على قراراتها، وإن كان معظم أعضائها قد خرجوا من تحت عباءة الإخوان المسلمين.

أخذ حديد بالتحريض خلال فترة إقرار الدستور، وطالب بحمل السلاح ضد النظام القائم، كما حرّض ضد بعض أعضاء الإخوان المسلمين في حماه الذين ترشحوا للانتخابات النيابية عام ١٩٧٣، وهو ما جعل قيادة الجماعة تنتقده علناً وتتبرأ من تصرفاته وآرائه الفقهية والسياسية. وفي ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٥ تمكنت قوات الأمن السورية من اعتقال حديد الذي تعرض في السجن لتعذيب شديد أدّى إلى وفاته في مشفى السجن في عام ١٩٧٦ مما أعطى لجماعته مبرراً إضافياً لتصعيد عمليات العنف، وبدأت المواجهة بين

«الطليعة المقاتلة» وقوات الأمن السورية تتصاعد تدريجاً بدءاً من اغتيال الرائد محمد غرة رئيس فرع الاستخبارات العامة في حماه أوائل عام ١٩٧٦، حتى وصلت ذروتها في حادثة المدفعية في عام ١٩٧٩.

وكان قد سبق ذلك إضرابٌ عام لنقابات المحامين والأطباء والمهندسين طالبوا فيه بالحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة مبدأ القانون واحترام حقوق الإنسان[٤٨]، فُحلّت جميع هذه النقابات ووُضِعَ العديد من كوادرها داخل السجون، وتصاعدت الاحتجاجات من داخل الأحزاب السياسية بعد فشل تجربة تطوير «الجبهة الوطنية التقدمية» التي أعلن عنها الأسد في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ تلاها نشاطٌ محموم من قِبَل القيادتين القطرية والقومية لشرح موقف الحزب لأعضاء النقابات والحزب والجماهير؛ فشكّل عددٌ من الأحزاب وبفاعلية واضحة من «الحزب الشيوعي السوري ــ المكتب السياسي» و«الاتحاد الاشتراكي» بزعامة جمال الأتاسي «التجمع الوطني الديمقراطي»[٤٩] في أواخر عام ١٩٧٩ الذي أعلن عن انتهاج الخيار الثالث ما بين السلطة والمعارضة المسلحة الذي يتجلى في الخيار الديمقراطي؛ لكن جرى اعتقال رياض الترك والعديد من أعضاء حزبه، كما لوحق أعضاء «رابطة العمل الشيوعي» التي لم تنضم إلى «التجمع» وتمَّ اعتقالهم، وشُنَّت أيضاً حملة اعتقالات واسعة لأعضاء الإخوان المسلمين وصدر بحقهم (القانون ٤٩) الذي يقضي بإنزال عقوبة الإعدام على كل من ينتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين ولا ينسحب منها خطياً خلال شهر واحد، وقد استثنى القانون الموقوفين من الاستفادة منه؛ وطُبّقت سياسة «الذراع الطويلة» بحق المعارضين في الخارج عن طريق تصفيتهم واغتيالهم مثلما حصل مع عصام العطار

الذي فشلت محاولة اغتياله فقُتِلت زوجته بيان الطنطاوي بدلاً منه، كما جرى اغتيال صلاح الدين البيطار في فرنسا أحد مؤسسي «حزب البعث» خصوصاً عندما أصبح يُصدر مجلةً من باريس أطلق عليها مُسمّى «الإحياء العربي»[٥٠]، واغتيل أيضاً العديد من الصحافيين اللبنانيين المعارضين في بيروت كسليم اللوزي ورياض طه وغيرهما.

حاول «المؤتمر القطري السابع» الذي عقد ما بين ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ـ ٦ كانون ثاني/ يناير ١٩٨٠ الاعتراف بداخلية الأزمة على أساس أنها أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية، ثم أقرّ المؤتمر في نهاية أعماله بضرورة «تكثيف الحملة أمنياً وسياسياً لتصفية عصابة الإخوان المسلمين والقضاء على مرتكزاتها في الدولة والمجتمع»[٥١]، مع الإقرار بممارسات سلبية داخل الحزب والدولة والمجتمع أدّت إلى اختناقات معاشية واسعة وفجوة كبيرة في توزيع الثروة وبروز طبقة جديدة في المجتمع ذات ثراء وجشع كبيرين، نمت كالطفيليات في ظل خطة التنمية وسلبيات تطبيقها[٥٢]؛ وحاول الأسد أيضاً تشكيل حكومة جديدة رئسها هذه المرة أستاذٌ جامعي ومهندس تخطيطٍ للمدن هو عبد الرؤوف الكسم، خلفاً لحكومة محمد الحلبي التي كانت قد التأمت في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٨ ولم يمضِ على تسلّمه عامان، في مؤشر على القيام بتغييرات إصلاحية هيكلية عقب الاحتجاجات الشعبية المتزايدة. وقد تلا تشكيل حكومة الكسم هذه الاستفتاء الثاني الذي صدّق الأسد رئيساً لولاية ثانية بنسبة ٩٩,٦١ وذلك في ٨ شباط/ فبراير ١٩٧٨؛ لكن كلَّ هذه التعديلات والتغييرات لم تفلح في وقف موجة العنف التي تصاعدت وتيرتها بشكلٍ حاد إلى أن خفَّت أو كادت تنتهي، تماماً بعد قصف مدينة حماه في شباط/ فبراير ١٩٨٢

بشكل عنيف أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين تراوح عددهم ما بين ٥٠٠٠ و١٥٠٠٠ معظمهم من سكان حماه نفسها حيث مُسحت وسُوّيت بالأرض أحياءٌ برمّتها. وقد احتاج الأمر إلى شهورٍ عديدة لإزالة الركام عن مدينةٍ أُزيلت معالمها بالكامل[٥٣]. لقد اتجه الأسد إلى مبدأ الحسم على قاعدة نابليون عندما أرسل أحد جنرالاته عام ١٨٠٠ لإخماد انتفاضة فيندي فنصحه قائلاً: «عليك بحرق اثنتين أو ثلاث من أسوأ البلدات سلوكاً»؛ فقد علمته التجربة أن «القسوة الفادحة الشاملة هي أكثر الطرائق إنسانية في هذه الظروف، فالضعف وحده ليس إنسانياً وعلى قلب رجل الدولة أن يكون في رأسه»[٥٤]. ولذلك قرر محاصرة مدينة حماه وقصفها بالطائرات في شباط /فبراير ١٩٨٢ وتهديم أحيائها السكنية والمدنية مما أدّى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين[٥٥].

ترافق ذلك مع حملة اعتقالات عشوائية شملت كافة المدن السورية اعتُقل خلالها الآلاف من الناشطين والمعارضين وحتى المؤيدين، بل حتى «المشتبه» بتأييدهم، وغصّت السجون بهم حيث حكم عليهم بالسجن لفترات مديدة جداً، تجاوزت في معدلها الوسطي السنوات العشر، كل ذلك كان له انعكاسات بالغة السلبية على المجتمع السوري، الذي ما استطاع تجاوز حدود هذه «الكارثة الوطنية»[٥٦] التي وصفها أحد الكتّاب السوريين ببراعة بأنها بمثابة «انتصار للسلطة على مجتمعها في حربها ضده»[٥٧]؛ وما من سلطة تخوض حرباً ضد مواطنيها؛ فالطريقة الاستئصالية التي اتبعتها السلطة في تعاملها مع الإسلاميين على وجه الخصوص، خلّفت ندوباً لا تندمل لهذا التيار العريض الذي ظل أبناؤه مقطوعي الصلة عن العالم الخارجي لسنوات طويلة؛ ومع تسرب الأخبار عن التعذيب والقهر الجسدي والنفسي الذي

أُخضعوا له، فإن ذلك أعطى مفعولاً تأديبياً دائماً استمر أثره حتى اليوم؛ ولذلك تجد الشباب أو الأجيال الجديدة التي أتت عقب «أزمة الثمانينات»، كما أصبح يُطلق عليها، وخصوصاً أولئك الذين يحملون توجهات دينية أو أنهم ملتزمون إسلامياً يتصفون بأنهم يمتلكون حرصاً بدائياً على سلامتهم الشخصية ويتجنبون ليس العمل السياسي فحسب، وإنما حتى الحديث فيه أو سماع أخباره؛ إنه تجنبٌ يرقى إلى مرتبة «فوبيا»[٥٨] رادعة للعمل السياسي أو أي شيء يمكن أن يقود إليه.

هذا ما يمكن أن نقرأه ونتابعه فيما بعد كأحد أهم النتائج السياسية والمجتمعية للصدام العنيف الذي حدث بين الإخوان المسلمين وأجهزة الأمن السورية[٥٩]، والذي كان من تداعياته شرخ عميق بين أجنحة الإخوان المسلمين أنفسهم: كلٌّ يحمّل الآخر مسؤولية الدخول في «مواجهة غير متكافئة» مع السلطة، وكان الرئيس حافظ الأسد ذكياً بما فيه الكفاية ليستفيد من هذه التناقضات ويلعب فيها؛ فقد ميّز الأسد نفسُه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بين أولئك «الذين يسيئون إلى الدين باسم الدين؛ فمنهم عناصر مضلَّلَة غير واعية بما يحمل سلوكها من ضرر لدينها ودنياها؛ وعناصر مضلِّلة تعي ما تفعل، وترتبط تحركاتها المشبوهة بأغراض كامب ديفيد»[٦٠].

كما أنه فرّق في خطاب علني له بين الإخوان المسلمين والمسلمين المحافظين «الذين يشكلون قطاعاً واسعاً ومهمّاً في بلادنا ويستحقون منا شديد الرعاية»[٦١]، وذلك في محاولةٍ لسحب التأييد الشعبي الذي ربما يحظى به الإخوان المسلمون من قواعدهم المتدينة والمحافظة.

حدث اضطرابٌ داخل الإِخوان المسلمين نتيجة العنف الأعمى الذي مورس من قِبَل السلطة؛ ذلك أنهم لم يكونوا قد توقعوا حدوث ذلك فحسب، وإنما اعتبروا أن ذلك ربما يرتدّ سلباً على الدولة نفسها من خلال انقسام نخبتها وهو ما لم يحدث أبداً؛ وانعكس الاضطراب في المواقف السياسية المتباينة لقادة الإخوان الذي بدا أن تنظيم «الطليعة المقاتلة» أصبح يقوده إلى مواقف تصعيدية تدريجاً. وظهر الانقسام جلياً بين الأطراف الثلاثة: التنظيم العام للإِخوان المسلمين الذي اختار عدنان سعد الدين مراقباً عاماً له في عام ١٩٧٥؛ وجماعة دمشق التي ما زالت واقعة تحت تأثير عصام العطار الذي أصبح يقودها من الخارج ـ كما قلنا؛ وتنظيم «الطليعة المقاتلة». وبعد نقاشات وحوارات واتهامات علنية وسرية توصلت الأطراف الثلاثة عام ١٩٨٠ إلى قيادة مشتركة يمثّل كل طرف فيها أربعة ممثلين، وجرى اختيار حسن هويدي من دير الزور مراقباً عاماً جديداً، وضمت القيادة المشتركة سعيد حوى من حماة، وعلي البيانوني من حلب، وعدنان سعد الدين الذي أصبح نائباً للمراقب العام، ومُثِّلت «الطليعة المقاتلة» بعدنان عقلة الذي كان أحد أنشط رموز الطليعة المقاتلة[٦٢]. وقد وقَّع الثلاثة على ما يُسمّى «بيان الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها» الذي حمّل النظام مسؤولية «المأساة»، وأعلن الوصول إلى «نقطة اللاعودة» معه وعدم المهادنة أو «إلقاء السلاح» حتى ينهار النظام[٦٣]، وبدأ بنسج تحالفات مع النظامين العراقي والأردني مما دفع عدنان عقلة إلى رفض هذه اللقاءات التي أسفرت عن تأسيس ما يُسمّى «التحالف الوطني لتحرير سورية» في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢، واعتبر أن ذلك تعاون مع «الجاهلية والكفرة»[٦٤]، فأصدر التنظيم العام قراراً بفصل عقلة الذي لم يُعلن إلّا بعد أحداث حماه المأساوية في عام

١٩٨٢، وهو ما خلق بلبلة حول مسؤولية الإخوان كتنظيم عن توريط قواعدهم في منازلة غير متكافئة؛ وعلى ذلك، فهم يحاججون دوماً بالقرار الفردي المستقل الذي اتخذه تنظيم «الطليعة» بعيداً عن مشورتهم.

وصل الشقاق داخل قيادة الإخوان إلى مرحلة الذروة في عام ١٩٨٦ في صراع على زعامة التنظيم بين عدنان سعد الدين الموجود في العراق الذي يعارض أي شكل من أشكال المفاوضات مع النظام، وبين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من حلب الذي كان يرى أن «الحوار هو الوسيلة الأساس التي من شأنها تحقيق الغاية المرجوة»[٦٥]، ثم أسفرت الصراعات داخل مجلس شورى الجماعة على اختيار منير الغضبان[٦٦] من منطقة التل القريبة من دمشق مراقباً عاماً جديداً. لكن ذلك لم يحسم الخلافات التي تصاعدت وانتهت بتشكيل مجلسين للشورى كل واحد منهما يشكك في شرعية الآخر، الأول يرأسه عدنان سعد الدين، والآخر المدعوم من التنظيم العالمي للإخوان يرأسه عبد الفتاح أبو غدة الذي تبنى سياسة التهدئة، في حين عبّر سعد الدين عمّا يُسمّى «سياسة الجهاد»[٦٧].

ثم دخل الجناحان المحسوب أحدهما على النظام العراقي والآخر على السعودية في صدام مباشر بعد غزو صدّام حسين الكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠؛ فازداد الانقسام بعد استقالة المراقب العام أبو غدة، وجرى انتخاب علي صدر الدين البيانوني مراقباً عاماً جديداً الذي ما زال في موقعه حتى الآن.

لم تفلح بعد ذلك جميع المفاوضات التي جرت بين البيانوني والعديد من قادة الأجهزة الأمنية في سورية في حل قضية

الإخوان المسلمين كحزب سياسي وعودة قيادته، بينما اتبع النظام السياسي السوري أسلوب العفو الفردي والمفاوضة على عودة عدد من الأشخاص كأفراد وليس كقيادات في الإخوان المسلمين كما حصل مع عودة المراقب العام السابق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في نهاية عام ١٩٩٥؛ إذ فشلت كل الوساطات الفردية والحزبية الإقليمية في تسوية ملف الإخوان كحركة سياسية إسلامية في سورية.

إن التشدد الذي قاده النظام ضد عودة الإخوان ومصالحتهم منذ نهاية الثمانينيات وحتى الوقت الحاضر انعكس تشدداً أيضاً على أرض الواقع مع استمرار العمل بالقانون رقم /٤٩/، وإن كان تنفيذ حكم الإعدام قد جمُّد لحساب الحكم بسنوات تربو على عشر سنين وتصل إلى أربع عشرة سنة كما حدث مع العديد من الأشخاص الذين تتهمهم السلطة بالانتساب إلى جماعة الإخوان المسلمين المحظورة[٦٨] .

عقب وفاة الرئيس، حافظ الأسد في حزيران /يونيو ٢٠٠٠ وتولّي ابنه بشّار الأسد السلطة خلفاً له، اتبع الأخير النهج ذاته الذي سار عليه والده في التعامل مع هذا الملف بحيث أنه أُغلق تماماً من النقاش رغم تراكم القضايا الاجتماعية والإنسانية والعائلية داخله، وجرت إدارته من زاوية أمنية فقط وهو ما ولّد ـــ كما ذكرنا قبلاً ـــ حساسية مفرطة لدى الأجيال الجديدة وحتى القديمة الخارجة من المعتقل حديثاً تجاه العمل في السياسة أو لعب دور ما فيها.

استقرّ المشهد الإسلامي في سورية بعد ذلك على عددٍ من علماء الدين الذين احتفظوا بعلاقة جيدة بالنظام ولهم تأثير مناطقي على المجتمع الذي بدأ يشهد عودة لنمط التدين التقليدي بشكل واضح،

ويمكن لمس ذلك من عدد المساجد أو عدد الذين يرتادونها؛ لكن كل ذلك ليس مرتبطاً بالضرورة بتسييس الدين بقدر ما هو تعبير عن ملء الفراغ الروحي الناجم عن سنين طويلة من الاستبداد السياسي وإغلاق كل المجالات الحيوية للمجتمع من حيث المبادرة والانفتاح. ولذلك نشأت حالة من «الإسلام المدجّن»، إذا صح التعبير؛ فقد نجح النظام السوري في احتواء رموزه الظاهرة بشكل كبير، وعبر سلسلة من الخطوات المدروسة بعناية.

لقد انتهى الإخوان المسلمون إلى قيادة في الخارج غير مؤثّرة في الداخل، حيث انتهوا إلى عدد من الأفراد يخافون التصريح أو حتى التلميح إلى انتمائهم إلى هذه «الجماعة المحظورة». ورغم الخطوات السياسية التي اتخذها الإخوان خصوصاً بعد وصول الرئيس بشّار الأسد إلى السلطة في حزيران/يونيو ٢٠٠٠ عبر إصدار ما سمي «ميثاق شرف للعمل السياسي» يعلنون فيه نبذهم للعنف بكل أشكاله وتأييدهم لمبدأ «الدولة المدنية»[٦٩] ثم إصدارهم برنامجهم السياسي الذي يُعدّ «قفزة نوعية» على مستوى خطاب الحركة وأدائها؛ فإن ذلك كله لم ينعكس على طريقة تعامل السلطة معهم.

فالميثاق يتحدث عمّا يسميه «الدولة الحديثة» التي «هي دولة تعاقدية، ينبثق العقد فيها من إرادة واعية حرة بين الحاكم والمحكوم، والصيغة التعاقدية للدولة هي إحدى عطاءات الشريعة الإسلامية للحضارة الإنسانية». كما أن «الدولة الحديثة دولة مؤسسية، تقوم على (المؤسسة) من قاعدة الهرم إلى قمته. كما تقوم على الفصل بين السلطات، وتأكيد استقلاليتها، فلا مجال في الدولة الحديثة لهيمنة فرد أو سلطة أو حزب، على مرافق الدولة أو ابتلاعها. وفي الدولة الحديثة تعلو سيادة القانون، ويتقدم

أمن المجتمع على أمن السلطة، ولا تحل فيها حالة الطوارئ مكان الأصل الطبيعي من سيادة القانون».

ويضيف الميثاق: أن «الدولة الحديثة، هي دولة (تداولية)، وتكون صناديق الاقتراع الحر والنزيه أساساً لتداول السلطة بين أبناء الوطن أجمعين. كما أنها دولة تعددية، تتباين فيها الرؤى، وتتعدد الاجتهادات، وتختلف المواقف، وتقوم فيها قوى المعارضة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، بدور المراقب والمسدِّد، حتى لا تنجرف الدولة إلى دائرة الاستبداد أو مستنقع الفساد، مؤكدة الحق المتكافئ للجميع، في الاستفادة من إمكانات الدولة في توضيح مواقفهم والانتصار لرؤاهم وطرح برامجهم» ،و«بنبذ «العنف» من وسائلها وترى في الحلول الأمنية لمشكلات (الدولة والمجتمع) وفي عنف السلطة التنفيذية مدخلاً من مداخل الفساد».

نلحظ هنا تحولاً واضحاً في خطاب «الحركة الإسلامية السورية» الأبرز، على الأخص في ما يتعلق بقبولها مبدأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، والانتقال إلى العمل كحزب سياسي مدني ذي خلفية أو مرجعية «إسلامية» كما هي حال الأحزاب المسيحية الديموقراطية في أوروبا.

وهذه خطوة بالغة الأهمية لتشجيع الحركة الإسلامية الأبرز على الانخراط في عملية التحول الديمقراطي، ولعل دخول الحركة في التحالفات السياسية مع المعارضة السياسية الداخلية ضمن إعلان «دمشق»، ثم تحالفها مع نائب رئيس الجمهورية الأسبق عبدالحليم خدام لتشكيل «جبهة الخلاص» يُظهر مدى براغماتية الحركة في تحالفاتها السياسية من أجل ضمان وجودها على الساحة السياسية

وضمان امتلاكها لدور سياسي في حال حدوث تغيرات سياسية دراماتيكية في المستقبل.

صعود المدّ الديني في سورية

حافظت السلطة السورية على السيطرة بقوة على موقع مفتي الجمهورية؛ فبعد وفاة الشيخ أحمد كفتارو الذي استطاع بناء مؤسسته الشخصية التي حملت اسمه ونشطت على المستوى التبشيري والدعوي، عيّنت السلطة الدكتور أحمد حسون من حلب، كاسرةً بذلك التقليد الذي يقضي باختيار المفتي من العائلات التقليدية المؤثّرة في مدينة دمشق. وقد لعبت تصريحاته السياسية الشديدة الممالأة دوراً في فقدان صدقيته إلى حدّ بعيد داخل شرائح كبيرة من المجتمع السوري، آخرها على سبيل المثال تشبيهه انتخاب الرئيس بشّار الأسد لولاية دستورية ثانية في أيار/مايو ٢٠٠٧ بأنها «بيعة شبيهة ببيعة الرسول»[٧٠]؛ لكن رغم ذلك يُحسب له موقفه الجريء والإصلاحي في ما يتعلق بالدفاع عن قضايا المرأة وحقها في منحها حق الجنسية لأولادها وموقفه تجاه ما يعرف بجرائم الشرف[٧١].

أما بالنسبة إلى علاقات المؤسسات الدينية الموجودة في داخل سورية بمؤسسات السلطة المختلفة، فإن الحضور الديني ينحصر في الجانب التعليمي والدعوي، وكلا الحقلين تشرف عليهما وزارة الأوقاف التي يجري تعيين وزيرها بدقة وعناية؛ فبعد وفاة عبد المجيد الطرابلسي الذي كان سابقاً أحد ناشطي الإخوان ومن زعمائهم الراديكاليين، جرى تعيين نمط من الوزراء التكنوقراط أكثر من كونهم ذوي مرجعية دينية أو فِقهية مؤثّرة داخل المجتمع السوري، فكلّ من محمد زيادة ومحمد زياد الأيوبي ووزير

الأوقاف الحاليّ عملا في مواقع إدارية داخل الوزارة ولم يعهد لهما حضور ديني أو سياسي مؤثّر.

لكن تأثير المؤسسات الدينية يمكن قياسه بمتابعة مؤسسات التعليم الشرعي المنتشرة على طول البلاد وعرضها؛ فالثانويات الشرعية تتبع إدارياً وزارة الأوقاف التي تنفق عليها، وتحدد مناهج العلوم الشرعية فيها، وقد تأسست منذ عام ١٩٧١ واتسعت في كافة المناطق السورية، والملاحظ أن عدد طلابها في تزايد مستمر[٧٢] مما اقتضى الحاجة إلى تأسيس معاهد علمية شرعية متوسطة وعليا، ومن أبرز المعاهد مجمّع أبي النور الإسلامي الذي كان يشرف عليه المفتي الأسبق أحمد كفتارو ويشتمل على كلية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من الدارسين غير العرب للعلوم الشرعية والإسلامية، وهو فرع شريك للجامعة الإسلامية في أم درمان بالسودان[٧٣]، ومن بين المعاهد أيضاً «معهد الفتح الإسلامي» الذي يشكل فرعاً لجامعة الأزهر في دمشق ويديره مفتي دمشق عبد الفتاح البزم، ويشتمل على ثلاث مراحل: الأولى الدراسات الشرعية الإعدادية والثانوية؛ والثانية المرحلة الجامعية الإسلامية؛ والثالثة مرحلة الدراسات العليا. ويوجد في المجمّع معهد تأهيلي لتعليم اللغة العربية لمدة سنتين، وذلك لتأصيل طلبة العلوم الشرعية لغير الناطقين بها، وقد بلغ عدد طلاب المعهد عام ١٩٩٨ ما يقارب ٢١٨ طالباً من ٣٤ جنسية[٧٤].

لا تعترف الجامعات السورية بمعظم الشهادات العليا التي تصدرها هذه المعاهد الشرعية؛ وعندما حاولت الحكومة السورية في عام ٢٠٠٦ تنظيم التعليم الشرعي عبر إجبار طلابه إكمال مرحلة التعليم الأساسي وبعدها يُسمح لهم بدخول المدارس الشرعية، أثار

الإجراء حفيظة عدد من رجال الدين البارزين والمؤثِّرين فوقّع ٣٩ منهم رسالة إلى الرئيس السوري يتهمون فيها وزارة التربية بوضع خطة «تآمرية» و«مرسومة تستهدف تجفيف روافد الثانويات الشرعية ثم القضاء عليها»، كما انتقدت الرسالة «المدارس المختلطة»، ولمّحوا أيضاً في إشارة مبطنّة «إلى أن الحوزات الشيعية ماضية في تجاهل التعميم ومصرّة على عدم الاستجابة له، ومدارس الشويفات الخاصة والمدارس التبشيرية الأجنبية (الأميركية والفرنسية والباكستانية) ماضية في مناهجها الخاصة بها وأساليبها التربوية من دون أي معارضة»[٧٥].

أحدثت الرسالة صدىً قوياً، خصوصاً أن الموقعين عليها كانوا أكثر علماء الدين حضوراً وتأثيراً في سورية فمنهم محمد سعيد رمضان البوطي الذي كان مقرّباً من الرئيس حافظ الأسد، وصلاح كفتارو نجل المفتي الراحل أحمد كفتارو ومدير مجمّع أبي النور خلفاً لوالده، ووزير الأوقاف السابق محمد الخطيب؛ والشيوخ صادق حبنكة وعبد الرزاق الحلبي، ومحمد كريم راجح شيخ القراء كما يلقب، ووهبة الزحيلي الأستاذ في كلية الشريعة ـ جامعة دمشق ـ وأسامة الرفاعي خطيب جامع الرفاعي في منطقة كفرسوسة والذي يمتلك تأثيراً واسعاً داخل المجتمع الدمشقي وغيرهم.

بعد إعلان الرسالة الموقّعة اجتمع الرئيس بشّار الأسد بوفد منهم ضمّ الشيخ أسامة الرفاعي، والدكتور البوطي، ومفتي الجمهورية أحمد حسون؛ ووعدهم على الفور بحل الموضوع والعودة إلى المنهاج الموحد تحت إشراف الحكومة[٧٦].

أظهرت هذه الحادثة مدى التأثير الذي أصبح يتحلى به علماء الدين داخل المجتمع السوري، ومدى حساسية الحكومة السورية تُجاه الاصطدام مع هذا التيار؛ بل المحاولة ما أمكن لاحتوائه

واستيعابه. ومن هنا إتُّخذ عدد من الخطوات مثل تأسيس كلية للشريعة في حلب، وتأسيس مصارف إسلامية منها بنك الشام، وبنك سورية الدولي الإسلامي، وبنك البركة، ويبلغ رأسمال كل واحد منها نحو مئة مليون دولار أميركي، أي ثلاثة أضعاف الحد القانوني الذي وضع للمصارف غير الإسلامية[٧٧]. فضلاً عن معاهد تحفيظ القرآن التي تنتشر في معظم المساجد السورية ويُطلق عليها اسم «معاهد الأسد لتحفيظ القرآن».

وتشهد «كلية الشريعة» في جامعة دمشق إقبالاً متزايداً عليها من الطلبة؛ إذ تضم ٧٦٠٣ طلّاب (بينهم ٣٣٣٧ طالبة) من أصل ٤٨ طالباً في الجامعة، وتخرج هذه الكلية أكثر من ٦٥٠ طالباً سنوياً، فضلاً عن ذلك فقد بلغ عدد المساجد الموجودة في سورية أكثر من ٩ آلاف مسجد، كما أن حوالي ٣٠٪ من السوريين يشاركون في صلاة الجمعة[٧٨]؛ وعلى المستوى النسوي، تنشط «القبيسيات» بشبه غطاء رسمي لتشكلنّ شبكة ذات تأثير ديني كبير[٧٩]؛ لكن هذا الإقبال المتزايد على الممارسة الدينية لا يمكن تفسيره أصولياً أو سياسياً بقدر ما هو تعبير عن حاجة روحية في منطقة تُعدّ منبع الأديان وتأثير الأديان فيها دائماً ما يكون طاغياً؛ وفي ظل انغلاق سياسي واجتماعي وثقافي فإنه علينا أن نتوقع تزايداً في أعداد الذين يلتزمون الممارسة الدينية.

بعد الغزو الأميركي للعراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ شهدت سورية عدداً من عمليات العنف التي استهدفت مقارّ رسمية ومبانيَ للسفارات الأجنبية فيها كان أشهرها استهداف مبنى الإذاعة والتلفزيون في حزيران /يونيو ٢٠٠٦، ومقر السفارة الأميركية في دمشق[٨٠]؛ اتهمت أجهزة الأمن السورية عدداً من المتطرفين الإسلاميين المحسوبين على «نظام القاعدة» بالقيام بها واتخذت عدداً

من الخطوات الاحترازية على مستوى ضبط الظاهرة الدينية وجعلها تحت السيطرة باستمرار، فأصدرت وزارة الأوقاف تعميماً على كل المساجد في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ تضمّن عشر نقاط من بينها «عدم فتح المساجد بين أوقات الصلاة وعدم رفع صوت المؤذن في أذان الفجر والعصر حرصاً على راحة الجوار، ومنع إقامة الدروس الدينية، وخفض عدد دروس القرآن من كونها يومية إلى إجرائها مرة أو مرتين في الأسبوع، إضافة إلى عدم قبول أي تبرعات مالية أو عينية إلّا بعد إعلام مديرية الأوقاف والحصول على الموافقات اللازمة»[٨١]. كما جرى توحيد خطبة الجمعة للحديث عن «وسطية الإسلام واعتداله، وحض الآباء على تحصين أبنائهم ضد التكفيريين»، وذلك «بغية توعية الشباب وتجنيبهم الانزلاق في التيارات الفكرية المتطرفة»[٨٢].

لكن المراقب يلحظ أيضاً تحولاً في الخطاب السياسي لـ«حزب البعث» نفسه الذي نشأ كحزب علماني باتجاه الاقتراب من التيارات الإسلامية؛ ففضلاً عن تحالفاته السياسية مع «حركة حماس» الإسلامية الفلسطينية و«حزب اللّه» اللبناني يحتفظ بعلاقات ممتازة مع «حزب العدالة والتنمية» التركي و«جبهة العمل الإسلامي» في الأردن وغيرها من الأحزاب الإسلامية التي لا يخرج بعضها مثل «حماس» و«جبهة العمل الإسلامي» الأردنية عن كونها فروعاً قطرية للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين؛ لكنه يحظر أي انتماء إلى الإخوان المسلمين السوريين.

كما أن الحزب أصبح يحتفل بالأعياد الإسلامية كذكرى ميلاد الرسول[٨٣]، وغالباً ما صار يردد ضرورة التحالف القومي ـ الإسلامي «لمجابهة الضغوط الخارجية»[٨٤].

لا تخرج هذه السياسات على كونها جزءاً من استراتيجية الاحتواء التي مارسها النظام السوري منذ عقود، والتي يستهدف من خلالها كسب الشرعية عبر التقرب إلى أكثر التيارات جماهيرية وحضوراً، وفي الوقت نفسه، استثمار ذلك بما يؤمّن عدم تكرار عودة الإخوان المسلمين ذاتهم أو مطالبهم السياسية؛ ولكن بشكل جديد. إنها استراتيجية البقاء عبر بناء التحالفات المفيدة لتجنب التأثيرات غير المفيدة والمتوقعة في كل حين.

وتبدو السياسة ذاتها متبعة في التعامل مع الأقليات الدينية الأخرى الموجودة في سورية؛ فمن المعروف أن سورية تتصف بتعدد ديني طائفي ومذهبي وإثني كبير، وهو ما أثّر إلى حدّ بعيد على طبيعة السلطة الحاكمة وتوازناتها التي حاولت باستمرار كسب ود الأقليات المختلفة، أو على الأقل عدم الدخول في صدام مباشر معها. لذلك، لم تشهد سورية صراعات طائفية محتدمة على نحو ما شهده لبنان جار سورية القريب ــ على سبيل المثال ــ خلال سِنيّ الحرب الأهلية. فاحتفظت العلاقة بين الطوائف السورية وخاصة المسلمة والمسيحية بعلاقة جيدة يسودها الاحترام والود المتبادل، وتدعم السلطة السياسية باستمرار سياسة الحوار الإسلامي ـ المسيحي وتعقد لذلك الكثير من المؤتمرات والندوات ضمن ما يُسمّى مفهوم «الوحدة الوطنية».

خلاصة

من الواضح أن الدين قد أصبح جزءاً من استراتيجية «حزب البعث» الحاكم في سورية من أجل ضمان بقائه في السلطة؛ وعلى الرغم من أن لا وجود لخطاب سياسي موازٍ يحاول استثمار الدين بشكل صريح وواضح كما حصل في أكثر من بلد عربي مثل

مصر والجزائر والعراق خلال فترة وجود الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في الحكم، فإن المواقف والتصريحات السياسية للرئيس والمسؤولين السوريين أصبحت تأخذ طابعاً أيديولوجياً صريحاً من استثمار المشاعر الدينية وهذا ما برز بشكل واضح خلال أزمة الرسوم الدانماركية على سبيل المثال.

ويمكن القول إن هذا الخطاب هو بشكل ما انجراف وراء عودة المظاهر الدينية بقوة إلى المجتمع السوري سواءٌ لدى الأجيال المتقدمة في السن أو الأجيال الشابة التي لم تجد أمامها حياة سياسية مفتوحة لممارسة النشاط السياسي، بل وجدت غزارة الخطوط الحمراء التي تمنع النشاط الاجتماعي، بالتالي وجدت نفسها عرضة للتأثر إلى حدّ بعيد بالخطاب الديني بدرجاته المختلفة.

وإن كانت هذه المظاهر كما قلنا لا تعني بالضرورة حضوراً طاغياً للإسلام السياسي في سورية وعلى رأسهم الإخوان المسلمون؛ فالقمع الشديد الذي تعرض له أعضاؤها يمنع الأجيال الشابة من التفكير في الانضمام إلى هذه الحركة، ولا يُتوقع قريباً أن يسمح النظام السياسي السوري بتسوية وضع الحركة داخلياً أو السماح بعودتها لا سيّما مع اشتداد الضغوط الخارجية على سورية، مما يجعل النظام يفسر أي خطوة باتجاه المصالحة وكأنها تعني تنازلاً سياسياً كبيراً. لذلك، فإن الوضع الداخلي بالنسبة إلى الإسلام السياسي سيشهد حالة من الاستقرار النسبي على ما كانت عليه الحال خلال العقود الثلاثة السابقة دون أن يمنع ذلك ظهور بعض الجماعات الأصولية والسلفية المتطرفة التي ربما تقوم ببعض العمليات المسلحة في فترات متباعدة؛ لكن دون أن يكون لها أي تأثير سياسي أو اجتماعي.

الهوامش

(١) David Dean Commins, **Islamic Reform: Politics and Social Change in Late Ottoman Syria**, (Oxford University Press, USA, 1990).

(٢) انظر: عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري من أواخر القرن التاسع عشر إلى سنة ١٩٥٨**، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠)، ص١٤ ـ ١٦.

(٣) Johanaes Reissner, **Ideologie und Politick der Muslimbrruder Syriens** (Freiburg: Klaus Schwarz Verlag, 1980).

وصدر الكتاب بالعربية، انظر: يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية: من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي**، ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٥)، ص١١٨. وسنعتمد على الطبعة العربية.

(٤) المرجع نفسه، ص١١٩.

(٥) للمزيد حول دور العائلات الدمشقية أو ما يُسمّى «أبناء المدن» في الوعي السياسي القومي المبكر لا غنى عن كتاب فيليب خوري Philp.S Khoury, **Urban notables and Arab nationalism:The Politics of Damascus 1860-1920**, (Cambridge University Press, 1983).

(٦) تعرّف مجلة «التمدن الإسلامي» نفسها على أنها «مجلة إسلامية اجتماعية أدبية تربوية أسبوعية تصدر عن جمعية التمدن الإسلامي»؛ ويرأس تحريرها أحمد مظهر العظمة، أما المدير المسؤول فهو محمد كمال الخطيب، وقد احتوت المجلة في أعدادها المختلفة على مقالات لمحمد كرد علي وعبد الرحمن الشهبندر ولطفي الحفار ومعروف الدواليبي وغيرهم، ويحتفظ الكاتب في أرشيفه الخاص بأعداد من المجلة.

(٧) الحبيب الجنحاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سورية»، في: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مجموعة من الباحثين

(منتدى العالم الثالث: مكتب الشرق الأوسط؛ جامعة الأمم المتحدة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧)، ص١١٤.

(٨) للمزيد حول هذه الجمعيات وعددها ونشاطها ودورها في هذه الفترة، انظر: عبد الجبار حسن الجبوري، **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر السوري**، م، س، ص١٢١ ـ ٢٠٤.

(٩) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص١٠٤.

(١٠) حول كامل القصاب رشخصيته ودوره، انظر:

Patrick Seale, The Struggle for Syria: A study of Post-War Arab Politics, (New Haven; London: Yale University Press, 1987).

(١١) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص١٢٣.

(١٢) انظر: Philip Khoury, Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945 (Princeton, 1987) chapter 8.

(١٣) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص١٩١ ـ ٢٠١.

(١٤) المرجع نفسه، ص١٢٩ ـ١٣٢.

(١٥) محمد جمال باروت، «جماعة الإخوان المسلمين في سورية: أصول وتعرجات الصراع بين المدرستين التقليدية والراديكالية»، في: **موسوعة الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، تحرير د. فيصل دراج؛ ومحمد جمال باروت، **مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط٢، ٢٠٠٠ ج١)، ص٢٥٥ ـ ٢٥٨.

(١٦) عن التنظيم الهيكلي لجماعة الإخوان المسلمين، انظر الكتاب المرجعي: ريتشارد ب. ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة محمود أبو السعود، (١٩٧٩) ص٢٩٧ وما بعدها.

(١٧) ولد مصطفى السباعي في حمص عام ١٩١٥، وأنهى تعليمه المدرسي فيها عام ١٩٣٠، وعن طريق والده الذي كان إمام جمعية في حمص اتصل بأوساط علماء الدين وأصبح ينوب عن والده أحياناً في خطبة

الجمعة، وفي عام ١٩٣٣ سافر إلى القاهرة للدراسة في الأزهر، وقد نال درجة الدكتوراه عام ١٩٤٩. وكان عنوان رسالته **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، وقد شارك في التظاهرات الطلابية المعادية للاحتلال البريطاني في القاهرة فسجن أكثر من مرة، شارك في عام ١٩٤٠ في تأسيس جمعية سرية في القاهرة لتأييد انتفاضة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وسجنه الفرنسيون في سورية عام ١٩٤١ ثم في عام ١٩٤٣. كما عمل أستاذاً في حمص ثم انتقل إلى «المعهد العربي الإسلامي» في دمشق عام ١٩٤٥، وقبل انتخابه مراقباً عاماً لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، كان سكرتير جمعية «شباب محمد» في حمص. في صيف ١٩٥٧ انتخب على رأس الهيئة التنفيذية لجماعة الإخوان المسلمين وتنازل في السنة نفسها عن منصب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية إلى عصام العطار. كان له دور بارز في الحياة الجامعية والعلمية، فعُيِّنَ عام ١٩٥٠ أستاذاً بكلية الحقوق في جامعة دمشق ثم أصبح عام ١٩٥٥ أول عميد لكلية الشريعة في الجامعة، وقد نشر مؤلفات عديدة من أشهرها كتابه **اشتراكية الإسلام**، وفي عام ١٩٥٦ تعرض لمحاولة اغتيال، وتوفي بعد مرض عضال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤. للمزيد حول ذلك، انظر: الحبيب الجنحاني، **الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سورية**، ص١١٥ ـ ١١٦. ود. عبد اللّه سامي إبراهيم الدلال، **الإسلاميون والديمقراطية في سورية: حصير وصريم**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٧) ص١٩ ـ ٤٣، وراجع كتبه خاصة مذكراته التي دوّنها على شكل خواطر في: **هكذا علمتني الحياة** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٥، ١٩٨٧)، وأيضاً: مصطفى السباعي، **أخلاقنا الاجتماعية** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٥، ١٩٨٧)، **والمرأة بين الفقه والقانون** (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٦، ١٩٨٤).

(١٨) رضوان زيادة، **المثقف ضد السلطة: حوارات «المجتمع المدني» في سورية** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، ٢٠٠٥). وانظر أيضاً:

Patrick Seale, The Struggle for Syria: A study of Post War

Arab Politics (New Haven; London: Yale University Pess, zed ed, 1987).

وراجع **مذكرات رئيس الوزراء الأسبق خالد العظم**: (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ط٣، ٢٠٠٣، ٣ أجزاء). و**مذكرات أكرم الحوراني**، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٠ و٤ أجزاء). ونصوح بابيل، **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**، (بيروت: ط٢، ٢٠٠١).

(١٩) انظر: يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص٣٧٩ ـ ٣٩١، وأيضاً: عبد الله حنا، **المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة** (دمشق: دار المدى، ط١، ٢٠٠٢)، ص٣٤٩ ـ ٣٦٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص٣٨٩. وانظر: جوناثان أوين، **أكرم الحوراني: دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣ ـ ١٩٥٤**، ترجمة وفاء الحوراني، (حمص: دار المعارف، ط١، ١٩٩٧)، ص١٣١.

(٢١) المرجع نفسه، ص٣٨٩ ـ٣٩٠.

(٢٢) محمد جمال باروت، جماعة الإخوان المسلمين في سورية، ص٢٥٨، وأيضاً: عبد الرحمن الحاج، «ظواهر الإسلام السياسي وتياراته في سورية»، في: **معركة الإصلاح في سورية**، تحرير رضوان زيادة، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢٣) يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص١٥٦. وللمزيد حول ذلك، انظر:

Gunter Hans Lobmeyer, «Islamic Ideology and Secular Discourse: The Islamists of Syria» **Orient**, Vol. 32, 1991, pp.395-418.

(٢٤) محمد جمال باروت، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٢٦١ ـ ٢٦٣. وللمزيد حول فترة الانقلابات العسكرية المتتالية التي جرت في سورية، راجع: أندرو راثميل، **الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية ١٩٤٩ ـ ١٩٦١)**، ترجمة عبد الكريم محفوض (دمشق: دار سلمية للكتاب، ١٩٩٧).

(٢٥) المرجع نفسه، ص٢٦٢

(٢٦) راجع: مصطفى السباعي، **اشتراكية الإسلام** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٩٥٩).

(٢٧) محمد جمال باروت، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٢٦٤.

(٢٨) دار جدل كبير داخل النخبة السياسية في سورية في الفترة ما بين ١٩٥٦ ـ١٩٦٣ حول مبدأ الوحدة مع مصر ثم الانفصال، وكان النقاش يحدد الموقف السياسي الذي يتخذه كل طرف من الآخر بناءً على رأيه أو موقفه من الوحدة مع مصر ثم الانفصال عنها. انظر: مصطفى رام حمداني، **شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال** (دمشق: دار طلاس، ط٢، ٢٠٠١). وأيضاً: د. فؤاد العادل، **قصة سورية بين الانتخاب والانقلاب: تقنين للفترة ما بين ١٩٤٢ ـ١٩٦٢** (دمشق: دار الينابيع، ٢٠٠١).

(٢٩) حول ذلك، انظر: سعيد حوى، **هذه تجربتي وهذه شهادتي** (الجزائر: دار الوفاء، ط٣، ١٩٩١)، ص٧٢ ـ ٧٥، رمحمد جمال باروت، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٢٦٦ ـ ٢٦٩.

(٣٠) انظر: رضوان زيادة، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٧).

Raymond Hinnebusch, **Syria: Revolution from above** (London; New York, Routledge, 2001); Steven Heydeman, **Authoritarianism in Syria: Institutions and Social Conflict 1946-1970** (Ithaca; London: Cornell Unversity Press, 1999); Raymond A. Hinnebusch, **Authoritarian Power and State Formation in Baathist Syria: Army, Party and Peasant** (Boulder, Co: Westview Press, 1998).

(٣١) Hanna Batatu, **Syria's Peasantry**, pp. 261.

(٣٢) Patrick Seale, **Asad of Syria: The Struggle for the Middle East** (London: I.B, Tauris, 1988).

(٣٣) المادة الثالثة من الدستور السوري الدائم لعام ١٩٧٣.

(٣٤) Hanna Batatu, **Syria's Peasantry**, p.261.

(٣٥) Ibid, p. 261; and Patrick Seale, **Asad of Syria**, p. 279.

(٣٦) Ibid, P. 262; and: Patrick Seale, Asad of Syria, p. 279-280.

(٣٧) للمزيد حول الشيخ حسن حبنكة الميداني ودوره في مدينة دمشق، انظر: يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، ص١٢٤.

(٣٨) Hanna Batatu, Syria's Peasantry, p. 263.

(٣٩) Ibid, p. 264

(٤٠) Ibid, p. 262-265.

(٤١) للمزيد حول كتابات سيد قطب وتأثيرها، انظر: رضوان زيادة، **سؤال التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر** (بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٤)، ص٩٣ ـ ١١٤. وراجع كتاب سيد قطب **معالم في الطريق**، (د، م، د، ن، ١٩٦٨). وانظر أيضاً: محمد توفيق بركات، **سيد قطب، خلاصة حياته ومنهجه في الحركة** (بيروت: دار التوحيد، د، ت)، وعادل حمودة، **سيد قطب من القرية إلى المشنقة: تحقيق وثائقي** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧).

(٤٢) للمزيد حول مفهوم الحاكمية، انظر: هشام أحمد عوض جعفر، **الأبعاد السياسية لمفهوم الحاكمية: رؤية معرفية** (هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأميركية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥).

(٤٣) Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad, (London: I.B. Tauris and Co. ltd, 1995) p. 28.

(٤٤) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص٥١٧. وللمزيد حول ذلك، راجع: Volker Perthes, The Political Economy of Syria under Asad, p. 109 -114. فهو يتحدث بالتفصيل عمّا يسميه بروز الطبقة الجديدة التي لا تتألف من أكثر من عدة مئات من الأشخاص يعقدون صفقات ضخمة من خلال علاقاتهم، وبالاستفادة بشكل رئيسي من شراكتهم مع شخصيات بارزة من الوسط السياسي أو العسكري.

(٤٥) محمد جمال باروت، «حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية: من «الحركة التصحيحية» إلى تصفية مراكز الجنرالات»، **الحياة**، (لندن)، ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.

(٤٦) Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, pp. 147-153.

وقارن مع مذكرات أكرم الحوراني: ج٤، ص٣٥٤٤. وللمزيد حول دور رفعت الأسد وسرايا الدفاع في قضايا التهريب والفساد، انظر:

Middle East Watch Committee (ed), «Syria Unmasked, The Suppression of Human Rights by the Regime» (New Haven: Yale University Press, 1991).

وأيضاً: Alasdair Drysdale, «The succession Question in Syria», **Middle East Journal**, Vol. 39, No. 2, Spring 1985, p. 93 -111, Tomas Kozynovsky, «Rifaat Al-assad», **Orient**, Vol. 4, 1984, pp. 465-470.

(٤٧) انظر: التقرير الذي أعدته اللجنة السورية لحقوق الإنسان في لندن عن هذه «المجزرة» وذلك في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، www. shrc. org. وانظر: محمد جمال باروت، «أصول وتعرجات جماعة الإخوان المسلمين في سورية»، في: **موسوعة الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، تحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط٢، ٢٠٠٠ ج١)، ص٢٧٩ وما بعدها. رقارن مع: **الإخوان المسلمون: نشأة مشبوهة وتاريخ أسود**، (دمشق: منشورات مكتب الإعداد الحزبي، ١٩٨٥، ج٣)، ص٦٨ وما بعدها. وانظر أيضاً: Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brothers», **MERIP-Reports**, Vol. 12, November/ December 1982, No. 110, pp. 12-20.

(٤٨) Patrick Seal, **Asad and the Struggle for the Middle East**, pp.532-533. وانظر **التقرير** الذي أعدته اللجنة السورية لحقوق الإنسان في لندن في ٢٦/حزيران/يونيو ٢٠٠١ www.shrc.org,

(٤٩) انظر: **Middle East Watch Committee** (ed), «Syria Unmasked», pp. 163-185.

انظر: محمد جمال باروت، **أصول وتعرجات جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٢٨٥ وما بعدها، وانظر أيضاً: هاشم عثمان، **الأحزاب**

السياسية في سورية السرية والعلنية (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١).

(٥٠) ضم التجمع خمسة أحزاب قومية ويسارية معارضة هي: الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي (رياض الترك)، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي)، وحزب العمال الثوري (حمدي عبد المجيد) وحركة الاشتراكيين العرب (عبد الغني عياش)، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي (إبراهيم ماخوس).

(٥١) مذكرات أكرم الحوراني، ج٤، ص٣٥٠٦ ـ ٣٥١٤. **وأيضاً**: باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص٥٣٣ ـ ٥٣٤.

(٥٢) **تقارير ومقررات المؤتمر القطري السابع** (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٨٠) **التقرير السياسي**، ص٢٥.

(٥٣) محمد جمال باروت، **حزب البعث في سورية منذ عام ١٩٧٠**، ص٤٥٠. وللتوسع في تطور نمو البعث تنظيمياً والتداخل بين النخبة العسكرية والسياسية فيه، انظر: Hanna Batatu, Syria's **Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and their Politics** (New Jersey: Princeton University Press, 1999).

(٥٤) باتريك سيل، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، ص٥٣٧ ـ ٥٤٠. ونيقولاس فان دام، **الصراع على السلطة في سورية** ص١٦٥ ـ ١٧٢. وللمزيد حول ذلك، انظر: Thomas Friedman, **From Beirut to Jerusalem** (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1989), pp. 76-105.

وانظر أيضاً: ـ David Roberts, **The Bàth and the Creation of Modern Syria**, (London, 1987), p. 128.

Reymond Hinnebusch, **Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant** (San Francisco, 1990), p. 291-300.

Fred H. Lawson, «Social Bases for the Hamah Revolt», **Merip Reports**, November/ December 1982, pp. 24 -28, Robert Fisk, **The Times** (London), 19 February 1982.

وكان روبرت فيسك أول المراسلين الأجانب الذين زاروا مدينة حماه بعد المعارك العنيفة التي دارت فيها، ويقدر في تقريره ذاك عدد القتلى بحوالي ١٢٠٠٠ قتيل؛ وللإطلاع على وجهة نظر الإخوان المسلمين. يمكن مراجعة: **مجزرة حماة** (القاهرة: [د، ن]، [د، ت]) وأيضاً **حماة، مأساة العصر**: وقد قام بنشر هذا الكتاب التحالف الوطني لتحرير سورية الذي هو عبارة عن تجمع لعدد من الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة المقيمة في الخارج أعلن عنه في عام ١٩٨٢. وأيضاً انظر: محمود صادق، **حوار حول سورية**، ص١٦٦ ـ ١٦٧ والحبيب الجنحاني، «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سورية»، في: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٨٧). ويبقى كتاب ميشيل سورا الأبرز في هذا المجال:

Michel Seurat, **L'E'tat de Barbarie**, (Paris: Editions du Seuil, 1989).

(٥٥) Hanna Batatu, **Syria's Peasantry**, p 274.

(٥٦) Nikolaos Van Dam, **The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics: 1961-1978.** (London, 1979); Fred H. Lawson, «Social Bases for the Hama Revolt», **Middle East Researcl and Information Project Reports** (November- December 1982), pp.24-28. and Robert fisk, **Times**, 19/2/1982.

(٥٧) رضوان زيادة، «حدود «الإصلاح السوري»: بين آليات انتقال السلطة ورهانات التغيير»، في: **الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية**، تحرير رضوان زيادة (جدة: مركز الراية للتنمية الفكرية، ٢٠٠٤)، ص١٠٤.

(٥٨) التعبير يعود إلى الكاتب عبد الرزاق عيد في إحدى مقالاته في جريدة **النهار** اللبنانية.

(٥٩) حسام جزماتي، «الشباب والإسلام في سورية»، **مجلة الآداب**، السنة ٥٣، العدد ١٢/١١، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٥، ص١١١.

(٦٠) Hanna Batatu, **Syria's Peasantry**, p. 270.

(٦١) Ibid, pp. 271. and: Eyal Zisser, «Hafiz al Asad discovers Islam», **The Middle East Quarterly**, Vol vi, No. 1, March 1999.

(٦٢) محمد جمال باروت، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٣٠٢ ـ ٣١٠. وانظر: عدنان سعد الدين، «من أصول العمل السياسي للحركة الإسلامية المعاصرة»، في: **الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية**، تحرير عبد الله النفيسي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص٢٦٩ ـ ٢٩٨.

(٦٣) محمد جمال باروت، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٢٩٨ ـ ٣٠٢. وحول رواية السلطة الرسمية، انظر: **الإخوان المسلمون: نشأة مشبوهة وتاريخ أسود** (دمشق: مكتب الإعداد الحزبي، ١٩٨٥)، ج٤.

(٦٤) المرجع نفسه، ص٢٩٩.

(٦٥) المرجع نفسه، ص٣٠٨ ـ ٣١٣. وإبراهيم حميدي، «تاريخ العلاقات السرية بين دمشق والإخوان المسلمين السوريين»، **الحياة**، (لندن)، ٢٣/٢/١٩٩٧.

(٦٦) راجع كتاب منير الغضبان، **التحالف السياسي في الإسلام**، (١٩٨٢).

(٦٧) محمد جمال باروت، **جماعة الإخوان المسلمين في سورية**، ص٣١٠ ـ ٣١٥.

(٦٨) Razan Zeitouneh and Abdul Haï Al-Sayyed, **Can Extraordinary Courts Ensure Justice: Supreme State Security Court**, Damascus Center for Human Rights Studies (DCHRS), May 2007.

(٦٩) **الحياة**، (لندن)، ٤/٥/٢٠٠١.

(٧٠) كما اعتبر الشيخ عبد السلام راجح أستاذ أصول الدين في معهد الفتح الإسلامي والعضو في «مجلس الشعب» السوري أن المشاركة في الاستفتاء «فرض عين».

(٧١) **الحياة**، (لندن)، ١/٣/٢٠٠٧.

(٧٢) حسب إحصاءات وزارة الأوقاف السورية فقد تضاعفت أعداد الطلاب

والطالبات في المدارس الشرعية خلال ست سنوات من ٥٥٧٤ طالباً عام ١٩٩١ إلى ٩٦٤٧ عام ١٩٩٨، ومن ٣٨ معهداً ومدرسة إلى ٥٠.

(٧٣) **التقرير الوطني للتنمية البشرية في سورية لعام ٢٠٠٥، التعليم والتنمية البشرية: نحو كفاءة أفضل** (رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥)، ص٨٢ ــ ٨٣.

(٧٤) شعبان عبود، التعليم «الديني في سورية»، **الحياة**، (لندن)، ٢٣/٧/٢٠٠٠.

(٧٥) **الحياة** (لندن)، ٦/٧/٢٠٠٦، **والنهار**، (بيروت)، ٦/٧/٢٠٠٧.

(٧٦) **الحياة**، (لندن)، ٦/٧/٢٠٠٦.

(٧٧) **الحياة**، (لندن)، ١٠/٤/٢٠٠٦.

(٧٨) **النهار**، (بيروت)، ٣٠/١/٢٠٠٦.

(٧٩) راجع تقريراً مطولاً عن «القبيسيات» وتقاليدهن وتأثيرهن ودورهن في المجتمع السوري في: **الحياة**، (لندن)، ٣/٥/٢٠٠٦. والمقصود بـ «القبيسيات» جماعة من النساء اللواتي يتبعن الداعية السورية «منيرة القبيسي» وينتشرن في دمشق خصوصاً وباقي المحافظات السورية وكذلك بعض الدول العربية، حتى إنهن وصلن إلى بعض العواصم الأوروبية وبعض الولايات الأميركية. وقد تضاربت الآراء الدينية كثيراً حول توصيف منهجهن الديني بشكلٍ محدد، إلّا أنهن، وحسب تعريف بعض رجال الدين السوريين الكبار، يُعتبرن حركة دينية وسطية تلتزم بمنهج أهل السُّنَّة ولا تتبنى منهجاً فقهياً معيّناً. وقد ولدت منيرة القبيسي عام ١٩٣٣ في دمشق في أسرة تضم عشرة أطفال. ثم درست في مدارس العاصمة السورية إلى أن نالت إجازة في العلوم الطبيعية، استندت إليها لتدريس في مدراس حي «المهاجرين» وبقية أحياء دمشق إلى أن بلغ عدد «أتباعها» أكثر من ٧٥ ألف فتاة، كحد أدنى، وفق ما أجمعت عليه تقديرات متابعين وشيوخ. وقد استفادت بشكل كبير من قربها من «جامع أبي النور» التابع لمفتي سورية الراحل أحمد كفتارو.

(٨٠) **الحياة**، (لندن)، ١٠/٤/٢٠٠٦.

(٨١) **السفير**، (بيروت)، ١٩/٦/٢٠٠٦.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) **الحياة**، (لندن)، ١٢/٤/٢٠٠٦

(٨٤) المصدر نفسه. وانظر: شعبان عبود، «الخطر الآتي من التطرف الإسلامي»، **النهار**، (بيروت)، ١٧/٩/٢٠٠٦.

المؤلف

الدكتور رضوان زيادة

هو باحث زائر في كلية كنيدي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد. وهو المؤسس والمدير التنفيذي للمركز السوري للدراسات السياسية و الإستراتيجية في العاصمة واشنطن، ومؤسس ومدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

شغل عدة مواقع أكاديمية منها:

ـ باحث زائر في مركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة نيويورك، وقسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن، ومركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون؛ وقبل ذلك كان باحثاً زائراً في كلية جون كنيدي للدراسات الحكومية ومركز «كار» لحقوق الإنسان في جامعة هارفرد؛ وباحثاً زائر في المعهد الملكي للشؤون الدولية ـ لندن (The Royal Institute of International Affairs), Chatham House.

كما شغل سابقاً منصب كبير الباحثين في معهد الولايات المتحدة للسلام- U.S Institute of Peace واشنطن ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨.

وهو عضو في جمعية دراسات الشرق الأوسط - MESA والجمعية الأميركية للعلوم السياسية - APSA ـ والجمعية الدولية للعلوم السياسية - IPSA معهد الشرق الأوسط - MEI جمعية الدراسات الدولية ISA.

كما كان عضواً في فريق المستشارين لمجموعة العمل حول «الإصلاح والأمن» ضمن مبادرة العالم الإسلامي Islamic World Intiative في معهد الولايات المتحدة للسلام - USIP و عضو فريق المستشارين لمشروع « الديمقراطية في التنمية: الاستشارة الدولية في دعم دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية»، معهد الديموقراطية و المساعدة الانتخابية في السويد. وعضو مجلس إدارة مركز دراسات الإسلام والديموقراطية في واشنطن.

صدر له كتب عن سورية منها:

Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East (I.B.Tauris, 2011).

ـ **السلام الداني: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

ـ **المثقف ضد السلطة:حوارات المجتمع المدني في سورية** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٥).

ـ **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٧).

ـ **ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات**، إعداداً وترجمة (القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

ـ **الإسلام السياسي في سورية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٨).

«The Kurds in Syria : Fueling Separatist Movements in the Region?», **Special Report**, No. 220 , U.S, Institute of Peace - Washington , D.C , April 2009.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب



السلطة والاستخبارات في سورية

راكم حزب البعث الحاكم، منذ وصوله إلى الحكم في سورية عام ١٩٦٣ تاريخاً حافلاً من الممارسات الاستخبارية والأمنية بحق كافة شرائح الشعب السوري من الأحزاب المعارضة، إلى التيارات الدينية، إلى المثقفين، وحتى المواطنين العاديين. وكان هذا النظام التسلطي أداة الحزب للاستمرار في الحكم لما يقارب الخمسين عاماً على امتداد عهد الرئيس حافظ الأسد. ثم عهد خليفته بشار.

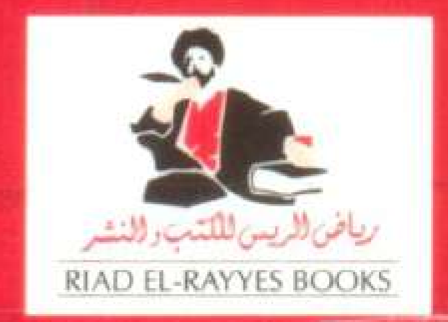
وتعددت الشعارات الرنانة التي غطّت النظام داخلياً وإقليمياً ودولياً ابتداءً من حقوق الفلاحين وخبز الفقير، مروراً بمحاربة إسرائيل تحت أسماء عديدة منها: الصمود والتصدي والممانعة وحتى المقاومة! ولا ننسى فلسطين والعروبة.

لكن، مع بداية «ثورات الربيع العربي» في أوائل العقد الثاني من حكم الأسد الابن في العام ٢٠١٠، وتهافت الشعارات المشار إليها على كرّ السنين والتجارب، انفجرت تلك الممارسات الأمنية بوجه مرتكبيها وسقطت نبوءة بشار الابن حين قال في حوار له مع صحيفة «الوول ستريت» في ٢٠١٠/١/٣١ إن «سورية محصّنة وبعيدة عما شهدته دول أخرى في المنطقة مثل تونس ومصر بسبب قرب الحكومة السورية من الشعب ومصالحه»!

هكذا اجتمع الرأسمال «الهارب» والمثقف و«المهاجر» والخصم السياسي والمضطهدون المنكّل بهم والمقموعون وأقرباء الضحايا من اليمين واليسار والمتدينين والعلمانيين والأصوليين متوسلين أجسادهم العارية والإنترنت والفايسبوك وكل ما يتوافر لهم للعبور بسورية نحو الجمهورية الرابعة تحت ظلال الديموقراطية والحرية.

يركّز هذا الكتاب على كل ما ذكر وخصوصاً حكم بشار الابن في العقد الأول من عهده وكيف تعامل ويتعامل مع كل شرائح الثوار وقادتهم بالأسماء والتواريخ.

المؤلف




ISBN: 978-9953-21-546-4